

الضروري في النحو

للقاضي أبي الوليد بن رشد

٥٢٠-٥٩٥ هـ

تحقيق ودراسة

د. منصور علي عبد السميع

الأستاذ المساعد بكلية الآداب

جامعة حلوان

الضرورى في صناعة النحو

للقاضى أبى الوليد بن رشد

٥٢٠ - ٥٩٥ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور منصور على عبد السميع

كلية الآداب - جامعة حلوان

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة

العميد السابق لكلية آداب بنها -

جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى للناشر
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٢٤٧٦٦
الترقيم الدولي: I.S.B.N
977-255-277-9



للنشر والتوزيع
٥ عطفة فريد - من شارع مجلس
الشعب - السيدة زينب
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٧٧١٨
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٧٧٦٧
daralsahoh@gmail.com



إهداء

إلى مَنْ كوّن عالمي وفكري؛

أبي -تغمده الله برحمته-

روح الأصالة، وعمق التجربة،

إلى من أوردني أعذب وِرْدٍ؛

أبي الروحي؛ أستاذي

الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة

أطال الله بقاءه،

مثالُ الحلم والأناة، وكمال العلم وجناه،

تحية إجلال، وآية حب صادق



تقديم

بقلم أ. د. محمد إبراهيم عبادة

يعد تحقيق التراث واجبًا قوميًا نهض به الرعيل الأول من المحققين فأعادوا إلى الأمة ذاكرتها، وما زالت الأجيال من المحققين فى تتابع يحملون عبئًا علميًا شاقًا، ويقبلون عليه ثقة فى أنفسهم، وإيمانًا بواجبهم نحو أمتهم، سواء أكانت الأعمال فردية أم جماعية تشرف عليها الجامعات أو مراكز تحقيق التراث، أو معهد المخطوطات العربية، وكثيرًا ما تعقد المؤتمرات والندوات التى تضم نخبة من كبار المحققين والمتخصصين المعنيين بإحياء ذلك التراث لمدارسة سبل جمع المخطوطات وحفظها والعمل على تحقيقها فى أطر منهجية.

إن بعث هذه المخطوطات، ورد الروح إليها يبرز فكرًا وثقافة صنعها أجدادنا فى كل ألوان المعرفة؛ مما يجعلنا نقف على أرض صلبة لنصل ماضينا بحاضرنا ونحن نصنع المستقبل، وننافس أصحاب الحضارات التى كانت متطامنة منذ عهد قريب.

وقد يحقق العمل غير مرة، ولا يعيب المحقق أن يقوم غيره بتحقيق ما عكف هو عليه سنوات، فهنا فروق كثيرة ترجع إلى دقة المحقق، والنسخ التى اعتمدها، والدراسة التى تبرز فهم المحقق للمخطوط الذى بين يديه.

ومن الشباب المؤمن برسالة تحقيق التراث والمعتكف فى محراب المخطوطات الدكتور «منصور على عبد السميع» عضو هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة حلوان، فقد قام قبلاً بتحقيق كتاب «المحرر فى النحو» للهرمى، و«علل النحو» للوراق، ومازالا رهن النشر. واليوم أقدم له تحقيق كتاب: «الضرورى فى صناعة النحو» لأبى الوليد محمد بن رشد (الحفيد) المتوفى سنة ٥٩٥هـ صاحب «الضرورى فى المنطق» و«الضرورى فى السياسة»، و«الضرورى فى الفقه»، وقد اعتمد الدكتور «منصور على عبد السميع» على مصورة المخطوط الوحيد الموجود فى مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

وقدم دراسة وافية للكتاب المحقق زادت على مائة صفحة، ولم لا؟ وابن رشد لم يكن من علماء اللغة والنحو فحسب، ولكنه رجل فلسفة ومنطق فى المقام الأول، ولكنه ليس من اللغة نحوها وصرفها ببعيد، فقد كان للفلاسفة دور مبكر فى تفتيق الدرس اللغوى اليونانى، ولا يخفى أثر الرواقيين فى معطيات الدرس النحوى بعد أفلاطون وأرسطو. فتناول ابن رشد النحو العربى من منظور ثقافته ومعارفه، وليس ببعيد أن يكون قد وقف على شىء من النحو اليونانى بمفرداته، وأقسام الاسم، وأنواع الجمل. وقد أبرز المحقق فى دراسته المنهج العام لابن رشد الفيلسوف عند تناوله التأليف فى صناعة النحو، وحديثه عن نحو الألفاظ ونحو المعانى، وبناء الجملة عند ابن رشد، وتقسيم الجمل إلى جمل أوَل، وجمل ثوان، وجمل مركبة، والجملة البسيطة ومقيداتها، والتقييد بالأفعال، والتقييد بالحروف، والتقييد بالأسماء، والمقيدات المعنوية والمقيدات اللفظية، كما أبرز المحقق الجديد من المصطلحات مثل التصرف، والاسم المستقيم، والاسم المائل، والأقاويل المركبة، والتعريفات القائمة على الحد، والرسم، والتقسيم، وغير ذلك مما حفلت به الدراسة.

أما جانب التحقيق توخى فيه الدقة متبعًا المنهج العلمى فى تحقيق المخطوطات وإعداد الفهارس الفنية، وهو صاحب تجارب سابقة فى هذا الميدان.

وبعد، فيسرنى أن أقدم هذا العمل المحقق إلى شباب المحققين، والعلماء المتخصصين لما فى كتاب ابن رشد من رؤية تختلف عما درج عليه النحويون ولما فى التحقيق من دقة، ودراسة ممتعة جادة.

والله الموفق،،

أ.د. محمد إبراهيم عبادة

مقدمة

لا أريد ببحثى هذا أن أجعل صاحبى (ابن رشد) ذلك الفارس الذى لا يشق له غبار، أو يرقى فيصعد تلك العلية التى ينظر منها إلى الخلق على أنهم العوام، أو أن أعطيه حقاً ليس له، أو أصفه بما ليس فيه أو من طبعه، بل ما كان ذلك الأمر حقاً لى أو لغيرى يصنعه كيفما شاء وأنى شاء، إنما أريد أن أطرح ذلك التصور الذى قدمه ابن رشد فى علم النحو، ليُحكم إما له وإما عليه، ليؤخذ منه أو عليه.

وما دفعنى إلى ذلك إلا أنه يقدم طرحًا، لا أدعى أنه جديد كل الجدة فى النحو العربى، بل أظنه نظر إلى علم النحو فى إطاره المعرفى الشامل، باعتباره علمًا غير منفك عن سائر العلوم والصنائع، بل هو متداخل معها، تربطه صلات ووشائج بغيره من العلوم.

وتلك نظرة الفيلسوف المفكر، بل الفيلسوف الموسوعى، بما نعرفه عن ابن رشد، فهو من «كان يفزع إلى فتواه فى الطب كما يفزع إلى فتواه فى الفقه»، وفى غيرهما من العلوم والفنون.

وإن كنت لا أدعى أنه ذلك النحوى الذى يغوص بحثًا وراء كل مسألة أو يميط اللثام عن المشكل فى بابه وفنه، أو أنه ذلك النحوى الشارح الميسر لإشكاليات النحو العربى، ولا يدعيه هو أيضًا.

وإنما مقصدى أن أقدم عمله الوحيد فى النحو العربى بين أيدى الباحثين، يقلبونه على كل وجوهه الممكنة علهم يجدون فيه خيراً.

ولا أريد أن أحرم شيئًا من ذلك الخير -إن وجد- فأقدم كتابه «الضرورى فى صناعة النحو» محققًا.

أعود فأقول: إن نظرة الفيلسوف الشمولية من جهة، ثم التنويرية التى عُرف بها ابن رشد، جعلته يقدم لنا عمله فى إطار يختلف -شيئًا ما- عن معالجات النحاة السابقة

عليه؛ بداية من إشارته إلى الهدف من درس النحو؛ مدركًا فائدته ووظيفته، فيشرع فى بيان المنهج الذى يراه مناسبًا لتحقيق تلك الفائدة، فيرى أنه لابد من ذكر الألفاظ فى حال إفرادها (قبل تركيبها)، إذ الكلام (الجملة) لا يُفهم إلا بعد معرفة الألفاظ التى يتركب منها الكلام أصلاً، لينطلق منه إلى الألفاظ المركبة على أنحاء معينة، فيعرض لقوانين تركيب القول وقوانين الإعراب اللاحق لها، متخذًا فى ذلك طريقًا لا حبّاً. ويعرض -فى قوانين تركيب القول- لمقيدات الأسماء والأفعال -المكونة للجملة- ثم يعرض لقوانين إعرابها بعدُ. كلٌ فى بابه الذى وضع له، وفق تقسيمه لكتابه الضرورى، الذى جاء -إلى حد كبير- محققًا للمنهج الذى رسمه وخطط له بداية.

وقد جاء هذا العمل فى قسمين:

الأول: دراسة كتاب «الضرورى فى صناعة النحو».

الثانى: تحقيق كتاب «الضرورى فى صناعة النحو».

أما القسم الأول: قسم الدراسة:

فقد عرضت فيه:

- لابن رشد ومكانته وشخصيته وعلمه.

مختصرًا ذلك، لكثرة المصنفات -قديمًا وحديثًا- حوله، فلم أرد التكرار أو الإملال، وأحلت إلى مصادر أغنت فى تلك الجزئية.

- الكتاب من جهة عنوانه، وتوثيقه، والغرض منه، والدافع إلى تصنيفه، ولغته.

- منهج الكتاب العام.

من خلال رؤية ابن رشد للعلوم، وموضع علم النحو منها، وهو ما استدعى بيان ترتيب الكتاب، وكان من الضرورى أن يُستظهر ذلك بمقارنته بترتيب كتابى:

- «المقرب» لابن عصفور.
- «ارتشاف الضرب» لأبى حيان الأندلسى.



وبيان تأثرهما بابن رشد فى نظامه وترتيبه . وانتهاء بقسمة الكتاب إلى أقسام أربعة :

- مقدمات فى الألفاظ المفردة والمركبة .
- الألفاظ المفردة وما يلحقها من أشكال .
- الإعراب وقوانينه .
- ما يفى من معرفة أشكال الألفاظ .

وكان لزامًا بيان ما بين ترتيب الكتاب فى مادته ومنهجه العام الذى رسمه ابن رشد ، وهو ما طرحته فى :

- البناء والمحتوى .

وقد استدعى بيان بناء الكتاب فى تقسيمه وترتيبه عرض «بناء الجملة عند ابن رشد»، وما تُفيد به من مقيدات اسمية وفعلية وحرفية ، ومناقشة ذلك بيانًا وتفصيلاً ، نقداً وتعليقًا ، فى الجمل الأوَل ، والجمل الثوانى ، والأساليب الأمرية والنهيية والاستفهام والنداء . . . إلخ .

ليتهى ذلك كله إلى بيان مجىء البناء محكمًا ، والمحتوى معبراً عنه فى صورة غير مباشرة ، ولا يقلل من إحكامه تلك الهنات التى وقع فيها ابن رشد ، أو ما داخله من خلط أو تقصير فى بعض الجوانب .

ثم عرضت للمصطلحات والتعريفات عنده ، ولم أذكر منها إلا ما خرج فيه عما تعرف عليه النحاة ، وتأثر فيه بالمنطق الأرسطى إلى حد كبير ، ومنها :

- التصرف .
- الاسم المستقيم .
- الاسم المائل .
- الأقاويل المركبة .

وعرضت لتعريفه لكل من : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وبينت نوعًا من التعريف عنده ؛ يطلق عليه «التعريف بالقسمة» .

أما القسم الثاني: فهو تقديم نص كتاب «الضرورى فى صناعة النحو» محققًا، مطابقًا النسخة الأصل، مع التعليق على النص كلما تطلب الأمر ذلك.

وختمت تقديم النص بصنع فهارس فنية للآيات، والأمثال، والأشعار، والأعلام، والمذاهب، واللغات، وغيرها.

وبعدُ،

فمن الواجب عليّ ذكر أهل الفضل والعلم بما يستأهلونه من حق، فالشكر الجزيل لسعادة الدكتور/ نجيب عبد الوهاب مدير مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبى، الذى أهدانى هذا المخطوط، وحثنى على تحقيقه ونشره بروح العالم الغيور، فلم يبخل بأى مساعدة ممكنة، وللإخوة الكرام العاملين بالمركز الثناء العطر والذكر الطيب لما بذلوه من جهد فى معاونتى، راجيًا الله أن يوفق هذا المركز والقائمين عليه خدمة للعلم، وأن ينفع بهم.

وأخيراً،

فقد بذلت جهدى وطاقتى، وحاولت استطاعتى تجنب الخطأ، فإن أكن هديت فيه، فبتوفيق الله تعالى، إلى ما كنت أطمح إليه من جهة النظر إلى الصواب. وعلى الله قصد السبيل.

منصور عبد السميع

«البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقى نحوياً، والنحوى منطقياً».

أبو حيان التوحيدى

المقابسات ١٧٧

القسم الأول

دراسة كتاب الضروري في صناعة النحو



ابن رشد

هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الملقب بأبى الوليد، القرطبى، المشهور بابن رشد الفيلسوف، المولود سنة عشرين وخمس مائة من الهجرة، قبيل وفاة جده القاضى أبى الوليد الفقيه بأشهر(١)، ويعرفونه بابن رشد الحفيد، تفريقًا حتى لا يختلط أمره بأمر جده، فكلاهما «محمد بن أحمد»، وكلاهما كنى بأبى الوليد.

مكانته وعلمه:

اختلف المترجمون فيه، فهم بين مُجلٍّ له ومقدر لعلمه، ومُغالٍ فيه متهجم عليه، قادح فى علمه ودينه.

---

(١) ينظر فى ترجمته:
- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار ٢/ ٥٥٣.
- المغرب فى حلى المغرب، لابن سعيد ١/ ١٤٠.
- الديباج المذهب ٢٤٨.
- بغية الملتمس ٥٤.
- المعجب ٣١٤.
- التكملة لوفيات النقلة ١/ ٣٢١.
- الوافى بالوفيات ٦/ ٥٢٢.
- مرآة الجنان ٣/ ٤٧٩.
- النجوم الزاهرة ٦/ ١٥٤.
- سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٠٧.
- شذرات الذهب ٦/ ٥٢٢.
- عيون الأنباء ٥٣٠.
- الأعلام، للزركلى ٥/ ٣١٨.
- دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٦٦.
- الموسوعة العربية العالمية ١١/ ٢١٦.

-C. Brockelmann: Geschichte Der Arabischerr Litteratur. P604.

فيرى الفريق الأول أنه «لم «لم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وفضلاً، وكان على شرفه أشد الناس تواضعًا وأخفضهم جناحًا. عني بالعلم من صغره إلى كبره، حتى حُكِيَ عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله[1] وكان يُفْزَعُ إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه، مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب[2]، وكان ذا ذكاء مفرط وملازمة للاشتغال ليلاً ونهاراً[3]، حسن الرأى ذكياً. قوى النفس[4]، تأثلت له عند الملوك وجاهة عظيمة، لم يصرّفها في ترفيع حال، ولا جمع مال، إنما قصرها على مصالح أهل بلده خاصة، ومنافع أهل الأندلس عامة[5] فهو قاضى قرطبة[6] وفقيه الأندلس وفيلسوفها الذى لا يحتاج في نباهته إلى تنبيه[7]، بيته بيت العلم والرياسة[8].

أما الفريق الثانى فيقدح عليه ذاماً تلك الطريقة المشنوءة طريقة أبي الوليد بن رشد[9]، فدفع الكثيرين إلى ملاحاته ومعاداته، فها هو ذا أبو عامر يحيى بن أبى الحسين بن ربيع ينكر عليه الأخذ في العلوم القديمة والركون إلى مذهب الفلاسفة[10]، فوقع بينهما من المنافرة والمهاجرة الكثير.

بل وصل الأمر إلى حد اتهامه بالسرقة العلمية، والسطو على كتب الآخرين، فمما روى عن محمد بن أبى الحسين بن زرقون أن القاضى أبا الوليد بن رشد استعار منه كتاباً مُضَمّنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان فلم يرده إليه وزاد فيه شيئًا من كلام الإمامين أبى عمر بن عبد البر وأبى محمد بن حزم

(١) التكملة ٢/ ٥٥٤، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٠٨.

(٢) التكملة ٢/ ٥٥٤، الوافى بالوفيات ٢/ ١١٥.

(٣) مرآة الجنان ٣/ ٤٧٩، شذرات الذهب ٦/ ٥٢٢- ٥٢٣.

(٤) عيون الأنباء ٥٣١.

(٥) التكملة ٢/ ٥٥٤، الوافى بالوفيات ٢/ ١١٥.

(٦) التكملة ٢/ ٥٥٤، بغية الملتمس ٥٤، وفى التكملة لوفيات النقلة ١/ ٣٢١: قاضى الجماعة.

(٧) المغرب ١٠٤.

(٨) التكملة لوفيات النقلة ١/ ٣٢١.

(٩) الذيل والتكملة ٦/ ٢٩.

(١٠) المرقبة العليا ١٢٤.



ونسبه إلى نفسه . . ثم يُتّهم بعد ذلك فى علمه إتمامًا وتأكيدًا للواقعة، يقول أبو العباس بن هارون: والرجل غير معروف بالفقه[1].

ويوجز أحدهم تلك الأمور السابقة فى صورة مركزة بقوله: فكان قد نشأ بينه وبين أهل قرطبة قديمًا وحشة جرتها أسباب المحاسدة والمنافسة وطول المجاورة[2].

وقد هجاه ابن جبير هجاء مرآ؛ طاعنًا دينه، يقول:

كان ابن رشد فى مدى غيه ... قد وضع الدين بأوضاعه

وإن كنت أرى أن شخصية ابن رشد كانت من العوامل المغرية للقدح عليه، بل كانت سببًا فى تلك الوحشة التى نشأت بينه وبين أهل قرطبة، فهو رغم تواضعه أجد فيه اندفاعًا وتهجمًا على الآخرين، تجد ذلك صارخًا عن طريق النحاة، وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه، فإن القائل بهذا القول إما أن يكون حمله الجهل وإفراط الحسد على أنه لم يفهم أن كل صناعة تروم أن تعرف الأشياء التى فيها بأتم ما يمكن أن تعرفها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه»[3] ويتابع هجومه فيصمهم بأنهم «ممن لا يقدر أن ينتقل عما نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور عنده مغلبًا على المعقول، وهذه رتبة العوام. .»[4] ويظل على وتيرته تلك ساخرًا ناصحًا بأنه يجب إدخال هؤلاء فى جنسهم، وألا يدخلوا أنفسهم فى رتبة الخواص»[5].

ولا يتوقف عن اندفاعه ذلك، إذ نجده فى غير موضع، يصف مخالفيه بتقصير القرائح وعجز الأذهان[6] وأنهم مستعبدون لما اعتادوه، يقول: «لكن ربما عابه قوم لمفارقته المعتاد، وأنكروه لما فى طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستعباد، وربما قالوا خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعى»[7].

---

(١) الذيل والتكملة ٦/ ٢٢.
(٢) السابق ٦/ ٢٥.
(٣) الضرورى ص ١٢٤.
(٤) السابق نفسه.
(٥) السابق نفسه.
(٦) السابق ٢٣٢.
(٧) السابق نفسه.

ويظهر ذلك الاندفاع والتهجم فى بعض كتبه[1] مما أغرى كثيرين بالرد عليه، واتهامه فى دينه، فكانت نكبته.

ورغم الهجوم الشديد على ابن رشد من بعض معاصريه وقلة ممن كانوا بعده، نجد عبقريته إن جاز لنا وصف موسوعيته تتغلب على ذلك كله، ليظل محوراً للدراسات والجدل فى أوربا فى عصر النهضة، وفي وطننا العربى الإسلامى فى عصره الحديث[2].

ولعل نظرة سريعة إلى من أخذ عنهم من شيوخ وأساتذة يبين ذلك التنوع العلمى فيما حصله من علوم مختلفة، فقد أخذ علم الطب عن أبى مروان بن جريول البلنسى[3] وسمع من الفقيه أبى مروان عبد الملك بن مسرّة، وحدث عن أبيه أبى القاسم واستظهر عليه الموطأ حفظًا، وعن أبى القاسم بن بشكوال، وأبى جعفر بن عبد العزيز، وأبى الفضل بن عياض[4] وأخذ العربية عن أبى بكر بن سمحون[5] وأجاز له أبو عبد الله المازرى[6] ولقى جماعة وافرة من أهل العلم وأخذ عنهم.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لتلاميذه فهم كُثر، منهم من أخذ عنه علم الطب أو الفقه أو المنطق والفلسفة... إلخ[7].

---

(١) انظر على سبيل المثال تهافت التهافت ص١٢٢، ١٤٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٩٩، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٣، ٣١٠، ٣٢٤، ٤٣٢، ٥٦٠، ٥٨٨، ٦٠٩، ٧٣٨.

(٢) الدراسات التى تناولت ابن رشد ومؤلفاته كثيرة، أقتبس منها على سبيل المثال:
- ابن رشد والرشدية، آرنست دينان، ترجمة عادل زعيتر.
- ابن رشد الفيلسوف العالم، د. عبد الرحمن التليلى.
- ابن رشد الحفيد، سيرة وثائقية، محمد بن شريفة.
- مؤلفات ابن رشد، للأب جورج قنواتى.
- ابن رشد فيلسوف قرطبة، ماجد فخرى.

(٣) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٥٥٤، الوافى بالوفيات ٢/ ١١٤ وفيه أبى مروان بن حزبول، وكذلك فى سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٠٨.

(٤) التكملة لوفيات النقلة ١/ ٣٢٢، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٠٧، الذيل والتكملة ٥/ ٢٧٢.

(٥) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٥٥٤.

(٦) الذيل والتكملة ٥/ ٢٧٤.

(٧) انظر التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٥٥٤، التكملة لوفيات النقلة ١/ ٣٢٢، المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ٣١٤، وانظر ابن رشد الحفيد، محمد بن شريفة، فصل: تأثيرات ابن رشد فى تلاميذه ص ٢٣٢: ٢٤٤.



أما كتبه ومصنفاته فقد قيل إنها تنيف على ستين تأليفًا[1] وتقدر بعشرة آلاف ورقة[2]، وهى فى الفقه وأصوله، وفى الطب، والفلسفة والمنطق، وعلم الكلام، والعربية، وغيرها[3] ويعنينا هنا كتابه فى العربية «الضرورى فى صناعة النحو».

أولاً: كتابه:

العنوان -توثيقه- الغرض منه.

عنوان الكتاب:

«الضرورى فى صناعة النحو».

ورد المخطوط فى نسخته الوحيدة التى وصلت إلينا معنونًا بهذا العنوان، وإن كان الدكتور محمد إبراهيم البنا يشير فى مقدمته على كتاب «نتائج الفكر» للسهيلى إلى أنه رأى كتابًا يُدعى «الضرورى فى النحو» لابن رشد، وذكر أن منه نسخة بمكتبة الأسكوريال[4].

وإن كنت لم أجد فى كتب التراجم ذكرًا لكتابه هذا إلا فى كتب ثلاثة، إذ غالب من يترجم لابن رشد يذكره بمؤلفاته الفلسفية والطبية لا غير.

وأقدم هذه الكتب كتاب ابن الأبار «التكملة لكتاب الصلة» الذى يذكر «كتابه فى

---

(١) الديباج المذهب ٢٤٨.

(٢) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٥٥٤.

(٣) انظر فى حصر كتبه: التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٥٥٤، الوافى بالوفيات ٢/ ١١٤- ١١٥، المعجب ٣١٥- ٣١٦، سير أعلام النبلاء ٢١/٣٠٨- ٣٠٩، الذيل والتكملة ٥/ ٢٧٤، برنامج الفقيه القاضى الإمام الأوحد أبى الوليد بن رشد. مخطوط رقم ٨٨٤ بالأسكوريال.

وقد جمعها الأب قنواتى فى مؤتمر ابن رشد بالجزائر ٤-٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨، «الأعمال الكاملة للمئوية الثامنة لوفاته».

-C. Brockelmann: Geschichte Der Arabischen., P604,662.

(٤) انظر نتائج الفكر ص ١٣، ولم يشر الدكتور البنا إلى رقم هذه النسخة، وهل هى ضمن مجموع أم مستقلة. وقد حاولت جاهدًا الحصول على نسخة منه، وراسلت مكتبة الأسكوريال مرارًا بصفة شخصية، وعن طريق بعض المراكز العلمية، وعن طريق أحد الزملاء المتخصصين فى الأسبانية فلم يصلنى رد، وباءت كل المحاولات بالفشل.

العربية الذى وسمه بالضرورى»[1]. ثم يضرب المترجمون صفحًا عن هذا الكتاب ولا أدرى سببًا لذلك، أيكون رفضًا للكتاب أم لاختفائه وعدم وقوعهم عليه، ثم أجدهم يتجاهلون ذكر عنوانه بعد ذلك، ولا يشير أحد منهم إليه تصريحًا، اللهم إلا ما ذكره الذهبى والصفدى من أن لابن رشد كتابًا أو مؤلفًا فى العربية[2] ثم لا يحدد أى منهما فى أى مجال من مجالات العربية كان الكتاب.

ثم يذكره ابن عبد الملك باسم «الضرورى فى النحو»[3] وكذلك فى «برنامج الفقيه القاضى الإمام الأوحد أبى الوليد بن رشد رضى الله عنه»[4].

أما ما ورد فى بداية الجزء الخاص بالكتاب فقد عنون بـ«الضرورى فى صناعة النحو» ثم ترد الإشارة فى آخر المخطوط بأنه قد «تم الكتاب المسمى بالضرورى فى كليات صناعة النحو»[5].

ويبدو لى أن كلمة «كليات» فى العنوان الأخير من عمل الناسخ، ربما دعاه إلى ذلك أن الكتاب يقوم على تقديم الكليات الجامعة لقوانين هذا العلم، وأن كلمة «الكليات» كُرّرت كثيرًا فى ثنايا الكتاب، بل يقوم الكتاب عليها، مما جعله يضيفها إلى العنوان ولكن فى آخر الكتاب مما يوحى بأنها من سبق القلم، أو من وهم الناسخ، أو من اعتياد اللفظة مما جعله يسبق إليها، أو شىء من هذا القبيل.

أما العنوان الوارد فى أول الكتاب «الضرورى فى صناعة النحو» فهو أقرب إلى ما ورد فى ثنايا الكتاب، إذ نجده يقول: ما غرض هذه الصناعة[6]، فإن الصناعة هى التى تحيط بأمور كلية[7]، وأما أقسام هذه الصناعة[8].

(١) انظر ٢/ ٥٥٤.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٠٨، الوافى بالوفيات ٢/ ١١٥.

(٣) الذيل والتكملة ٥/ ٢٧٤.

(٤) وهو ضمن مخطوط رقم ٨٨٤ بالأسكوريال نقلاً عن كتاب «ابن رشد الحفيد» لمحمد بن شريفة ص ٢٥-٢٦ وقد ذكره الأب قنواتى فى مقالته «مؤلفات ابن رشد» ضمن الأعمال الكاملةُ للمئوية الثامنة لوفاته، الصادر عن مؤتمر ابن رشد بالجزائر سنة ١٩٧٨ باسم «الضرورى فى النمو» وظنى أنه خطأ مطبعى.

(٥) انظر ص ٢٣٢.

(٦) الضرورى ٩٧.

(٧) السابق نفسه.

(٨) السابق ٩٨، وانظر كذلك ص ٩٩، ١٠٣.



وكثرة ورود لفظ الصناعة فى مواضع متعددة فى الكتاب يؤكد ما ورد فى العنوان، وإن كان ابن رشد يشير إلى أن النحو صناعة، فإن الرواقيين هم أقدم من اعتبر النحو صناعة من الصناعات(١)، وأقدم الإشارات العربية التى جعلت النحو صناعة كانت عند الرمانى(٢).

وربما كانت تسمية علم النحو بالصناعة أقرب إلى المنطقى من غيره، ولا يخفى علينا اشتغال ابن رشد بمنطق أرسطو، وتأثره به، وهو ما سيظهر عند تناول الكتاب.

ولا يعنى ذلك استبعاد ما ورد عند ابن عبد الملك وغيره من عنونته بـ«الضرورى فى النحو»، فربما كان ذلك من قبيل الاختصار.

ولا مرجح لأى العنوانين ورد عن ابن رشد ولا دليل يؤكد أيهما كان تسمية ابن رشد لكتابه.

وما قدمته من ترجيح تسمية الكتاب بـ«الضرورى فى صناعة النحو» إنما هو من باب الحدس لا التأكيد.

الغرض من تصنيف الكتاب:

لا يخلو كتاب أو مصنف من باعث على تأليفه، أو دافع إليه، يعمل على إنجازه، وإبرازه إلى الناس، وإن ارتبط علم النحو -عامة- بجانبين على غاية من الأهمية، هما:

- محاربة اللحن الذى تفشى على الألسنة إلى أن امتد إلى القرآن الكريم.
- تعليم العربية لغير الناطقين بها ممن دخل فى الإسلام، ليستطيعوا إقامة شعائر الدين.

بداية من أبى الأسود الدؤلى، وإلى يومنا هذا.

ولا يخرج ابن رشد فى كتابه الضرورى عن الهدف الأسمى الذى سعى إليه نحاة العربية، فعلم النحو عنده يراد به إعطاء «الكليات والقوانين بأسبابها التى يقدر بها

(١) Versteegh., O P. CIT., P: 94.

(٢) شرح الرمانى على كتاب سيبويه، مخطوط، جزء ثان: المفعول له.

الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التى جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها»(١) ثم يذكر منفعته التى تتركز فى «فهم كتاب الله تعالى، وفهم سنة رسول الله ﷺ وفهم جميع العلوم. . وعمل الخطب والأشعار»(٢).

وهو بذلك لا يختلف عن النحاة -على كثرتهم- فى إدراكه لوظيفة النحو؛ التى تتلخص فى:

١ - النطق بأشكال الألفاظ على عادة أهل ذلك اللسان (العرب).

٢- فهم الكلام: كتاب الله، وسنة رسوله الكريم، وفهم العلوم.

٣- عمل الخطب والأشعار.

ولا يخرج ذلك -بحال من الأحوال- عما وصل إليه علماء اللغة فى بيان مستويات اللغة ووظائفها.

ولكن، ألم يكن فيما صُنِّف قبل ابن رشد غَناء، أو بمعنى آخر: ما الذى دعا ابن رشد إلى وضع مصنفه هذا؟

يشير ابن رشد إلى أمور أساسية كانت دافعًا إلى تأليفه كتاب الضرورى، تتلخص فى:

١ - مبالغة النحاة:

فالنحاة -من وجهة نظره- بالغوا -خاصة المتأخرين منهم- فى مصنفاتهم، فأدخلوا فيها من التفريعات والتعليلات مما لا يحتمله علم النحو(٣)، يقول فى ذلك: «وصار النحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكليات التى يضعونها فى هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة»(٤)، وهو بعينه ما حدا بمعاصره ابن مضاء القرطبى بالهجوم على النحاة فى كتابه «الرد على النحاة».

---

(١) الضرورى ص٩٨، وهو إن جعل الأمر عامًا سواء أكان فى لسان العرب أم فى لسان غيرهم، فإنه كان قد خصصه فى موضع سابق، انظر ص٩٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر: د. شوقى ضيف: مقدمة كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبى، ص ٧، وانظر تفصيل ذلك فى المدخل من ص ١٣ : ١٨.

(٤) الضرورى ص ٩٨.



٢- تقصير النحاة:

وتلك نظرة العصر أولاً، ونظرة الفيلسوف ثانيًا.

أما نظرة العصر فهى من ظلال دولة الموحدين «التى ثارت على المشرق، ودعت إلى الانتقاص على فقهائه وما سنوا وشرعوا فى الفقه الإسلامى»(١)، وغيره من العلوم والفنون. وها هو معاصره ابن مضاء القرطبى يثور على النحاة وما أدخلوه على النحو فأفسدوه.

أما نظرة الفيلسوف، فهى تلك التى أحاطت بغالب كتب ابن رشد، من وضع كليات حاصرة للعلم أو الفن الذى يصنف فيه.

ولا يخلو كتابه هذا -على صغر حجمه من بيان بعض جوانب التقصير التى داخلت النحاة، يقول: «والقصد فى هذا الكتاب إنما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه.. وهو شىء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة..»(٢).

فالنحاة -من جهة نظره- قصروا فى اتباع منهج دقيق يقوم على بيان حصر لأنواع الإعراب، وبيان الجمل التى تختص بكل نوع، وأسباب ذلك، فحادوا عن تمثّل منهج شامل يخلص بهم إلى تقديم النحو على الوجه الصحيح، ويؤكدذلك بقوله: «ولم يسلكوا أيضًا فى حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقًا من الطرق الصناعية، ولا سيما قدماؤهم، وإنما المتأخرون فقد تجدهم سلكوا فى ذلك بعض السلوك»(٣).

وهذا هو الوجه الأول من وجوه تقصيرهم فى عدم اتباعهم المنهج الدقيق.

أما الوجه الثانى فيتمثل فى عدم بيان الحكمة فى اختصاص نوع ما بحكم، كأن يختص الاسم المستقيم بالرفع «الضمة»، واكتفائهم ببيان النوع وحكمه دون تفصيل، يقول: «وهذه الحكمة هى التى رام النحاة الوقوف عليها، فلم يوضحوها كل الإيضاح»(٤).

(١) انظر: د. شوقى ضيف: الرد على النحاة ٤٤ : ٤٦.
(٢) الضرورى ١٢٣.
(٣) السابق ١٠٢.
(٤) السابق ١٤٨.

والوجه الثالث في قسمتهم غير الحاصرة التى أفسدت عليهم المنهج، فالنحاة عنده «لم يستعملوا فى إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة التى لا يعرض فيها تداخل، وكل صناعة لم تستعمل فيها بعدُ القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهى صناعة ناقصة»(١).

ويجمع ابن رشد كل هذه الأمور مبينًا أن تقصيرهم هذا كان مدعاة لتصنيفه كتابًا يستظهر فيه المنهج الدقيق -من وجهة نظره- والقسمة الحاصرة التى لا تداخل فيها، يقول: «وهذا هو السبب الذى دعانا إلى وضع شىء فى هذه الصناعة . . . وإلا فما كنا نضعه، لأن الصناعة الموجودة عن نحويى العرب فى زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة، لكن على المجرى الصناعى . .(٢)، ثم لا يكتفى بذلك، بل يعلل له»(٣).

٣- مخالفة الأصول المنهجية

وهو من الأمور التى أشار إليها ابن رشد -فى عجالة- دون تفصيل، يقول: «وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس فيما جهل سماعه؛ أنهم يقيسون المجهول على المعلوم؛ وهو ضعيف وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس»(٤).

٤- عدم دقة النحاة فى تنظيمهم للمادة العلمية

وكأنه ينظر فى مصنفات النحويين فى زمانه، فوجد أنها بين أمرين، إما أن تفرق بين الأشياء (المسائل والأبواب) التى يجب أن تجمع فى إطار واحد، وإما أن تجمع بين متفرقات، الروابط بينها واهية. يقول: «وأما علم التركيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع

(١) السابق ١٥١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر السابق نفسه.

(٤) السابق ص١٠١، والمسألة فيها تفصيل وبيان، لعل فى قول ابن جنى ما يناقض ذلك ويخالفه، يقول فى خصائصه فى باب السماع والقياس: إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ماجاء عليه. انظر ١/ ١١٧، ٩٥، وانظر ابن مضاء فى قوله: «والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشىء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل» الرد على النحاة ١٣٤، وانظر الإغراب فى جدل الأعراب ٩٠-٩٤.



الكلام فى المعربات، ولم يجعلوه على حدة»[1]، وإشارته تلك تبين اتهامه للنحاة بالخلط والجمع بين أمرين، يفصل هو بينهما، هما:

- علم التركيب. - المعربات.

ولا ينى ابن رشد فى تأكيد ذلك فى مواضع كثيرة من كتابه، يقول: «وذلك أنهم لما لم يلخصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب، ولا دلوا على المعنى المقتضى الإعراب فى صنف صنف من أصناف الإعراب والمعربات...»[2].

والأمثل عنده فى ترتيب المادة «أن تحصر أولاً أنواع القول الخبرى، ثم تحصر أنواع الإعراب الواقعة فيه بحسب أصناف العوامل الداخلة عليه، وكذلك يفعل فى سائر أنواع الأقاويل المركبة»[3].

٥- صعوبة المأخذ

أدرك ابن رشد صعوبة كتب النحاة وغموض بعضها أو تقصيره، أو أن كثيراً منها لا تصلح إلا لمن أتقن العلم، ولا تصلح للمتعلم المبتدئ الذى أثقلوا كاهله بما «يتكلفون فى ذلك من الألفات التى يسمونها إعرابًا»[4]، «ويأخذون الولدان بحفظها»[5]. وهى فى نظره عسرة المأخذ، فيها من التشغيب والتفتيق للقوانين الكثيرة[6]، مما يصعب على الولدان الناشئة استحضارها، فكان لزاما عنده أن يأتى بمصنَّف يشذب فيه ذلك، فيخلصه مما فيه من تطويل وصعوبة فما «بقى من أجزاء هذه الصناعة مما لم نذكره، لا ذكرا كليّاً، ولا ذكرًا جزئيّاً، فإنه ليس فيه كثير زيادة ترتيب، وجودة تعليم

(١) الضرورى ١٠٢، ويتضح فى صورة جلية فى كلام الفارابى فى إحصاء العوم ٦٢-٦٤.

(٢) السابق ٥٨-١٥١.

(٣) السابق ص ١٠٢، وانظر كذلك ص: ١٠١، ١٢١، ١٢٢، ٢٣١.

(٤) السابق ٢٣٢، وربما كان ذلك إشارة منه إلى المصنفات النحوية المنظومة، مثل أرجوزة اليشكرى المتوفى القرن الرابع، وهى قرابة ثلاثة الآف بيت، وأرجوزة الحريرى ملحة الإعراب المتوفى سنة ٥١٦هـ وهى فى فى ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتًا، وأرجوزة الشنتمرى المتوفى بعد سنة ٥٥٣هـ، وغيرها.

(٥) الضرورى ٢٣٢.

(٦) السابق ٢٣١.

على ما في كتب القوم إلا يسيراً . .»[1]، هذا التيسير الذى قصد به أن يكون أسهل تعليمًا، وأشد تحصيلاً للمعانى[2].

هذا القصور أو الخلل وتلك الصعوبة -من وجهة نظر ابن رشد- هى التى حدت به إلى محاولة سد الخلة وجبر النقص، كما أشار.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: كيف سد ابن رشد تلك الخلة؟

أو بمعنى آخر: ما المنهج الذى سلكه للوصول إلى الأفضل؟ أو لجبر ذلك النقص والقصور؟

للإجابة على هذا السؤال يجب علينا أن نعرض لجانبين:

أولهما: ما نص عليه ابن رشد صراحة فى كتابه.

ثانيهما: ما أخذ به نفسه تطبيقًا من خلال كتابه.

أما الجانب الأول: فهو ما نص عليه فى تقديمه لكتابه بقوله: «وينبغى أن نستفتح القول فى ذلك بالأشياء التى جرت العادة أن تستفتح بها كل صناعة يرام تعلمها على المجرى الصناعى، فإن الاستفتاح بها نافع فى التعلم، وهى أن يخبر بها أولاً ما غرض هذه الصناعة، وثانيًا ما منفعتها، وثالثًا ما أقسامها، ورابعًا النحو المستعمل فى تعلمها . . وخامسًا مرتبتها من العلوم فى التعلم، وسادسًا نسبتها من سائر العلوم . . وسابعًا ما يدل عليه اسمها، وثامنًا معرفة من وضعها»[3].

وهذا بعينه ما يسميه حكماء اليونان، ومن جاء بعدهم: «الرؤوس الثمانية»[4] وعلى رأس الحكماء أرسطو الذى أعجب به ابن رشد، وعكف على مصنفاته شارحًا وملخصًا، وقد ذكر أرسطو هذه الرؤوس الثمانية فى كتابه «ما بعد الطبيعة»[5] وهى تعد مقدمات العلم ومناهجه[6].

(١) السابق ٢٣٢.
(٢) السابق ص ٩٧.
(٣) السابق ٩٧.
(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٥.
(٥) Metaphysics PP 531-514.
(٦) انظر الألفاظ المستعملة فى المنطق، للفارابى. ص٩٤.

ولا يختلف ابن رشد مع ما ذكره المناطقة من حكماء اليونان وغيرهم، اللهم إلا فى ترتيبه لهذه الرؤوس الثمانية، ثم الإفاضة فى شرحها بما يتصل بعلم النحو وصناعته، وقد جاءت فى سبع صفحات تقريبًا فى كتابه الضرورى، وهى فى مجملها إرساء لمنهجه الذى اعتمد عليه، والتزمه.

يضاف إلى ذلك إشارته إلى قصده من إعطاء أمر كلى فيما سيقدمه(١)، يؤكد أهميته فى صناعة النحو بقوله: «فإن الصناعة هى التى تحيط بأمور كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة»(٢)، وهذه الكليات تمثل منهجه العام تاركًا الجزئيات(٣) لمرحلة تالية أو لمستوى أعلى علمياً؛ لمن أراد التخصص وما شابه ذلك.

وقد استخدم مصطلحًا آخر مقاربًا له، هو مصطلح «القوانين».

فماذا يقصد بالكليات أو القوانين؟

يوضح الفارابى مفهوم القوانين بقوله: «والقوانين فى كل صناعة أقاويل كلية، أى جامعة، ينحصر فى كل واحد منها أشياءكثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة وحدها»(٤)، كأن يقال مثلا: الرفع للعُمَد ولانصب للفُضَل . . . وهكذا، ويجعل الكتب المختصرة قوانين، لأنها تحصر أشياء كثيرة فى قوانين قليلة(٥).

وهو بعينه ما يعول عليه ابن رشد ويقصد إليه فى منهجه لسهولته -من وجهة نظره- يقول: «إنما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعًا فى الصنائع؛ لأن ترتيب التعلم يقتضى أن يصير من الأعرف إلى الأخفى، والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات؛ ولذلك إذا وجدنا فى أمرنا قولا كلياً حاضراً فرحنا به، ولم نعرج على الجزئيات»(٦)، فالجزئيات لكثرتها مرهقة للذهن، مُكدّة له، مشتتة إياه، أما الكليات فمحدودة معدودة يحصرها الذهن ويستجمعها سريعًا، فهى «نافعة للمتذكر ونافعة للمبتدئ بالنظر فى الصناعة؛ لأنه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته»(٧).

---

(١) الضرورى ص٩٧.
(٢) السابق نفسه.
(٣)السابق ص ٩٨، ١٠١.
(٤) إحصاء العلوم ص٥٧.
(٥) السابق ٥٨.
(٦) الضرورى ١٥١.
(٧) السابق نفسه.

ولا يمكن بحال من الأحوال إغفال إشارته إلى أن هذه القوانين والكليات نافعة للمبتدئ، فهى إشارة إلى تحديد المستوى الذى صنع من أجله الكتاب «المبتدئ» مع النظر إلى إمكانيته، ومقدرته فى التعامل مع هذا العلم، وما يناسبه من منهج يتوافق مع قدراته الذهنية، لينطلق من ثوابت محددة، وأسس معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تفصيلاً وتدقيقاً وتعليلاً.

هذا المنهج التربوى التعليمى جعله يرى أنه من «الأفضل فى تعليم الولدان أن يلقى إليهم أولاً الأقاويل الكلية، ويؤخذوا بحفظها، فإذا شدوا وأرادوا الكمال فى الصناعة، أخذوا بتفاصيلها»[١].

ولعل هذا ما اعتمده بعض علماء اللغة[٢] لتعيين ثوابت التعبير وثوابت المضمون، وجعل فرز أحدهما من الآخر ضمن شرط البساطة الذى يقتضيه بناء النظريات العلمية؛ لأنه مظهر من مظاهر عملية الاختزال التى يطلبها كل عالم يريد رد ما لا يتناهى عدده من عناصر النص اللغوى إلى عدد قليل من الأصناف[٣].

لغته:

أما لغة ابن رشد فمن الوضوح والمباشر لتحديده الجزيئات، فلا يشوبها غموض بالمعنى، اللهم إلا بعض المصطلحات المنطقية التى أدخلها كتابه، وعبارته بسيطة، لا معاظلة فيها غالبها، إلا فى مواضع محددة.

وتتميز لغته بأشياء منها:

١- تكرار بعض الألفاظ؛ مثال ذلك:

- الواقعة فى صنف صنف منه[٤].

(١) السابق نفسه، وانظر كذلك ص٢٣١، إذ يجعل حفظ القوانين منطلقًا، فإذا صاروا -بعده- إلى الفهم؛ أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين.. ثم بتفصيل ما فى كل قانون؛ حتى يستوفوا معرفة الجزئيات... فتتم لها الصناعة بسهولة.

(٢) أشهر هؤلاء لويس هيلمسلاف، وهو عالم دنماركى، ولد سنة ١٨٩٩، وتوفى سنة١٩٦٥، وهو من أتباع مدرسة النحاة الجدد الألمانية.

(٣) Hielmslev-Louis:Prolegomenes ayre theovie du Langage,p85

(٤) الضرورى ص ١٠٢.



- والأشكال التى تدل على نوع نوع[1].

٢- تعريف لفظة «غير»:

مثل قوله: الغير متداخلة[2].

٣- إدخال الفاء فى الخبر دون ضرورة تدعو إلى ذلك فى مثل: الأسماء المفردة التى تقبل الإعراب فهى كل اسم دل..[3]، وكذلك فى قوله: «إن لألفاظ الأول التى منها يأتلف جميع الكلام المركب فجعل»، وصوابه: جعلت[4].

٤- حذف الفاء من التركيب «فى الجملة المصدرة بأما»:

فى مثل: أما الأول منها بسيطة ومنها مركبة[5].

٥- إدخال أل على «بعض» و«كل»:

مثل: بدل البعض من الكلى[6].

٦- استخدامه لغة «أكلونى البراغيث»:

فى مثل: يسمونه النحاة[7].

٧- نفى الفعل «تظن» ب «ليس»:

فى قوله: وليس تظن أن هاهنا جنسًا خامسًا[8]..

وكذلك دخول ليس على الفعل المضارع فى مثل: «وإن كان النحاة ليس يسمون هذه بحرف شرط»[9].

---

(١) السابق ص١٤٥، ومنه كذلك فى ص ١٢٣، ١٥١، ٢٣١.

(٢) السابق ص١٥١، وانظر كذلك ص ١٥٤، ١٧٦، ٢٠٧.

(٣) السابق ١٥٣.

(٤) السابق ص ١٠٥.

(٥) السابق نفسه ص ١٥٤.

(٦) السابق ص ١٩٠.

(٧) السابق ص٢١١.

(٨) السابق ٢١٥.

(٩) السابق ص ١٩٥.

٨- اضطراب الجملة :

من ذلك : «واعلم أن العرب لموضع تجوزها فى الكلام، وحبها الاختصار، والعرب كثيرًا ما يحذفون الكلام التام . .»[١] .

وصوابها يحذف كلمة «العرب» الثانية فتصبح : واعلم أن العرب . . . كثيرًا ما يحذفون . . .

٩- يستخدم كلمة «سائر» بمعنى «جميع» :

فى قوله عن الفعل فى الجمل الأمرية والنهيية، يقول : « والفعل الواقع فيها يقيّد بجميع الأسماء التى يُقيّد بها الفعل الواقع فى القول الخبرى من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات[٢] .

١٠- تعريف العدد والمعدود فى مثل :

الثلاثة الألفاظ، والثلاثة الأجناس[٣] .

١١- التقديم والتأخير الذى يدخل اضطرابًا فى فهم التركيب مثل :

- «فأما شكل هذا الفعل بجماعة النساء فإن تدخل بين النون الدالة على التأنيث وبين النون الثقيلة ألفًا، تقول : يا نساء لا تضربنان عمرًا . .»[٤] .

وهو يقصد أن الفعل إذا كان متصلا بنون النسوة وأُكّد بنون التوكيد الثقيلة، فلابد من ألف فارقة بين النونين .

١٢- عدم إتمام الجملة فى مثل :

- « . . . ويوجد فيه أكثر من نوع واحد من أنواع الإعراب لأن جميعها، وهذا بتمييز معرب منها، من جهة المعانى . . .»[٥]

ولا تتم جملة «لأن جميعها» .

---

(١) السابق ص ٢٠١ .
(٢) السابق ص ٢٠٠ .
(٣) انظر : ص ١٠٧ . ، ١٣١، ٢١٤ .
(٤) السابق ص ١٣٤ .
(٥) السابق ص ١٥٠ .



- «وذلك أنهم لما لم يلخصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب، ولا دلوا على المعنى المقتضى الإعراب فى صنف صنف من أصناف الإعراب والمعربات. .»(١)، ولم يتم المعنى.

١٣- الاعتراض بين مكونات الجملة بما يجعلها مضطربة المعنى والتركيب، فى مثل:

- « . . . وأما الفعل المتصل به فشكل علامة التثنية فيه -فشكلها- واحد للمذكر والمؤنث»(٢).

ثانياً: المنهج العام:

يطرح ابن رشد منهجه فى كتابه الضرورى من خلال فهمه الموسوعى، ومن تصوره لترابط العلوم والفنون وتداخلها، أو ما يوجد بينها من علائق وصلات تربط بعضها بعضًا، بداية من فهمه لما يجمعها معًا أو يفرق فيما بين أنواعها فهى عنده على صنفين:

أ- علوم مقصودة لأنفسها.

ب- علوم ممهدة فى تعلم العلوم المقصودة(٣).

ثم يضع علم النحو فى الصنف الثانى، مع تلك العلوم الممهدة التى تتعلم قبل سائر العلوم.

فالنحو ليس مقصوداً لذاته، بل هو وسيلة لفهم الكلام، وفهم العلوم، وعمل الخطب والأشعار.

ففهم كتاب الله وسنة رسوله الكريم لإقامة الشريعة، وفهم سائر العلوم من أجل حركة الحياة عامة، ثم الارتقاء إلى الفصاحة والبلاغة -وهى للخاصة- بعمل الخطب والأشعار.

وقد ساقه هذا التصور إلى تبيين جانبين مهمين فى صناعة النحو، إذ النحو عنده نحوان:

---

(١) السابق ص ١٥١.

(٢) السابق ص ١٣٢.

(٣) السابق ص ٩٩.

الأول : نحو الألفاظ

والثاني : نحو المعاني[1] .

الأول -عنده- يسدد الألفاظ التي ينطق بها، والثاني يسدد المعاني التي ينظر فيها[2] .

وإن كان الأول يتسع بالضرورة فيتصل بعلم النحو وغيره، مادام ملفوظًا به، فيعرض لصحة مخرجه في علم الأصوات وصحة بنائه في علم الصرف، وصحة تركيبه وتضامه مع غيره في علم النحو، وهكذا .

والذي يعنينا -هنا- إدراك ابن رشد للتداخل بين نحو الألفاظ ونحو المعاني والتمازج بينهما، وإن كان الغالب عنده أن يكون نحو الألفاظ قبل نحو المعاني[3] .

وإن كنت أرى ذلك دقيقًا فمن جهة المتلقي إذا الألفاظ - أو التركيب على وجه الدقة -هي الهادية إلى المعاني التي يقصد إليها المتكلم ، أو من جهة دراسة اللغة المكتوبة . أما نحو المعاني فهو أول عند المتكلم، فإذا ما تبلورت تلك المعاني جاءت على لسانه ألفاظًا وتراكيبًا، وكذلك الأمر عند الشاعر أو الكاتب أو الخطيب .

فالأمر على ذلك نسبي في أولية أحدهما على الآخر .

هذا التداخل أو التلاحم بينهما يشير إليه عبد القاهر بقوله : «وكيف يُتصوَّر أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى، فاللفظ معك وإزاء ناظرك ؟ وإنما كان يتصوَّر أن يصعُب مرام اللفظ من أجل المعنى إذا طلبت المعنى فحصلته، احتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدَة . وذلك محال»[4] .

وهو ما نستطيع أن نربطه -بشيء من التجوز- بالعلامة Signe عند دي سوسير التي تعد كلا ملتحمًا من الدال والمدلول[5] وهو بعينه ما نجده عند أندريه مارتينيه -André marti

(١) السابق نفسه . (٢) السابق نفسه .

(٣) السابق نفسه . (٤) دلائل الإعجاز ص٦٢ .

(٥) دروس في الألسنية العامة دي سوسير ص١١٢ ، وهو ما يمكن أن ندركه عند هيلمسلاف في مصطلحي التعبير expression والمضمون Content وهما يتشابهان بصورة من الصور مع ما ذكره ابن رشد نحو الألفاظ ونحو المعاني وما بينهما من تداخل .



net متوسعًا فيه، حيث يرى أن جملة مثل J'ai mal àle tête تعد علامة لغوية[١] وهو ما يمكن أن نطلق عليه علامة تركيبية.

ينطلق ابن رشد من نوعى النحو إلى تقديم الأساس الأولى لترتيب كتابه المبنى على منهج محدد، فالترتيب «الصناعى يقتضى أن يبتدأ أولا بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانيًا ثم اللواحق ثالثًا»[٢].

هذا الترتيب الصناعى، الذى يطلق عليه أحيانًا أخرى الترتيب المستعمل، نجده عند بعض النحاة بشكل من الأشكال، وإن قدموا بين أجزائه وأخروا، وهو ما عابه ابن رشد إذ قدموا الألفاظ المركبة، ولم يقدموا من الألفاظ المفردة إلا ما يخدم قصدهم من معرفة الإعراب[٣].

وأظهر ما يكون ذلك عند ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فى كتابيه «الممتع فى التصريف» و«المقرب».

أما الكتاب الأول فيشير ابن عصفور فيه إلى تأخير الألفاظ المفردة، وتقديم الكلام على الألفاظ المركبة بقوله: «وقد كان ينبغى أن يقدم علم التصريف على غيره، من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم فى أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشىء فى نفسه قبل أن يتركب ينبغى أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التى تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخرّ للطفه ودقته، فجعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس»[٤].

وإن كان ابن عصفور يوافق ابن رشد ضمنًا فيما يذهب إليه من ترتيب صناعى -على حد قوله- إلا أنه يحتج للنحاة فى تأخيرهم للكلام على الألفاظ المفردة بدقة هذا الجزء وصعوبة مأخذه ووعرة مسلكه، فكان تقديم الأسهل والأيسر على الطلاب تدريبًا لهم وإعدادًا؛ فهمًا وقياسًا، فإذا ما أتقنوا ذلك استطاعوا بعد أن يفهموا عسيرها.

ولا نجد ابن عصفور فى كتابه الثانى «المقرب» إلا متابعًا للنحويين، جاريًا على عادتهم، متعللاً بالحجة السابقة من غموض ودقة، فكان ما تقدم من ذكر الأحكام التركيبية توطئه لفهمها[٥]، فهو على قناعته بضرورة تقديم الحديث عن ذكر الألفاظ المفردة؛ يتابع النحاة فيما ذهبوا إليه من ترتيب كتبهم.

(١) Elementsof general Linguistics. P24
(٢) الضرورى ص١٠١.
(٣) السابق ١٠١.
(٤) الممتع فى التصريف٣٠-٣١.
(٥) انظر المقرب: ٣٩٠.

وإن كنا نجد من نحاة الأندلس من لا يقتنع بحجة ابن عصفور، ويخالف عادة النحاة في ترتيب كتابه متابعًا لابن رشد في نظامه وترتيبه، كأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، يقول في مقدمة كتابه «ارتشاف الضرب»: وحصرته في جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثانية: في أحكامها حال التركيب[1].

ويعتمد ذلك عمليًا، فيبدأ بذكر أحكام الكلم قبل تركيبها.

وإذا ما كانت العلاقة بين الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة علاقة ترابط مرتب، فالأولى تسلم إلى الثانية، والثانية مبنية على الأولى، فإن هذه الصناعة -علم النحو- التي تجمع بينهما تنقسم -عند ابن رشد- إلى[2]:

١- أشكال الألفاظ التي منها ابتنت:

ويتناول فيها الألفاظ المفردة، كمعرفة المثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، والتصغير والنسبة.

٢- أشكال الألفاظ المركبة:

يعرض لأشكال تركيب الألفاظ، كتركيب القول الخبري، وسائر الأقاويل المركبة، وما يلحقها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وزيادة ونقصان ... إلخ.

٣- أشكال الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها، وهي عنده على ثلاثة أقسام:

أ- معرفة شكل أطرافها الأول كألف الوصل والقطع، والألف واللام.

ب- معرفة شكل أطرافها الأخيرة.

ويدخل فيه علم الإعراب والبناء، والتقاء الساكنين، والوقف.

ج- معرفة شكل أوساطها إن كان لها شكل[3].

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢) الضروري ص ٩٨.

(٣) لم يضرب لذلك مثالاً، وهو كالتصغير والتكسير وغيرهما.



والعجيب فى الأمر أن ابن رشد بعد أن عرض تصوره لأقسام الصناعة الثلاثة ؛ لم يأخذ بها فى تنظيم كتابه أو تقسيمه القسمة العملية التطبيقية، فلم يجعلها محل تنفيذ وتطبيق، ربما لم يجدها محكمة، أو أنها ليست من الدقة بحيث تشمل كل أجزاء علم النحو ومفرداته، ليجعلها الإطار الذى يخرج من خلاله تصوره العام، أو ينفذ منهجه فى صورة متكاملة دقيقة .

ولست أرى أننى بحاجة إلى نقد ذلك التقسيم الذى قدمه ابن رشد إذا ما وضعت بإزائه التقسيم الذى طرحه ابن عصفور فى كتابه «المقرب»، وهو ما يمكن إيجازه فى هذا الجدول :

أحكام الكلم (١)

- **فى حال التركيب**
  - **أحكام إعرابية**
    - الإعراب، معناه ألقابه علاماته
    - مايدخله الإعراب كالفاعل، والمبتدأ، الخبر، المفعول
  - **أحكام غير إعرابية**
    - المبنى من الأسماء والأفعال
    - الحكاية
    - إسناد الفعل إلى مؤنث
    - العدد وكناياته
    - الإدغام فيما هو من كلمتين
    - الوقف
- **فى أنفسها قبل التركيب**
  - **فى أول الكلم**
    - همزة الوصل
  - **فى آخر الكلم**
    - علامة التثنية
    - علامة الجمع السالم
    - ياء النسب
    - تاء التأنيث
    - نون التوكيد
  - **فى أنفس الكلم وهى الأحكام التصريفية**
    - **تغيير يؤدى إلى ضروب من المعانى**
      - التصغير
      - جمع التكسير
      - المصادر
      - المشتقات
      - المقصور والممدود القياسيين
    - **تغيير لا يؤدى إلى تغيير المعانى**
      - الإدغام فى الكلمة الواحدة
      - الإبدال
      - القلب
      - الحذف
      - النقل

---

(١) انظر : النحو التعليمى ص٦٩-٧٠، مع تعديل يسير .

ولا يختلف الأمر كثيراً عند أبى حيان الأندلسى فى «ارتشاف الضرب» إلا أنه كان أكثر دقة فى تفصيلاته، وأكثر وضوحًا، وهو ما أجمله فى الجدول التالى :

ترتيب ارتشاف الضرب

- **أحكام الكلم قبل التركيب – أحكام إفرادية**
  - **ما يكون لها فى أنفسها علم التصريف**
    - **جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى**
      - التصغير
      - التكسير
      - المصدر
      - اسما الزمان والمكان
      - اسم الفاعل
      - اسم المفعول
      - المقصور والممدود
    - **تغيير الكلمة لغير معنى**
      - الزيادة، حروف الزيادة،
      - الحذف
      - الإبدال
      - القلب
      - النقل
      - الإدغام
  - **ما يلحقها من أولها**
    - همزة الوصل
  - **ما يلحقها من آخرها**
    - علامة التثنية
    - علامة الجمع
    - النسب
    - التأنيث
    - نون التوكيد
    - نون التنوين
- **أحكام الكلم حال قبل التركيب**
  - **إعرابية**
    - الإعراب
    - ما لا ينصرف.
    - باب التسمية.
    - النكرة والمعرفة.
    - الضمير - العلم
    - الإشارة
    - الموصول
    - الإخبار بالذى
    - المبتدأ والخبر وعوامله
    - الفاعل
    - المفعولات
    - الحال
    - التمييز
    - الاستثناء
    - نصب الفعل
    - المجرورات
    - التوابع
    - الاشتغال
    - الأساليب
  - **غير إعرابية**
    - البناء
    - الحكاية
    - الإدغام من كلمتين
    - التقاء ساكنين من كلمتين
    - التقاء همزتين من كلمتين
    - العدد
    - كنايات العدد
    - الوقف
    - لحاق علامة التأنيث.



وبعد عرض ترتيب كتابى المقرب وارتشاف الضرب باعتبارهما نموذجًا واحدًا[(١)]، بإزاء التصور الذى طرحه ابن رشد، ولم يأخذ به عند التطبيق، نلحظ عدة أمور:

١- أن ابن رشد فصل بين أشكال الألفاظ المفردة التى منها ابتنت، وبين أشكال الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها، وفرّق بينهما، على حين تستدعى القسمة المنطقية أن تكون الثانية «أشكال الألفاظ الزائدة» مندرجة تحت الأولى، فهى جزء منها، وليست قسيمة لها.

٢- ذلك التفريق بين الشكلين السابقين دفعه إلى نوع آخر من التداخل بين جزئيات كلّ من الشكلين. إذ جعل معرفة المثنى والمجموع مندرجًا تحت أشكال الألفاظ المفردة التى ابتنت منها. والأولى به أن يكون فى معرفة شكل الأطراف الأخيرة للكلمة، وهى عنده من أشكال الألفاظ الزائدة، إذ علامة التثنية وجمع السلامة[(٢)] تدخل فى زيادة الأطراف الأخيرة، وكذلك الاسم المنسوب، والمؤنث بعلامة تأنيث، أما التصغير فيدخل فى معرفة شكل أوساطها وكذلك جمع التكسير.

٣- هذا الخلط الذى وقع فيه ابن رشد -عند قسمته- جعله يغفل ذكر نموذج لمعرفة شكل أوساط الكلمة، فتركه خلوا دون إشارة واحدة أو مثال واحد، وكأنه لم يجد له مثالا فى العربية.

وهو ما سبقت الإشارة إليه بتمثله فى: التصغير وجمع التكسير، اللذين وضعهما فى معرفة أشكال الألفاظ المفردة.

٤- أنه جعل الإعراب فى معرفة شكل أطرافها الأخيرة، وهذا لا يكون إلا بعد تركيب الألفاظ، ولا يكون أبدًا وهى مفردة.

وكذلك الأمر فى: التقاء الساكنين والوقف.

---

(١) ولكن مع التجاوز عن الفرق فيما بينهما فى تقديم الكلم حال تركيبها عند ابن عصفور، وتأخيره عند أبى حيان، وكذلك الفروق اليسيرة فى الفرعيات التى لا تمس جوهر تقسيم كلا الكتابين.

(٢) أما إذا كان الجمع جمع تكسير؛ فإنه يدخل فى معرفة شكل أوساطها، إذ الغالب فى جمع التكسير أن تكون الزيادة فى وسطه.

وبعدُ فإن القسمة الحاصرة للألفاظ المفردة والألفاظ المركبة متوافقة مع قسمة ابن عصفور وأبي حيان الأندلسي، بل متوافقة كذلك مع النظام اللغوي.

وإن كان غالب الظن أن ابن عصفور قد أفاد بطريق من الطرق من قسمة ابن رشد، وعدّل فيها وزاد عليها، ثم جاء أبو حيان من بعده آخذًا في الاعتبار الجانب التطبيقي كذلك.

والواضح أن ابن رشد أدرك ذلك التداخل في قسمته الثلاثية السابقة، فأعاد النظر فيها وفي قسمة الكتاب وترتيبه؛ فجعله في جزئين[١].

الأول: في الألفاظ المفردة.

ويعرض فيه لشكل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وشكل الإخبار عن المتكلم والحاضر والغائب[٢].

والثاني: في الإعراب والمعربات.

ويذكر فيه أشكال المركبات، ومواردها.

ويرى أنه قبل البدء في هذين الجزئين؛ لابد من التقديم لهما، وبذلك يصبح الكتاب على ثلاثة أجزاء.

ولاستيفاء النظر الصناعي أوالقسمة يضيف جزءًا رابعًا هو: ما يفي من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تسمى إعرابًا[٣].

وبذلك يضع التصور الأخير للإطار الذي سيكون عليه الكتاب، ويتمثل في:

الجزء الأول: في المقدمات.

الجزء الثاني: في الألفاظ المفردة «ويطلق عليه الأشكال الثلاثية».

الجزء الثالث: في الإعراب وقوانينه.

---

(١) الضروري ص ١٠٣.

(٢) مفردًا ومثنى ومجموعًا، ومذكرًا ومؤنثًا.

(٣) الضروري ص ١٠٤.



الجزء الرابع: فيما يفى من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التى لا تسمى إعرابًا.

فهو ذلك الفيلسوف الذى يختبر مقدماته؛ تأصيلاً لها، وتأسيسًا عليها، بروح المعلم الذى لا ينى يُذكّر بتلك المقدمات مضيفًا إليها، محاولاً تيسيرها بقسمة يسيرة، فالنحو عنده نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعانى، وهما متداخلان، هذا التداخل ينتج عنه: ألفاظ مفردة، وألفاظ مركبة، والعلاقة بينهما كذلك تمازج وتداخل، تسلم أولاهما إلى الأخرى.

والألفاظ المفردة فى أجناسها الأول -وهى الاسم والفعل والحرف- يعرض لها من الزيادة والتغيير، وغيره من الوجوه الثلاثية -التكلم والخطاب والغيبة- ما يجعلها صور أخرى بما يطرأ عليها من تثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، وغيرها.

وكذلك الأمر بالنسبة للألفاظ المركبة فى أجناسها الأول وما يعرض لها من قسمة، وتفصيلات يقدمها ابن رشد للمتعلم المبتدئ؛ ليكون ملمّاً بها، عارفًا لأجناسها وأشكالها. فإذا ما أصبح ممسكًا بزمامها متمكنًا منها؛ استطاع أن ينتقل إلى معرفة الإعراب الداخل عليها من خلال معرفته لأمرين، هما:

١- قوانين فى تركيب القول.

٢- قوانين فى الإعراب.

فيستقر -بعد أن يدفع بالمتعلم إلى ذلك الاختبار المتكرر للمقدمات- على تقسيم الكتاب إلى أربعة أجزاء.

والسؤال المطروح هنا هو: ما الذى قدمه ابن رشد فى هذه الأجزاء الأربعة؟

وهل جاء ذلك متوافقًا مع ما نادى به من تقديم أقاويل أو قوانين كلية، وإلى أى مدى كان موفقًا فى ذلك؟

البناء والمحتوى:

بعد أن فرغنا من بيان بناء كتاب الضرورى على أربعة أجزاء أساسية، كان من الأهمية - كذلك- النظر فى محتوى كل جزء من هذه الأجزاء لنرى أجاء متوافقًا مع منهجه أم لا.

أما الجزء الأول : وهو المقدمات[1]

فقد جعله على قسمين :

القسم الأول : ذكر فيه أجناس الألفاظ الأول المفردة «الاسم، الفعل، الحرف».

القسم الثانى : ذكر فيه الكلام المركب من هذه الألفاظ ، وأجناسها الأول وجعل القسم الأول فى بابين ، والباب الثانى منها فى خمسة فصول فجاءت المقدمات على هذا النحو :

- المقدمات
  - أجناس الألفاظ الأول المفردة
    - تعريف الألفاظ المفردة
      - الاسم
      - الفعل
      - الحرف
    - أنواع الألفاظ
      - أسماء[2]
        - اسم شخص
        - صفة
        - أحوال إضافية
        - مصادر
      - ضمائر
      - إشارة
      - موصول
      - فعل
        - ماضى
        - حاضر
        - مستقبل
      - حروف
  - الكلام المركب
    - تام كاف بنفسه كلام
      - تحتمل الصدق والكذب خبرية
      - لا تحتمل الصدق ولا الكذب[3]
        - نداء
        - أمر
          - دعاء
          - رغبة
          - طلب
            - ترجي
            - عرض
            - تخصيص
        - نهى
        - تعجب
        - استفهام
        - تمن
    - قول غير تام بمنزلة الاسم المفرد
      - يقع جزءا من قول تام
      - يقع من تمام قول تام

(١) انظر الضرورى ١٠٥ - ١٢٤ .

(٢) وله تقسيمات أخرى للأسماء . انظر ص ١٠٩ - ١١٣ .

(٣) يرى ابن رشد أن هذا التقسيم مختلف فى أنواعه بين النحاة، فهناك أنواع يدخلونها فى الخبر، وهكذا. انظر ص ١٢١ .



ثم جعل الجمل الكلامية على نوعين:

١- الأول: وهى التى تحتوى على قول واحد، وهى نوعان:

أ- بسيطة: وهى الجملة الخبرية (الاسمية، والفعلية البسيطة).

ب- مركبة: وهى الجمل البسيطة المركبة تركيب تقييد وفيها كل أنواع الإعراب.

٢- الجمل الثوانى: وهى التى تحتوى على قولين تامين.

وبذلك يكون قد عرض فى مقدمته تلك لكل أجناس اللفظ المفرد والمركب؛ ليتعرفها المتعلم المبتدئ، ويميز بينها فى صورة بسيطة، إذ سينبى على تلك المقدمات معرفة جديدة.

ويختم هذا الجزء بأن الإعراب يدخل الألفاظ المركبة دون المفردة، والنظر الصناعى -على حد قوله- يقتضى معرفة أنواع الإعراب التى تقتضى بالضرورة معرفة المعربات وأسباب الإعراب. فإنه -على حد تعبيره- «واجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قبل الجمل، وتعرف الجمل من جهة أشكالها، ومن جهة موادها»[1] وبذلك يمهد للانتقال إلى الجزء الثانى الذى يطرح فيه «الأشكال الثلاثية».

ويعرض فيه لما يطرأ على أجناس الكلام -التى ذكرها فى الجزء الأول- عندما تلحقها الأشكال الثلاثية، التى يقصد بها:

١- شكل العدد: التثنية والجمع.

٢- شكل الجنس: التذكير والتأنيث.

٣- شكل الإخبار عن: المتكلم والغائب والحاضر.

ويجعل هذا الجزء على خمسة أبواب:

الأول: أشكال الأسماء المظهرة وما يلحقها من الأشكال الثلاثية.

الثانى: أشكال الأفعال وما يلحقها من الأشكال الثلاثية.

---

(١) الضرورى ص ١٢٤.

الثالث: أشكال الضمائر وما يلحقها كذلك من الأشكال الثلاثية .

الرابع: أشكال المبهمات (أسماء الإشارة) .

الخامس: أشكال الأسماء الموصولة .

وبذلك يستوفى الحديث عن الألفاظ المفردة بكل أجناسها الأول، وأشكالها (الزائدة)، وكذلك الألفاظ المركبة وأجناسها . ويجعلهما المدخل المؤسس للجزء الثالث وهو «القول فى الإعراب»[1] .

ولأن الإعراب لا يقع للألفاظ المفردة إلا بعد تركيبها فى كلام تام مفيد[2] كان المدخل المؤسس -فى الجزأين الأولين- مهمّاً للغاية، إذ إن معرفة أنواع الإعراب تقتضى معرفة المعربات أولاً، وهى الألفاظ المفردة والمركبة .

ويحدد العلاقة بين الإعراب والمعربات، فيجعل المعربات بمنزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصور[3] .

أما الرابط بينهما؛ فهو العوامل التى يجعلها بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود الصور -الإعراب- فى المواد (المعربات)[4] .

وتظهر -جليّاً- العلاقة التمازجية أو التداخلية من خلال التصور السابق -بين نحو المعانى ونحو الألفاظ، فإذا أراد المتكلم التعبير عن معان محددة، جلب لها الألفاظ المناسبة، هذه الألفاظ تنتظم فى إطار لغوى، وتكون علامات الإعراب معبرة عن المعانى -النحوية- المرادة من خلال علاقات الترابط بين الألفاظ من فاعلية ومفعولية وغيرها .

ويمكن التعبير عن ذلك بـ:

المعنى المراد من المتكلم يعبر عنه بـ ألفاظ يعبر عن المعانى النحوية المرادة بـ علامات الإعراب .

(١) الضرورى ص ١٤٥ .
(٢) السابق ١٢٣ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) السابق نفسه .



وكذلك يكون الأمر فى صورته العكسية:

علامات الإعراب على آخر اللفظ تهدى المتلقى إلى المعنى (النحوى) المراد.

ويمكن اختصارها على ذلك النحو:

معنى مراد يعبر عنه بـ قول عبارة عن ألفاظ + علامات إعراب

وهو ينص على أنه «واجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرف من قبل الجمل، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ومن جهة موادها»[1].

وأشكال الجمل وموادها هى منطلق ابن رشد فى تنظيم كتابه بعد ذلك، بل هى الأساس فى طرحه الأقاويل الكلية. إذ يجعل الأقاويل الكلية الجامعة لعلم النحو عنده على جنسين:

١- قوانين فى الإعراب.

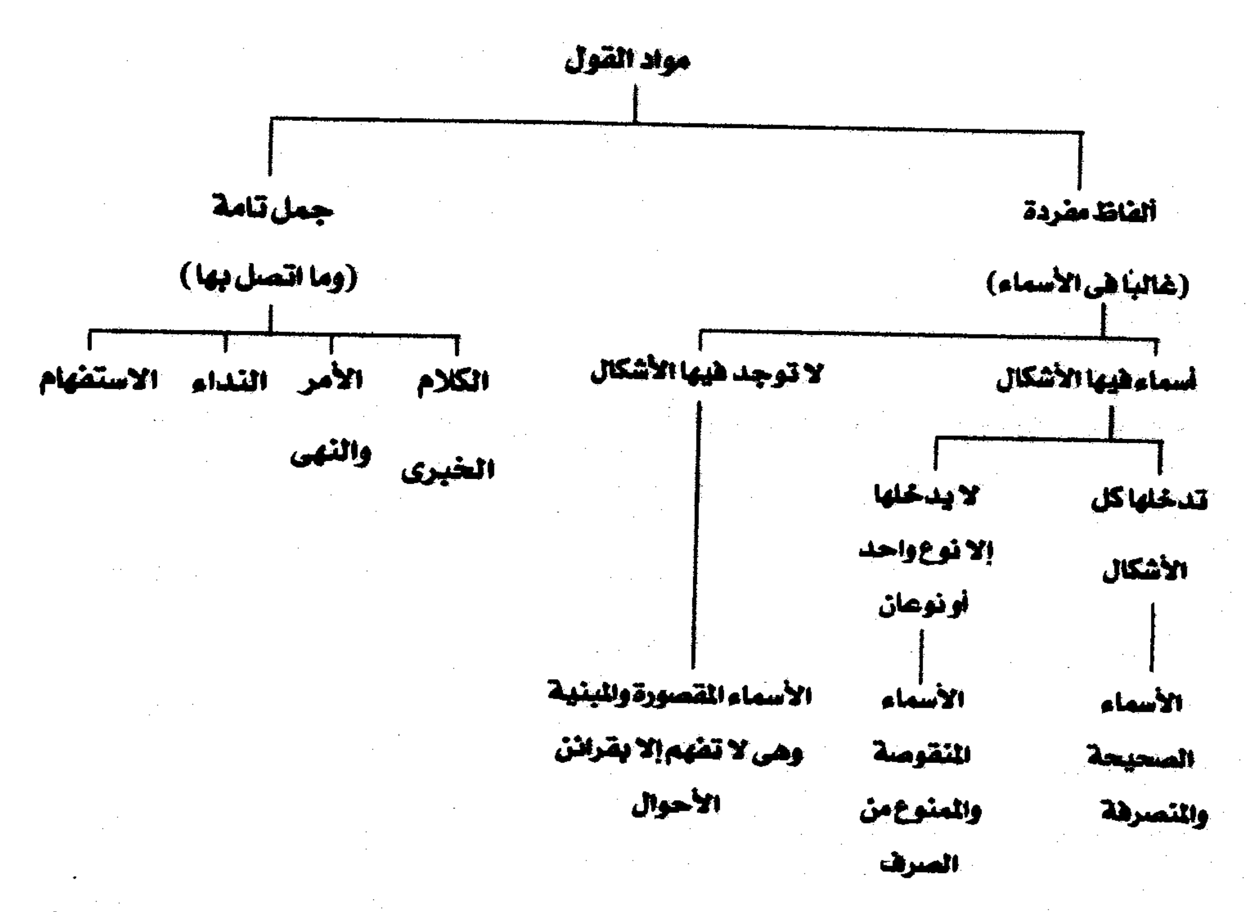
٢- قوانين فى تركيب القول.

ويجعل الأخيرة تتكون من: قوانين الشكل، وقوانين المواد[2]. ويفصل القول فيهما بعد ذلك.

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ص ١٥٢.

ويمكن بيان قوانين مواد القول -أي ما تركب منه- في ذلك الجدول:



أما الجمل التامة -بأنواعها- فإنها تركب على نحوين من التركيب: تركيب إخبار، وتركيب تقييد(١) وهو ما سنعرض له في بناء الجملة.

بناء الجملة عند ابن رشد:

عرض ابن رشد للألفاظ المفردة ثم الألفاظ المركبة، وهى التى يطلق النحاة عليها القول. هذا القول يتركب على صورتين عنده:

الأولى: قول تام كاف بنفسه، وهو المفيد ويسميه النحاة كلامًا.

الثانية: قول غير تام، وهو بمنزلة الاسم المفرد، وهو المسمى تركيب تقييد(٢)، ويقع جزءًا من قول تام، أو من تمام قول تام.

(١) السابق ص ١٥٣.

(٢) السابق ص ١٢٠.



ويستمر فى تلك القسمة الدقيقة ليصل إلى أن القسم الأول وهو ما يطلق عليه الجمل التامة، صنفان:

الأول: الجمل الخبرية : التى تحتمل الصدق والكذب .

الثانى: جمل إنشائية ، لا تحتمل الصدق ولا الكذب .

وجعل الجمل الخبرية -الصنف الأول- على أشكال ثلاثة:

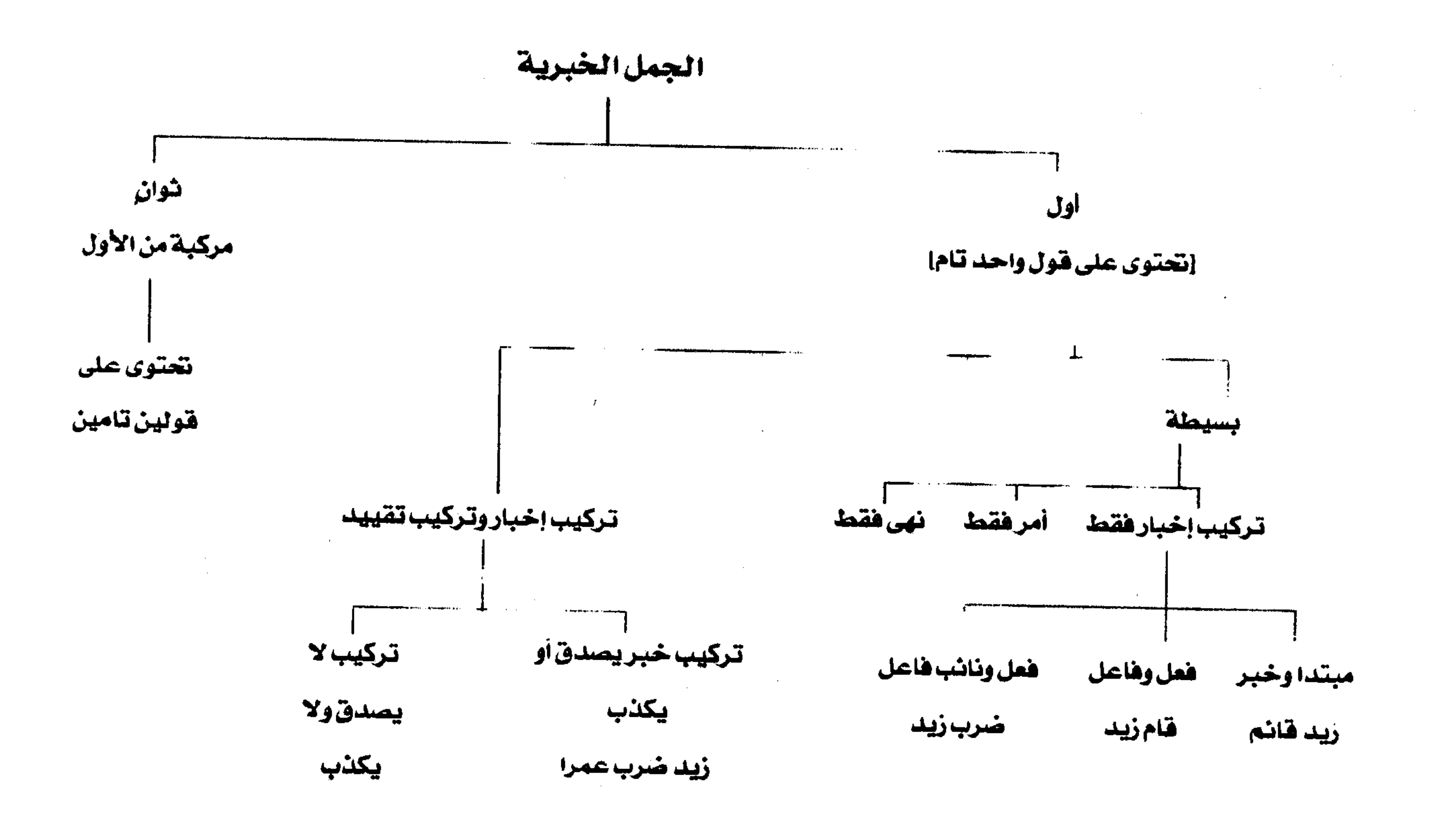
أ- مبتدأ وخبر .

ب- فعل وفاعل .

جـ- فعل ونائب فاعل .

وهو ما يمكن أن نطلق عليه «الجمل البسيطة» التى تمثل أقل ما تنعقد به الجملة ويكتمل معناها ، وتتضمن علاقة إسناد واحدة ، بين المسند والمسند إليه ، وهى بذلك تمثل الجملة النواة ، أو الجملة الأساسية .

وينطلق من هذه الجملة النواة البسيطة ؛ ليبين كيفية اتساع الجملة ، وهو ما يعبر عنه بتقييد الجملة . والجملة البسيطة تقيد بالحروف ، والأفعال ، وتقيد بمقيدات لفظية ومقيدات معنوية . وهو ما يوضحه الجدول التالى :


الجمل الخبرية
اول
[تحتوى على قول واحد تام]
ثوان
مركبة من الأول
تحتوى على
قولين تامين
بسيطة
تركيب إخبار فقط
أمر فقط
نهى فقط
تركيب إخبار وتركيب تقييد
مبتدا وخبر
زيد قائم
فعل وفاعل
قام زيد
فعل ونائب فاعل
ضرب زيد
تركيب خبر يصدق أو
يكذب
زيد ضرب عمرا
تركيب لا
يصدق ولا
يكذب



تقييدات الجمل البسيطة [مبتدأ + خبر]

- بالحروف
  - إن وأخواتها
  - ما النافية
  - لا النافية
- بالأسماء
  - تقييدات معنوية
    - اسم محض
      - بالصفة: زيد العاقل
      - بالإضافة
        - تقييد الشيء بغيره: غلام زيد
        - ١- الجنس بنوعه: هذه عشرون درهما
        - ٢- النوع بمادته: هذا خاتم حديدا
    - اسم غير محض [مشتقات]
      - يعمل عمل الاسم
        - تخفض: هذا ضارب زيد
      - يعمل عمل الفعل
        - تنصب: هذا ضارب زيدا
        - ترفع: هذا قائم أبوه
  - تقييدات لفظية
    - تخصيص عموم
      - استثناء
      - استيفاء
        - بدل بعض
        - بدل اشتمال
    - تعميم ما يحتمل الخصوص
      - الأسماء المؤكدة للجموع
        - لقيت القوم كلهم أجمعين
    - لتحقيق المعنى نفسه
      - رأيت أخاك نفسه وعينه
    - إرداف اسم باسم على طريق البيان
      - واقع موقع الصفة وليس بصفة
        - عطف بيان
      - باسم لا يقع موقع الصفة (بدل مطابق)
        - مررت بزيد أخيك
- بالأفعال
  - كان وأخواتها ظن وأخواتها (وإن كانت تقيد جملة بجملة)

تقييدات الجمل البسيطة (الفعلية)

- ظرف الزمان: خرج زيد يوم الجمعة
- ظرف المكان: قام زيد أمامك
- بحرف جر: قمت فى الأمام
- بالمصدر: خرجت خروجًا
- علة الفعل الغائية[1]: خرج زيد طلبًا للمعروف
- تقييد الفاعل بالصفة[2] (يقصد (الحال)): جاء زيد راكبًا
- المفعول به:
  - مفعول واحد
  - مفعولين
  - ثلاثة مفاعيل
- التمييز المنقول: تصبب زيد عرقًا

---

(١) وقد يقيد باللام فى مثل: خرج لطلب المعروف.

(٢) وقد يقيد بها المفعول فى الفعل المتعدى.



بيان وتعليق:

١- تقييد الجملة البسيطة بالأفعال:

أ- ظن وأخواتها:

تقيد الجملة النواة، المكونة من مبتدأ وخبر، مثل:

زيد قائم

عمرو شاخص

بالفعل الناسخ ظن أو إحدى أخواتها مثل:

ظننت زيداً قائماً

حسبت عمراً شاخصاً

هذا التقييد لا يعد خالصاً دقيقاً من جهة تبويبه وقسمته عند ابن رشد، فرغم أنه سلكها فى إطار تقييد الجملة البسيطة بالفعل، ينظر إليها باعتبارها تقييد جملة بجملة(١)..

فهى عنده موزعة بين صورتين:

الأولى: تقييد الجملة البسيطة بالفعل (ظن).

الثانية: تقييد الجملة البسيطة بجملة أخرى.

لكن ما الذى حدا به إلى تصنيفها عملياً فى إطار الصورة الأولى: الجملة البسيطة المقيدة بالفعل؟

يبدو أن ذلك يرجع عنده إلى عدة اعتبارات نستطيع أن نوجزها فى:

١- أن هذا الصنف من الأفعال (ظن وأخواتها)، ليست من الأفعال المؤثرة، إنما هى أفعال تدخل على الجملة البسيطة (المبتدأ والخبر) فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً(٢).

---

(١) انظر: الضرورى ص ١٥٤.

(٢) انظر: الأصول ١/ ١٨٠، شرح المفصل ٧/ ٧٨.

٢- أنه إذا حذفت هذه الأفعال كان ما بعدها كلامًا تامًا[١].

٣- أن الإسناد الأصلى يقع بين المفعول الأول والمفعول الثانى، وهما فى الأصل المبتدأ والخبر (الجملة البسيطة).

٤- أن المفعولين فى هذه الجملة على شرائطها وأحوالهما فى أصلهما[٢].

فهى على ذلك أقرب ما تكون إلى الجملة البسيطة المقيدة بالفعل.

فما تلك الإشارة التى ساقها ابن رشد فى أنها فى حقيقتها تقييد جملة بجملة؟

لتفسير ذلك لابد من فهم التركيب على مستويين:

الأول: مستوى السطح، الذى ينظر إلى أن الفعل «ظننت» فى صورته الشكلية بحاجة إلى فاعل، وهما معًا يمثلان جملة تقيد الجملة الأصل (المكونة من مبتدأ وخبر).

الثانى: مستوى العمق، أو الأصل، الذى ينظر إلى أن الجملة الأصل -مفعولى ظن- المكونة من مبتدأ وخبر- فى حقيقتهما، وما بينهما من علاقة إسناد، هى أقوى -من جهة المعنى- من علاقة التقييد.

نخلص من ذلك إلى أن هذه الجملة مركبة من نوعين من الإسناد:

الأول: الإسناد الخبرى، وهو الأصل.

الثانى: الإسناد الفعلى بين ظن والإسناد الخبرى[٣].

ب- كان وأخواتها:

السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: هل تكون الجملة المنسوخة بـ«كان» أو إحدى أخواتها مركبة على نحو ما ركبت الجملة المنسوخة بـ«ظن»؟ أم تختلف عنها؟

(١) انظر: التبصرة ١/١١٣.

(٢) انظر: المفصل ٢٦٠.

(٣) انظر: فى بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٦٥.



يبدو الأمر - للوهلة الأولى - متقاربًا إلى حد كبير في النموذجين، إذ يتفقان في:

أن الإسناد الأصلي يقع بين معمولي ظن، كما يقع بين معمولي كان، إذ أصلهما المبتدأ والخبر.

٢- أنه إذا حذفت هذه الأفعال - ظن أو كان - ظل ما بعدها كلامًا تامًا.

يؤكد ذلك فهم النحاة العرب الأوائل لدلالة «كان وأخواتها» فهي «ليست أفعالاً حقيقية»(١)، فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك «ضرب» يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه. «وكان» إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط، «ويكون» تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط(٢) «وليست فعلا وصل منك إلى غيرك»(٣). ولذا فقد سماها ابن يعيش أفعال عبارة(٤)، أي لفظية لا حقيقية(٥).

إذن فما هي العلاقة بين كان ومعموليها؟

يتضح - مما سبق - أن العلاقة بين كان ومعموليها ليست علاقة إسناد، إذ الكلام قبل دخولها يعطي معنى تامًا، «لأن الخبر الذي يستفيده المخاطب بعدمها هو الذي يستفيده بوجودها، لم تزد فيه «كان» أكثر من أنها جعلته في الماضي»(٦)، وهو بعينه ما ذكره ابن جني من أنه «ليست كان مع اسمها كالجزء الواحد. من قبل أنك لو حذفت «كان» لاستقل ما بعدها برأسه. فقلت في قولك «كان أخوك جالسًا»: أخوك جالس، فلما أن قام ما بعدها برأسه ولم يحتج إليها لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله، نحو: قام جعفر وجلس بشر. ألا تراك لو حذفت الفعل هنا لانفرد الفاعل جزءًا برأسه، فلم يستقل بنفسه استقلال الجملة بعد (كان) بنفسها»(٧)

---

(١) انظر المقتضب ٣/ ٣٣ المقتصد ٣٩٨، شرح عيون الإعراب ٩٣

(٢) انظر الأصول ١/ ٨٢. المقتصد ٣٩٨، شرح المفصل ٧/ ٨٩

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٩٧

(٤) انظر شرح المفصل ٧/ ٨٩

(٥) انظر الحدود للرماني ٨٠

(٦) انظر إصلاح الخلل ٣

(٧) انظر المحتسب ١/ ٢٢

ولذا فقد رأى بروكلمان أنها أفعال انحطت عن مرتبة الفعل إلى مرتبة الرابطة Ko-pula التي تقيد الجملة الاسمية الخالية من الزمن بزمن محدد(١).

وما ذهب إليه بروكلمان هو بعينه ما ذكره ابن رشد في كتاب العبارة من أنها «إذا كانت روابط فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحرف، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع(٢) . . .»(٣).

نخلص مما سبق إلى عدة أمور:

١- أن تركيب الإخبار المنسوخ بـ«كان» أو إحدى أخواتها تركيب بسيط، و«كان» ما هي إلا رابط يربط المحمول بالموضوع -الخبر بالمبتدأ.

٢- أن «كان» هنا تخلو من فاعل، في حين تحتاج ظن إلى فاعل، فتصبح مع فاعلها في حكم الجملة، أو تأخذ شكل الجملة.

٣- أن تركيب الإخبار المنسوخ بـ«ظن» يمثل جملتين: ظن وفاعلها، المبتدأ والخبر، معمولا ظن، وهما من ناحية الشكل تقييد جملة بأخرى، ولكن العنصر الأساسي فيها هو تركيب الإخبار.

٤- أن «كان» تفيد معنى الزمن فقط، أما ظن وأخواتها فإنها بالإضافة إلى الزمن تعطي معنى الشك أو اليقين أو الرجحان في الخبر (المفعول الثاني).

جـ- أفعال المقاربة والرجاء والشروع:

يبقى أمر أخير يجب أن نتوقف عنده، وهو أفعال المقاربة والرجاء والشروع، أتحمل في صورتها على كان وأخواتها؟ أم هي نموذج مختلف؟

(١) انظر: C.Brockelmann: Arab. Grammatiks. P: 142

(٢) الموضوع هو الذي يسميه النحويون المبتدأ، والمحمول هو الخبر. انظر: الحدود الفلسفية للخوارزمي. «ضمن رسائل منطقية». ص ٩٦.

(٣) انظر: كتاب العبارة، ص ٨٥-٨٦.



والباعث على هذا السؤال أمور أثار بعضها ابن رشد، تتمثل في:

١- أن ابن رشد عندما ذكر ما تقيد به الجملة الخبرية البسيطة من أفعال، ذكر أنها تقيد بـ«كان» وأخواتها و«ظن» وأخواتها[١]، ثم عندما شرع في ذكر قوانين الإعراب أضاف إليها قوانين «كاد» وأخواتها، ونعم وبئس، وحبذا[٢] فهي على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل (كاد).

٢- أنه جعلها داخلة في قوانين الألفاظ المركبة من تركيب إخبار وتركيب تقييد[٣].

٣- أنها تدخل كذلك في قوانين الأقاويل المركبة من جزأين اثنين[٤].

وهو ما يجعل تركيبًا واحدًا يعالج من منظورين مختلفين، أو يدرس في مستويين مفترقين.

فهو يجعل الجملة:

- عسى زيد أن يحج.

- كاد زيد يدخل المدينة.

جملة أصل -من مبتدأ وخبر- مركبة تركيب إخبار؛ قيدت بالفعل الناقص عسى أو كاد...

فهي على ذلك تتكون من:

تركيب إخبار وتركيب تقييد.

أو أن تكون من الأقاويل الخبرية المركبة من جزأين اثنين. وذلك إذا جعلناه على قول ابن مالك في نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] بأن المرفوع اسم عسى، وأن الفعل بدل سد مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم

(١) انظر: الضروري، ص ١٥٤.
(٢) السابق ص ١٧٠ - ١٧١.
(٣) السابق ص ١٧١.
(٤) السابق نفسه.

يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام[1]، أي أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين[2].

وما ذهب إليه الكوفيون في «كاد» يبلغ من الدقة مبلغًا عظيمًا في فهم أصل التركيب، فإنهم يرون أن الفعل «يقوم» في:

كاد زيد يقوم.

بدل من الاسم، والمعنى عندهم: قرب قيام زيد...

ثم قدم الاسم وأخر المصدر، فيصبح:

قرب زيد قيامه..

ثم جعلته بالفعل، أي: قرب زيد يقوم.

والفعل «كاد» تام هنا، وليس ناقصًا[3].

وبالنظر إلى اعتبار أن البدل في حكم الاستقلال، أو بمنزلة جملة أخرى استؤنفت، تكون -على ذلك- من الأقاويل الخبرية المركبة من جملتين -جزأين.

وباعتبار أنها من أخوات كان، فهي أفعال ناقصة دخلت على الجملة الأصل المكونة من مبتدأ وخبر، فتكون جملة بسيطة مقيدة بالفعل كاد أو عسى..

تركيب إخبار وتركيب تقييد

د- نعم وبئس، وحبذا:

يتوقف ابن رشد عند أسلوب المدح والذم وقفة متأنية تؤكد حسه اللغوي الدقيق، وفهمه لتراكيب العربية، فينظر إليها باعتبارين:

الأول: أنها مركبة من جزأين اثنين.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٩٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٤، ١٢٢٩.



الثانى: أنها تركيب إخبار وتركيب تقييد، وهو الأولى عنده[١].

فالجملة الخبرية المقيدة بـ«نعم» أو «بئس» مثل:

نعم الرجل زيد.

بئس الرجل عمرو.

إما أن تكون:

- جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل «نعم أو بئس»، إذ من «الأصوب أن يعتقد فيه أنه مركب من النوعين من التركيب، أعنى أن يكون «نعم الرجل» تركيب تقييد، والجملة تركيب إخبار»[٢].

أو: مركبًا من تركيبين خبريين.

والنحاة عندما أردوا أن يجعلوا أسلوب المدح والذم مركبًا من تركيبين خبريين، اشترطوا أن يربط بينهما رابط يعود إلى الأول، وهو اسم الجنس الذى يقوم مقام الضمير[٣].

وهو ينظر إلى البنية العميقة للتركيب، فتكون «نعم الرجل» فعلا وفاعلا، و«زيد» خبر لمبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل، قيل: من هذا الممدوح؟ قيل: زيد، أى: هو زيد، وحذف المبتدأ كثير فى كلامهم[٤].. وهذا الوجه الكلام فيه كما رأيت جملتان[٥]:

الأولى: نعم الرجل ———— جملة فعلية.

الثانية: زيد ———— جملة اسمية، المبتدأ فيها محذوف تقديره هو.

(١) انظر: الضرورى ص ١٧١.

(٢) السابق ص ١٦٠.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: أسرار العربية ١٠٦.

(٥) انظر: المرتجل ١٤٣.

ويعلل ابن الخشاب لذلك التركيب بقوله : «أنك لما أردت مدح زيد في قولك : نعم الرجل زيد ، وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله ، وأبهمت ذكره وطويته فيه ، ثم اختصصته من بعد ذلك بالذكر وعينته ، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه من أول وهلة على المألوف في باب الأخبار»[1] .

ولا يختلف الأمر كثيراً مع «حبذا» في مثل :

حبذا زيد .

فالإعراب الذى قدمه ابن رشد يوجه المعنى والتركيب إلى تلك البنى السطحية أو العميقة ؛ فيتضح منها بناء التركيب على أنحاء مختلفة .

فهو إن جعل «زيد» مبتدأ ، و«حبذا» خبره ، فهو تركيب إخبار مقيد بالفعل «حبذا» .

وإن جعل «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف ، و«حبذا» فعلا وفاعلا ، فهو يتكون من تركيبين : تركيب فعلى «حبذا» ، وتركيب اسمى «زيد» المبتدأ فيه محذوف .

ويبقى من إعرابات النحاة -التى لم يعرض لها ابن رشد ثلاثة أشار إليها ابن الأنبارى[2] ، هى :

١- أن تكون «حبذا» مبتدأ ، و«زيد» خبره .

وتكون على ذلك تركيب إخبار فقط .

٢- أن تكون «حب» فعلا ، «ذا» فاعله ، «زيد» بدل .

وهى تركيب إخبار مقيد بالبدل (مقيد لفظى) .

٣- أن تكون «حب» فعلا ، «ذا» زائدة ، «زيد» فاعل .

وهى على ذلك تركيب إخبار كالأولى .

لا يبقى بعد -عند ابن رشد- من هذا الأسلوب سوى أن يأتى الاسم نكرة منصوبة ، مثل :

---

(١) السابق ١٤٠ .

(٢) انظر : أسرار العربية ١١٠ .



نعم رجلا زيد.

وهى عنده «داخلة فى الكلام المجموع من تأليفين: خبرى وتقييدى»[١] فقط.

بعد فراغه من الأخبار المقيدة بالأفعال ينتقل إلى الأخبار المقيدة بالحروف[٢] وهى:

- إن وأخواتها.
- ما الحجازية.
- لا النافسة للجنس.

ويذكر قوانينها[٣]، ويضيف إليها «ما» التعجبية[٤].

والذى يعنينا -هنا- أن ابن رشد يسلك التعجب فى الجملة الخبرية البسيطة المقيدة بحرف، ويؤكد ذلك بقوله «وما هاهنا حرف منصوب يدل على التعجب، كما جعل حرف النداء للإسماع، وحرف الندبة للتفجع»[٥]، وهو ما يخالف فيه النحاة، فسيبويه يرى أن «ما» نكرة تامة بمعنى شىء[٦]، وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية دخلها معنى التعجب[٧]، أما الأخفش فله فيها أقوال ثلاثة[٨]:

- يتابع سيبويه فى القول بأنها نكرة بمعنى شىء.
- أو أنها موصولة وما بعدها صلتها.
- أنها نكرة موصوفة بما بعدها.

وقال الكسائى لا موضع لها من الإعراب[٩]، مما يعنى حرفيتها، وأنها تعنى التعجب.

(١) الضرورى ١٧١.
(٢) انظر: السابق ص ١٥٤.
(٣) انظر: السابق ص ١٧٢ - ١٧٥.
(٤) السابق ص ١٧٤.
(٥) السابق ١٧٥.
(٦) الكتاب ١/ ٧٢.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦٥.
(٨) السابق نفسه.
(٩) همع الهوامع ٥/ ٥٦.

والغالب فى آراء النحاة أنها اسم سواء كانت نكرة أو استفهامية أو موصولة، إلا فى قول الكسائى الذى يرى حرفيتها.

ولم يقل أحد بنصبها إلا ابن رشد.

أما المحدثون فمنهم من يقول بحرفيتها[1]، أو أنها أداة تعجب[2].

وإن كنت أوافق ابن رشد فيما ذهب إليه من حرفية «ما» ودلالة التركيب على التعجب، فيكون على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالحرف «ما» الدال على التعجب.

إلا أنه لا يمكن متابعته فى كون «ما» منصوبة، إذ الحرفية فيها تتعارض مع كونها منصوبة[3]، وعليه فالأولى أن يقال: هى حرف للتعجب لا موضع له من الإعراب.

٢- الجمل الخبرية المقيدة بالأسماء:

وهى على ضربين:

أ- تقييدات معنوية.

ب- تقييدات لفظية.

أ- أما التقييدات المعنوية، فإنه يجعلها على أجناس ثلاثة:

١- يذكر فى الأول تقييد الاسم الخالص باسم آخر.

٢- يذكر فى الثانى تقييد الأفعال بالأسماء.

٣- يذكر قيود الأسماء -التى تعمل عمل الفعل- بالأسماء.

وهى التى تكون من آخر القول البسيط.

أما الجنس الأول، فإنه يقيد بالصفة وبالإضافة، وفيه أربعة قوانين على الشكل الآتى:

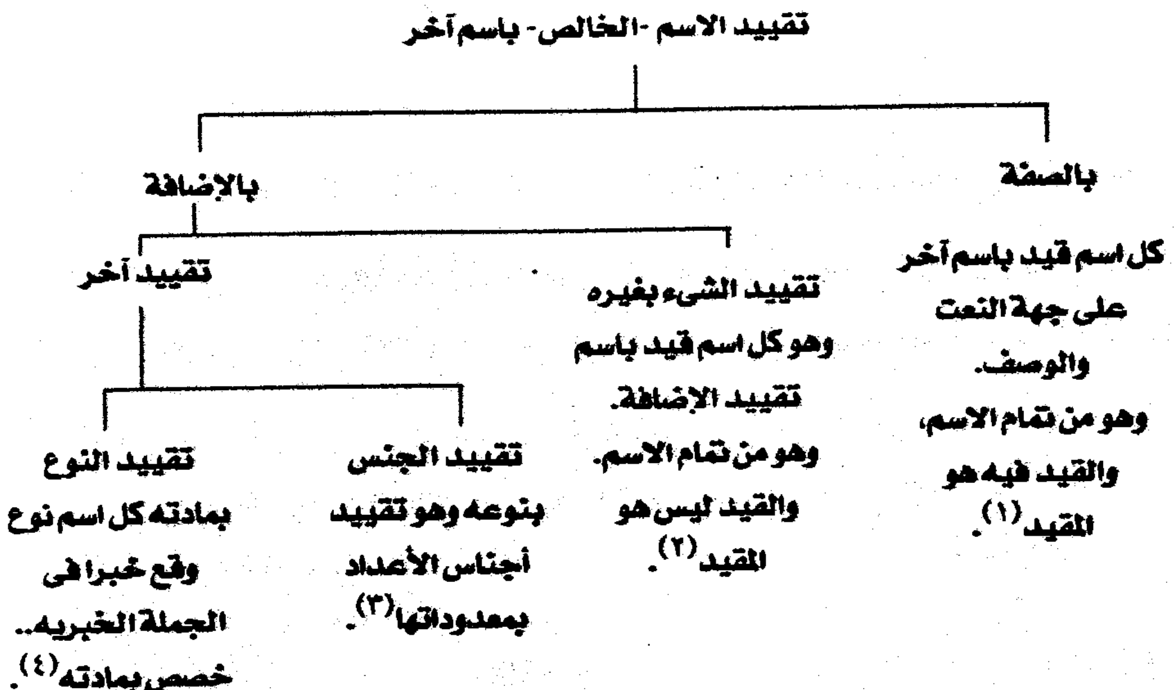
---

(١) انظر: معانى النحو د. فاضل السامرائى ٤/ ٢٧٩.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٠٢.

(٣) جعل ابن رشد النصب للأسماء الماثلة.





والجنس الثانى: تقييد الأفعال -الواقعة فى الجمل الخبرية- بالأسماء.

يقيد الفعل -سواء كان لازمًا أم متعديًا- بمعان لازمة له، هى:

- ظرف الزمان.
- ظرف المكان.
- المصدر (المفعول المطلق)؛ الاسم المشتق منه الفعل.
- علة الفعل الغائية (المفعول من أجله).

---

(١) يجب أن تتوافر فيه شروط كالتطابق فى التعريف أو التنكير، فإن تخالفا نُصِبَ على الحال، وإذا تقدمت الصفة نصبت، وغيرها. انظر: ص ٨٣-٨٤.

(٢) المضاف إليه مجرور دائمًا. أما المضاف فإنه يعرب بإعرابه الذى يخصه، وهو لا ينون ولا تلحقه نون التثنية أو الجمع. انظر: ص ٨٢.

(٣) من الثلاثة إلى العشرة يميز العدد باسم جمع مجرور، أما من الحادى عشر إلى التسع والتسعين فإنه يميز باسم مفرد منصوب، فإن كان العدد لمكيل جاز أن يميز المعدود بالنصب أو الجر. انظر: ص ٨٤-٨٥.

(٤) يجوز فيه النصب على التشبيه بالتمييز، والاتباع على النعت، والخفض على الإضافة فى مثل: هذا خاتم حديد... انظر: ص ٨٥.

- صفة الفاعل التى كان عليها وقت الفعل (الحال)[1].

فإن كان الفعل متعديًا، فإنه يقيد بالمفعول به، سواء كان مفعولاً واحدًا أو اثنين، أو ثلاثة.

ويقيد الفعل كذلك بالفاعل -إذا كان مقيدًا بما هو من سببه أو ما هو متصل به- ثم غُيِّر الفاعل بفاعل آخر هو من سببه، وهو التمييز المنقول عن الفاعل[2].

وقد تقيد الأفعال بأسماء مسبوقة بالحرف، فإن كان حرف جر؛ كان الاسم مجرورًا[3]، وإن كان الحرف واو المعية فإن القيد يكون منصوبًا[4].

الجنس الثالث: تقييد الأسماء -التى تعمل عمل الفعل والاسم- بالأسماء.

يقصد بالأسماء التى تعمل عمل الأفعال وعمل الأسماء صيغ المبالغة واسم الفاعل والمصدر -إذا كان بمعنى أن يفعل- والصفة المشبهة، ولعملها المزدوج فإنها تقيد بقيود الأسماء فتخفض، وتُقيَّد بقيود فتنصب وقد ترفع؛ على تفصيل فى ذلك[5].

ب- المقيدات اللفظية:

تأتى المقيدات اللفظية -التى تقيد بها الجملة الخبرية البسيطة- لإبانة اللفظ[6]، بطرق معينة يوضحها الجدول التالى:

(١) يجمع هذه الخمسة قانون واحد، هو: الفاعل مرفوع والقيد -وهو هذه الخمسة منصوب، ولا يخرج عن ذلك إلا الظرف إذا بنى أو جرى مجرى الأسماء، وكذلك المفعول لأجله إذا دخلت عليه اللام. وللنحاة تفصيلات فى ذلك. انظر: الضرورى ص ١٥٥، ١٧٩ - ١٨١.

(٢) انظر: الضرورى ص ١٥٦ - ١٨٠.

(٣) فى هذه الجزئية تفصيلات ساقها ابن رشد فى حروف الجر، ولكنه يؤكد على أنها روابط تربط أجزاء الكلام أسماء كانت أو أسماء وأفعالا؛ إلا أنه يقول: «ويشبه أن يكون الصحيح أنها حيثما دخلت فإنها تدخل لربط الفعل إلا أن الفعل ربما كان مظهرًا، أو ربما كان مضمرًا». انظر: الضرورى ص ١٨٨، وانظر: من ص ١٨١ - ١٨٦.

(٤) انظر: ص ١٨١.

(٥) انظر: الضرورى ١٥٦، ١٨٦ - ١٩١.

(٦) السابق ص ١٥٧.



المقيدات اللفظية[1]

- **إرداف اسم باسم أبين منه لموضع الاشتراك الذى فى الاسم الأول**
  - **اسم واقع موقع الصفة وليس بصفة** ← **عطف البيان**
  - **اسم مرادف للأول لا يقع موقع الصفة** ← **بدل مطابق**
- **تخصيص عموم لفظ**
  - **تركيب تقييد يخصص المعنى العام بالصناعة التى تنقسم إليها**
    - **تخصيص فى الكمية (البعضية)** ← **بدل بعض**
    - **تخصيص فى الكيفية أو النوع وما يشبهه (مخصص لمطلق الاسم)** ← **بدل اشتمال**
  - **تركيب استثنائى** ← **بألفاظ الاستثناء**
- **تحقيق لفظ[2]**
  - **فى عمومه** ← **التأكيد بكل وأجمع**
  - **فى عينه ومعناه** ← **التأكيد بالنفس والعين**

تتلخص هذه المقيدات اللفظية فى أبواب ثلاثة[3]:

- البدل.
- التوكيد.
- الاستثناء.

ويجرى ابن رشد عطف البيان مجرى البدل[4]. على اختلاف ما بين هذه الأبواب النحوية من معان ومقاصد حققها فى قسمته المبنية على مراعاة المعنى.

---

(١) حدث اضطراب فى كلام ابن رشد وقسمته للمقيدات اللفظية فى موضعين. انظر: ص ١٥٧ - ١٥٨، ص ١٩١.

(٢) أجريت تعديلا يسيراً فى قسمته التى اضطربت فى هذا الموضع.

(٣) انظر: الضرورى ص ١٥٨.

(٤) السابق ص ١٩٠.

ويجعل للبدل وعطف البيان قانونًا واحدًا، وكذلك فى التوكيد، ونستطيع أن نجمعهما معًا فى قانون واحد، ملخصه أن التابع -هنا- يعرب بإعراب متبوعه، على حد قوله[1].

أما الاستثناء ففيه سبعة قوانين، راعى فيها أدوات الاستثناء، وإثبات الجملة أو نفيها، وغير ذلك[2].

وبذلك يفرغ من بيان الجملة الخبرية ومقيداتها وقوانينها؛ ليبدأ فى الجمل الثوانى التى تتركب من جملتين من الجمل الأُوَل.

٣- الجمل الثوانى:

أشرنا من قبل إلى أن ابن رشد جعل الأقاويل على قسمين: الأُوَل والثوانى. والأول هى الجمل الخبرية البسيطة، والثوانى هى التى تتركب من قولين تامين.

وهى تتركب على أنحاء ثلاثة[3]، يبينها الجدول التالى:

الجمل الثوانى

إحدى الجملتين تلزم الثانية جوابا لها[4]	إحدى الجملتين تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة[6]	ارتباط جملتين بحرف عطف[7]	
		يصرح بالجملتين معا إذا اختلف الإخبار	يحذف أحد الخبرين من الجملة المعطوفة
الشرط وجوابه القسم وجوابه لو -لولا[5] لما	- جملة المفعول - جملة الحال - جملة الصفة	قام زيد وجاء عمرو	قام زيد وجاء وعمرو

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: ص ١٩١ - ١٩٤.

(٣) انظر: الضرورى ص ١٦٠، ١٩٩.

(٤) يشير ابن رشد إلى أن الإعراب اللاحق بهذا التركيب يكون فى الأفعال، أما الأسماء فلا يتغير إعرابها من جهة وقوعها جزءًا من هذه الجمل. انظر: ص ١٩٥.

(٥) لولا يليها الاسم والخبر محذوف معها. انظر: ص ١٩٥.

(٦) يجعل ابن رشد الجملة المنسوجة بـ «ظن» أو إحدى أخواتها من قبيل تلك الجمل الثوانى المركبة على هذا النحو فى أحد قوليه. انظر: ص ١٩٦.



ويضيف إلى الثلاثة السابقة جنسًا رابعًا، وهو المركب من جملتين من جنسين مختلفين، مثل: الأمر وجوابه، والنهى وجوابه، والاستفهام وجوابه[1].

ولكن قبل الانتقال إلى عرض ما قدمه فى الجملتين المركبتين من جنسين مختلفين كالأمر وجوابه؛ يلح سؤال عن موضع جملة الخبر من تلك القسمة -السابقة- إذ لم يذكرها فى الجملة التى تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى كجملة الحال وجملة الصفة.

ومن الملاحظ أن ابن رشد لم يمثل للنوعية الثانية من الجمل الثوانى، إنما يذكرها دون مثال واحد، يقول: «والنحو الثانى: أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة، أعنى أن تكون جملة تقع موقع المفعول أو الحال أو موقع الصفة أو غير ذلك من أنواع الأسماء التى هى قيود أو تقييد جملة باسم تلزمه ثانية[2].

ولو نظرنا إلى جملة الحال أو جملة الصفة -مثلاً- فى قولنا:

جملة حال

- جاء محمد يسعى.
- ورأيتهم وهم يلعبون.
- ﴿ لا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر: ٦].
- ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران: ٣٩].

جملة صفة

- مررت برجل قام أخوه.
- هذا فتى صوته جميل.
- ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥].
- ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [الصف: ٦].

---

(٧) ذكر فيها أربعة قوانين، تبعًا لحروف العطف، فيجعل للعطف بالواو والفاء وثم قانونًا، وأو وأم وإما المكررة لها قانون، ولكن لها قانون خاص، وكذلك بل. انظر: ص ١٩٧ - ١٩٨.

(١) انظر: ص ١٦١.

(٢) انظر: الضرورى ص ١٦٠، وكذلك ص ١٩٥.

لوجدنا أنها جاءت بعد جمل تامة، ففي جمل الحال، نجد قبلها: (جاء محمد، ورأيتهم، ولا تمنن، فنادته الملائكة) وهي كلها جمل تامة.

وكذلك في جمل الصفات نجد قبلها: (مررت برجل، هذا فتى، وهذا كتاب، ومبشراً برسول) وهي كذلك جمل تامة.

أما ما ساقه ابن رشد في جملة الخبر الذي مثّل له بقوله: زيد أبوه منطلق؛ فإنا لا نجد قبل جملة الخبر «أبوه منطلق» إلا اسمًا لا يشكل جملة تامة كما كان الأمر مع جملة الحال وجملة الصفة.

ولذا فإن جملة الخبر -عنده- لها خصوصية تتميز بها عن جملة الحال وجملة الصفة، يوضح ذلك قوله: «واعلم أن هذه الجمل الأوَل المركبة نحوين من التركيب، أعني تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وقد يتجوز العرب فيها فتصرف شكلها إلى شكل الكلام الخبري على عادتها في الاستعارة، وهذا النقل هو الاسم الذي من تمام الخبر، أعني تنقله من تركيب التقييد إلى تركيب الخبر فتستفتح الكلام به، وتجعل باقي الكلام كله خبراً عنه. . وأشهر ما يدخل في هذا الجنس من الكلام؛ الكلام الذي تقول النحاة فيه إنه مركب من أكثر من مبتدأ واحد، وخبر واحد، مثل قولهم: زيد أبوه منطلق، أن هذا القول كله مركب من تركيبين خبريين. . . . ، وهو قولهم: أبو زيد منطلق»[1].

وهو بذلك يرى أن التركيب:

زيد أبوه منطلق.

أصله: أبو زيد منطلق.

هذه الجملة الأصل مكونة من:

تركيب تقييد وتركيب إخبار.

قُيّد فيه المبتدأ -تقييداً إضافياً- بالمضاف إليه، فأرادت العرب نقله من تركيب التقييد

(١) الضروري ص ١٥٨، ١٥٩.



-كعادتها فى الاستعارة- إلى تركيب الإخبار؛ لتجعل الكلام كله خبراً، وكذلك الأمر إذا كان الخبر جملة فعلية[1].

نخلص من ذلك إلى أن جملة الخبر مع المبتدأ تتكون من تركيبين خبريين، على حين تتركب جملة الحال أو جملة الصفة مع جملتها الأم من تركيبين مختلفين: تركيب إخبار وتركيب تقييد.

الجمل المركبة من جنسين مختلفين:

لم يستطع ابن رشد تنظيم مادته فى القسم الأخير من كتابه الضرورى، فاضطربت بين يديه وتوزعت، وتباعد ما بينها، أو أدخل فيها ما ليس منها، وقد جاءت على النحو التالى فى ترتيب الكتاب:

- إعراب الجمل الأمرية والنهيية.
- النداء.
- الاستفهام.
- القول فى إعراب الأفعال.

وسأحاول -فيما يلى- أن أستظهر المادة المطروحة فى كلٍّ لأبين الاضطراب الذى وقع فيه ابن رشد، وتداخل المادة فيما بينها.

أ- إعراب الجمل الأمرية والنهيية:

الجمل الأمرية والنهيية من أجناس الكلام عنده، وتركيبها تركيب خاص له استقلالية، فلا هى تركيب إخبار ولا تركيب تقييد[2]، والأفعال فيها تقيد بجميع الأسماء التى يقيد بها الفعل الواقع فى الكلام الخبرى من المفعولات وسائر المنصوبات والمجرورات[3] المذكورة قبلا[4].

---

(١) السابق ص ١٦٤.

(٢) انظر: الضرورى ص ٢٠٠.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: ص ٤٨ من هذه الدراسة.

ثم يذكر ألفاظاً دالة على ما يدل عليه الأمر أو النهى، وهى التى يسميها النحاة أسماء أفعال[1].

وقد يعرض لهذه الجمل شيء من حذف الفعل، ولا يبقى سوى المقيد فقط[2].

ويستطرد فى استقصاء تلك الجزئية، فيذكر الحذف فى غير الجمل الأمرية والنهيية فى مثل:

- شكرًا لله وحمدًا له.
- وفى قوله تعالى ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا ﴾ [الفرقان: ٦٣].
- مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار.
- لبيك وسعديك.
- كلمته فاه إلى فى[3].

وكل هذا -وغيره- الحذف فيه ليس لفعل الأمر، ولا الفعل المسبوق بالنهى.

بل يصل به الاستطراد إلى الخروج عن المقصود بذكر التراكيب التى وقع فيها الحذف، إلى ذكر أساليب لم يقع فيها فى الغالب -حذف، فى مثل:

- قتلته صبراً.
- لقيته فجأة.
- هذا عبد الله حقاً[4].
- له علىّ كذا وكذا عرفًا واعترافًا.

وهو لا حذف فيه، بل هو من قبيل مجىء الحال مصدراً، وما شابه ذلك، إنما دعاه إلى ذلك الاستطراد، ذكره وقوع المصدر فى الجمل الأمرية والنهيية.

---

(١) الضرورى ص ٢٠٠.

(٢) السابق ص ٢٠١.

(٣) انظر: الضرورى ص ٢٠٢.

(٤) السابق ص ٢٠٣.



أما الأمر الثاني؛ فهو توزع المادة فى مواضع متفرقة، إذ يذكر نصب جواب الأمر والنهى بعد الفاء فى قوانين نصب المضارع[1]، وكذلك جزم جوابهما فى موضع آخر[2]، ناهيك عن ذكر حكم فعل الأمر والفعل المسبوق بـ«لا» الناهية. مما أثر على وحدة هذا الباب، بتوزع مادته وأحكامه.

ب- النداء:

وهو من الكلام التام المركب من تركيب نداء وتركيب تقييد[3]، والمنادى يقيد بالصفة وبالمعطوف وبالبدل والتأكيد[4].

وقد جاء فى أربعة فصول:

الأول: بين فيه ضروب الاسم المنادى وأحكامه[5].

الثاني: وصف المنادى -بكل ضروبه- وقوانينه[6].

الثالث: العطف على الاسم المنادى وقوانينه[7].

الرابع: قوانين البدل من الاسم المنادى[8].

وهو لا يدخل -على تلك الصورة- مع الأسلوب السابق فى إطار واحد، إذ الجمل الأمرية والنهيية ربما تركبت من جملتين: الأمر وجوابه، أو النهى وجوابه، والأمر والنهى من جنس يختلف عن جنس جملة الجواب إلا أنه يجمعها أنها ليست تراكيب إخبار، وهو ما يجعلنا نتسمح فى الأمر شيئًا ما.

---

(١) انظر: الضرورى ص ٢٢٨.
(٢) السابق ٢٣١.
(٣) انظر: الضرورى ٢٠٥.
(٤) السابق ٢٠٥.
(٥) السابق ٢٠٥-٢٠٨.
(٦) السابق ٢٠٩.
(٧) السابق ٢١٠.
(٨) السابق ٢١١.

جـ- الاستفهام:

يعرض فى هذا الباب للاسم الواقع فى الاستفهام، ويبين أنه يقيد بالقيود المعنوية واللفظية التى يقيد بها الاسم فى تراكيب الإخبار، وكذلك الفعل الذى يقع جزءاً من الاستفهام يقيد بكل ما يقيد به الفعل الواقع فى الخبر.

هذه القيود إما أن تكون أُوَل وهى السابقة، وإما أن تكون ثوان، وهى ما تكون قيداً للقيد الأول. ثم يذكر الاستفهام بعد الإخبار، والاستفهام بـ«من» عن النكرات، ويذكر كذلك أدوات الاستفهام، وأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فإن كان بعده فعل عمل فيه(1).

يقول بعد أن انتهى من عرض الاستفهام على تلك الصورة: «فقد تبين لك من هذه جميع الأسماء المعربة من الكلام التام»(2).

ولا يعرض بذلك للاستفهام وجوابه الذى يتركب من قولين مختلفى الجنس إلا فى باب إعراب الأفعال، فيذكر عرضاً متى يُنْصَب الجواب ومتى يُجْزَم(3).

ويذكر فى هذا الباب الكلام المحكى، وما يقع منه فى الاستفهام، وما يقع فى الخبر، وحكاية الجمل وغيرها. . . باختصار شديد؛ لأمرين:

- أنه موجود فى كتب النحاة.
- أنه لا يليق بمختصره هذا(4).

لكن ما الداعى لذكر الحكاية هنا؟

يبدو لى أن ابن رشد أراد استيفاء ما يعرض للكلام التام من أشكال لم يستطع إدراجها ضمن تصوره العام، فجعلها كالمتممات لأشكال الكلام التام.

(1) انظر: الضرورى ص ٢١٢ - ٢١٥.

(2) السابق ص ٢١٥.

(3) انظر: ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(4) انظر: ص ٢١٦.



ثم يختم الباب ببيان الممنوع من الصرف وأنواعه[1] مقدمًا له بقوله: «ولما كان من الأسماء ما لا يدخلها الخفض ولا التنوين إلا فى حال الإضافة أو دخول الألف واللام عليها، وهى التى تسمى غير منصرفة وجب فى الصناعة أن تعرف أنواع هذه الأسماء بالعلامات التى تخصها»[2].

وكأنه أراد أن يختم حديثه عن الأسماء ومقيداتها وإعرابها، بذكر ما لا ينصرف منها. ولكنه لم يستطع أن يجمع ما يماثله من صور لا تكتمل فيها علامات الإعراب مثل المقصور والمنقوص فى إطار واحد، فتتفرق المسائل المتقاربة فى ثنايا الكتاب دون أن يجمعها إطار واحد يبين خصوصيتها.

وينهى حديثه بفذلكة عامة تخص الأسماء، ملخصًا ما جاء من أحكام عامة، فالاسم المرفوع -عنده- هو ما يعرى أن يكون مضافًا إليه، وهو إما أن يكون حديثًا أو محدثًا عنه، أو كان تابعًا فى إعرابه لهذين.

والاسم المنصوب هو ما كان فى المعنى مضافًا؛ وتعرى من شكل الإضافة دون معناها.

والاسم المخفوض هو كل اسم مضاف فى المعنى والشكل[3].

وما دام قد فرغ من الأسماء وأحكامها، فإنه لم يتبق سوى الأفعال وهو ما سنتناوله فى الجزئية التالية.

إعراب الأفعال:

عرض فى هذا الجزء للأفعال من جهة إعرابها وبنائها، ومن جهة علامات إعرابها فى رفعها ونصبها وجزمها، ثم ذكر قوانين نصب الفعل المضارع، وقوانين جزمه فى الجمل الخبرية، والجمل الشرطية، وفى جواب الطلب، والأقاويل الأمرية والنهيية، فيستوفى بذلك ما ذكره قبلا من قيود الأفعال فيكتمل العمل تمامًا من خلال قسمة الكتاب.

(١) انظر: الضرورى ص ٢١٦ - ٢٢٠.

(٢) السابق ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) السابق ص ٢١٩ - ٢٢٠.

وبعد فقد رأينا أن ابن رشد عرض للألفاظ المفردة والألفاظ المركبة ثم ذكر قسمة الألفاظ المركبة من كلام تام وغير تام. والتام ينقسم إلى أول وثوان، ثم يعرض للأول البسيطة وما يعرض لها من تقييدات تخص الاسم أو الفعل، وكذلك الجمل الثوانى وما يعرض لها من قوانين. ثم استوفى ذلك بذكر أحكام الأسماء والأفعال والأقاويل التى لم تنتظم فى الأجزاء السابقة فجاء الكتاب محكمًا فى منهجه وتقسيم مادته، اللهم إلا ما عرض فى الجزء الأخير من تداخل فى المادة أشار إليه ونبَّه عليه[1].

ثالثًا: المصطلحات والتعريفات عند ابن رشد

رغم أن ابن رشد لم يخالف النحاة كثيراً فى تعريفاته ومصطلحاته، إذ نجده يتابعهم فى كثير من الحدود والتعريفات، ما دام ذلك غير ضار بالصناعة -على حد قوله- إلا أنه تفرد بمجموعة من المصطلحات التى لم تشع فى كتب النحويين كالاسم المستقيم والاسم المائل وغيرهما، وهو ما حدا بالبحث إلى استظهارها، وبيان مدلولاتها بجانب بعض التعريفات الأخرى.

أ- المصطلحات:

١- التصرف:

استخدم النحاة مصطلح «التصرف» فى وجوه عدة، ربما بدت مختلفة أو متباعدة، إذ نجد سيبويه يستخدم مصطلح التصرف على صورتين[2]:

الأولى: تعبر عن التغيرات الإعرابية التى تطرأ على الكلمة.

الثانية: تعبر عن المتغيرات الحاصلة في بنية الكلمة.

فيجعل الأول مساويًا لمصطلح الإعراب، والثانى مساويًا لعلم التصريف (الصرف).

وظل الأمر على صورته تلك مستخدمًا بين النحاة من بعد سيبويه زمانًا، ثم يتوسع

(١) انظر: الضرورى ١٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٥٠، ٣٢٢.



فى الاصطلاح، فتزداد المصطلحات المأخوذة من المصطلح الأصل، مع تغاير فى الدلالة والمفهوم.

فنجد مصطلح «الصرف» عند الفراء الكوفى[1]، ومصطلح «المتصرف» بمعنى صلاحية الكلمة لأن تقع فى المواقع الإعرابية المختلفة[2]، ويضعون بإزائه مصطلح «غير المتصرف» ونجد كذلك المنصرف وغير المنصرف إلى آخر هذه المصطلحات التى نجدها مبثوثة فى كتب النحاة.

ولا يخرج ابن رشد عن ذلك، فنجده يستخدم مصطلح التصريف ويجعله مساويًا لـ«الإعراب» إذ إن النحاة قد «سموا الإعراب تصريفًا»[3].

ويجعله فى جانب آخر موازيًا للإعراب فيجعله فى بنية الكلمة وفى شكلها ويسمون ذلك تصريفًا[4].

ثم يجعل الاسم الذى لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب «متصرفًا»[5]، أما الاسم المبنى فهو غير المتصرف[6].

هذا الاصطلاح -فى حقيقته محير فى جانب كبير منه- لم أجد من النحاة من ذكره من قبل، أو أشار إليه، إذ كيف يكون الاسم المتصرف هو ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب.

لعله من المفيد أن نستعين بمصطلحين آخرين ساقهما ابن رشد فى كتابه «الضرورى» وفى غيره من كتب المنطق، فربما وضحا شيئًا من غموض مصطلحى المتصرف وغير المتصرف أو من تداخلهما مع غيرهما، وهما:

---

(١) انظر: معانى القرآن للفراء ١/ ٣٣، ٣٤، وانظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية د. محمد إبراهيم عبادة، ط٢. ص ١٥٤.

(٢) المصطلح النحوى، د. أحمد عبد العظيم ص ١٠٩.

(٣) الضرورى ص ١٤٥.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق ص ١٥٣.

(٦) السابق نفسه.

- الاسم المستقيم.

- الاسم المائل.

٢- الاسم المستقيم:

لم أجد فيما بين يدى من كتب النحو هذا المصطلح، إلا أنه كان موجودًا فى القرن الرابع من الهجرة فى كتب المناطقة، فنجده عند الفارابى فى كتاب «العبارة»[١] وهو من كتب أرسطوطاليس المنطقية التى نقلها العلماء إلى العربية، وقد قام ابن رشد بتلخيص كتاب العبارة[٢].

أما ما يقصده ابن رشد هنا من مصطلح «الاسم المستقيم»؛ فيبدو فى قوله: «إنا نجد الأسماء من حيث هى جزء كلام مفيد صنفين: صنف هو متعد من أن يكون مضافًا إليه، وهو فى الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفردًا أو مضافًا إلى اسم آخر، موصوفًا بوصف هو هو، وهذا هو الصنف الأول من الأسماء فى كل لغة وقوم يسمونه الاسم المستقيم[٣].

يتميز الاسم المستقيم -عنده- بعدة أشياء:

١- أنه جزء من كلام مفيد، أى لا يستغنى عنه.

٢- أنه نظير الأشياء الموجودة بذاتها.

٣- أنه يكون مفردًا، أو مضافًا، موصوفًا بوصف هوهو.

٤- أنه يكون مضافًا لا مضافًا إليه.

أما الأمر الأول -وهو ما يؤكده ابن رشد دومًا[٤]- فيقصد به تلك الأسماء الواقعة فى تراكيب -إخبارية أو غيرها- على صورة معينة فيخرج بذلك الألفاظ قبل تركيبها، فالاسم لا يوصف بالاستقامة من عدمها إلا بعد تركيبه فى جملة.

---

(١) العبارة للفارابى ص ١٢.

(٢) طبع الكتاب غير طبعة.

(٣) الضرورى ص ١٤٦.

(٤) السابق ص ١٢٣.



ولا يتعارض ذلك مع ما ذكره فى النقطة الثالثة من وقوعه مفردًا، إذ يقصد به كلمة واحدة واقعة فى إطار الجملة، وهو ما يتضح بالمقارنة بما ساقه من وقوع الاسم المستقيم مضافًا إلى غيره، وهو صدر الكلمتين المتضايفتين، أو وقوعه موصوفًا بوصف هو هو، وكل هذا يقع فى تركيب مفيد.

وهو فى تساؤله عن سبب اختصاص الشكل المسمى ضمة بالاسم المتعدى من أن يكون مضافًا إليه[1]، الذى يعاود طرحه مرة أخرى مع إجراء تعديل بسيط؛ لا يغير من جوهر السؤال بقوله: «لم خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم؟»[2].

وهو فى إجابته على ذلك التساؤل الذى قدمه، ومحاولته تفسيره، يبين صور الاسم المستقيم، بأنه إذا سمع سامع شكل الرفع من متكلم علم أنه مخبر عنه أو خبر[3]، ويؤكد ذلك مع إضافة بسيطة بقوله: «وظهر أن كل اسم مرفوع فى كلام العرب؛ فهو ما يعرى من أن يكون مضافًا إليه، وهذا الاسم هو: إما حديث، وإما محدث عنه، أو كان تابعًا فى إعرابه لهذين..»[4].

فالاسم المستقيم على ذلك يكون:

- مبتدأ.
- خبرا.
- فاعلا.
- تابعًا لواحد مما سبق (صفة -توكيدًا- بدلا- معطوفًا).

وليس فى الإمكان تقبل كلامه على علاته، إذ يتناقض مع تعريفه الأول؛ من جهات:

١- أنه جعل الخبر داخلا فى الأسماء المستقيمة، وإن كان قد أخرجه من تعريفه، لأن الخبر وصف فى حقيقته للمبتدأ، والمبتدأ موصوف به. فكيف يخرجه أولا ثم يدخله فى الأسماء المستقيمة ثانيًا؟!

(١) السابق ص ١٤٧.　　(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق ١٥٠.
(٤) السابق ٢١٩.

٢- أنه جعل التوابع المرفوعة داخلة فى الأسماء المستقيمة، وهو -بداية- كان قد أخرجها؛ إذ الأسماء المستقيمة يجب أن تكون من الأشياء الموجودة بذاتها، والحقيقة أن التوابع -خاصة النعت- لا تقوم بذاتها.

لم يبق بعد سوى المبتدأ والفاعل، وخرج الخبر والتابع المرفوع. يؤكد ذلك ما ساقه تعليلا لاختصاص الاسم المستقيم بالضمة أو الرفع -فى معناه الدقيق- من أنهم «جعلوا المتقدم من الأشكال -أى الضمة- للمتقدم من المعانى فى النفس»[(١)].

وقد كان ابن باجة[(٢)] أكثر دقة بقوله: «ويشبه أن يكون رسم الاسم المستقيم أنه الاسم الدال على معنى يوضع فى النفس ليسند إليه معنى آخر يكون عن مجموعهما قول تام»[(٣)] وهو إذا «جرد من أن يكون خبرًا وجعل مُعدًا لأن يسند إليه صار مستقيمًا»[(٤)]، فهو لا يخرج عن كونه مبتدأ أو فاعلا.

ومحاولته استخدام هذا المصطلح فى العربية كانت بحاجة إلى مراجعة وتمحيص قبل تقريرها. ورغم أنه ترجم عن اليونانية قبل ذلك بقرون، وورد فى كتب المناطقة العرب[(٥)]، إلا أنه لم يكتب له الوجود أو الاستخدام فى النحو العربى، والمصطلح اليونانى Orthé يدل على حالة الرفع، مشتق من الكلمة Straight وتعنى مستقيمة[(٦)].

وهذا بعينه الذى دفع الفارابى إلى أن يقول: «ووافق فى اللسان أن كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع»[(٧)]. وهو ما كرره ابن رشد فى كتاب العبارة بأنه «هو المرفوع فى كلام العرب»[(٨)].

---

(١) السابق ص ١٤٧.

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى الصائغ ولد فى سرقسطة وانتقل منها إلى أشبيلية وغرناطة وهو أستاذ ابن رشد. توفى سنة ٥٣٣هـ. انظر: ترجمته فى طبقات الأطباء، قلائد العقيان ص ٣٠٠.

(٣) تعليقات ابن باجة على كتاب بارى أرمينياس تحقيق د. محمد سليم سالم ص ١٨.

(٤) السابق ١٩.

(٥) ظهر تقريبًا قبل القرن الثالث من الهجرة فيقال أن ابن المقفع الابن هو أول من ترجمه، ويقال أنه إسحاق بن حنين. انظر: الفهرست ص٣٤٨.

(٦) انظر: Thorndike -Barnhart Dictionary P 677.

وموجز تاريخ علم اللغة روبنز، ترجمة د. أحمد عوض ص ٦٣.

(٧) كتاب العبارة للفارابى ص ١٤.

(٨) كتاب العبارة لابن رشد ص ٨٣.



٣- الاسم المائل:

يستخدم ابن رشد مصطلح الاسم المائل مقابلا للاسم المستقيم، ويحده بأنه «فى الألفاظ نظير الأشياء التى وجودها بالإضافة إلى غيرها»[١]. ويجعل تلك الأسماء على نوعين:

أحدهما: من تمام القول المفيد.

ثانيهما: من تمام الاسم وهو الذى يخص بالمضاف إليه[٢].

ويبين كل نوع وما يراد به، فالذى هو من تمام الاسم يجر إذا أرادوا الإضافة فقط[٣]، ويقصد بالإضافة المنسوب على الإطلاق بأى نسبة[٤]، فهو المجرور بحرف الجر أو بغيره.

أما الذى هو من تمام القول المفيد؛ فهو المركب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة، فإذا ما أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذى هو من تمام الخبر؛ نصبوه وعرى من شكل الإضافة[٥].

فالاسم المائل -عنده- هو المنصوب والمجرور من الأسماء.

نعود إلى المشكل الأول -الذى ساقنا إلى الحديث عن الاسم المستقيم والاسم المائل- وهو تحديده للمتصرف وغير المتصرف.

إذ المتصرف -عنده كما سبقت الإشارة- هو ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب، وغير المتصرف هو المبنى.

لا يكتمل فهم المراد بمصطلح التصرف إلا بالنظر فى إنتاجه المنطقى، فى تلخيصه لكتاب العبارة، إذ نجده يقرن الاسم غير المتصرف بالاسم المستقيم فيجعلهما شيئًا واحدًا وهما الاسم المرفوع[٦].

(١) انظر: الضرورى ص ١٤٦.
(٢) السابق ص ١٤٧.
(٣) السابق ١٤٧.
(٤) تعليقات ابن باجة ص٣٦.
(٥) الضرورى ص ١٤٦ - ١٤٧، ٢١٩.
(٦) كتاب العبارة ص٨٣.

والاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرًا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه إنه اسم بإطلاق، بل هو اسم مصرف[١].

والاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فحسب، أما المنصوب وغيره فقد اعتبره «حالات Ptoseis» للاسم، وليست أسماء على وجه الحقيقة[٢].

نخلص من هذا إلى أن الاسم غير المتصرف -المبنى عنده- هو الاسم المستقيم الذى يلزم حالة الرفع، أما الاسم المتصرف -وهو الاسم الذى يدخله نوع أو اثنان من الإعراب- فهو الاسم الذى يكون فى حالة نصب أو جر وهو الاسم المائل.

٤- الأقاويل المركبة:

استخدم ابن رشد هذا المصطلح مساويًا لمصطلح «القول»[٣] عند النحاة، ويشير إلى أن حده عند قوم بأنه «لفظ تدل جملته على جملة معنى، وجزؤه على جزء ذلك المعنى»[٤] وعبر عنه بألفاظ مختلفة، فهو مرة «الأقاويل المركبة»[٥]، وأخرى هو «الكلام المركب»[٦]، وثالثة هو «الألفاظ المركبة»[٧]، التى يجعلها على قسمين:

١- قول تام كاف بنفسه أى مفيد، وهو الذى تسميه النحاة كلامًا.

٢- قول غير تام؛ بمنزلة الاسم المفرد[٨].

ويستمر فى قسمته تلك، جاعلا الجمل التامة[٩] صنفين:

١- جمل خبرية، تحتمل الصدق والكذب.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) النحو العربى والدرس الحديث ص٩٢.

(٣) انظر: الضرورى ص ١٢٠.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق ص ٩٩، ١٠٢، ١٢٠، قد يعبر عنها بالأقاويل التامة انظر ص ١٢١.

(٦) السابق ص ١٠٢، ١٠٥، ١٥١، ١٥٣.

(٧) السابق ص ٩٨، ١٠٤، ١١٩.

(٨) السابق ص ١٢٠.

(٩) عبر بالجمل التامة عما أسماه النحاة بالكلام.



٢- جمل إنشائية، لا تتصف بالصدق ولا بالكذب[١].

ويجعل التى لا تتصف بالصدق ولا بالكذب على أصناف . . . وهكذا، وكأنى بابن جنى فى حديثه عن الكلام والقول مفرقًا بينهما؛ إذ يجعل القول: «كل لفظ مَذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً فالتام هو المفيد أعنى الجملة وما كان فى معناها من نحو صه، وإيه، والناقص ما كان غير ذلك، نحو زيد ومحمد، وإن، وكان أخوك . . . فكل كلام قول وليس كل قول كلامًا[٢]، والقول يصلح للآحاد والمفردات، وللجمل المركبات ويقع على الجزء الواحد وعلى الجملة[٣].

أما الكلام عنده فهو «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل . . . »[٤].

نخلص من ذلك إلى أن ابن رشد يوافق ابن جنى فيما ذهب إليه، وهو:

١- القول أعم من الكلام، إذ يطلق القول على الكلام التام المفيد، وعلى غير التام الذى ينزل منزلة الأسماء المفردة.

٢- أن الكلام التام مساو للجمل وهى التى تقوم بين ألفاظها علاقة إسنادية.

٣- أن المركب غير التام الذى ينزل منزلة الاسم المفرد، ويقع موقعه، تقوم بين ألفاظه علاقة تركيب وليست علاقة إسناد.

وتبقى أمور فى الاصطلاح تؤخذ على ابن رشد، منها:

١- استخدامه غير صورة لفظية للمصطلح؛ فمرة يطلق عليه «الألفاظ المركبة» وأخرى «الأقاويل المركبة»، وثالثة «الكلام المركب» مما يصيب الدارس المبتدئ -على حد قوله- بالاضطراب والخلط والتداخل فى استيعاب المقصود من هذه المصطلحات، ناهيك عن فهمها والأولى الالتزام بمصطلح واحد.

---

(١) انظر: الضرورى ص ١٢١.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٧.

(٣) السابق ١/ ٣٢.

(٤) السابق ١/ ١٧، ٢١، ٣٢.

وأرجح -هنا- الأخذ بمصطلح «الأقاويل المركبة»، وذلك لقربها من استخدام النحاة فى مصطلحهم «القول»، ولأن مصطلح «الكلام المركب» سينصرف إلى التام المفيد، أما «الألفاظ المركبة» فربما انصرف إلى صورة اللفظ فى ذهن المتلقى المبتدئ. ولا مشاحة فى الاصطلاح، ولا مغبة من استخدام مصطلح بعينه ما دام منصوصًا عليه من أول البحث إلى آخره.

٢- داخل تعريفه غموض فى قوله «بأنه لفظ تدل جملته على جملة معنى. .»، فإن المتضايفين والموصوف وصفته، هما من القول غير التام؛ لأنهما ينزلان منزلة الاسم المفرد، ولا يدل الجزء منهما على معنى إلا عرضًا(١).

وليته أخذ بتعريف ابن جنى السابق، أو بما ذكره فى تلخيصه لكتاب العبارة من أن القول «هو لفظ دال الواحد من أجزائه على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور»(٢).

٥- ما المولدة:

عندما عرض ابن رشد لأنواع «ما»، ذكر «ما» المولدة، وهى «التى يعرفها النحاة بالزائدة»(٣)، وإن لم يضرب لها مثالا توضيحياً.

٦- الجمل الجزئية:

يذكر الجمل الجزئية عند حديثه عن صلة الموصول، يقول: «ويخص هذه الأسماء الموصولة أنها مع صلتها بمنزلة اسم واحد لا يفصل بينهما بشىء، وهى توصل بالفعل وبالجمل الجزئية»(٤)، ولا يتضح من كلامه المقصود بالجمل الجزئية، أيقصد بها جملة الصلة إذا كانت جملة اسمية، أم شبه الجملة (جار ومجرور أو ظرف)، وإن كان واضحًا أنها لا تكون الجملة الفعلية الواقعة صلة للموصول.

---

(١) انظر: كتاب العبارة ص ٨٦.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الضرورى ص ١٤٤.

(٤) السابق ١٤٣.



٧- الأحوال الإضافية:

يذكر ابن رشد هذا المصطلح عند ذكره لأقسام الأسماء، فهى تنقسم -مما تنقسم إليه- إلى أسماء صفات، وأحوال إضافية(١).

ويجعلها على نحو مخالف لمفهوم الإضافة عند النحاة، فيرى أنها «ما كان فيه معنى مضافًا مثل: مالك ومملوك وابن وأخ...»(٢).

يوضح هذا المفهوم فى كتاب المقولات بقوله: «ومن خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع على صاحبه فى النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى، والمولى مولى للعبد، وهى أسماء تدل على معنى يقتضى وجود طرف آخر، فمملوك يقتضى مالكًا، وابن يقتضى أبًا، وأخ يقتضى أخًا آخر. وهكذا»(٣).

وهذا المفهوم أكبر من مفهوم الإضافة عند النحاة، وهو يرى أن مثل: غلام زيد، هو ما يسمى تركيبه عند قوم تركيب تقييد(٤)، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يجعل كل اسم خفض بحرف الجر أو بغيره، ويكون من تمام الاسم أو الفعل؛ هو المقصود بمعنى الإضافة(٥).

٨- الوجوه الثلاثية:

فى حديثه عن الضمائر، يذكر أنها «تدل بشكلها وبنيتها على الوجوه الثلاثة»(٦).

هذه الوجوه هى بعينها أشكال الإخبار، التى يوضحها:

- الوجه الأول: إخبار المتكلم عن نفسه، وهو الذى منه القول.

- الوجه الثانى: الإخبار عن الحاضر (المخاطب)، وهو الذى إليه القول.

---

(١) السابق ص ١٠٩.

(٢) السابق ١١٠.

(٣) انظر: كتاب المقولات ص ٣٨، وانظر: الحدود الفلسفية للخوارزمى ص ٩٨.

(٤) انظر: الضرورى ص ١٢٠، ١٥٤.

(٥) انظر: ص ١٤٧.

(٦) السابق ١٣٦.

- الوجه الثالث: الإخبار عن الغائب، وهو الذى فيه القول[1].

ويذكر هذه الوجوه فى حديثه عن الأفعال، ويرى أن الزوائد التى تلحق الأفعال المستقبلة (حروف أنيت)؛ هى علامة الوجوه الثلاثة[2]، ويرى أن حروف المضارعة هى ما تسميه النحاة حرف الزيادة[3].

٩- علم التركيب:

وهو ما يدخل فيه معرفة تركيب القول الخبرى، والأقاويل المركبة، وما يلحقها من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، ويدخل فيه معرفة الألفاظ التى منها تركبت[4].

١٠- علم الألفاظ المفردة[5].

ب- التعريفات:

١- أقسام الكلام:

أ- الاسم:

عرف ابن رشد الاسم بأنه «لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصّل»[6]، ويرى أن «خاصته المعنوية أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، واللفظية أن يدخل عليه التنوين والألف واللام التى للتعريف»[7].

والحقيقة أنه لا يعنينا -هنا- مناقشة ابن رشد فى تعريفه هذا، إذ قد تعرضت تحديدات الاسم وتعريفاته للنقد والتمحيص، والزيادة والنقص، والتعديل والتحوير، بداية من علماء اللغة والنحو القدامى[8]، وانتهاء بعلماء اللغة المحدثين[9]، وأدلى كل

(١) السابق ص ١٠٣.
(٢) السابق ص ١٣١.
(٣) السابق ١٣٤.
(٤) السابق ص ١٩٩، ١٠٢.
(٥) السابق ص ١٠١.
(٦) الضرورى ص ١٠٥.
(٧) السابق ص ١٠٧.
(٨) من أشهر علماء اللغة والنحو الذين ناقشوا تعريفات الاسم وحدوده: الزجاجى فى: الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨، وأحمد بن فارس فى: الصاحبى ص ٨٩، والبطليوسى فى: إصلاح الخلل ص ٧.
(٩) منهم: د. إبراهيم أنيس فى: أسرار اللغة ص ٢٧٩. =



بدلوه؛ إما فى تحديد الاسم وتعريفه وإما فى نقد تعريفات السابقين عليه، أو فى تفصيل أقسامه، أو إخراج شيء منها وجعله مستقلا عن الاسم . . . إلخ.

إنما يعنى البحث فى تلك الجزئية بأن تعريف ابن رشد للاسم تميز من عدة وجوه:

١- أنه لم يخالف النحاة كثيرًا فى تعريفه للاسم، إنما تابعهم فى تعريفهم الذى استقر عندهم محتجاً بجريه على عادتهم لكون ذلك غير ضار فى هذه الصناعة(١).

٢- أنه فصل بين تعريف الاسم بالحد، وخاصته اللفظية والمعنوية؛ على طريقة المناطقة، فتعريف الشيء بالحد يكون بالجنس والفصل؛ لأنه دل على جوهر المحدود(٢)، وأكثر إحاطة به على الحقيقة فلا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه(٣)، ويشترط فيه أن يكون جامعًا مانعًا.

إلا أن التعريف بالحد فيه من الصعوبة ما يجعله لا يتحقق دومًا؛ مما جعل ابن رشد يضيف إليه -على طريقة الرواقيين- التعريف بالرسم بذكر الجنس والخاصة(٤). ولم يخلط ابن رشد بين المنهجين.

٣- أنه ذكر فى تعريفه بالحد المعنى الوظيفى للاسم وهو الدلالة على مسمى مجرد عن الزمان. ثم بعد انتهائه من تحديد الفعل والحرف؛ عاد لتعريف الاسم بالرسم بذكر خواصه اللفظية وهى تمثل خصائص الاسم الشكلية، وهى علاماته، وهى أقرب إلى توصيف الاسم لغوياً.

= د. مهدى المخزومى فى: النحو العربى قواعد وتطبيق ص ١٩.
د. عبد الرحمن أيوب فى: دراسات نقدية فى النحو العربى ص ٧.
د. تمام حسان فى: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٦.
د. فاضل مصطفى الساقى فى: أقسام الكلام العربى: الباب الأول، وانتهاء بالدكتور عز الدين مجدوب فى: المنوال النحوى العربى: القسم الثالث ص ١٧٧ وقد دافع فى كتابه عن النحاة العرب وتحديدهم لأقسام الكلام.

(١) انظر: الضرورى ص ١٠٦.
(٢) منطق أرسطو ٢/ ٦٢٤.
(٣) انظر: كتاب الحدود لجابر بن حيان ص ٩٧.
(٤) الرسم Hypographe هو إظهار الخصائص المميزة.
انظر Versteegh., OP. CIT,. P.130.

أما الخواص المعنوية فإنها تمثل المعنى الوظيفى. وذكر تعريفه بالحد والرسم محاولة لتلافى أى قصور أو نقص أدركه ابن رشد فى كل منهما على حدة.

٤- يبقى أمر أخير وهو أن النحاة فصلوا القول فى خواص الاسم، وأضافوا كثيرًا مما لم يذكره ابن رشد(١).

ب- الفعل:

سار ابن رشد فى تعريفه للفعل على نهجه السابق فى تعريفه للاسم، فالفعل عنده «لفظ يدل على معنى مقترن بزمان محصل»(٢)، وجعل خاصته «المعنوية أن يكون خبرًا لا مخبرًا عنه، واللفظية ألا يلحقه تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذى يلحق الأسماء؛ لأنه لا يكون مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مشبهًا بها..»(٣).

يعتمد ابن رشد فى تعريفه للفعل على ما اعتمد عليه فى تعريفه للاسم من حد وذكر للخواص اللفظية والمعنوية، إلا أنه يختلف عنه فى عدة أمور تؤخذ عليه، منها:

١- أنه جعل خواصه اللفظية علامات عدمية يعتمد عليها من الناحية الشكلية فى التفريق بين الأفعال والأسماء.

٢- هذه العلامات العدمية تصدق كذلك على الحروف، فإنها لا يلحقها التنوين ولا التعريف ولا الخفض. فإن فرقت هذه العلامات بين الأسماء والأفعال؛ فإنها لا تفرق بين الأفعال والحروف.

٣- قوله أن الفعل لا يلحقه رفع بالمعنى الذى يلحق الأسماء قول مبهم بحاجة إلى بيان وتفسير؛ وإن قال «لأنه لا يكون مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مشبهًا بها».

---

(٤) انظر فى ذلك: شرح عيون الإعراب ٣٧، أسرار العربية ١٠، المرتجل ٨، ١٢، شرح المقدمة النحوية ١٢٩، كشف المشكل ١/ ١٧٣، إصلاح الخلل ٧-١٥، شرح التسهيل ١/ ١٠، الغرة المخفية ١/ ٧٥، شرح المفصل ١/ ٢٤، همع الهوامع ١/ ٩-١١، المحرر ١٩.

(٢) الضرورى ١٠٦.

(٣) السابق ١٠٧.



وهو قول يرجع فى أصله للفكر المنطقى، فإن للاسم -فى اليونانية- موضعين: الفاعل والمفعول مثل Krites الشخص الذى يحكم، وKritos الشخص الذى يحكم عليه[1]، والفاعلية والمفعولية من خاصية الأجسام عندهم[2]. يضاف إلى ذلك ما ذكرناه -من قبل- عن الاسم المستقيم، وهى معان خاصة بالاسم، وأن رفع أو نصب أو أى إعراب آخر للفعل لا يكون لتلك المعانى، إنما لمعان أخر كما أشار ابن رشد[3]، فتكون بذلك علامة عديمة متصلة بالجانب الوظيفى لفعل.

ج- الحرف:

أما الحرف عنده «فإنه لفظ يدل على النسب التى تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل فى حده: إنه لفظ يدل على معنى فى غيره»[4].

ويرى أن هناك أسماء مثل الضمائر وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة قد تقوم بوظيفة الحرف لتربط بين الخبر والمخبر عنه.. فإذا أردنا ألا نجعلها داخلة فى حد الحرف فينبغى أن نزيد فى حده: «من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه»[5].

فيصبح تعريفه للحرف «أنه لفظ يدل على معنى فى غيره، من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه».

والملاحظ فى تعريفه للحرف:

١- أنه اعتمد على المعنى الوظيفى دون خصائصه الشكلية مخالفًا صنيعه فى تعريف الاسم والفعل.

٢- إدراكه أن الحرف يقوم بوظيفة الربط بين الأسماء، وبين الأسماء والأفعال، ويشاركه فى هذه الوظيفة بعض الأسماء كالضمائر وغيرها؛ جعله يضيف إلى الحد ما يخرج هذه منه.

---

(١) انظر Versteegh,. OP. Cit, P.60 .

(٢) Ibid. P.60 .

(٣) الضرورى ص ١٠٧ .

(٤) السابق ص ١٠٦ .

(٥) السابق نفسه .

٢- التعريف بالقسمة:

يستعمل ابن رشد نوعا آخر من التعريف وهو التعريف بالقسمة، وأول من تكلم عن التعريف بالقسمة هو أفلاطون[١]، وقد لقى هذا النوع من التعريف رواجًا عند العرب، إذ يرى الفارابى أنه ينفع فى سهولة الفهم[٢].

وأمثلة التعريف بالقسمة -عند ابن رشد- كثيرة مبثوثة فى ثنايا الكتاب؛ يستخدمها فى تحديد الأنواع وما يندرج تحتها. منها قسمته للأسماء فهى: مظهرة ومضمرة ومبهمة وموصول[٣]. والمظهرة تنقسم قسمين: اسم يدل على شخص، أو صفة موجودة فى هذا الشخص. وهما يماثلان الجوهر والعرض عند المناطقة[٤]، وظل يعرض لقسمة الاسم من تنكير وتعريف أول ومشتقة من الأول.

وكذلك فى تقسيمه للضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وقسمته للفعل، والأقاويل المركبة...

ويجب أن نفصل بين التعريف بالقسمة؛ وقسمة أخرى، بدت واضحة فى كتابه، ولكن لا يقصد بها التعريف، إنما يقصد بها المنهج الذى رسمه لبناء كتابه يقول: «وأما أقسام هذه الصناعة فهى ثلاثة:

الأول: النظر فى أشكال الألفاظ المفردة...

والثانى: فى أشكال الألفاظ المركبة...

والثالث: فى أشكال هذه الألفاظ الزائدة...»[٥].

وهى القسمة التى وصلت به إلى بناء منهج قام عليه الكتاب فى ترتيبه وتنظيمه.

---

(١) انظر: plata: sophist in Great Books p.551، وكذلك Dixon OP.CIT.P28، والنحو العربى والدرس الحديث ص٦٩.

(٢) الألفاظ المستعملة للفارابى ص٨٨.

(٣) الضرورى ١٠٨.

(٤) انظر: المقولات ٨-٩.

(٥) انظر: الضرورى ص ٩٨.



وسأقدم نموذجًا للتعريف بالقسمة :

قسمة الفعل:

قسم ابن رشد الفعل إلى نوعين، مخالفًا النحاة فى قسمة الأفعال من جهة الزمان إلى أنواع ثلاثة : ماض- مضارع - أمر، أما هو فقد حصر الأفعال فى الماضى والمستقبل.

أ- والماضى:

عرف الماضى بأنه «الذى ليس أوله تاء ولا ياء ولا ألف ولا نون. . . وهو غير معرب، مبنى على الفتح»[1].

ب- المستقبل:

وهو عنده «الذى فى أوله أحد تلك الحروف الأربعة . . وشكل المستقبل والحاضر واحد فى لسان العرب، فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال؛ أدخلوا عليه السين أو سوف. .»[2].

تعقيب:

لم يذكر ابن رشد الفعل المضارع -الدال على الحاضر- إلا عرضًا مع المستقبل؛ إذ هما واحد فى لسان العرب[3]، والملاحظ فى قسمته للفعل وتعريفه لنوعيه عدة أمور :

١- خالف ابن رشد النحاة فى تعريف الماضى، ولم يذكر سوى علامة عديمة وهى خلوه من حروف المضارعة.

٢- عرف الماضى بأنه مبنى على الفتح وهى علامة شكلية يشترك معه فيها بعض الحروف والضمائر والظروف.

---

(١) السابق ص ١١٨.

(٢) السابق ص ١١٨.

(٣) وهو ما ورد فى تلخيصه لكتاب العبارة، إذ يقول: «والكلمة - يقصد الفعل - غير المصروفة هى التى تدل فى لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصروفة هى التى تدل على الزمان الذى كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضى والمستقبل، وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة فى لسان العرب وإنما الصيغة التى توجد له فى كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، والكلمة غير المصرفة هى التى يقال اسم الفعل عليها بإطلاق». انظر ص٨٥.

٣- عرف المستقبل بعلامة شكلية وهى حروف المضارعة والسين وسوف[١].

٤- أشار إلى أنه ليس هناك حاضر إلا بالوضع[٢]، وهى فكرة فلسفية سبقه إليها الزجاج، وخالفه فيها ابن الطراوة والبطليوسى[٣]، ولا مدخل له فى صناعة النحو، إذ هو من النظر العقلى لا اللغوى كما يقول ابن الحاجب[٤] ومرد ذلك إلى التداخل الزمنى فى الصيغة[٥].

٥- أنه أخرج فعل الأمر، يقول: «وأما الأمر والنهى فإن النحويين يقولون فيه: أنه فعل مستقبل.. وليس هو فى الحقيقة فعلا؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل.. واستدعاء الفعل ليس هو فعلا إلا مجازًا»[٦]. وقد أخرج كثير من اللغويين المحدثين فعل الأمر من قسمة الأفعال لتجرده من الدلالة على الزمان عندهم[٧].

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن ابن رشد تأثر تأثيرًا كبيرًا بالمنطق الأرسطى خاصة فى عمل المقاييس والقضايا المنطقية.

أول هذه الأمور ما استخدمه من مصطلح الاسم المستقيم والاسم المائل، وكذلك تنطبق على الفعل «الكلمة عند المناطقة» فيقال: كلمة مائلة -وهى الفعل الماضى أو المستقبل- والكلمة المستقيمة هى الفعل الدال على الزمان الحاضر[٨].

---

(١) انظر رد البطليوسى على مثل تعريف ابن رشد فى: إصلاح الخلل ٥٢-٥٣ أقسام الكلام العربى، د. فاضل الساقى ص٧٠-٧٩.

(٢) انظر: الضرورى ص ١١٩.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص٤٥-٤٦، والخصائص ٣/ ١٠٥، اللباب ٢/ ١٣، شرح المفصل ٧/ ٤، شرح الكافية ٢/ ٢٢٦، همع الهوامع ١/ ١٧.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٦.

(٥) انظر: شرح المفصل٧/ ٤.

(٦) انظر: الضرورى ص ١١٩.

(٧) مثل: د. إبراهيم السامرائى فى: الفعل زمانه وأبنيته ص٢١.
د. أحمد الجوارى فى: نحو الفعل ص٢٤.
د. ريمون طحان فى: الألسنية العربية ١/ ١٤٦.
د. مهدى المخزومى فى: النحو العربى نقد وتوجيه ١٢٠.

(٨) انظر: العبارة ٨٥، وتعليقات ابن باجة ص٣٨.



ومعرفة المائل والمستقيم نافع فى عمل المقاييس، وذلك أنه كثيرًا ما توجد مقاييس أجزاء مقدماتها مائلة، فلا يبين فيها أنها منتجة حتى ترد مستقيمة[1].

وثانيها القضايا المنطقية؛ إذ تتكون القضايا من الأقاويل التامة، والجازم منها على وجه التحديد، وهو المتصف بالصدق أو الكذب سواء كان بسيطًا أو مركبًا.

أما غير الجازم مثل الأمر والنهى -الذى لا يتصف بالصدق أو الكذب- فإنه لا تتكون منه قضايا منتجة[2].

وصف المخطوط

نسخة مصورة عن المخطوط الموجود بمكتبة الشيخ سيديا-الخاصة- من موريتانيا، يقتنيها مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث بدبى، ضمن مجموع، يبدأ الضرورى من الورقة ١٦/ب، وهى فى ستين ورقة، إذ تنتهى بالورقة ٧٦ / أ، ومسطرتها سبعة عشر سطرًا، وعدد كلمات السطر الواحد تتراوح فيما بين تسع كلمات، وثلاثة عشرة كلمة، وخطها مغربى، ما ضُبط فيها بالشكل وقع فيه خلط كثير، كتبت عناوين الأبواب والفصول بحجم أكبر، لا تعقيبات فى النسخة، وهى مرقمة بالأرقام المغربية تبدأ من الورقة١٦/ ب وتنتهى بالورقة٧٦ / أ، لا يعرف على وجه الدقة من نسخها، ولا زمان نسخها، وتبدو فيها آثار الرطوبة، بالحاشية بعض الاستدراكات التى فاتت الناسخ[3]، وهى كلمات قليلة محدودة، وبالقلم نفسه والخط.

منهج التحقيق:

- أعدت كتابة المخطوط وفق القواعد الإملائية الحديثة مع مراعاة علامات الترقيم.
- تخريج الآيات، بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وتخريج القراءات من مظانها، مع ذكر القارئ.

---

(١) انظر: تعليقات ابن باجة ص٣٧.

(٢) السابق ص٢٠.

(٣) الأوراق ٢١/ أ، ٢٢/ ب، ٢٤/ أ، ٢٥/ أ، ٢٤/ ب، ٤٠/ ب، ٥٠/ ب، ٥٣/ أ، ٥٥/ ب، ٥٦/ أ، ٦٠/ ب، ٦٧ /أ، ٧٢/ أ.



- تخريج الأشعار، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن ذلك، واستكمال المبتور منها.

- تخريج ما ورد من أثر ومثل من مظانه.

- التعريف بالأعلام.

- شرح بعض الألفاظ التى تحتاج إلى بيان وتفسير لغوى.

- الرجوع بالآراء والأقوال إلى أصحابها.

- التعليق على بعض الأقوال والآراء والمسائل بما تحتاج إليه من تعليق.

- الرجوع إلى تلخيصات ابن رشد لكتب المنطق الأرسطى عندما تحتاج المسائل إلى ذلك.

- إعداد فهارس عامة للآيات، والأثر، والشعر، والمثل، والأعلام، والقبائل، والمذاهب، والموضوعات، ومصادر الدراسة والتحقيق.

- المحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذى لا يغير منه شيئًا.

وبعد:

فعلى شهرة ابن رشد «الحفيد» وذيوع صيته، ورواج مصنفاته خاصة الفلسفية، وإعادة نشرها غير مرة، وإقامة الدراسات والمؤتمرات حوله، إلا أن كتابه الوحيد فى العربية ظل مفقودًا زمنًا طويلا، إلى أن يسرّ الله تعالى بخروجه إلى النور.

وقد أكدت الدراسة التى قامت حوله صحة نسبة كتاب «الضرورى فى صناعة النحو» إلى ابن رشد.

وبيّن البحث مكانة ابن رشد وعلمه واتساع معارفه، وبين كذلك شخصيته وما اتسمت به من اندفاع وتهجم على الآخرين.

واستظهرت الدراسة الغرض من تصنيف الكتاب، الذى كان واضحًا عند ابن رشد ومحددًا ومرتبًا فى مستويات ثلاثة: النطق بأشكال الألفاظ على عادة أهل ذلك اللسان، والفهم؛ فهم كتاب الله وسنة رسوله وفهم العلوم، وعمل الخطب والأشعار.

أما دافعه إلى إبراز الكتاب، فهو ما وجده من تقصير النحاة ومخالفتهم الأصول المنهجية وعدم دقتهم فى تنظيم المادة العلمية؛ ناهيك عن صعوبة المأخذ.

وبينت الدراسة جدة منهج ابن رشد ودقته؛ من خلال فهمه للغة والنحو باعتبارهما جزءا من منظومة العلوم والفنون، تلك النظرة الشمولية التى شكلت تنظيمه للكتاب وأقسامه؛ انطلاقًا من الألفاظ المفردة، والألفاظ المركبة على أنحاء معينة من التركيب.

كانت معالجته لمادة الكتاب مبنية على التركيز الدقيق؛ انطلاقًا من فكرة واحدة محددة يرتكز عليها، وهى «القوانين الكلية»، وهى بعينها «الأقاويل الكلية».

ركزت الدراسة على بيان بناء الجملة عنده، والذى حدده فى دقة ووضوح، فالجمل عنده نوعان: أُوَل بسيطة مكونة من قول واحد تام، وجمل ثوانٍ مكونة من قولين تامين.

بينت الدراسة مُقَيّدات كل منهما، وناقشت ذلك فى موضوعية تامة، لتكشف فى مجملها العام عن عمق فهم ابن رشد لتركيب الجملة فى العربية.

وعالجت إشارته لتقييد الجملة البسيطة بـ«ظن» أو إحدى أخوتها، أو بفعل من أفعال المقاربة، ورؤيته لها باعتبارها:

- جملة بسيطة مقيدة بالفعل.
- جملة مقيدة بجملة.

وناقش ذلك من جهة الشكل والمعنى (السطح والعمق)، وكذلك الأمر فى أسلوب المدح والذم.

وعالج أيضًا -عند الحديث عن الجمل الثوانى- تلك الجمل التى تتضمن جملة صغرى تقع موقع الاسم المفرد كجملة الحال أو الصفة، وإخراجه لجملة الخبر من تلك النوعية، وناقشه فى ذلك لينتهى إلى دقة ابن رشد وفهمه لتركيب الجملة.

ثم عرض البحث للمصطلحات والتعريفات عنده، ليجد مجموعة من المصطلحات التى لم يُسْبق إليها فى النحو العربى وإن كانت معروفة فى المنطق كالاسم المستقيم، والاسم المائل والوجوه الثلاثية، والأقاويل المركبة، والجمل الجزئية، وغيرها. وناقشه فيها، لينتهى إلى أنه لم يُكتب لها البقاء والسيرورة.

وكذلك يستظهر نوعًا من التعريفات عنده، وهو ما يسمى بالتعريف بالقسمة.

وإن لم تكن لابن رشد آراء نحوية[1] تُذْكَر؛ إلا أن منهجه المتفرد بدا واضحًا فى أثره فى اثنين من الخالفين: ابن عصفور فى كتابه «المقرب» وابن حيان الأندلسى فى كتابه «ارتشاف الضرب».

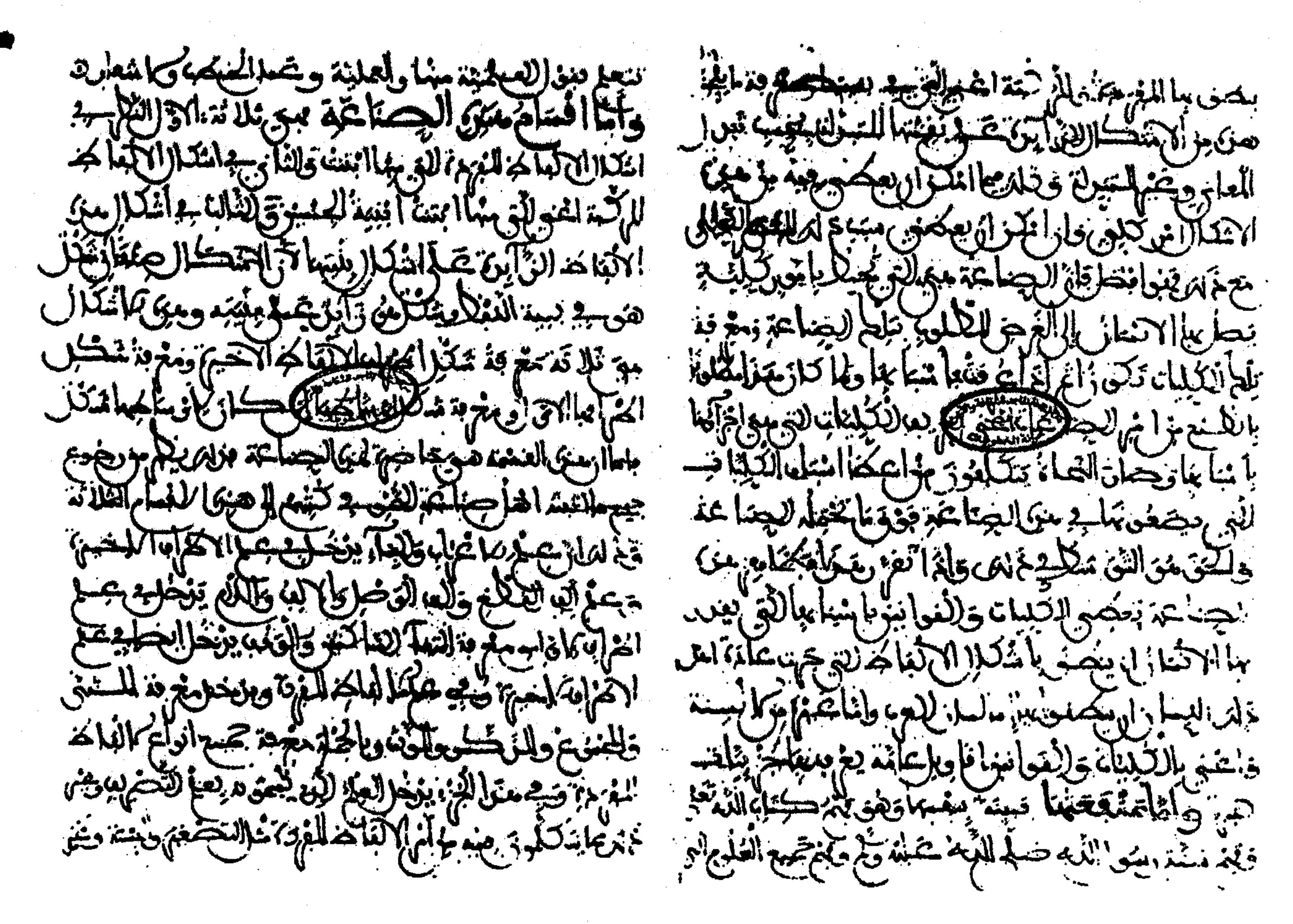
ولم يغفل البحث إشارة ابن رشد إلى المستوى التعليمى الذى صنف من أجله الكتاب، فهو للناشئة المبتدئين، وإن كان يصلح كذلك لغيرهم، وهو الذى حدا به إلى اختصار مادته، والابتعاد عن الخلافات المذهبية، والآراء المتشعبة، بل كان تركيزه على القوانين الكلية.

وبعد، فهذا الكتاب «الضرورى فى صناعة النحو» لابن رشد؛ أقدمه بين أيدى الباحثين محققًا.

(١) تفرد ابن رشد فى جعله «ما» التعجبية حرفًا منصوبًا.

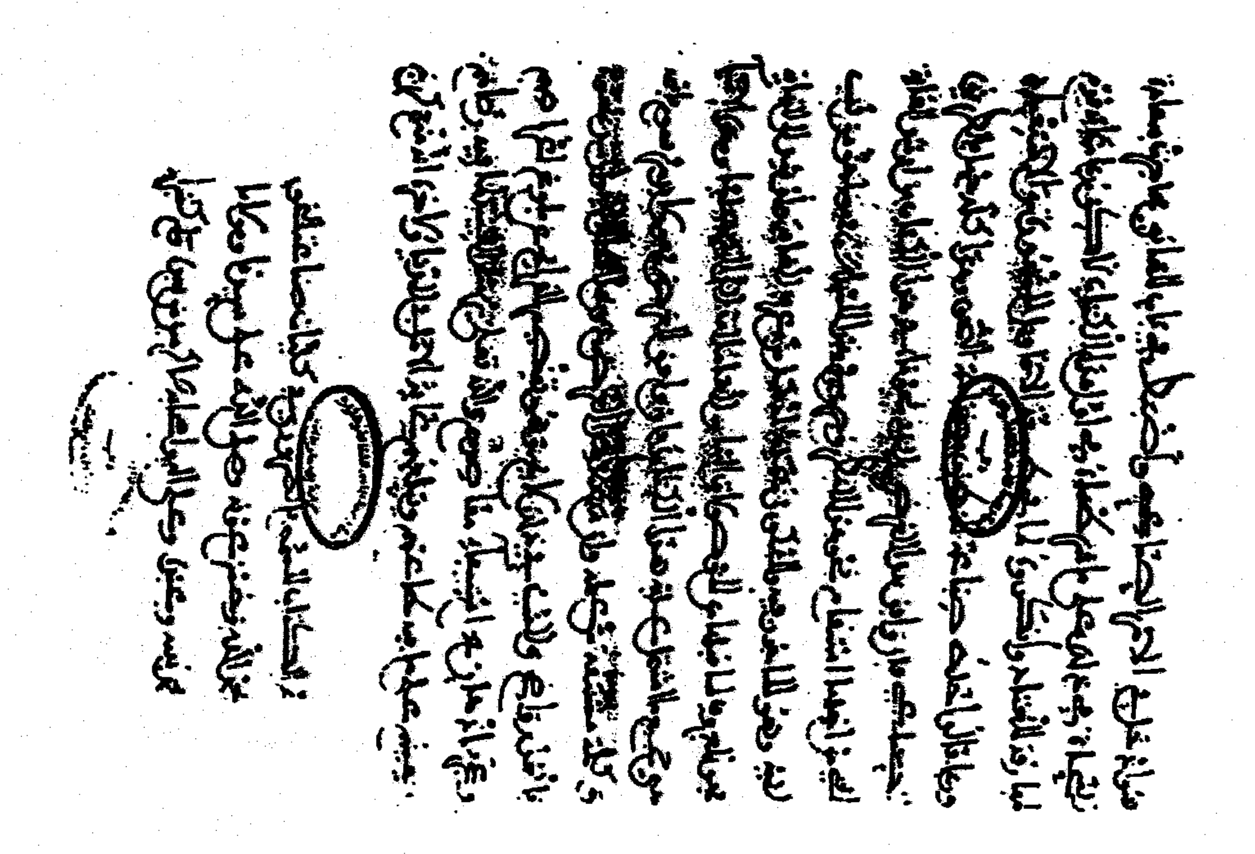


الورقة الأولى من المخطوط



الورقة الثانية من المخطوط





الورقة الأخيرة من المخطوط



الضرورى فى صناعة النحو

للقاضى أبى الوليد بن رُشد

٥٢٠ - ٥٩٥هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله

الغرض فى هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضرورى لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب فى كلامهم، ويتحرى فى ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعى، وأسهل تعليمًا وأشد تحصيلاً للمعانى. وينبغى أن نستفتح القول فى ذلك بالأشياء التى جرت العادة أن تستفتح بها كل صناعة يرام تعلمها على المجرى الصناعى، فإن الاستفتاح بها نافع فى التعلم، وهى أن يخبر أولاً ما غرض هذه الصناعة(١)، وثانيًا ما منفعتها، وثالثًا ما أقسامها، ورابعًا النحو المستعمل فى تعليمها والطرق المسلوكة فى إثبات ما وضع فيها؛ أعنى أنحاء الدلائل المستعملة فيها، فإن لكل صناعة ترتيبًا يخصها في تعلمها وأنحاء من الدلائل خاصة بتلك الصناعة، وخامسًا مرتبتها من العلوم فى التعلم، وسادسًا نسبتها من سائر العلوم؛ أعنى فى أى جنس من أجناس العلوم تُعد، وسابعًا ما يدل عليه اسمها، وثامنًا معرفة من وضعها(٢).

فنقول: أما غرض هذه الصناعة؛ فهو معرفة أشكال الألفاظ التى ينطق بها المفردة والمركبة(٣)، أعنى التى فى بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزائدة على بنيتها المتبدلة بحسب تبدل المعانى وغير المتبدلة، وذلك فيما أمكن أن يُعطَى سبب ذلك المعنى الكلى مع ذلك؛ فهو أفضل؛ فإن الصناعة هى التى تحيط بأمور كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة. ومعرفة تلك الكليات تكون أتم إذا عرفت بأسبابها، ولما كان هذا مطلوبًا بالطبع من أمر الصناعات، أعنى تعريف الكليات التى هى أجزاؤها بأسبابها، وصار النحاة يتكلفون من(٤) إعطاء أسباب

(١) سيشير ابن رشد إلى أن النحو صناعة، والحقيقة أن الرواقيين هم الذين اعتبروه صناعة من الصناعات، وأقدم الإشارات العربية كانت عند الرمانى. انظر: شرح كتاب سيبويه للرمانى مخطوط. جزء ثان: باب المفعول له، إصلاح الخلل ص ٢٠، Versteasgh, op.cit,p94 .

(٢) يطلق الحكماء عليها «الرؤوس الثمانية» انظر كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٥، Metaphysicsp 5/3 .

(٣) يبدو هنا اهتمام ابن رشد باللغة المنطوقة، وجعلها منطلقًا للغة.

(٤) الفعل يتكلف إما أن يتعدى بنفسه أو يتعدى بحرف الباء، وهو الغالب. انظر: اللسان مادة (كلف).

الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة، والحق هو التوسط في ذلك.

وإذا تقرر هذا فظاهر هذه الصناعة يعطي الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها، إما لسان العرب وإما غيره من الألسنة. وأعني بالكليات والقوانين أقاويل عامة يعرف بها جزئيات كثيرة[1]. وأما منفعتها فبينة بنفسها، وهو فهم كتاب الله تعالى، وفهم سنة رسول الله ﷺ[2]، وفهم جميع العلوم التي تتعلم بقول؛ العلمية منها والعملية[3]، وعمل الخطب والأشعار.

وأما أقسام هذه الصناعة فهي ثلاثة: [4] الأول: النظر في أشكال الألفاظ المفردة التي منها ابتنت، والثاني في أشكال الألفاظ المركبة؛ أعني التي منها ابتنت أبنية الجنسين، والثالث في أشكال هذه الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها؛ لأن الأشكال صنفان: شكل هو في بنية اللفظ، وشكل هو زائد على بنيته. وهذه الأشكال هي ثلاثة: معرفة شكل أطراف الألفاظ الأخيرة، ومعرفة شكل أطرافها الأول، ومعرفة شكل أوساطها إن كان لأوساطها شكل[5].

فأما أن هذه القسمة هي حاصرة لهذه الصناعة فذلك يظهر من رجوع جميع ما أثبته أهل صناعة النحو في كتبهم إلى هذه الأقسام الثلاثة، وذلك أن علم الإعراب والبناء يدخل في علم الأطراف الأخيرة، وعلم ألف القطع وألف الوصل، والألف واللام؛ يدخل في علم أطراف الأول، ومعرفة التقاء الساكنين والوقف يدخل أيضًا في علم الأطراف الأخيرة. وفي عِلْم الألفاظ المفردة يدخل معرفة المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، وبالجملة معرفة جَميع أنواع الألفاظ المفردة.

---

(١) القانون أمر كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه. انظر التعريفات ٢١٩، الكليات ٧٣٤.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ٩٥.

(٣) انظر: الحروف: للفارابي ١٤٧ - ١٤٨، ضمن كتاب رسائل منطقية.

(٤) يفهم من ذلك أنه أطلق صناعة النحو على النحو والصرف كما صنع ابن جني في الخصائص ١/ ٣٤.

(٥) انظر: إحصاء العلوم ٦١ - ٦٣.



وفى هذا الجزء يدخل العلم الذى يسمونه بعلم التصريف، وغير ذلك مما يتكلمون فيه من أمر الألفاظ المفردة، مثل التصغير والنسبة وغير ذلك.

وأما علم التركيب فيدخل فيه معرفة تركيب القول الخبرى وسائر الأقاويل المركبة وما يلحقها من التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ومعرفة الألفاظ المفردة التى منها تركبت.

وسيظهر هذا ظهورًا بينًا فى هذا الكتاب إن شاء الله. وأما من أى جنس هى من أجناس العلوم التى تراد لغيرها لا لنفسها، وذلك لأن العلوم صنفان: علوم مقصودة لأنفسها، وعلوم ممهدة للإنسان فى تعلم العلوم المقصودة لنفسها[١]، وهذه إما أن تسدد منه الألفاظ التى ينطق بها؛ وإما أن تسدد منه المعانى التى ينظر فيها حتى لا يعرض له فى الجنس غلط؛ أعنى فى الألفاظ أولاً، وفى المعانى ثانيًا، وها هنا صناعة أخرى مسددة للذهن فى المعانى أولاً، وفى الألفاظ ثانيًا، فالنحو إذن نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعانى. ونحو الألفاظ قبل نحو المعانى.

وهذه الصناعة تسمى أدبًا[٢]؛ لأنه واجب أن يتأدب بها الإنسان قبل شروعه فى العلوم وإلا شرع فى تعلمها وهو سيئ الأدب، ولذلك كان علم الأدب شرطًا فى كل ما يتكلم، ومن ههنا يظهر أن مرتبة هذه الصناعة هى أن تتعلم قبل سائر العلوم[٣].

وأما لم[٤] سمى بعلم النحو، فإن هذا الاسم هو اسم صناعى نُقل إلى هذه الصناعة[٥] من الاسم اللغوى للشبه الذى بينهما، وذلك أن النحو فى كلام العرب هو القصد[٦]، ونحو الشيء هى جهته المقصودة، يقال لهذا الشيء نحو واحد، ولهذا

(١) انظر: الحدود لجابر بن حيان، ص ٣٧، ٥١، ضمن كتاب رسائل منطيقة.

(٢) الحروف للفارابى ١٤٧، وهى من العلوم العملية. ولعل هذا يوضح سبب تسمية الفارابى لكتابه «ديوان الأدب» وهو معجم للأبنية.

(٣) الحروف ١٤٨.

(٤) فى الأصل: لما.

(٥) يقصد أنه مجازى.

(٦) انظر: الخصائص ١/ ٣٤، اللباب فى علل البناء والإعراب ١/ ٤٠، والإيضاح فى علل النحو ٨٩، مقاييس اللغة ٥/ ٤٠٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ٩٢.

أنحاء كثيرة، فلما كان معظم ما فى هذا العلم يدل على مقاصد الكلام وأنحاء المخاطبات سُمى علم النحو، وقد قيل إن السبب فى ذلك أنه قيل للمواضع الأول فى هذا العلم نعم ما نحوت فُسمى من أجل ذلك النحو[1].

وأما عمن أُخذ هذا العلم؛ فعن البصريين والكوفيين، وأشهر من أُخذ عنه من البصريين الخليل[2] وتلميذه سيبويه[3]، ومن الكوفيين الكسائى[4] والفراء[5] تلميذه.

---

(١) انظر الإيضاح فى علل النحو ٨٩: ما حكى عن أبى الأسود الدؤلى: فوضع كتابًا فيه جمل العربية، ثم قال لهم: انحوا هذا النحو.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدى اليحمدى، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، ولد ومات بالبصرة. انظر ترجمته فى: مراتب النحويين أخبار النحويين البصريين ٣٨، ٥٤، البلغة ٩٩، نزهة الألباء ٢٩، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٩، وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤، إنباه الرواة ١/ ٣٧٦، طبقات النحويين ٤٧، معجم الأدباء ٣/ ٣٠٠، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧، غاية النهاية ١/ ٢٧٥، إشارة التعيين ١١٤، سمط اللآلئ ٢/ ٨١٥، الأعلام ٢/ ٣١٤.

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى ولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، ولد فى إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، توفى سنة ١٨٠هـ تقريبًا، انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥، مراتب النحويين ١٠٦، طبقات النحويين ٦٦، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١، معجم الأدباء ٤/ ٤٩٩، غاية النهاية ١/ ٦٠٢، إشارة التعيين ٢٤٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، البلغة ١٦٣، نزهة الألباء ٣٨، الفهرست ٧٦، الأعلام ٥/ ٨١.

(٤) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى بالولاء، الكوفى، أبو الحسن الكسائى، إمام فى اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، تنقل فى البادية، وسكن بغداد، وتوفى بالرى سنة ١٨٩هـ انظر ترجمته فى: الفهرست ٩٧، غاية النهاية ١/ ٥٣٥، وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٥، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣، نزهة الألباء ٤٢، طبقات النحويين ١٢٧، إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، معجم الأدباء ٤/ ٨٧، إشارة التعيين ٢١٧، مراتب النحويين ١٢٠، البلغة ١٥٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣١، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، الأعلام ٤/ ٨٢٣.

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى، مولى بنى أسد، أبو زكريا الفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو، توفى سنة ٢٠٧هـ. انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦، الفهرست ٩٨، غاية النهاية ٢/ ٣٧١، نزهة الألباء ٦٦، مراتب النحويين ١٣٩، التهذيب ١١/ ٢١٢، تاريخ بغداد ١٤/ ١٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٣٢٣، إشارة التعيين ٣٧٩، إنباه الرواة ٤/ ١ - ١٧، البلغة ٢٣٨، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١١٨، طبقات النحويين ١٣١، معجم الأدباء ١٥/ ٦١٩، الأعلام ٨/ ١٤٥.



وأما نحو التعليم المستعمل فى هذ الصناعة؛ فهو التعليم الذى يكون باستعمال الحدود[1] والرسوم[2] والتمثيل[3] واستعمال المقاييس التى تعطى أسباب الأمور الكلية الموضوعة فيها، وهى التى صح وجودها بالنقل عن العرب، أو باستقراء كلامهم[4]، فإن جُل ما أثبت وجوده فى هذه الصناعة إنما أثبت بطريق السماع والاستقراء[5]، وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس فيما جهل سماعه؛ أنهم يقيسون المجهول على المعلوم[6]، وهو ضعيف، وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس[7].

وأما نحو الترتيب المستعمل فى أجزائها فلأن البسيط من كل شىء قبل المركب، كان الترتيب الصناعى[8] يقتضى أن يبتدأ أولاً بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانيًا ثم باللواحق ثالثًا. وهذا الجنس هو الذى يدخل فيه الإعراب، لكن لما كان علم الإعراب هو أشهر[9] أقسام هذه الصناعة وأكثرها فائدة؛ رأى النحاة أن يقدموا هذا الجزء، لكن لما أرادوا أن يتكلموا فيه أولاً دعتهم الضرورة إلى أن يقدموا بين يديهم من علم الألفاظ المفردة ما يجرى مجرى المقدمات لما قصدوا إليه من معرفة الإعراب.

(١) جمع الحد، وهو قول دال على ماهية الشىء المميز له من غيره. انظر الكليات ٣٩١، التعريفات ١١٢، الحدود فى النحو ٤٩.

(٢) جمع الرسم، ومنه الرسم التام، والرسم الناقص، وهو ما أنبأ عن الشىء بلازم له مختص به. انظر: الكليات ٣٩٢، التعريفات ١٤٧، الحدود فى النحو ٥٠.

(٣) هو إثبات حكم واحد فى جزئين لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما... انظر: التعريفات ٩١، الكليات ٢٩٥ - ٢٩٦، ١٠٦.

(٤) انظر: الأصول فى النحو ١/ ٣٥: هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، وانظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١/ ٤٠.

(٥) هو الحكم على كلي بوجوده فى أكثر جزئياته.. انظر: التعريفات ٣٧، وهو تتبع جزئيات الشىء انظر: الكليات ١٠٥ - ١٠٦، وهذا من طرق النحاة واللغويين.. انظر: اللباب فى علم البناء والإعراب ٤٠/١.

(٦) ربما قصد بذلك أنهم أجازوا القياس على ما يقل ورفضوه فيما هو أكثر منه. انظر: الخصائص ١/ ١١٥ الاقتراح ٤١.

(٧) انظر فى هذه المسألة: الأصول ٣/ ٦٣، التكملة ٥٢، الخصائص ١/ ١١٧، ٩٩، لمع الأدلة ٥٦، الإغراب فى جدل الأعراب ٩٤، ٩٩.

(٨) أى الترتيب الذى تقتضيه هذه الصناعة.

(٩) فى الأصل المخطوط: الأشهر، وما أثبته هو الصواب.

وأما علم التركيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام فى المعربات ولم يجعلوه على حدة، ولم يسلكوا أيضًا فى حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقًا من الطرق الصناعية، ولا سيما قدماؤهم وإنما المتأخرون، فقد تجدهم سلكوا فى ذلك بعض السلوك، وذلك أنهم استعملوا فى المعربات لا غير طريق التقسيم، واستيفاء هذه الطريقة فيما يقتضى أن يستعمل طريق التقسيم والحصر أولاً فى الكلام المركب الذى فيه الإعراب؛ لأنه كالعادة له، وفى تقسيم العوامل الداخلة على صنف من أصناف الكلام؛ لأنه كالنظر فى أسباب الإعراب الفاعلة له، وذلك أن الإعراب ينبغى أن تحصر أصنافه من قبل أصناف الكلام، ويحصر فى صنف صنف من قبل أصناف العوامل الداخلة عليه، مثال ذلك أن يقسم الكلام المركب أولاً إلى مفيد أو إلى غير مفيد(١)، ثم يذكر الإعراب فى كل صنف منها على حدته، وتحصر أنواعه من قبل أسبابه الخاصة به فى ذلك الصنف من الكلام، وهى التى تسمى عوامل.

فإنه إذا استكملنا أصناف الكلام على هذه الجهة واستكملنا أصناف الإعراب الواقعة فى صنف صنف منه بحسب أصناف العوامل الفاعلة له فى ذلك الجنس نكون قد أحصينا الإعراب والمعربات من قبل أسبابها الصادرة والفاعلة الخاصة.

مثال ذلك أن تحصر أولاً أنواع القول الخبرى ثم تحصر أنواع الإعراب الواقعة فيه بحسب أصناف العوامل الداخلة عليه، وكذلك يفعل فى سائر أنواع الأقاويل المركبة؛ فإنه متى لم يفعل هذا وقع الاضطراب والاختلال فى التقسيم، وكذلك الإعراب فيها هو باشتراك الاسم؛ مثال ذلك أن الاسم المرفوع فى الخبر والاسم المرفوع فى الاستفهام الرفع فيهما مقول واشتراك الاسم(٢)، وكذلك العامل الذى يقتضى الرفع، وكذلك النصب الذى يقع فى الكلام الخبرى وفى الكلام المركب تركيب تقييد هو باشتراك الاسم، وسيأتى هذا كله مبينًا إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ٣٢، وقد جعل المفيد كلامًا وغير المفيد قولاً، وانظر كذلك ص ٣٣ أيضًا، والصاحبى ٨٧، الخصائص ١/ ١٧، أسرار العربية ٣، شرح الكافية ١/ ٣، همع الهوامع ١/ ٢٩، ارتشاف الضرب ١/ ٤١١، التبيين ١١٣، ١١٤، المحرر فى النحو ١٥ : ١٧.

(٢) هكذا فى الأصل.



وأما الترتيب الذى سلكنا نحن فى هذا الكتاب؛ فإنا رأينا أن نقدم أولاً من أمر الألفاظ المفردة، ما الاهتمام بمعرفته مساو[1] للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهى كالأمور الضرورية فى كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الألسنة، وهذا هو شكل التثنية[2] وشكل الجمع، وشكل المذكر وشكل المؤنث، وشكل الإخبار عن أنواع الضمائر الثلاثة وهو شكل إخبار المتكلم عن نفسه، وشكل الإخبار عن الحاضر، وشكل الإخبار عن الغائب[3].

ونجعل هذا الجزء الأول من هذا الكتاب، والجزء الثانى النظر فى الإعراب والمعربات، وفى هذا الجزء نذكر أشكال المركبات وموادها لأنها مواد الإعراب.

وإنما قدمنا النظر فى هذا الجزء من هذه الصناعة لأن اللواحق العامة للألفاظ المفردة فى كل لسان وعند كل أمة هى هذه الأربعة التى عددناها، معرفة أشكال التثنية والجمع، وقوم يسمون هذه أشكال الأعداد، ومعرفة أشكال التأنيث والتذكير، ويسميه قوم أشكال الأجناس، ومعرفة أشكال إخبار المتكلم عن نفسه، وهو الذى منه القول، وعن الحاضر، وهو الذى إليه القول، وعن الغائب، وهو الذى فيه القول، وقوم يعرفون هذه بالوجوه الثلاثية، يُسمًّى كل إخبار المتكلم عن نفسه الوجه الأول، وعن الحاضر الوجه الثانى، وعن الغائب الوجه الثالث، واللاحق الرابع[4]، وهى أقرب أجزاء هذه الصناعة إذ كانت ضرورية فى التخاطب، ولذلك كانت مشتركة بجميع الألسنة[5].

---

(١) فى الأصل: مساوية.

(٢) فى الأصل: وهذا هو شكل الاثنين وشكل التثنية. وحذفت قوله «شكل الاثنين» حتى لا يقع التكرار.

(٣) انظر: إحصاء العلوم ٦١.

(٤) قوله «اللاحق الرابع» غير واضح، فهو يذكر الأعداد والأجناس والوجوه الثلاثية ثم لا يبين الرابع وكانت إشارات الفارابى فى كتابه «إحصاء العلوم» كذلك غير ثابتة فى بيانه، فمرة يقول فى ص٦٠: «لواحق الألفاظ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث واشتقاق»، وفى ص ٦١ يجعلها فى أزمانها جميعًا، وذلك خاص بالأفعال، وفى ص ٦٣ يجعل ذلك فى معرفة المنصرف منها وغير المنصرف. وإن كنت أرى أن الأقرب إلى الصواب هو أن يكون اللاحق الرابع هو معرفة الإعراب وغيره.

(٥) انظر: إحصاء العلوم ٦١.

ولابد قبل النظر فيها أن تقدم من أمر الألفاظ المفردة والمركبة ما يجري مجرى المقدمات لما يقال في هذه اللواحق الأربعة، وفي الثاني من إجراء هذه الصناعة؛ ولذلك كان النظر في هذا الكتاب ينقسم إلى أربعة أجزاء:

الأول: في المقدمات.

الثاني: في الأشكال الثلاثية.

الثالث: في الإعراب.

الرابع: فيما يفي من معرفة أشكال الألفاظ المفردة ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تسمى إعرابًا.

وإذ قد تقرر هذا فلنشرع فيما عزمنا عليه مستعينين بالله تبارك وتعالى.

●●●



الجزء الأول
فى المقدمات

فنقول إن النظر فى هذه المقدمات ينحصر أولا فى قسمين:

الأول: فى معرفة أجناس الألفاظ الأوَل المفردة التى منها يأتلف الكلام، وأنواعها، أعنى أنواع جنس جنس منها.

الثانى: فى معرفة الكلام المركب من هذه المفردات وأجناسها الأوَل.

القسم الأول

وهذا القسم فيه بابان:

الباب الأول: فى تعريف الألفاظ المفردة بحدودها وخواصها.

الثانى: فى معرفة أنواعها الضرورية فى هذه الصناعة.

الباب الأول

فنقول إن الألفاظ الأول التى منها يأتلف جميع الكلام[١] المركب؛ جعلت[٢] ثلاثة: اسم وفعل وحرف[٣].

فأما الاسم، فهو لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصل؛ أعنى بالمحصل الماضى أو المستقبل أو الحاضر، مثال قولنا: زيد لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصل[٤].

(١) ناقش السهيلى ذلك فى كتابه نتائج الفكر، انظر ص ٦١، والأولى استخدام لفظ «الكلم»، وانظر الكتاب لسيبويه ١/ ١٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/ ٤٩، اللباب فى علل البناء والإعراب ١/ ٤٣.

(٢) فى الأصل: فجعل.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢، المقتضب ١/ ١٤، والأولى أن يقول: وحرف جاء لمعنى، همع الهوامع ١/ ٦: ٧، وأضاف بعضهم الخالفة، وهو أبو جعفر بن صابر، الأشباه والنظائر ٢/ ٣، المرتجل ٥، المحرر ١٥.

(٤) عرض الزجاجى لحد الاسم عند العلماء بالتفصيل فى كتابه الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨ : ٥٢، وانظر: فن الشعر، ترجمة وتحقيق عبد الرحمن بدوى ص ٢٣٦، كتاب العبارة لابن رشد ص ٨٢ يقول: والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان، وتكاد تكون هذه عبارة السيرافى فى شرحه على كتاب سيبويه ١/ ٥٣، أسرار العربية ٩، شرح عيون الإعراب ٣٥، اللباب ١/ ٤٥، نتائج الفكر ٦٣، المرتجل ٧.

وأما الفعل فهو لفظ يدل على معنى مقترن بزمان مُحصَّل[(١)]، مثل قولنا قام أو يقوم، أو صح أو يصح، لفظ يدل على معنى مقترن بزمان محصل.

وأما الحرف فإنه لفظ يدل على النسب التى تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل فى حده إنه لفظ يدل على معنى فى غيره[(٢)]، وكل ما كان من هذه رابطًا للخبر عنه سموه ضمائر؛ أعنى نحاة العرب، وذلك أنهم لما وجدوا هذه بخلاف الأسماء على جهة الاختصار اعتقدوا فيها أنها أسماء[(٣)]، وسيأتى الكلام فى غير هذا الموضع.

وكذلك قالوا فى كثير من حروف الاستفهام أنها أسماء، وفى الحروف الموصولة.

ونحن نجرى فى ذلك على عادتهم، إذ كان ذلك غير ضار فى هذه الصناعة، وإذا أريد أن يجعل حد الحروف لا يشمل هذا الجنس من الألفاظ؛ فينبغى أن يزاد فى حده أنه لفظ يدل على معنى فى غيره من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه[(٤)].

(١) نسب هذا الحد إلى عيسى بن على، انظر شرح عيون الإعراب ٣٧، وانظر كتاب العبارة ٨٤. يقول ابن رشد: الفعل هو لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمنة الثلاثة التى هى الماضى أو الحاضر أو المستقبل. وانظر كذلك فن الشعر ٢٣٦. وانظر حدودا أخرى للفعل فى: أسرار العربية ١١، الإيضاح فى علل النحو ٥٢: ٥٣.

(٢) انظر: الإيضاح فى علل النحو ٥٤، اللباب ١/ ٥٠، أسرار العربية ١٢، جمل الزجاجى ١، شرح عيون الإعراب ٣٨، رسالتان فى اللغة ٦٧، نتائج الفكر ٧٤، الجنى الدانى ٢٠، كشف المشكل ١/ ٢٠٩. وفى فن الشعر، ترجمة وتحقيق عبد الرحمن بدوى ٢٣٥: وأما الرباط فهو صوت مركب، غير دال مفردًا، وذلك بمنزلة الواو العاطفة وثم وهى بالجملة الحروف التى تربط الكلام بعضه ببعض...، وانظر: كتاب العبارة ص ٨٨.

(٣) أشار ابن رشد إلى ذلك فى كتابه العبارة عند حديثه عن الروابط، يقول: وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان، وهذا هو الحمل الضرورى، وذلك مثل قول القائل: المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين. وليس فى لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود فى سائر الألسنة، وأقرب الألفاظ شبها بها فى لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ «هو» فى مثل قولنا: «زيد هو حيوان»، أو «موجود» فى مثل قولنا: «زيد موجود حيوانا» ص ٨٨.

(٤) انظر: كتاب العبارة ص ١٦، يقول: والأداة لا تكون خبرًا ولا مخبرًا عنها وحدها. وانظر تعريف ابن السراج ١/ ٤٠، إصلاح الخلل ٢٧.



وهذا هو حد كل واحد من هذه الثلاثة الألفاظ، ولكل واحد منها خواص(1).

أما الاسم فخاصته(2) المعنوية أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه(3)، واللفظية أن يدخل عليه التنوين والألف واللام التى للتعريف(4)، وقد قيل إن التنوين يلحق بعض الأفعال(5).

وأما الفعل فخاصته المعنوية أن يكون خبرًا لا مخبرًا عنه(6)، واللفظية ألا يلحقه تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذى يلحق الأسماء لأنه لا يكون مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مشبهًا بها(7)؛ وإنما يدخله الإعراب لمعان أخر سنقف عليها إن شاء الله.

---

(1) الخواص غير الحدود.

(2) خاصة الشىء: ما لا يوجد بدون الشىء، والشىء قد يوجد بدونها، مثل: الألف واللام لا يوجدان بدون الاسم، والاسم يوجد بدونهما، كما فى زيد. انظر التعريفات ١٢٩، الكليات ٤٢٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة النحوية ١٢٩ وزاد فى ذلك فقال: وإما من معناه: مثل كونه مخبرًا عنه وبه وفاعلا ومفعولا ومنكرًا ومنعوتًا. وقريب من ذلك فى شرح عيون الإعراب ٣٧، وأسرار العربية ١٠، المرتجل ١٢: ١٣، المحرر ١٩.

(٤) وخواصه كثيرة، وهى إما فى أوله أو فى تضاعيفه أو فى آخره أو فى معناه، والتى فى أوله مثل حروف الجر وحروف النداء ولام التعريف، والتى فى آخره مثل تنوين التمكين والتنكير والتثنية والجمع وتاء التأنيث وألفى التأنيث المقصورة والممدودة وياءى النسب، والتى فى تضاعيفه مثل التصغير والتكسير والإضمار... انظر: شرح المقدمة النحوية ١٢٩، شرح عيون الإعراب ٣٧، أسرار العربية ١٠، كشف المشكل ١/ ١٧٣، التهذيب الوسيط ٢٢، شرح التسهيل ١/ ١٠، الغرة المخفية ١/ ٧٥، الفصول الخمسون ١٥١، إصلاح الخلل ٧: ١٥، همع الهوامع ١/ ٩- ١٠، شرح المفصل ١/ ٢٤، المرتجل ٨، المحرر ١٩.

(٥) أشار ابن يعيش إلى أن المراد بالتنوين الخاص بالأسماء تنوين التمكين لا مطلق التنوين، إذ من جملة التنوين تنوين الترنم ولا تمتنع الأفعال منه. انظر: شرح المفصل ١/ ٢٥.

(٦) انظر: المرتجل: وربما جعل هذا حدًا له وليس بحد بل رسم له. ص ٢٠: ٢١، وانظر: اللباب ١/٤٤.

(٧) الغالب أن النحاة جعلوا خواصه اللفظية فى أوله مثل السين وسوف وقد، والتى فى تضاعيفه كالتصريف نحو: ضرب ضارَب اضطرب.. والتى فى آخره كتاء التأنيث والضمير. انظر: شرح عيون الإعراب ٣٨، المرتجل ١٥: ٢١، اللباب ١/ ٤٩: ٥.

الباب الثانى

وأما قسمة الأسماء النافعة فى الإعراب فهو أن يتعلم أن الأسماء مظهرة ومضمرة ومبهمة وموصولة[١].

والمظهرة هى الأسماء الأول الحقيقية التى يطابقها حد الاسم المتقدم[٢]، وأما الباقية فإنما سماها النحاة أسماء لأنها تحل محل الأسماء، وهى أشد مطابقة لحد الحرف منها لحد الاسم، ولذلك كان القدماء يعدونها فى الحروف وكأن طبيعتها متوسطة بين الطبيعتين.

وفى هذا الباب خمسة فصول:

الأول: فى أنواع الأسماء.

الثانى: فى أنواع المضمر.

الثالث: فى أنواع المبهم.

الرابع: فى الموصولة.

الخامس: فى أنواع الفعل.

●●●

(١) الأصل أن هذه من قسمة الأسماء المعارف. انظر: الكتاب ٢/ ٥، المقتضب ٤/ ٢٧٦، الأصول ١/ ١٤٩، جمل الزجاجى ١٧٨، المفصل ١٩٧، الفصول الخمسون ٢٣٠: ٢٣١، الغرة المخفية ٣٣٦، شرح الكافية ٢/ ١٣٠، الواضح فى العربية ١١٢، أسرار العربية ٣٤١، شرح المفصل ٣/ ٥٦، تسهيل الفوائد ٢١، شرح التسهيل ١/ ١١٥، وأضيف إليها المنادى وما عُرّف بالألف واللام وما أضيف إلى واحد مما سبق.

(٢) المرتجل ٣٥.



الفصل الأول

والذى ينتفع به فى قسمة الأسماء الأول فى هذه الصناعة؛ هو أن تعلم أن الأسماء الأول تنقسم أولا قسمين[1] : اسم يدل على شخص مشار إليه قائم بنفسه مثل زيد أو عمرو[2]، أو صفة موجودة فى هذا الشخص مثل البياض والسواد المشار إليه فى زيد أو عمرو[3] . . . . [4] لهذه أسماء شخصية، وهذا هو أول أقسام الاسم.

والقسم الثانى: هو ما كان من الأسماء يدل على معنى عام موجود فى كثير، مثل قولنا: إنسان وحيوان وبياض وسواد، وكل عامين[5] أحدهما أخص من الآخر، والآخر أعم منه؛ فإن الأعم يسمى جنسًا، والأخص يسمى نوعًا[6] عند بعض أهل النظر[7]، ومعرفة ذلك نافع فى هذه الصناعة مثل الحيوان والإنسان، فإن الحيوان جنس للإنسان، والإنسان نوع له[8].

والأسماء أيضًا منها أسماء صفات وأحوال إضافية، ومنها أسماء أفعال[9]، فما كان منها يدل على معنى موجود فى الشخص القائم بذاته؛ فإن كان فيه خلقة سمى

---

(١) انظر: كتاب المقولات لابن رشد، ٨- ٩.

(٢) وقد سماه ابن رشد الجزئى، قال: وبالجزئى ما ليس من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد، مثل: زيد وعمرو المشار إليه. انظر: كتاب العبارة ٩١.

(٣) يبدو لى أن هذه القسمة منطقية، وهى عندهم من قسمة الأشياء التى تجمع الجوهر والعرض، فالجوهر هو الشخص، والعرض هو الصفة واللون، والشىء يجمع ذلك كله. انظر: الكليات ٨٩٦، شرح المفصل ١/ ٢٦، المقتضب ٤/ ٢٨٠، المحرر ٢٣- ٢٤.

(٤) كلمة مطموسة فى الأصل.

(٥) فى الأصل: علمين.

(٦) انظر: كتاب الحروف ١٦٦.

(٧) قال ابن يعيش: الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، وكل لفظ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه، أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنسًا حتى يختلف بالنوع. انظر: شرح المفصل ١/ ١٩، المرتجل ٢٧٧، كتاب المقولات لابن رشد ١٧.

(٨) انظر: المقتضب ٤/ ٢٨٠، شرح المفصل ١/ ٢٦، كشف المشكل ٢/ ٨٤، المحرر ٢٤، المقولات لابن رشد ١٧، ٢٣ بنصه.

(٩) أى أسماء الحدث، وهى المصادر.

صفة، مثل القبح والحسن[1]، وكذلك ما كان فيه معنى مضافًا[2] مثل مالك ومملوك وابن وأخ[3]، فإن كان شيئًا صادرًا عنه سمى فعلا[4] مثل القيام والضرب، وهذه الأسماء هي التي تسميها النحاة بالمصادر، ويقولون إنها اسم للفعل، والفعل مشتق منها عند نحاة البصرة، والكوفيون يرون عكس هذا، ولكل واحد منهما حجة[5]، والأظهر قول البصريين.

والأسماء أيضًا منها أُوَل، ومنها مشتقة من الأُوَل، والأسماء الأُوَل هي أسماء الصفات، والأفعال مجردة من الموصوفات من الفاعلين والمفعولين مثل بياض ومثل ضرْب وشتْم، والأسماء المشتقة هي الأسماء الدالة على هذه المعانى من حيث هي موجودة في محلها مثل قولنا ضارب ومضروب وأبيض وأسود[6].

وأيضًا قد جرت عادة النحاة أن يقولوا إن الأسماء منها معرفة ومنها نكرة، وهي وإن كانت أسماء عرفية في هذه الصناعة فمعرفتها ضرورية فيها، ويعنون بالمعرفة ما وضح وتعرَّف به شيء معين محدود مثل أسماء الأشخاص وأسماء الأجناس والأنواع، فإذا دخلت عليها الألف واللام التي يراد بها تعريف الجنس وتمييزه من غيره؛ لأن هذه الأسماء إذا كانت بهذه الصفة عرفت النوع أو الجنس وحددته من غيره كما تعرف أسماء الأشخاص الأشخاص. وكذلك إذا دل بالألف واللام بطريق العرف

---

(١) انظر: كتاب المقولات لابن رشد ٥٠- ٥١.

(٢) في الأصل: مضاف.

(٣) في كتاب المقولات ص ٣٨: ومن خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك العبد وهو للمولى، والمولى مولى للعبد. وهي أسماء تدل على معنى يقتضي وجود طرف آخر فمملوك يقتضي مالكًا، وابن يقتضي أبًا، وأخ يقتضي أخًا آخر، وهكذا. وانظر: الحدود الفلسفية للخوارزمي ٩٨، ضمن رسائل منطقية.

(٤) أي حدثا، والمراد به المصدر.

(٥) تنظر هذه الحجج في: الإيضاح في علل النحو ٥٦، أسرار العربية ١٧١، الإنصاف ٢٣٥، التبيين ١٤٣، ائتلاف النصرة ١١١، همع الهوامع ٣/ ٩٥، شرح المفصل ١/ ١١٠، شرح عيون الإعراب ١٥٨، اللباب ١/ ٢٦٠، شرح كتاب سيبويه ١/ ٥٤، أما ابن رشد فقد أشار إلى هذا الأمر في كتابه المقولات ص ٣٧: فأما يضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع، يعني التي في مقولة الوضع، وهي في الحقيقة من مقولة أن يفعل وأن ينفعل، وانظر كذلك ص ٥٥.

(٦) انظر: إحصاء العلوم ٦٠- ٦١.



والاستعمال على نوع مخصوص من ذلك الجنس أو تخصص بمخصوص؛ كان ذلك الاسم أيضًا معرفة مثل إطلاق الدابة على التى تركب، ومثل إذا كان بين رجلين عهد ومعرفة فى رجل ما؛ فيقول أحدهما للآخر لقيت الرجل، يريد الذى عهدت أو الذى عرفت، ولذلك سموا هذه الألف واللام التى للعهد[1]، وهذه أيضًا معرفة لأنها تدل على شىء معين محدود.

وكذلك الأسماء الخاصة التى توضع للأنواع[2] على نحو ما توضع لأشخاص هى أيضًا معارف، كما أن أسماء الأشخاص معارف مثل ابن آوى لضرب من السباع، وسام أبرص لضرب من الهوام؛ لأنها تدل على نوع محدود منها كما يدل قولنا زيد وعمرو على شخص محدود.

وإذا كان الاسم المعرفة هو الذى يدل على شىء محدود معين إما شخص وإما نوع.

والاسم المنكور هو الذى يدل على شىء غير معين إما شخص وإما نوع أو جنس؛ مثل قولك: رأيت رجلا وأبصرت حيوانًا وجاءنى إنسان.

وهذا إنما يلحق الاسم أعنى أن يكون نكرة إذا دل اسم الصنف أو النوع أو الجنس على شخص من أشخاص ذلك النوع أو الصنف من غير أن يكون هنالك عرف يدل على اختصاصه بشخص محدود أو نوع محدود؛ مثل قولك: لقيت إنسانًا، وقد يعرض مثل هذا فى الاسم العلم إذا كان يشترك فيه أكثر من شخص واحد.

ولما كانت الأجناس بعضها أعم من بعض حتى يوجد جنس لا يوجد أعلى منه، وكان إذا دل على شخص أو نوع باسم جنسه البعيد أيخلو من أن يتعين ذلك المذكور عليه عند السامع بذلك الاسم؛ قيل: إن أنكر النكرات هى شىء وموجود وجنس، وكلما كان الجنس المدلول به أقرب من النوع أو الشخص الذى دل به عليه كان أقل تنكيرًا[3]، ولذلك ينبغى السؤال أبدًا عن حد تعريف الشىء باسم هو ذكره بحرف أى؛

(١) انظر: الأصول ١/ ١٥٠، الكتاب ٢/ ٥، معانى الحروف ٦٥، الغرة المخفية ٣٥٢.

(٢) ويقصد بها علم الجنس.

(٣) انظر: جُمل الزجاجى ١٩٢، الفروق اللغوية ١٥٢، الأصول ١/ ١٧٦.

حتى ينتهي السائل والمجيب إلى قول مركب تكون دلالته مساوية لدلالة اسم ذلك الشيء إن كان له اسم[1]، وهذا القول إن كان مؤلفًا من صفات تدل على نفس الشيء سماه قوم حدًا، وإن كان من صفات زائدة على نفس الشيء سمي رسمًا[2].

وتصور هذا ضروري في هذه الصناعة، وفي كل صناعة تتعلم بقول؛ مثل أن يسأل سائل في شيء مشار إليه على بعد؛ ما هو؟ فيقول المجيب له: إنه حيوان، فيقول له: أي حيوان هو؟ فيقول له: مشاء أو طائر أو سابح أو غير ذلك من الفصول التي تنفصل بها أنواع الحيوانات بعضها من بعض، فإن قال له: مشاء؛ قال: أي مشاء؟ ولا يزال كذلك حتى ينتهي إلى الشخص المقصود معرفته أو النوع[3]. فيعرفه باسمه وحده؛ إن كان له اسم أو حد فقط[4]، فإن لم يكن له اسم، لكن الشخص ليس له حد ولا رسم إلا بالإضافة إلى زمان ما ومكان ما[5].

وهذا النوع من المخاطبة هي التي وقعت بين موسى وقومه في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً...﴾ [البقرة: ٦٧] إلى آخر الآية؛ لكون البقرة اسمًا منكرًا.

وهذا هو معنى المعرفة والنكرة في الأسماء المظهرة، ولما كانت الألفاظ التي تستعمل في دلالة الأمور الحاضرة تفيد معان[6] مشيرة إلى واحدة من هذه أنه معرفة؛ إذ كانت الإضافة القصد منها إنما هو تعريف الاسم النكرة.

---

(١) انظر: كتاب الجدل ص ٥٠٤: يقول: إن الحد هو القول الدال على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصه، وانظر: ٦٢١: الحد ينبغي أن يكون وما يدل الاسم عليه واحدًا.

(٢) انظر: كتاب الجدل ص ٥٠٤: وإما معرفًا لما يدل عليه برسم، مثل قولنا: هل القابل للعلم هو الحيوان الناطق.... وكذلك الرسوم التي تستعمل على أنها شارحة له لدلالة الاسم لا على أنها معرفة فيه معنى موجودًا. وانظر الحدود لابن سينا ١١٥، ١٢٢، الحدود للغزالي ١٥٧، الحروف للفارابي ١٦٩، ضمن كتاب رسائل منطقية، المنطق الصوري ٢٣.

(٣) الحدود للغزالي: الفصل الثالث: في ترتيب طلب الحد بالسؤال، ص ١٦١- ١٦٢.

(٤) انظر: كتاب الجدل ص ٦٠٤، الأصول ١/ ٧٧.

(٥) هكذا بالأصل.

(٦) في الأصل: معاني.



وذلك لم يجتمع مع الألف واللام التى للتعريف إلا فى الحسن الوجه[١]؛ على ما سيتبين بعد. فقد تبين لك ما هى المعرفة والنكرة، وأنها خمسة كما قال النحاة: أسماء الأشخاص[٢]، وأسماء الأجناس المعرفة بالألف واللام التى للتعريف، والمبهمات[٣]، والمضمرات[٤]، والمضافات إلى المعارف[٥].

●●●

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٩٩- ٢٠٠، جمل الزجاجى ١٤٤، إصلاح الخلل ١٨٢، مغنى اللبيب ٨٤٣، ٨٤٥، المحرر ٥٥.

(٢) يقصد بها الأعلام.

(٣) يقصد بالمبهمات أسماء الإشارة، وهو اصطلاح فى كلام البصريين والكوفيين إلا أن سيبويه والزمخشرى جعلا المبهم شيئين: أسماء الإشارة والموصولات، انظر: الكتاب ٣/ ٤١١، المفصل ١٩٧، شرح الكافية ٢/ ١٣٠، الفصول الخمسون ٢٣٠- ٢٣١، الغرة المخفية ٣٣٦.

(٤) المضمرات تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى. انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٢.

(٥) أطلق ابن رشد المبهمات على أسماء الإشارة والموصولات. انظر: الكتاب ٢/ ٥، المقتضب ٤/ ٢٧٦، الأصول ١/ ١٤٩، جمل الزجاجى ١٧٨، الواضح فى العربية ١١٢، والمفصل ١٩٧، أسرار العربية ٣٤١، الفصول الخمسون ٢٢٥، الغرة المخفية ٣٠٧، شرح المفصل ٣/ ٥٦، تسهيل الفوائد ٢١ وأضاف إليها المنادى، شرح التسهيل ١/ ١٥١.

الفصل الثانى

وأما أنواع الأسماء التى تسمى الضمائر ؛ فإن فيها ضمائر تخلف الاسم المرفوع، وضمائر تخلف المنصوب، وضمائر تخلف المخفوض.

فأما ضمائر المرفوع فإنها توجد متصلة ومنفصلة، فالمنفصلة المرفوعة هى للمتكلم عن نفسه، نحو: أنا ونحن، وهو وهى للغائب، وأنت وأنتم للحاضر(١). والمتصلة نحو قلت قمت(٢).

وكذلك ضمائر النصب يوجد فيه المتصل والمنفصل، فالمنفصل هو: إياى وإياك وإياه(٣)، وهذا لا يستعمل إلا مضافًا(٤) إلى اسم مضمر فى إياكم.

وأما مضمر المخفوض فليس يوجد إلا متصلا(٥) نحو: مررت به وبهم، والضمير المضاف نحو غلامى وهواى.

وسنذكر أنواع هذه الضمائر عند ذكرنا أشكال لواحقها الثلاثة ؛ أعنى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث والوجوه الثلاثة(٦).

---

(١) أغفل ابن رشد عددًا من الضمائر من جهة قسمة العدد والجنس، فمن جهة العدد لم يذكر ما للمثنى منها، نحو: أنتما، هما. ومن جهة الجنس لم يذكر بعض ما للمؤنث، نحو: أنتن، هن، وجملتها اثنا عشر ضميرًا، انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠- ٣٥١، الأصول ٢/ ١١٦- ١١٧، المحرر فى النحو ٢٧.

(٢) لم يعط هنا إلا نوعًا واحدًا، وأغفل باقى ضمائر الرفع المتصلة، وعدتها اثنا عشر، مثالها: قلنا، وقلتُ وقلتما، وقلتم، وقالا، وقالتا، وقلتن، وقالوا. انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠- ٣٥١، الأصول ٢/ ١١٥، أسرار العربية ٣٤٣، المحرر ٢٨.

(٣) وتتمة هذه الضمائر: إيانا إياكما، إياكن، إياهما، إياهم، إياهن. انظر: الأصول٢/ ١١٧، أسرار العربية ٣٤٢، همع الهوامع ١/ ٢١١.

(٤) فى الأصل: مضافة.

(٥) انظر: المرتجل ٢٨٣.

(٦) يقصد بالوجوه الثلاثة: المتكلم، والحاضر، والغائب.



الفصل الثالث

وأما الأسماء المبهمة؛ وهي أسماء الإشارة نحو: ذي وذا وتي وتا وأولاء، وهذه تلحقها التثنية[1] والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب، وكذلك تلحقها كاف[2] الخطاب التي توصل بها نحو: ذا للمفرد المذكر، وذي وتي للمؤنث، وذان للمثنى المذكر المرفوع، وذين المنصوب والمخفوض[3]، وتان لتثنية المؤنث في الرفع، وتين في النصب والخفض، وأولاء لجماعة المذكر والمؤنث[4].

وقد تلحق هذه الأسماء هاء التنبيه نحو هذا وهذان[5]، وكاف الخطاب اللاحقة لهذه الأشياء يلحقها أيضًا التذكير والتأنيث والتثنية والجمع؛ نحو: ذلك مكسورة الكاف للمؤنث، وذلكَ مفتوحة الكاف للمذكر، وذلكما لتثنية المذكر، وتلكما لتثنية المؤنث، وذلكن لجماعة النساء، وذلكم لجماعة الرجال[6].

●●●

(١) لا يجوز تثنية لغات (تا). انظر: المفصل ١٤٠.

(٢) في الأصل: ألف، وما أثبته هو الصواب، وسيذكر ابن رشد ذلك بعدُ.

(٣) انظر: المرتجل ٣٠١.

(٤) انظر: المرتجل ٣٠١ وأولاء تمد وتقصر، المقتضب ٤/ ٢٧٨- ٢٧٩.

(٥) انظر: المفصل ١٤١، المرتجل ٣٠٢، شرح المقدمة النحوية ١٠٢.

(٦) انظر: المرتجل ٣٠٢، شرح المقدمة النحوية ١٠٢، كشف المشكل ١/ ١٩٥.

الفصل الرابع

وأما الأسماء الموصولة فهي: الذي، والتي[1]، والألف واللام التي بمعنى الذي والتي[2]، و«ما» التي بمعنى الذي والتي وهي الخبرية[3]، و«أي» و«أن» التي إذا قرنت مع الفعل كانت بمعنى الاسم المسمى مصدراً؛ تقول: الذي ضرب عمراً زيد، والضارب عمراً زيد، ومن ضرب عمراً زيد، وما عندك حسن، وأيهن عنده فاضل، وأعجب زيداً أن قال عمرو كذا وكذا، أي أعجب زيداً قول عمرو. و«ذو» الذي بمعنى الذي في لغة طيء، وذلك أنهم يقولون: جاءني ذو قال كذا، أي: الذي قال كذا[4]. وأما ذو المضافة إلى الأسماء فليست عندهم من هذه الأسماء.

وقال قوم في الذي إنها مركبة من ذي المضافة ومن الألف واللام التي للتعريف[5]. وقد تستعمل مفردة فتقول ذو الجد، وفي نحو: ذو مال وذو جد.

ويسمون هذه أيضاً الأسماء الناقصة لأنها لا تتم إلا بصلتها وضمير يربطها[6].

وإنما سميت موصولة لأنها مع ما تتصل به كاسم واحد[7]. ومَن تكون أبداً لمن

---

(١) أعطى ابن رشد مثالا لهذه النوعية، وباقيها: اللذان، واللتان، والذين، واللاتي.

(٢) وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول: إن الألف واللام ههنا ليستا في معنى الذي، وأنهما دخلتا كما تدخل على الأسماء للتعريف.. وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس. انظر: الأصول ٢/ ٢٢٣، ٢٧٠، الإيضاح العضدي ٥٤، همع الهوامع ١/ ٢٩١ والجمهور على أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

(٣) لم يذكر هنا: «من».

(٤) انظر: الأزهية ٢٩٣، اللباب ٢/ ١١٩، شرح المفصل ٣/ ١٤٧.

(٥) وهو قول البصريين. انظر: نتائج الفكر ١٧٨، الأصول ٢/ ٢٦٢، وقال الكوفيين: الأصل في الذي الذال وحدها، انظر: شرح المفصل ٣/ ١٣٩- ١٤٠، همع الهوامع ١/ ٢٨٢، ارتشاف الضرب ١/ ٥٢٥، أسرار العربية ٣٧٩- ٣٨٠، اللباب ٢/ ١١٥، المرتجل ٣٠٦.

(٦) انظر: اللباب ٢/ ١١٣، الحدود للرماني ٧٩، ٨٣.

(٧) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٣، أسرار العربية ٣٧٩، شرح المفصل ٣/ ١٣٨، ١٥٠، همع الهوامع ١/ ٣٠٢، كشف المشكل ٢/ ١٩٠، المحرر ٢٦٧.



يعقل[١]، والذى لمن يعقل ولما لا يعقل، وقال النحاة فى ما: إنها تكون لما لا يعقل، وقد تكون بمعنى الذى فتكون للصنفين جميعاً[٢].

وهذه الأسماء منها ما يدخله التأنيث والتذكير نحو الذى للمفرد المذكر، والتى للمؤنث، واللذان للمثنى المذكر فى الرفع، واللذين فى النصب والخفض، واللتان للمثنى المؤنث فى الرفع، واللتين فى النصب والخفض، والذين لجماعة الرجال، واللائى واللاتى لجماعة النساء[٣]، وأيها للمذكر بضم الياء فى الرفع ونصبها فى النصب وخفضها فى الخفض، وأيتها للمؤنثة، وأيهن لجماعة المؤنث، وأيهم لجماعة المذكر.

وما سوى هذه من هذه الأسماء فليس يدخلها لا تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث[٤]. وإعراب أنواع هذه الأسماء يجب أن يعرفها أولا الناظر فى هذا الجزء من هذه الصناعة.

***

(١) وقد تستعمل فى غير العاقل. انظر: الأشمونى ١/ ١٥٢.

(٢) انظر: أمالى ابن الشجرى ١/ ٥٦، ١٠٨، مغنى اللبيب ٣٩٢، الجنى الدانى ٣٣٦، الأشمونى ١/ ١٥٣.

(٣) انظر: الإيضاح العضدى ٥٤، شرح المفصل ٣/ ١٣٩- ١٤٠، همع الهوامع ١/ ٢٨٢- ٢٨٣، شرح المقدمة النحوية ١١٣، الغرة المخفية ٣٢٧- ٣٢٩، المحرر ٢٦٧.

(٤) يقصد: من، وما، وأى. انظر: اللباب ٢/ ١١٤.

الفصل الخامس

القول فى أنواع الأفعال[1].

وأما أنواع الأفعال فهى ثلاث : الماضى والحاضر والمستقبل[2]. فالماضى هو الذى ليس أوله تاء ولا ياء ولا ألف ولا نون، وهى التى تعـرف بحـروف الزوائد، وذلك نحو : قام وذهب وانطلق[3]، وهو غير معرب، مبنى على الفتح[4].

وأما المستقبل فهو الذى فى أوله أحد تلك الحروف الأربعة نحو : أفعل ويفعل ونفعل وتفعل[5]، وشكل المستقبل والحاضر واحد فى لسان العرب فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف فقالوا سيفعل أو سوف يفعل[6]، فإذا أرادوا الحاضر قالوا يفعل الآن، وهو اسم مبنى على الفتح، أعنى الآن، وهو فصل بين الماضى والمستقبل[7].

---

(١) وقد أطلق على الأفعال مصطلح «الكلمة» فى غير هذا الكتاب، انظر : كتاب العبارة ص٨، وما بعدها، وفن الشعر ص ٢٣٦.

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٢، الصاحبى ٩٣، الإيضاح فى علل النحو ٨٦- ٨٧، شرح المقدمة النحوية ١٣٤، المرتجل، كتاب العبارة ٨٤، فن الشعر ٢٣٦.

(٣) انظر : أسرار العربية ٢٢، نتائج الفكر ١٧٧، شرح المقدمة النحوية ١٤٣، المحرر ٧٨٥.

(٤) المقتضب ٢/ ٢، ٤/ ٨٠، جمل الزجاجى ٧، ٢٦٤، المرتجل ٢١، شرح المفصل ٧/ ٤، ارتشاف الضرب ١/ ٣١٥، المحرر ٧٨٥.

(٥) الصاحبى ٩٤، جمل الزجاجى ٧، المرتجل ٢١، همع الهوامع ١/ ١٧، المحرر ٧٨٨.

(٦) انظر : أسرار العربية ٢٥، وقد ذكر أوجهًا أخرى فى ص ٢٦- ٢٧، شرح المفصل ٧/ ٦، الإنصاف ٥٤٩، المرتجل ١٥- ١٦، ٢٢، همع الهوامع ١/ ٥٤، المحرر ٧٨٨. وانظر كتاب العبارة ص ٨٥، يقول : وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة فى لسان العرب، وإنما الصيغة التى توجد له فى كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا : يصح ويمشى، ولذلك قال نحويو العرب أنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها السين أو سوف فقالوا : سيصح أو سيمشى. والزمان الحاضر هو الذى يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا إليه مثل قولنا : هذه الساعة وهذا الوقت.

(٧) أما ابن سينا فإنه يجعل الآن : ظرفًا موهومًا يشترك فيه الماضى والمستقبل من الزمان... انظر الحدود لابن سينا ١٣٩، الحدود للغزالى ١٩٦ ضمن رسائل منطقية، إصلاح الخلل ٤٥- ٤٦.



وليس هنالك حاضر إلا بالوضع[(١)] لأن كل زمان ينقسم، وكان ليس بزمان لأنه غير منقسم[(٢)]، لكن الحاضر عند الجمهور وهو زمان يحيط به زمنان: زمان مستقبل وماض؛ قريبان من الحاضر، فيسمى ذلك الزمان باسمه لتنزله فى الحس منزلة كان فى العقل[(٣)].

وأما الأمر والنهى فإن النحويين يقولون فيه: إنه فعل مستقبل[(٤)]؛ نحو: اضرب واذهب، ولا تضرب ولا تذهب، ويقولون إنه مبنى على السكون، وليس هو فى الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل، والنهى استدعاء ترك فعل، واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازًا[(٥)]، كما أن استدعاء الخبر وهو استفهام ليس يسمى خبرًا، ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سموه فعلاً، ويظهر لك هذا ظهورًا بينًا فى أن النهى استدعاء ترك، وترك الفعل ليس بفعل. وهذا القدر من معرفة أنواع الأفعال فى هذا الموضع كاف.

وأما أنواع الحروف ومعانيها الدالة عليها؛ سنذكرها عند الكلام فى الإعراب؛ لأنه قد يظن أنه ما من حرف إلا وهو عامل، وأن أكثرها بهذه الصفة مثل: حروف العطف وحروف النصب وحروف الجزم وحروف الخفض.

وإذا قد تقرر هذا من أمر الألفاظ فلنصر إلى الجزء الثانى[(٦)]؛ وهو القول فى الألفاظ المركبة من هذه الثلاثة؛ أعنى الاسم والفعل والحرف.

●●●

(١) هذا ما عليه الزجاج، إذ أنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، وخالفه ابن الطراوة، وما عليه سيبويه والجمهور أن المستقبل يصلح لهما. راجع: همع الهوامع ١/١٧، اللباب، ٢/١٣، الخصائص ٣/١٠٥.

(٢) إذا دلت على ارتباط المحمول بالموضوع، وكان المحمول اسمًا من الأسماء. انظر: كتاب العبارة ص ٨٤ وقال أيضًا: إنها إذا كانت «كان» روابط لا يفهم منها معنى مستقلا بنفسه كالحرف؛ لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع. انظر: ٨٥-٨٦، وانظر: كتاب الحدود للرمانى ص ٨٠ يقول: والفعل اللفظى هو الذى لا يدل مصدره على حادث نحو: كان وأخواتها.

(٣) انظر: أسرار العربية ١٣٣، إصلاح الخلل ٤٥-٤٦.

(٤) انظر: حروف المعانى ٨، مغنى اللبيب ٣٢٣، الجنى الدانى ٣٠٠، المحرر ٧٩٥.

(٥) عبر ابن رشد عن ذلك بمصطلح القول فى فن الشعر ص ٢٣٦، قال: «والقول المصرف بمنزلة الأمر والسؤال»، وفى كتاب العبارة ص ٨٧: والقول منه تام ومنه غير تام، والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهى...»، ومصطلح القول يختلف عن مصطلح الكلمة الذى يقصد به الفعل.

(٦) يقصد القسم الثانى: معرفة الكلام المركب.

والقسم الثانى

وهو الذى يسميه النحاة وغيرهم القول، ويحده قوم بأنه لفظ تدل جملته على جملة معنى وجزؤه على جزء ذلك المعنى(١)، ويرون بهذا الحد أنه(٢) ينفصل من الاسم المفرد الفعلُ؛ فإنه ليس يدل جزء من الاسم على جزء من المعنى؛ مثال ذلك أن الزاى من زيد والدال؛ ليس يدل واحد منهما على جزء من الذى يدل عليه الاسم بأسره(٣)، وهو شخص الإنسان المسمى بهذا الاسم، وأما قولك: قام زيد فإن هذا القول يدل بجملته على جملة معنى وهو قيام زيد، ويدل كل واحد من جزأيه وهو قام وزيد على معنى(٤).

وهذه الأقاويل المركبة من المفردات تنقسم إلى قسمين: تام كاف بنفسه؛ أعنى مفيداً، وهو الذى تسميه النحاة كلاماً. وإلى قول غير تام، هو بمنزلة الاسم المفرد مثل قولك: غلام زيد أو زيد مع العاقل(٥)، وهذا هوا الذى يسمى تركيبه عند قوم تركيب تقييد(٦)، ومعرفة ذلك نافع فى هذه الصناعة، وهو إنما يقع جزءاً من قول تام أو من تمام

---

(١) كتاب العبارة ص ٨٦ يقول: «والقول هو لفظ دال الواحد من أجزائه الأول على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب والسلب، مثل قولنا: الإنسان حيوان، وانظر: فن الشعر ٢٣٦، شرح المفصل ١/ ٢١، شرح شذور الذهب ٣٤.

(٢) فى الأصل: أن.

(٣) كتاب العبارة ص ٨٣ يقول: إن الجزء من الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التى ركّب منها الاسم؛ ليس يدل على شىء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض، مثل الزاى من زيد، وانظر كذلك ص ٨٦، وفن الشعر ٢٣٦.

(٤) انظر: كتاب العبارة ص ٨٦، يقول: والقول هو لفظ دال الواحد من أجزائه الأول على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب والسلب، مثل قولنا: «الإنسان حيوان»، فإن الإنسان الذى هو جزء أول من هذا القول يدل على شىء مفرد لا على جهة أن ذلك الشىء موجود أو غير موجود، وكذلك لفظ الحيوان الذى هو الجزء الثانى من هذا القول». وانظر: فن الشعر ٢٣٦.

(٥) يقصد هنا: زيد العاقل، وهو ما يسمى بالمركب التوصيفى.

(٦) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧: والقول منه تام ومنه غير تام. وفصل ذلك فى كتاب فن الشعر ص٢٣٦، يقول: والقول المركب يقال فيه إنه واحد على ضربين: أحدهما إذا دل على معنى واحد، مثل: إن هذا الإنسان حيوان؛ والثانى ما كان واحداً من قبل الرباطات التى تربطه بمنزلة ما تقول: قصيدة واحدة وخطبة واحدة.



قول تام[(١)]، وهو الذى تركيبه تركيب إخبار أو تركيب أمر أو نهى أو غير ذلك من الأقاويل التامة[(٢)].

والجمل التامة صنفان[(٣)]: منها ما تركيبه يحتمل الصدق والكذب، وهى التى تسمى جملة خبرية؛ مثل قولك: خرج زيد وانطلق عمرو، فهذا يمكن فيه الصدق والكذب[(٤)].

والصنف الثانى من القول التام هو الذى تركيبه تركيب لا يتصف بالصدق ولا بالكذب، وهذا هو ثلاثة أصناف: النداء، وطلب الفعل، وطلب الترك[(٥)]. وهذا الطلب إن كان من رئيس إلى مرءوس قيل له رغبة، وإن كان إلى الله تعالى قيل له دعاء، وإن كان من مساو إلى مساوٍ خُص باسم الطلب.

والعرض والتمنى والترجى والتحضيض داخلة فى هذا النوع من الكلام لأنها طلب، والاستفهام بوجه ما هو داخل فى الطلب[(٦)] إلا أنه طلب قول لا فعل، وقد جعله قوم[(٧)] جنسًا على حدة؛ داخلاً تحت القول التام الذى لا يصدق ولا يكذب.

---

(١) لأنه كالتركيب الوصفى أو الإضافى عنده مثل: زيد العاقل، غلام زيد، فهو لا يعطى معنى يحسن السكوت عليه، إنما يقع فى تركيب تام يتصف بالصدق والكذب.

(٢) وقد عبر عن ذلك فى كتاب العبارة بقوله: «والقول منه تام ومنه غير تام. والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهى» انظر: ص ٨٧.

(٣) وهما الجازم [الجمل الخبرية التى تتصف بالصدق والكذب] وغير الجازم [الأمر والنهى] انظر: كتاب العبارة ص ٨٧.

(٤) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧، ٨٩ وقد أطلق عليه الجازم والحكم. ومفتاح العلوم ١٦٤، الصاحبى ٢٨٩، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٩٠، البرهان ٢/ ٣١٧، المحرر ١٢٢.

(٥) انظر: الصاحبى ٢٨٩، وأضاف إليها: الدعاء، والطلب، والتعجب، والاستخبار. وانظر: مفتاح العلوم ٣٠٢- ٣٠٣، أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٨٨، همع الهوامع ١/ ٣٤، البرهان ٢/ ٣١٦، المحرر ١٢٢.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٨، أمالى ابن الشجرى ١/ ٤٠٠، البرهان ٢/ ٣٢٦، المحرر ١٢٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ١/ ٣٤- ٣٥.

وكذلك التعجب قد جعله قوم أيضًا جنسًا على حدة؛ داخلاً تحت القول الذى لا يصدق ولا يكذب، وقد جعله قوم فى جنس الخبر لأنه خبر متعجب منه[1].

والقسمة الحاصرة للكلام هى أن تقول إن كل قول وكلام مفيد فإما أن يعطى به المتكلم غيره شيئًا، وإما أن يستدعى منه شيئًا، فالذى يعطى به المتكلم غيره شيئًا هو الخبر لا غير، والذى يستدعى به من غيره شيئًا؛ فإما أن يكون قولا، وإما أن يكون فعلاً أو تركًا، فاستدعاء القول هو الذى يسمى استفهامًا، واستدعاء الفعل أو الترك هو الذى يسمى أمرًا ونهيًا، وما كان فى معناهما، والنداء هو استدعاء خاص بالإصغاء وهو استفتاح القول المتقدم على القول المفيد فى الأكثر.

وإذ قد تقررت أنواع الكلام المفيد فينبغى أن تعلم أن الجمل الكلامية منها أُوَل ومنها ثوان، والأُوَل هى التى لا تحتوى إلا على قول واحد من الأقاويل التامة الأول، والثوانى هى التى تحتوى على قولين تامين؛ أعنى أنها تتركب من قولين تامين.

والجمل الأُوَل منها بسيطة ومنها مركبة[2]، فالبسيطة هى التى لا يوجد فيها إلا النوع الأول المفيد مثل الخبر فقط والأمر والنهى فقط[3]، وأما المركبة وهى التى لا يوجد فيها إلا نوعان من التركيب المفيد بذاته، والتركيب المفيد بذاته وهو الذى نسميه تركيب تقييد؛ مثال ذلك قولنا: ضرب زيد عمرًا، فإن قولنا: ضرب زيد؛ كلام مقيد؛ لأنك قيدت مطلق الضرب فى المحل الذى وقع فيه، وفى هذا النوع من الجمل توجد جميع ضروب الإعراب الثلاثة؛ أعنى الرفع والنصب والخفض.

---

(١) انظر: الصاحبى ٢٤٩، البرهان ٢/ ٣١٧، كشف المشكل ٢/ ١٣٨، التهذيب الوسيط ٣٢٠.

(٢) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧، يقول: «والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق والكذب، وهو صنفان: بسيط ومركب».

(٣) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧: «والبسيط هو ما رُكب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد. وهذا نوعان: النوع الأول المتقدم الإيجاب، والثانى المتأخر السلب»، وفى فن الشعر ص ٢٣٤، يقول: «وأعنى بأشكال القول: شكل الخبر، وشكل السؤال، وشكل الأمر، وشكل التضرع. وذلك أن شكل المخبر غير شكل السائل، وشكل الأمر غير شكل الطالب والمتضرع».



وهذه الجمل هى التى تنقسم بأقسام المفردات كما تنقسم المواد بانقسام الصور مثل انقسام الفضة والذهب إلى كل ما يطبع منها(١) .

والنظر الصناعى النحوى يقتضى أن تعرف أنواع الإعراب، ومعرفة الإعراب تقتضى أن تعرف المعربات وهى مواده والأسباب للإعراب، وهى التى تسمى عوامل، والمعربات ليست هى الألفاظ المفردة كما يُظَنُّ ذلك من كلام النحاة(٢)؛ لأن الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئًا حتى يأتلف منها كلام(٣) .

والقصد فى هذا الكتاب إنما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه فى هذه(٤) الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب فى جملة جملة، وهو شىء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة بجملة جملة، وهى التى قلنا إنها تعرف بالعوامل(٥) .

وسنقف إن شاء الله تعالى على جهة معرفة أنواع الإعراب من هذه الجهة، فإن الجمل هى التى تنزل من أنواع الإعراب منزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصورة والعوامل بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود تلك الصور فى المواد لأنها تفهم المعنى الواقع فى الجملة، ولما كان كل موجود مركبًا من مادة وصورة فالمعرفة التامة به أنها تكون بمعرفة صورته ومادته والسبب الموجب لكون الصورة فى المادة .

---

(١) هذا تعبير فلسفى، فالمادة هى العنصر أو الهيولى، وهو الجسم (وهو الألفاظ المركبة عند ابن رشد) الذى يحمل صورته، والصورة هى هيئة الشىء وشكله (ويقصد بها الإعراب) انظر: مفاتيح العلوم ص ٨٢ .

(٢) كلام ابن رشد هنا ليس دقيقًا على إطلاقه، إذ نجد النحاة يدركون أن الإعراب لا يكون فى الألفاظ المفردة بحال من الأحوال، انظر: شرح الكافية للرضى ١/ ١٧، يقول: «والمعانى الموجبة للإعراب إنما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب».

(٣) انظر: نتائج الفكر ص ٨٢، يقول السهيلى: الإعراب دليلٌ على المعانى التى تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولاً وغير ذلك؛ وتلك المعانى لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه.

(٤) فى الأصل: هذا.

(٥) فى الأصل: العوامل.



فواجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قِبَل الجمل الواقع فيها لا من قِبَل الألفاظ المفردة فقط، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ومن جهة موادها.

وإذا تقررت هذه الأشياء التى رأينا أنها إما ضرورية فى فهم ما قصدناه من أمر هذه الصناعة؛ وإما من جهة الأفضل؛ أعنى لأن التعليم لهذه الصناعة يكون أفضل إذا تقدم أنك تريد أن تتعلمها بعلم هذه الأشياء.

فقد ينبغى أن نشرع فى الجزء الثانى من هذا الكتاب، وهو النظر فى أشكال ألفاظ الأسماء والأفعال التى هى كالمشتركة لجميع الأمم لأنه من ضرورة المخاطب مثل الإعراب سواء.

ولعل جاهلاً فى غاية الجهل يقول إنك خرجت فى هذا الكتاب عن طريق النحاة وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه؛ فإن القائل بهذا القول إما أن يكون حمله الجهل وإفراط الحسد على أنه لم يفهم أن كل صناعة تروم[1] وأن تعرف الأشياء التى فيها بأتم ما يمكن أن تعرفها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه من أنه يكون ممن لا يقدر أن ينتقل عما نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور عنده مغلبًا على المعقول؛ وهذه هى رتبة العوام فيلحق هذا العلم بجنسه ولا يتعرض لإدخال نفسه فى الخواص، فإن عزله منهم واجب، وإلحاقه بصنفه هو القول فيه. والله يوفق كل صنف لما جُعل فى طباعه أن يناله من العلم والعمل، ولا يعدل به عن طريقه؛ فإنه الضلال البعيد والهلاك القريب، وأنا أستغفر الله من هذا الكلام؛ إذ لعله حرك فىّ مع ما أعتقده من صدق ما جُعل فى طباع البشر من جيد الثناء والمحمدة؛ فإن كثيراً ما تحل هذه المحبة بطلب الغاية الحقيقية، ويحط الأجر وينقلب إلى العرف، والله الكافى والعاصم بفضله ورحمته، فلنرجع إلى ما كنا بسبيله.

●●●

(١) فى الأصل توم.

والجزء الثانى

فنقول إن الأشكال هى بالجملة ثلاثة أجناس: شكل التثنية والجمع، وشكل التذكير والتأنيث، وأشكال الإخبار عن المتكلمين الثلاثة.

فى هذا الجزء أبواب خمسة:

الأول: فى أشكال الأسماء المظهرة.

الثانى: فى أشكال الأفعال.

الثالث: فى أشكال الأسماء المضمرة.

الرابع: فى أشكال المبهمة.

الخامسة: فى أشكال الموصولة.

الباب الأول

فأما الأسماء الأول فيلحقها شكل التثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتذكير والتأنيث منه ما هو حقيقى وهو الموجود فى الحيوان، ومنه ما ليس بحقيقى وهو الذى أجرته العرب فى شكله مجرى المؤنث، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه[(١)]، والأسماء المؤنثة منها ما له شكل خاص وبنية، ومنها ما ليس له شكل[(٢)]، ولكن يظهر شكل التأنيث فى فعله وفى الإشارة إليه[(٣)].

أما شكل المفرد الظاهر فما عرى عن شكل التثنية والجمع، وأما شكل التثنية فزيادة ألف على الاسم المفرد ونون مكسورة فى حال الرفع؛ نحو: الزيدان والعمران، وزيادة ياء ساكنة ونون مكسورة فى حال النصب والخفض؛ نحو: الزيدين والعمرين، وهذه الألف ليست فى الحقيقة ألفًا[(٤)]، وإنما هى مدة نشأت عن إشباع ما قبلها من

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١٤٤، المفصل ١٩٨، شرح المفصل ٥/ ٩٢، البلغة ٦٣، المحرر ١٦٦.

(٢) فى الأصل: بحقيقى، وما أثبته هو الصواب.

(٣) يضاف إلى ذلك: الإضمار مثل: هى العين، والوصف مثل: عين حسنة، والتصغير مثل: عيينة. انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٣، مختصر المذكر والمؤنث لابن سلمة ٤٣، والأصول ٢/ ٤١٢، التسهيل ٢٥٣، الفصول الخمسون ٢٤٧، والغرة المخفية ٦٤٥، المقدمة الجزولية ٢٥٤، للمحرر ١٧٧.

(٤) اللباب ١/ ١٠٠.

الحركات[1]، فحصلت صورتها فى الخط صورة ألف منطوق بها[2]، وهذا الشكل يستوى فيه المذكر والمؤنث، هذا فى الأسماء التى يسمونها صحاحًا.

وأما تثنية الأسماء التي يسمونها المعتلة؛ فما كان بآخره ياء ساكنة؛ نحو: قاضى وغازى؛ فتثنيته فى الرفع بتحريك الياء الساكنة نحو: قاضيان، وفى النصب والخفض قاضيين[3].

وأما ما كان بآخره ألف[4] ساكنة؛ فما كان منها زائدًا على ثلاثة أحرف، فتثنيته بقلب الألف نحو: ملهى وملهيان ومصطفى ومصطفيان فى الرفع، وملهيين ومصطفيين فى النصب والخفض[5].

وأما ما كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان الفعل المأخوذ منه الاسم من ذوات الواو انقلبت الألف الساكنة واوًا فى تثنية عصا؛ نحو: عصوان فى حال الرفع[6]، وعصوين فى حال النصب والخفض؛ لأنه من عصوت[7]. وإن كانت الألف منقلبة من ياء نحو رحا؛ قلت: رحيان فى حال الرفع، ورحيين فى حال النصب والخفض[8].

وأما ما كان من هذه الأسماء فى آخره همزة قبلها ألف ساكنة؛ فإن كان للتأنيث نحو حمراء؛ انقلبت واوًا فى قولك: حَمْرَاوَان وحَمْرَاوَيْن[9]. وإن كانت أصلية بقيت الهمزة على أصلها نحو: رجل قرّاء؛ فنقول فى تثنيته: قرّاءان فى حال الرفع، وقرّاءين فى حال النصب[10]، وكذلك قلبت الهمزة فيما لم يكن قبلها ألف ساكنة نحو رشاء ورشاءان ورشاءين[11].

---

(١) فى الأصل: المركبات.
(٢) انظر: الإيضاح فى علل النحو ١٢٣.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠، همع الهوامع ١/ ١٤٧، ارتشاف الضرب ٥٦٢.
(٤) فى الأصل: ألفًاء، وما أثبته هو الصواب.
٥) تقلب الألف ياء مطلقًا، انظر: ارتشاف الضرب ٥٦٣-٥٦٤، شرح المفصل ٤/ ١٤٨، همع الهوامع ١/ ١٤٧.
(٦) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٤٧، ارتشاف الضرب ٥٦٤، همع الهوامع ١/ ١٤٧.
(٧) يقال: عصوته بالعصا إذا ضربته بالعصا. انظر: الأفعال للسرقسطى ١/ ٣١٣- ٣١٤.
(٨) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٤٦، ارتشاف الضرب ٥٦٤، همع الهوامع ١/ ١٤٧.
(٩) قال أبو عمرو: وكل العرب تقول حمراوان، وربما قالوا حمراءان. انظر: شرح المفصل ٤/ ١٤٩- ١٥٠، ارتشاف الضرب ٥٦١- ٥٦٢، همع الهوامع ١/ ١٤٨.
(١٠) وتجاوزوا هذا إلى أن قالوا: قراوان ووضاوان فشبهوا همزة قراء ووضاء بهمزة كساء ورداء. انظر: شرح المفصل ٤/ ١٥٠، ارتشاف الضرب ٥٥٩، المقتضب ٣/ ٩٩، الفوائد الضيائية ٢/ ١٧٥، همع الهوامع ١/ ١٤٨.
(١١) شرح المفصل ٤/ ١٥٠.



وأما ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن حرف أصلى وقبلها ألف ساكنة؛ فالأجود أن تثبت الهمزة نحو: كساءين ورداءين وكساءان ورداءان، ويجوز قلبها إلى الأصلى فنقول كساوان[(١)].

وحكم ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن حرف زائد؛ حكم هذا النحو علباءين[(٢)]، الإبدال فى هذا أحسن منه فى الإبدال الأصلى، والعلم بهذه العلامة يكون بعد العلم بالجزء الذى يسمونه التصريف.

وأما شكل التأنيث للاسم المفرد فيما كان له منها شكل فثلاثة: تاء تكون فى الوقف هاء نحو: مسلمة وصالحة[(٣)]. والألف المقصورة[(٤)] فيما كان على وزن فَعْلَى الذى جاء مذكره على وزن فَعْلان؛ مثل: سكرى وسكران، وعطشى وعطشان[(٥)]. والثالث شكل التأنيث بالهمزة التى لإلحاق بنية الاسم ببنية اسم آخر نحو: حمراء وصفراء[(٦)]، ويستقصى هذا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب[(٧)].

وأما شكل الجمع فإنه على ضربين: ضرب يتغير فيه شكل الواحد؛ وهذا تسميه النحاة الجمع المكسر؛ لأنه انكسر فيه بناء الواحد[(٨)]، وضرب لا يتغير فيه شكل الواحد

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٩١، شرح المفصل ٤/ ١٥١، ارتشاف الضرب ٥٦٠، همع الهوامع ١/ ١٤٨.

(٢) ويجوز فيه أن تبدل الهمزة واواً فتقول: علباوان. انظر: شرح المفصل ٤/ ١٥٠، ارتشاف الضرب ٥٦٠-٥٦١، همع الهوامع ١/ ١٤٨.

(٣) هذا مذهب البصريين. انظر: الكتاب ٤/ ١٦٦، سر صناعة الإعراب ١٦٢، التكملة ١١٤، معانى الحروف ١٥٢، مغنى اللبيب ٤٥٥، الجنى الدانى ٥٨، شرح المفصل ٥/ ٨٩، همع الهوامع ٦/ ٢١٥، المحرر ١٠٩، ١٦٩.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٥٩، المحرر ١٧٠.

(٥) ما ساقه هنا للألف المقصورة فى الصفات، أما فى الأسماء فمثل: جمادى وحبارى... ثم هذه فُعلى التى يكون مذكرها على فعلان، وهناك فعلى التى مذكرها أفعل كأفضل وفضلى. انظر: المحرر ١٧٠- ١٧١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٢١٤، المقتضب ٣/ ٨٤، المذكر والمؤنث للمبرد ٩، شرح المفصل ٥/ ٩١، همع الهوامع ٦/ ٦١، المحرر ١٧٢، والألف الممدودة فى الأسماء مثل صحراء وأسماء وحسناء، وأما ما مثل به ابن رشد فهو للألف الممدودة فى الصفات. وأغفل هنا علامات التأنيث الأخرى مثل: الكسرة مع التاء أو الكاف، مثل: أنت، وقمت وذلك، وتلك، والياء فى: هذى وتفعلين.

(٧) عرض ذلك فى الممنوع من الصرف، فى ختام الباب الرابع الخاص بالاستفهام.

(٨) الأصول ٢/ ٤٢٩، التكملة ١٤٧، أسرار العربية ٦٣، كشف المشكل ١/ ٢٦٩، المحرر ١٠٦.

بأن تزاد عليه حروف تدل على الجمع[1]، وهذا الذى تسميه النحاة جمع المؤنث السالم[2] الذى سلم فيه شكل الواحد، وهذا الشكل هو الذى نذكره فى هذا الجزء، ونذكر الشكل الآخر فى الجزء الرابع من هذا الكتاب؛ لأنه يأتى على ضروب؛ لكن فيما لم يذكر بعد، وشكل الجمع السالم يكون فى الواحد، أما فى الرفع فبزيادة واو ساكنة ونون مفتوحة فى حال النصب والخفض، تقول: رأيت الزيدين ومررت بالزيدين، وهذه الواو والياء هى فى الحقيقة مدٌّ له. وهذا الجمع هو خاص فى الأكثر بذوى الإدراك[3].

وما كان من الأسماء فى آخره ياء قبله كسرة؛ فشكل الجمع فيه أن تأتى بواو ساكنة ونون، ويضم آخر الاسم فى حال الرفع نحو: قاضون وغازون، أو تأتى بياء ونون وكسر آخر الاسم فى حال النصب والخفض نحو: رأيت قاضِين ومررت بقاضِين[4].

وأما شكل الجمع فى مثل مصطفى ومجتبى فمصطفَون فى الرفع، ومصطفَين فى النصب والخفض[5]، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

وأما شكل المؤنث فيكون بزيادة ألف ساكنة وتاء نحو صالحة وصالحات. وهذا يستوى فيه من المؤنث؛ ما فيه علامة وما ليس فيه علامة، تقول: جاءنى الهندات والزينبات كما تقول: جاءنى المسلمات والصالحات، والإعراب فى هذه هو آخر الكلمة لا فى شكلها كما الحال فى المثنى والمجموع المذكر؛ إلا أنه فى الرفع ضمة

---

(١) انظر: شرح المفصل ٥/ ٢، المقرب ٤٠٢، شرح كتاب الحدود فى النحو ١١٤، كشف المشكل ١/ ٢٦٩، التهذيب الوسيط ٣١١، المحرر ٨٥.

(٢) أغفل ابن رشد هنا جمع المذكر السالم، وظنى أنه كان يقصد ذلك، إذ ساق أمثلة الجمع المذكر السالم بعد ذلك.

(٣) ومن شرطه كذلك أن يكون مذكرًا علمًا يعقل أو من صفات من يعقل، خاليًا من تاء التأنيث، وإلا يكون مركبًا تركيبًا مزجيًا أو إسناديًا، وألا يكون معربًا بالحروف. انظر: شرح المفصل ٥/ ٣، شرح المقدمة النحوية ٧١، ارتشاف الضرب ٥٧١، همع الهوامع ١/ ١٥١، المحرر ٨٥.

(٤) الأصل أن يحذف آخر الاسم المنقوص لالتقائه ساكنًا مع الواو والياء، ويضم ما قبل الواو. انظر: الكتاب ٣/ ٤١٥، ارتشاف الضرب ٥٧٩، همع الهوامع ١/ ١٥٤.

(٥) تحذف الألف من آخر الاسم لالتقاء الساكنين، ويفتح ما قبل الآخر دلالة على المحذوف ولئلا يلتبس بالمنقوص. انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٤، ارتشاف الضرب ٥٧٩.

وفى النصب والخفض كسرة[١]، فهذه هى حال شكل المؤنث فيما ليس من أسماء العدد.

وأما شكل أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة؛ فإن الأمر فيه بالعكس؛ أعنى أن شكل المؤنث فيه هو شكل المذكر فى سائر الأسماء، وشكل المذكر هو شكل المؤنث؛ تقول: ثلاث نسوة، فتحذف هاء التأنيث، وثلاثة رجال، فتثبتها[٢]، قال الله عز وجل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، لأن الليلة عندهم مؤنثة من التى لا علامة فيها[٣]، واليوم مذكر، وكذلك يختلف شكل التأنيث والتذكير فى أحد عشر إلى تسعة عشر، تقول: أحد عشر فى المذكر، وإحدى عشرة فى المؤنث؛ فتثبت الياء فى إحدى وتزيد التاء فى عشرة، وتحذفها[٤]، وتقول: ثنتا عشرة فى المؤنث؛ فتزيد ألفًا فى حال الرفع وتاء على العشرة، وياء فى حال النصب والخفض، تقول: مررت بثنتى عشرة امرأة، وتقول فى المذكر: اثنا عشر رجلاً، وتقول: اثنتى عشرة تزيد التاء فى المؤنث وفى العشرة وتحذفها من العدد[٥]، وفى المذكر تحذفها من العدد وتزيدها فى العشرة فتقول: ثلاث عشرة جارية، كذلك تفعل إلى تسعة عشر[٦].

وهذا الشكل من العدد هو مبنى على الفتح من أحد عشر إلى تسعة عشر[٧]؛ إلا اثنى عشر فإنه معرب[٨]؛ فيختلف فى حال الرفع والنصب، فهذا هو معرفة ما يلحق هذه الإضافة.

●●●

(١) الكتاب ١/ ١٨، أسرار العربية ٦٢، شرح المقدمة النحوية ٤٦- ٤٧، ارتشاف الضرب ٥٨٥، همع الهوامع ١/ ٦٧، المحرر ١١٠.

(٢) جمل الزجاجى ١٢٥، التكملة ٦٧، أسرار العربية ٢١٨- ٢١٩، اللباب ١/ ٣٢٠، همع الهوامع ٥/ ٣٠٦- ٣٠٧، المحرر ١٤٢- ١٤٣.

(٣) يريد أن التاء هنا فى كلمة «ليلة» ليست للفرق بين المذكر والمؤنث.

(٤) المقتضب ٢/ ١٦٢، اللباب ١/ ٣٢٣- ٣٢٤، جمل الزجاجى ١٢٦، شرح المفصل ٦/ ٢٦.

(٥) أسرار العربية ٢١٩- ٢٢٠، اللباب ١/ ٣٢٢.

(٦) جمل الزجاجى ١٢٦، اللباب ١/ ٣٢٣، المحرر ١٤٦.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٩٧، ٥٥٧، المقتضب ٢/ ١٥٩، جمل الزجاجى ١٢٦، أسرار العربية ٢١٩- ٢٢١، اللباب ١/ ٣٢١، المحرر ١٤٤- ١٤٥.

(٨) جمل الزجاجى ١٢٦- ١٢٧.

الباب الثانى

وهو القول فى الأفعال، والأفعال كما قلنا إما ماضية وإما مستقبلة وإما فعل حال أو فعل أمر أو نهى.

فالفعل الماضى يلحقه التأنيث والتذكير، والتثنية والجمع فقط، وإن كان النحاة يأبَوْن أن ينسبوا التثنية إلى الفعل[(١)]، ولا فرق فى ذلك بين التثنية والتأنيث، ولا يلحقه بالجنس الثالث وهو شكل أنحاء الأخبار وهى التى تعرف بالوجوه، ففعل المؤنث المفرد تلحقه تاء ساكنة فى الوصل والوقف، تقول: قامت هند، وهند قامت[(٢)]، إلا أنه إذا تقدم الفعل على الاسم وكان المؤنث غير حقيقى؛ أعنى من غير الحيوان؛ جاز حذف التاء وإثباتها[(٣)]، نحو قوله سبحانه: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما إذا تأخر الفعل فلايجوز حذف التاء[(٤)] إلا شاذاً، وأنشدوا[(٥)]:

ولا أرض أبقل إبقالها[(٦)]

وأما إذا تقدم الفعل فى المؤنث الحقيقى؛ فلابد من إثبات التاء[(٧)]؛ إلا شاذاً.

---

(١) علل ابن الأنبارى لذلك فى أسرار العربية ٣٢٦-٣٢٧، اللباب ١/ ٩٦-٩٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨، المفصل ١٩٨، البلغة ٦٣، الغرة المخفية ٦٤٤، المحرر ١٦٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩، المقتضب ٢/ ١٤٤، المفصل ١٩٨، شرح المفصل ٥/ ٩٢، نتائج الفكر ١٦٧، همع الهوامع ٦/ ٦٤، المحرر ١٦٦.

(٤) نتائج الفكر ١٦٧، ١٦٩.

(٥) وهو لعامر بن الجوين الطائى.

(٦) والبيت فى: الكتاب ٢/ ٤٦، معانى القرآن للأخفش، ت: د. هدى قراعة ١/ ٦٢، ٣/ ٩١، المحتسب ٢/ ١١٢، الخصائص ٢/ ٤١١، ضرورة الشعر ٢١٠، ضرائر الشعر ٢٧٥، ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٥٥، العقد الفريد ٦/ ٢٠٣، الصحاح، واللسان مادة «بقل، ودق» المخصص ١٦/ ٨٠، أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٤٢، ٢٤٦، مغنى اللبيب ٨٦٠، ٨٧٩، الضرائر ١٣١، خزانة الأدب ١/ ٤٥، شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٤٣، معانى القرآن للفراء ١/ ١٢٧.

(٧) نتائج الفكر ١٦٧، اللباب ١/ ١٥٥.



وأما فعل الاثنين فى الماضى فشكل التثنية فيه إثبات ألف فى آخر الفعل نحو: الزيدان قاما[1]، وذلك فى المذكر، وأما فى المؤنث فعلامة التثنية فيها زيادة ألف بعد تاء تقول: الهندان قامتا[2].

وأما شكل الجمع المذكر فبزيادة واو ساكنة فى آخر الفعل نحو: الزيدون قاموا، وفى المؤنث نون مفتوحة وتسكين آخر الفعل نحو: الهندات قُمْنَ والزينبات خرجْنَ.

واعلم أن الأفعال لا يلحقها التثنية والجمع إلا إذا تأخرت عن الأسماء؛ فإذا تقدم الفعل وُحِّد؛ تقول: قام الزيدون وقام الزيدان[3] إلا فى لغة ضعيفة، وهى قول من قال: أكلونى البراغيث[4].

وأما الأفعال المستقبلة فتتميز من الأفعال الماضية بأنه يلحقها زوائد أربع فى أولها؛ هى علامة الوجوه الثلاثة: الهمزة والياء والنون والتاء[5].

وهذه الأفعال تلحقها أيضًا الثلاثة الأجناس: التذكير والتأنيث والجمع، والوجوه أيضًا التى فيه يلحقها الجنسان جميعًا أعنى الأجناس والأعداد.

فنبتدئ بالوجه الأول ونذكر ما يلحقه من الأجناس والأعداد، وما يلحق فعله أيضًا من هذين الجنسين، ثم نذكر الوجه الثانى وما يلحقه أيضًا من الأجناس والأعداد، وما يلحق فعله أيضًا من ذلك، ثم نذكر الوجه الثالث وما يلحقه أيضًا من الأعداد والأجناس، وما يلحق فعله من ذلك.

فنقول أما الوجه الأول فى المفرد؛ فشكله فى أول الفعل همزة؛ تقول: أنا أفعل كذا، وليس يدخله تذكير ولا تأنيث.

---

(١) أسرار العربية ٨٣-٨٤، نتائج الفكر ١٦٤، اللباب ١/ ١٤٩، شرح المفصل ٣/ ٨٨.

(٢) نتائج الفكر ١٧١، شرح المفصل ٣/ ٨٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠-٤١.

(٤) خرّج المرحوم الدكتور محمود الطناحى -رحمه الله رحمة واسعة- هذا الشاهد تخريجًا موسعًا فى كتاب الشعر ص ٤٧٣، وانظر: أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٠٠، همع الهوامع ٢/ ٢٥٦، وهى لغة فاشية لبعض العرب كثيرة فى كلام العرب وأشعارهم. انظر: شرح المفصل ٣/ ٨٧، نتائج الفكر ١٦٦، البحر المحيط ٣/ ٣٤.

(٥) انظر: اللباب ٢/ ٢٣.

وأما شكله للجماعة فنون؛ تقول: نحن نفعل ذلك، وليس في هذا الوجه تذكير ولا تأنيث ولا شكل تثنية(١).

وأما الوجه الثاني وهو وجه المخاطب؛ فهو تاء وليس تلحقه تثنية ولا جمع، ولا تأنيث ولا تذكير(٢). وأما الفعل المتصل به فشكل علامة التثنية(٣) فيه- فشكلها(٤) واحد للمذكر والمؤنث، وهو بزيادة ألف ساكنة ونون مكسورة نحو: أنتما تفعلان كذا وكذا، وكذلك لا يلحقه شكل الجمع(٥)، ويلحق هذا الشكل شكل التذكير والتأنيث، وشكل الجماعة واو ساكنة في آخر الفعل ونون؛ نحو قولك: أنتم تفعلون كذا وكذا، وأما شكل الجماعة المؤنثة فتسكين آخر الفعل وزيادة نون مفتوحة نحو: أنتن تفعلْنَ كذا وكذا. هذا في الأسماء التي ليس في آخرها حرف حادث عن المد، وهي التي تسميها النحاة حروف المد واللين.

وأما التي في آخرها حرف من هذه الحروف، وهو الواو؛ فشكلها وشكل المذكر واحد، تقول لجماعة الرجال: أنتم تَغْزُون، ولجماعة النساء: أنتن تَغْزُونَ؛ إلا أن النون في أحدهما حرف إعراب وفي الآخر ليست بحرف إعراب(٦).

وما كان في آخره ياء من هذه الأفعال؛ فشكل جماعة النساء فيه هو شكل الواحدة، مثل قولك: أنت ترمين، وأنتن ترمِيْن(٧).

وأما الوجه الثالث وهو وجه الغائب فيلحقه التأنيث للمفرد، وذلك أنه للمذكر ياء وللمؤنث تاء معجمة من فوق، تقول: هو يفعل كذا، وللمؤنث: هي تفعل كذا، وهذه الياء هي شكل وجه الاثنين وشكل وجه الجماعة(٨).

وأما شكل تثنية هذا الفعل وشكل الجماعة؛ فهو زيادة ألف ونون، عكس شكل

---

(١) التبصرة والتذكرة ٤٩٣، شرح المفصل ٣/ ٩٤، الغرة المخفية ١/ ٣٢٧.
(٢) يقصد هنا التاء التي في أول الفعل المضارع.
(٣) في الأصل: التأنيث، وما أثبته هو الصواب.
(٤) في الأصل: وشكلها.
(٥) هكذا بالأصل.
(٦) كتاب الشعر ١/ ١٩٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥٣، اللباب ٢/ ٢٩.
(٧) كتاب الشعر ١/ ١٩٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥٢
(٨) في الأصل المخطوط اضطراب وخلل، وقد طمس جزء منها، وقد حاولت الوصول إلى أقرب تصور للأصل.



الحال فى وجه المخاطب، نحو: هما يفعلان كذا، وهذا الشكل هو واحد للمذكر والمؤنث.

وأما شكل الجماعة فهو للمذكر واو ونون، وللمؤنث تسكين آخر الفعل وزيادة نون كالحال فى وجه المخاطب، تقول فى المذكر: هم يخرجون، وفى المؤنث: هن يخرجن، ويغزون، وعلى شكل المذكر فى الأفعال المستقبلة قال الله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾(1).

فهذه هى أشكال وجوه الأفعال، وأشكال الأعداد فيها والأفعال أعنى الواحد والاثنين، وما فوق الاثنين، وأشكال الأجناس؛ أعنى المذك و والمؤنث؛ أعنى فى الأفعال والوجوه.

وأما فعل الأمر؛ فإنه يلحقه شكل التثنية والجمع، وشكل التأنيث والتذكير؛ فتقول للمذكر: اضرب واخرج، فتبنى الآخر على السكون. ويلحق فعل الأمر والنهى والمستقبل أنه يدخل فى آخره النون الثقيلة والخفيفة(2).

ويلحقها شكل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وهذه النون إذا لحقت الأفعال بُنِىَ فعل المذكر وفعل الاثنين على الفتح نحو قولك: لا تضربَن عمراً(3)، ولا تضرِبَانِّ عمرًا فى التثنية(4)، وإذا لحقت فعل جماعة المذكر بُنى على الضم(5) نحو: لا تضربُن زيداً(6)، وإذا لحقت فعل المؤنث بنى على الكسر نحو: لا تضربِنَّ عمراً(7).

---

(1) سورة البقرة، الآية ٢٣٧، وقد استشهد بالآية هنا لبيان أن الفعل المضارع إذا اتصل بواو الجماعة أو بنون النسوة كان على صورة واحدة فتقول: الرجال يعفون، والنساء يعفون. انظر فى ذلك: معانى القرآن للفراء ١/ ١٥، الكشاف ١/ ٢٨٥، كتاب الشعر ١/ ١٩٢، أمالى ابن الشجرى ٢/ ١٥٣، وقد ذكر ابن رشد ذلك من قبل.

(2) الكتاب ٣/ ٥٠٩، ٥١٥، المقتضب ٣/ ١٢-١٣، المقتصد ١١٣٠، المفصل ٣٣٠ وأضاف إليها: ذلك العرض والتمنى، جمل الزجاجى ٣٥٦، شرح المقدمة النحوية ١٥٤، المحرر ٨٣٥، ويدخل فى خمسة: الأمر والنهى، والاستفهام، والقسم، الشرط إذا كان معه.

(3) جمل الزجاجى ٣٥٧، التبصرة ١/ ٤٢٥، رصف المبانى ٣٣٤

(4) الكتاب ٣/ ٥٢٣، التبصرة ١/ ٤٢٦، جمل الزجاجى ٣٥٧، المحرر ٨٣٦.

(5) فى الأصل: الفتح، وما أثبته هو الصواب.

(6) جمل الزجاجى ٣٥٧، التبصرة ١/ ٤٢٦، المحرر ٨٣٦.

(7) جمل الزجاجى ٣٥٧، التبصرة ١/ ٤٢٦، المحرر ٨٣٦.

فأما شكل هذا الفعل بجماعة النساء فإن تدخل بين النون الدالة على التأنيث وبين النون الثقيلة ألفًا تقول: يا نساء لا تضربْنَانِّ عمرًا[1]، ولا تدخل الخفيفة عند البصريين لا في التثنية، ولا في جماعة النساء[2]، وتدخل عند الكوفيين[3]، والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحًا؛ انقلبت في الوقف ألفًا نحو قولك: لا تضربًا[4].

وللمرأة: اضربي، بياء زائدة في آخر الفعل[5]، وتقول للاثنين: اضربا، وليس فيه شكل تذكير ولا تأنيث، وتقول لجماعة المذكر: اضربوا فتكون الواو علامة للجمع[6]، ولجماعة النساء اضربن؛ تزيد النون وتسكين آخر الفعل كالحال في فعلهن في شكل هذا الفعل الذي هو فعل الأمر، أن يخرجه على شكل المستقبل بعد أن يحذف منه حرف الوجه؛ وهو الذي تسميه النحاة حرف الزيادة.

وتأتي بألف متحركة في أول الفعل إن كان الذي يلي حرف الزيادة في المستقبل ساكنًا؛ لأنه لا يمكن أن يبدأ بحرف ساكن، ويكون شكل الفعل إن كان الذي يلي حرف الزيادة على شكل المستقبل ؛ أعني إن كان ثانيه[7] مكسورًا كان فعل الأمر ثانيه مكسورًا، وإن كان مفتوحًا كان مفتوحًا، تقول من ضرب يضرب: اضرب، فتأتي بالألف لتتوصل إلى النطق بالساكن، وتكسر الراء لكونها مكسورة في المستقبل[8]، فإن كان الفعل المستقبل مفتوح الثاني أتيت بشكل فعل الأمر على ذلك النحو؛ تقول من عَلِمَ يَعْلَم: اعلم مفتوح اللام لكونها مفتوحة في المستقبل.

---

(1) التبصرة ١/ ٤٢٦، وإدخال الألف بين النونات كراهة اجتماع النونات، وانظر: الكتاب ٣/ ٥٢٦، جمل الزجاجي ٣٥٧، المقرب ٤٣١، المقتصد ١١٣٢-١١٣٣، رصف المباني ٣٣٧، همع الهوامع ٤/ ٤٠٤، المحرر ٨٣٦.

(2) التبصرة ١/ ٤٢٩

(3) وأجازه يونس كذلك. انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٧، التبصرة ١/ ٤٣٠، جمل الزجاجي ٣٥٨، الإنصاف ٦٥٠ المسألة الرابعة والتسعون، همع الهوامع ٤/ ٤٠٣، شرح المقدمة النحوية ١٥٢، المقتصد ١١٣٣، المفصل ٣٣٠، الجنى الداني ١٤٣، المقرب ٤٣٠، رصف المباني ٣٣٧، كشف المشكل ٢/ ١٠٢، المحرر ٨٣٨.

(4) الكتاب ٣/ ٥٢٧، جمل الزجاجي ٣٥٨، المقتصد ١١٣٥، همع الهوامع ٤/ ٤٠٥.

(5) التبصرة ١/ ٤٢٧، شرح المقدمة ١٥٣، همع الهوامع ٤/ ٤٠٤.

(6) شرح المقدمة النحوية ١٥٣.

(7) جمهور النحاة على أنه ثالث الفعل.

(8) الكتاب ٤/ ١٤٤-١٤٥، الأصول ٢/ ٣٦٨، التبصرة ١/ ٤٣٧، المحرر ٨٤٢.

وإذا كان الذى يلى حرف الزيادة فى الفعل متحركًا؛ لم يحتج إلى أن يؤتى فى أول الكلام بألف متحركة؛ وابتدأت بالفعل المتحرك نفسه على الشكل الذى كان فى المستقبل، تقول من وعد يعد: عد، ومن وهب يهب : هب فلانًا(١).

وإذا كانت الألف المجتلبة فى أول فعل الأمر موجودة فى الفعل الماضى الذى اشتق منه فعل الأمر؛ كانت ألف قطع ولم يحذف فى وصل كلمة الأمر بما قبلها، وإذا لم تكن فى أصل شكل الفعل وإنما اجتلبت لمكان الابتداء بالنطق إذ لا يمكن أن يبتدأ بساكن؛ حذفت فى الوصل، وسميت ألف وصل، فالأول مثل قولك: يا زيد أكرم عمرًا، والثانى مثل قولك: يا زيد اضرب عمرًا؛ تثبت الألف فى اللفظ الأول وتحذفها فى الثانى.

وإذا اجتلبت ألف الوصل للنطق بها فاعتبر الفعل المستقبل، فإن كان ثانيه(٢) مكسورًا أو مفتوحًا ابتدأت بالكسر(٣) مثل قولك من ضرب: يضرب اضرِب، ومن ذهب: يَذهَب اذهَب، وإن كان مضمومًا ابتدأت بالضم(٤)، نحو قولك من قتل: يقتل اُقتُل.

وأما الف القطع فهى مفتوحة أبدًا(٥)، والألف التى مع اللام للتعريف تنحذف أيضًا فى الوصل، ويبتدأ بها أيضًا مفتوحة كما يبتدأ بألف القطع(٦)، وقد تقع ألف الوصل فى الأفعال التى ليست أمرًا وهى التى أولها ساكن؛ لأنه لا يبتدأ بساكن نحو: انطلق واستخرج، وهذه أشكالها زائدة على ثلاثة أحرف، فهذه تحذف فى الوصل وينطق بها فى الابتداء، وقياسها قياس فعل الأمر فى شكل المستقبل فى الكسر(٧).

وهى أيضا تلحق من الأسماء ما كان أوله ساكنًا مثل: ابن وامرئ، وسيأتى حكم هذا الألف عند النطق فى أوائل الأسماء.

---

(١) التبصرة ١/ ٤٣٧.
(٢) ما عليه النحاة أنه إذا كان ثالثه لا ثانيه.
(٣) الكتاب ٤/ ١٤٦، المقتضب ١/ ٢١٩، ٢/ ٨٧، الأصول٢/ ٣٦٨، جمل الزجاجى ٢٥٧، أسرار العربية٤٠٢، الألفات ٢٤، المحرر٨٤٣.
(٤) الكتاب ٤/ ١٤٦، المقتضب ١/ ٢١٩، ٢/ ٨٧، الأصول ٢/ ٣٦٨، جمل الزجاجى ٢٥٨، أسرار العربية ٤٠٢، الألفات ٢٥، كشف المشكل ٢/ ٢١٤، المحرر ٨٤٢.
(٥) جمل الزجاجى ٢٥٨-٢٥٩.
(٦) المقرب٣٩١، كشف المشكل ٢/ ٣١٣، ٢١٥، المحرر ٨٤٠.
(٧) التبصرة ١/ ٤٣٦، جمل الزجاجى٢٥٨، كشف المشكل ٢/ ٢١٣، المحرر ٨٤٣.

الباب الثالث

وهو القول فى الضمائر، والضمائر تدل بشكلها وبنيتها على الوجوه الثلاثة؛ أعنى أنها تنقسم إلى ثلاثة ضمائر: ضمير المتكلم، وضمير الحاضر(١) وضمير الغائب(٢).

وأما الأفعال فإنها تدل على هذه الوجوه بحروف مزيدة عليها كما تقدم، وهى من جملته تنقسم أولا إلى قسمين: منفصل ومتصل. والمنفصل ينقسم إلى قسمين: قسم يقع موقع الاسم المرفوع وهو المبتدأ(٣)، وقسم يقع موقع الاسم المنصوب وهو المفعول به؛ أعنى أنه يدل عليه ويقوم فى الكلام مقامه(٤).

وأما المتصل فينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى ضمير يقع موقع الاسم المرفوع؛ وهو الفاعل(٥)، وإلى ضمير يقع موقع المنصوب؛ وهو المفعول به(٦) وإلى ضمير يقع موقع المخفوض؛ وهو الذى يدخل عليه حرف الجر أو يكون مضافًا(٧).

فالضمائر المنفصلة المرفوعة مقصورة فى الوصل ممدودة فى الوقف، وقد تمد فى الوصل(٨) وهو المشترك للمذكر والمؤنث وأما الجميع فـ «نحن» يستوى فيه أيضًا المذكر

---

(١) يقصد به ضمير المخاطب.

(٢) التبصرة ١/ ٤٩٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١١.

(٣) ورد هذا التعبير عند ابن بابشاذ فى شرح المقدمة النحوية ٨٠، وعبارة ابن الخباز أدق وأحكم، إذ يقول: فهذه الضمائر تكون مبتدأة، وأخبار مبتدأ وأخبار لـ «إن» واسما لـ «كان» وفاعلا ومفعولا لم يسم فاعله إذا فصل بينهما وبين الفعل فى الاستثناء أو وقعت بعد حرف عطف. انظر الغرة المخفية ٣٢٨، شرح المفصل ٣/ ١٠٣، ولم يذكر وقوعه اسمًا لـ «كان» وفاعلا ونائب فاعل، وهوبذلك أدق من ابن الخباز.

(٤) شرح المقدمة النحوية ٨٨-٨٩، شرح المفصل ٣/ ١٠٣، المحرر ٣٥.

(٥) شرح المقدمة النحوية ٨٢، الغرة المخفية ٣٣١، كشف المشكل ١/ ١٨٥، المحرر ٢٨.

(٦) شرح المقدمة المحوية ٨٤، المحرر ٣٢.

(٧) شرح المقدمة النحوية ٥٨- ٨٦، المحرر ٣٨.

(٨) اللباب ١/ ٤٧٤- ٤٧٥ ومنهم من يبدل الألف هاء فى الوقف، شرح المفصل ٣/ ٩٣ -٩٤، وفى ارتشاف الضرب: وفيه لغات تميم وبعض قيس وربيعة تثبت الألف وصلا ووقفًا، والمجاز تثبتها وقفًا وتحذفها وصلا ولغة قضاعة...



والمؤنث. وليس في هذا الضمير ضمير تثنية(١)، وأما للحاضر والمفرد المذكر «أنتَ» بفتح التاء، وللمؤنث «أنتِ» بكسر التاء، وللاثنين «أنتما» يستوى في ذلك المذكر والمؤنث، ولجماعة المذكر «أنتم» و«أنتمو(٢)»(٣) ولجماعة النساء «أنتن».

وأما للغائب فـ «هو» للمفرد المذكر، «وهي» للمؤنثة، و«هما» لتثنية المذكر والمؤنث، و«هم» و«همو(٤)»(٥) لجماعة المذكرين، و«هن» لجماعة المؤنث.

والمنصوب المنفصل أما للمتكلم المفرد فـ «إياى» وللجماعة «إيانا»، وليس فيه تأنيث ولا تثنية، وأما للحاضر المفرد فـ «إياكَ» مفتوحة الكاف للمذكر، و«إياكِ» مكسورة للمؤنث، و«إياكما» للاثنين يستوى فيه المذكر والمؤنث، و«إياكم»، و«إياكمو(٦)»(٧) لجماعة المذكر، و«إياكن» لجماعة المؤنث، و«إياه» للغائب المذكر المفرد، و«إياها» للمؤنث، و«إياهما» للاثنين المذكرين والمؤنثين، و«إياهن» (٨) لجماعة المؤنث(٩).

و«إيا» إنما يستعمل أبدًا مضافًا إلى مضمر (١٠)، وقد استعملت مضافة إلى مظهر؛ قالوا: «إياه وإيا الشواب»(١١)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه(١٢)، فأما أبو الحسن الأخفش فكان يرى أنها وما أضيفت إليه بمنزلة اسم واحد(١٣).

---

(١) الكتاب٢/ ٣٥٠، واللباب ١/ ٤٧٥.

(٢) في الأصل: وأنتموا.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٠، التبصرة ١/ ٤٩٤-٤٩٥، اللباب ١/ ٤٧٧، المرتجل ٢٨٤، شرح المفصل ٩٧٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٧.

(٤) في الأصل: وهموا.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٥١، التبصرة ١/ ١٩٤-٤٩٥، اللباب ١/ ٤٧٨، المرتجل ٢٨٤، شرح المفصل ٣/ ٩٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٨.

(٦) في الأصل: وإياكموا.

(٧) الكتاب ٢/ ٣٥٦، ارتشاف الضرب٢/ ٩٣٠، شرح المفصل ٣/ ٩٨.

(٨) في الأصل: إياكن.

(٩) أغفل ذكر ضمير الغائبين المذكرين: «إياهم».

(١٠) وقد ذهب الخليل إلى أن إيا في إياك اسم مضمر مضاف إلى الكاف، وحكى عن المازني مثله أنه مضمر أضيف إلى ما بعده ... وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن إيا اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات. انظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠، وانظرباقي الآراء في هذه المضمرات في ٣/ ٩٨، ١٠١، اللباب ١/ ٤٧٩-٤٨٠، التبصرة ١/ ٥٠٢، وفي ارتشاف الضرب تفصيل ٢/ ٩٣٠.

(١١) نص ذلك في كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وانظر: التبصرة ١/ ٥٠٣، شرح المفصل ٣/ ١٠٠.

(١٢) لا تعنى رواية سيبويه عن الخليل إجازة ذلك أو اتخاذه مذهبًا، ونص كلام سيبويه في هذا الموضع: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وانظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠، والصور غير المقبولة عند النحاة العرب١٢٦.

(١٣) وذهب بعضهم إلى أن إياك بكمالها اسم، حكى ذلك ابن كيسان، انظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠، التبصرة ١/ ٥٠٣، اللباب١/ ٤٨٠.

وأما الضمير المتصل فهو كما قلنا ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض، وأما ضمير المرفوع الموصول للواحد مذكرًا كان أو مؤنثًا فقلتُ مضمومة التاء، وللجماعة قلنا، ليس فيه تثنية، وأما ضمير الحاضر المفرد المذكر فقلتَ مفتوحة التاء، وللمؤنث مكسورة التاء، وللاثنين قلتما، ولجماعة المذكر قلتم وقلتموا[1]، ولجماعة المؤنث قلتنَّ، وأما الغائب فليس له ضمير[2]، والنحاة يقولون هو مستتر في الفعل[3].

وأما الضمير المتصل المنصوب؛ أما المتكلم فياء في آخر الفعل نحو: ضربني[4]، وللجماعة ضربنا[5]، وليس فيه تثنية ولا جمع.

وأما للحاضر المذكر فكاف مفتوحة في آخر الفعل نحو ضربكَ وشتمك[6]، وللمؤنث مكسورة: نحو ضربك وشتمك، وللاثنين ضربكما وشتمكما، ولا تأنيث فيه، ولجماعة المذكر ضربكم وضربكمو[7]، ولجماعة النساء ضربكن[8].

وأما للغائب المذكر ففي آخره[9] هاء نحو ضربه، وللمؤنث ضربها وللاثنين ضربهما، وليس فيه تأنيث، ولجماعة المذكر ضربهم وضربهموا، ولجماعة المؤنث ضربهن[10].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١، الأصول ٢/ ١١٥-١١٦، التبصرة ١/ ٤٩٤، شرح المفصل ٢/ ٨٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٢-٩١٣.

(٢) أغفل ضمير الغائب المرفوع في فعلا، وفعلتا، وفعلوا، وفعلن. انظر: شرح المفصل ٣/ ٨٧-٨٨، وما ذهب إليه هنا هو مذهب أبي عثمان المازني وغيره من النحويين، وانظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٤.

(٣) يقصد هنا ضمير الواحد كأن يقال: زيد ضرب. انظر: شرح المفصل ٣/ ٨٧، التبصرة ١/ ٤٩٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٣.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٨، الأصول ٢/ ١١٦، التبصرة ١/ ٤٩٩، شرح المقدمة النحوية ٨٤، الفصول الخمسون ٢٣٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٧، الغرة المخفية ١/ ٣٣٤.

(٥) التبصرة ١/ ٥٠٠، الغرة المخفية ١/ ٣٣٤.

(٦) كرر في الأصل من قوله: وللجماعة ضربنا، إلى قوله: نحو ضربك.

(٧) في الأصل: وضربكموا.

(٨) التبصرة ١/ ٥٠٠، أسرار العربية ٣٤٣، الغرة المخفية ١/ ٣٣٤.

(٩) هذه الكلمة مطموسة في الأصل.

(١٠) الكتاب ٢/ ٣٥٥، التبصرة ١/ ٥٠٠-٥٠٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢١، شرح المقدمة النحوية ٨٤.



وأما ضمير المتصل المخفوض أما للمفرد فيما دخل عليه حروف الخفض فنحو: بي للمفرد، وبنا للجماعة، وأما المضاف فنحو: غلامي وغلامنا(1).

وإذا أضفت الاسم الثاني قلت غلامَايَ في حال الرفع، وغلاميّ في حال النصب والخفض(2)، وقياس ما كان آخره ألفًا ساكنة أن تتركها على حالها، ويفتح بالضمير مثل هوايَ وبشرايَ(3)، وقد يقولون هويَ وبشريَ.

وكذلك تقول في أسماء المجموع هؤلاء مسلميّ في الرفع والنصب والخفض(4). وكذلك تقول فيما كان على مثال مصطفى هؤلاَء مصطفيّ، والأسماء المنقوصة تقول فيها هذا قاضيّ وغازيَّ، وكذلك في حال النصب والخفض.

وأما للحاضر الواحد فكاف نحو: مررت بكَ للمذكر مفتوحة الكاف، وللمؤنث مكسورة، وللاثنين بكما، وفي المضاف غلامكَ وغلامكما في التثنية وغلامكم في الجمع المذكر، ولجماعة المؤنث غلامكن، ولجماعة المذكر بكم وبكمو(5) ولجماعة المؤنث بكن، وللمؤنث بها، وللاثنين بهما، ولا تأنيث فيه(6).

واعلم أنهم لا يأتون بالضمير المنفصل ما وجدوا إلى المتصل سبيلا(7)، فليس يقولون: قال أنا؛ بدل قولهم في المعنى ما ضرب إلا أنا(8) وكذلك إذا قصدوا الاهتمام بالضمير المنصوب وقدموه على الفعل وأتوا بالمنفصل فقالوا: إياك نضرب، ولم يقولوا: نضربك(9)، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5].

(1) التبصرة ١/ ٥٠٨، شرح المقدمة النحوية٨٥. (2) التبصرة ١/ ٥٠٧.

(3) التبصرة ١/ ٥٠٧، كتاب الخط للزجاجي ١٤٣، أدب الكاتب٣٦٠، ما يحتاج إليه الكاتب ٧٩، المحرر ٩٢٧.

(4) التبصرة ١/ ٥٠٧. (5) في الأصل: وبكموا

(6) التبصرة ١/ ٥٠٨، شرح المقدمة النحوية ٨٥-٨٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٩-٩٢٠، الغرة المخفية ٣٣٦.

(7) الكتاب ٢/ ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، المقتضب ٣/ ٢١٢، التبصرة ١/ ٤٩٦، المرتجل ٢٨١، شرح المفصل ٣/ ١٠١، المحرر ٣٦.

(8) التبصرة ١/ ٤٩٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٢-٩١٣ قال: وجوزه المبرد في الشعر، همع الهوامع ١/ ٢٠٨ وجعل إجازة ذلك في الشعر عند الجرمي، أما المبرد فأجازه في الشعر وغيره.

(9) الكتاب ٢/ ٣٥٦، التبصرة١/ ٥٠٥.

وإذا اجتمع ضميران منصوبان كان لك أن تأتى بالضمير الثانى متصلا أو منفصلا نحو: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، الوجهان جميعًا[(١)].

وقالوا: إن الضمير فى كان متصلا ومنفصلا، يقولون: فإن لم يكنه، وجاز لم يكن إياه، وأنشدوا فى المعنى[(٢)]:

فـــإن لـم يكنهـــا أو تكنه فـــإنه   أخـوها غـذته أمـه[(٣)] بلبـانهـا[(٤)]

وإذ قد فرغنا من القول فى الأسماء المضمرة؛ فلنقل فى المبهمة.

●●●

(١) فصل ابن يعيش فى هذه المسألة انظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٤-١٠٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٣٤-٩٣٥، همع الهوامع ١/ ٢١٩-٢٢٠.

(٢) البيت لأبى الأسود الدؤلى.

(٣) فى الأصل: أمها.

(٤) ديوان أبى الأسود الدؤلى ١٨٩، الكتاب ١/ ٤٦، الأصول/ ٩١، ٢٩٠، المقتضب ٣/ ٩٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ٣٦٤، التبصرة ٥٠٥، الاقتضاب ٣/ ٢٥٢، الرد على النحاة ١٠٠، شرح المفصل ٣/ ١٠٧، اللسان مادة «كون، لبن» ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٠ وروايته: فإن لا يكنها.



الباب الرابع

في أسماء الإشارة، وهذه الأسماء يوجد منها التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، تقول للمفرد المذكر: ذا، وهذا[1]، وللمؤنثة: ذي وتا وتي[2]، وللاثنين المذكرين: ذان[3]، وللمؤنث: تان في الرفع، وتين[4] في النصب[5]، ولجماعة المذكر والمؤنث: هؤلاء[6].

وإذا أضيفت إلى هذه الألفاظ كاف الخطاب؛ جرت على حكم ضمير المنصوب المتصل، تقول: ذلك وذالكما وذالكن، كما تقول: غلامك وغلامكما وغلامكن[7]، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي﴾ [يوسف: ٣٢]، وكذلك تقول: تيك وتلكما وتلكن وتلكم وتينك وتينكما وتينكن وتينكم[8]، وقالوا: ذاك[9] إلى قريب، وذلك وهو أبعد منه[10]، وكذلك هنا وهنالك[11].

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٧٧، شرح المقدمة النحوية٩٩-١٠٠، الغرة المخفية ٣٤٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٤، همع الهوامع ١/ ٢٥٧.

(٢) المقتضب٤/ ٢٧٧، شرح المقدمة النحوية٩٩-١٠٠، الغرة المخفية ٣٤٨، همع الهوامع ١/ ٢٥٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٤، وفيه: ذه، وذهْ، وتهْ، وته، وتاك، وتيك.

(٣) ذلك في حال الرفع، أما فيَ النصب وَالجر فَهو ذين.

(٤) في الأصل: وتانك.

(٥) الكتاب ٣/ ٤١١، شرح المقدمة النحوية٩٩-١٠٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٥، كشف المشكل ١/ ١٩٠، همع الهوامع ١/ ٢٥٧.

(٦) المقتضب ٤/ ٢٧٨-٢٧٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٥، همع الهوامع ١/ ٢٥٨.

(٧) وقع ابن رشد هنا في خلط إذ مثل بضمير متصل مجرور، وسبق ذكر أنه يجري على حكم ضمير المنصوب المتصل، وهي وإن أشبهت الضمير صورة إلا أن هناك فرقًا بينهما، إذ هي مع الإشارة حرف خطاب لا محل له من الإعراب، أما الضمير فله موضع إعرابي. انظر: شرح المقدمة النحوية ١٠٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٨، المحرر ٥٢.

(٨) همع الهوامع ١/ ٢٦٤.

(٩) في الأصل: ذلك، وما أثبته هو الصواب.

(١٠) تختص ذا بالقريب، وذاك بما هو أبعد منه، وذلك لأبعد الثلاثة. انظر: الأصول٢/ ١٢٧، المفصل ١٤١، شرح المقدمة النحوية ١٠٣، همع الهوامع ١/ ٢٥٨، الغرة المخفية ٣٤٩، شرح الأشموني ١/ ١٣٩، ١٤١، كشف المشكل ١/ ١٨٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٥.

(١١) همع الهوامع ١/ ٢٦٨.

وهذه الأسماء لا يدخلها الإعراب إلا فى شكل المثنى فقط، وتجعل أبدًا شكل اسم المشار إليه شكل من تخبر عنه إن مفردًا فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعًا فمجموع، وإن مؤنثًا فمؤنث، وإن مذكرًا فمذكر وتجعل شكل كاف الخطاب شكل من تخاطبه(١).

وكذلك تفعل فى الاستفهام بحرف كيف إذا سألت شخصًا عن شخص بحرف كيف، وذلك أنا نجعل أول الكلام من هذه الألفاظ شكل الذى [تسأل عنه، وشكل آخره لمن تخاطبه] (٢) إذا اختلفت الأشكال(٣)، فإذا سألت امرأة عن رجل قلت: كيف ذلك الرجلُ يا امرأة، بكسر الكاف؛ تجعل ذا للمذكر الذى تسأل عنه(٤)، والكاف المكسورة للمرأة(٥)، وإذا سألت رجلا عن امرأة قلت: كيف تلك المرأةُ يا رجل، فتجعل التاء للمؤنث وتفتح الكاف للمذكر(٦)، وكذلك افهم الأمر إذا سألت عددًا عن عدد ومذكرًا عن مؤنث.

●●●

---

(١) يعقد النحاة بابًا للمخاطبة، يسوقون فيه تلك المسائل، وعدتها ست وثلاثون مسألة. انظر: المقتضب٣/ ٢٧٥، جمل الزجاجى٢٦٦، أسرار العربية٣٩٥، شرح المقدمة النحوية١٠٢، ارتشاف الضرب ٩٧٩، المحرر ٢٢٨.

(٢) الكلام فى هذا الموضع مضطرب، إذ فى الأصل: وذلك أنا نجعل أول الكلام من هذه الألفاظ شكل الذى يخاطبه، وشكل آخر شكل الذى تسأل عنه.. والصواب ما أثبته. انظر: الجمل للزجاجى ٢٦٦، أسرار العربية ٣٩٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٧٥، جمل الزجاجى، أسرار العربية ٣٩٥، شرح المقدمةالنحوية ١٠٢، ارتشاف الضرب٢/ ٩٧٩.

(٤) فى الأصل: الذى تخاطبه. والصواب ما أثبته. انظر: الجمل للزجاجى ٢٦٧.

(٥) المقتضب٣/ ٢٧٥، جمل الزجاجى٢٦٧، أسرار العربية ٣٩٥، شرح المقدمة النحوية ١٠٢، ارتشاف الضرب٢/ ٩٧٩، المحرر ٢٢٨.

(٦) المقتضب ٣/ ٢٧٥، جمل الزجاجى ٢٦٧، أسرار العربية ٣٩٥، شرح المقدمة النحوية ١٠٢، كشف المشكل ١/ ١٩٥، المحرر ٢٢٩.



الباب الخامس

القول فى الأسماء الموصولة، والأسماء الموصولة الذى للمذكر، والتى للمؤنث، والألف واللام بمعنى الذى[1]، ومن وما، فأما الذى فيلحقها التثنية والجمع، تقول فى تثنية الذى: اللذين فى حال النصب والخفض، مفتوحة الذال مسكنة الياء مكسورة النون، واللذان فى حال الرفع[2]، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، وتقول فى الجمع: الذين بكسر الذال وفتح النون وحدوث ياء من كسرة الذال، وتثنية التى: اللتان فى الرفع، واللتين فى النصب والخفض، والجمع اللاتى واللائى[3]، وأما من وما فليس يظهر فيهما تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، فإذا دل بهما على مؤنث كان لك أن تؤنث[4]، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] قُرِئَ بالأمرين: بالياء التى هى علامة وجه المذكر[5]، وبالتاء التى هى علامة وجه المؤنث[6].

ويخص هذه الأسماء الموصولة أنها مع صلتها بمنزلة اسم واحد لا يفصل بينهما بشىء[7]، وهى توصل بالفعل وبالجمل الجزئية، وهى تقع موقع الاسم الواحد فى كل

---

(١) راجع ما ذكر من قبل ص٢٢، حاشية رقم ٢.

(٢) الإيضاح العضدى ٥٤، شرح المفصل ٣/ ١٣٩ -١٤٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣، همع الهوامع ١/ ٢٨٢-٢٨٣، المحرر ٢٦٧.

(٣) الإيضاح العضدى٥٤، شرح المفصل ٣/ ١٣٩-١٤٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٥-١٠٠٦، همع الهوامع ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٤) التبصرة ١/ ٥٢٠-٥٢١، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٨.

(٥) وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى، انظر: السبعة لابن مجاهد ٥٢١، الكشاف ٣/ ٥٣٦، القرطبى ٨/ ٥٤٤٥، البحر المحيط ٧/ ٢٢٨.

(٦) وهى قراءة ابن أبى عامر فى رواية، ورواه أبوحاتم عن أبى جعفر وشيبة ونافع، وقرأ به الجحدرى والأسوارى ويعقوب. انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١١٩، الكشاف ٣/ ٥٣٦، القرطبى ٨/ ٥٤٤٥، البحر المحيط ٧/ ٢٢٨، الكتاب ٢/ ٤١٥.

(٧) الكتاب ١/ ١٣١-١٣٢، المقتضب٣/ ١٩٧، الأصول ٢/ ٢٦٩، الصور غير المقبولة عند النحاة العرب ٧٢-٧٤.

موضع يقع فيها الاسم؛ أعنى أن موضع إعرابها يكون موضع الاسم المعرب، تقول: الذى قام زيد[1]، وكذلك ما تحرك فقد سكن، وأيهم قام محمد.

ومن ما وأى هى ألفاظ مشتركة، فمرة تستعمل بمعنى الذى، ومرة تستعمل على معانى أخر.

فأما ما فإن لها مواضع سبعة، أشهرها أن تكون نفيًا نحو: ما قام زيد، وتكون استفهامًا نحو قولك: ما صنعت؟ وتكون شرطًا نحو قولك: ما تفعل أفعل مثله، وتكون مولدة وهى التى يعرفها النحاة بالزائدة، وتكون واقعة موقع أعم الأسماء مثل قولنا: شىء، وتكون تعجبًا، وتكون ظرفًا زمانيًا[2]. وكذلك «من» تكون شرطًا وتكون استفهامًا[3].

وكذلك «أى» تكون شرطًا، وتكون استفهامًا[4]، وهذا ما كان ينبغى أن يُعْلَم من أمر الألفاظ المفردة أولا، وأهم ذلك وهو شىء مشترك بجميع الألسنة، واللحن فيه أشد من اللحن فى الإعراب، وإذا تقرر هذا فلنقل فى الجزء الثالث.

●●●

(١) الأصول ٢/ ٢٦٩، التبصرة ١/ ٥٢٤-٥٢٥، شرح المقدمة النحوية ٣١١، شرح المفصل ٣/ ١٣٨، كشف المشكل ٢/ ١٧٦، المحرر ٢٧٣.

(٢) انظر فى أنواع ما: الأزهية ٧٥-٩٩، الجنى الدانى ٣٢٢-٣٤١، مغنى اللبيب ٣٩٠، حروف المعانى ٥٣، معانى الحروف ٨٦، رسالتان فى اللغة ٣٥.

(٣) انظر مسائل «من» فى: الأزهية ١٠٠-١٠٥، الجنى الدانى ٣٠٨، مغنى اللبيب ٤٣١، حروف المعانى ٥٥، معانى الحروف ٩٧، جواهر الأدب ٣٣٤، رسالتان فى اللغة.

(٤) انظر فى معانى «أى»: رسالتان فى اللغة ٤٣.



الجزء الثالث
القول فى الإعراب

والكلام فى الإعراب يقتضى معرفة ما هو الإعراب والمعرب وموجبات الإعراب؛ وهى التى تعرف فى هذه الصناعة بالعوامل. ومعرفة أنواع الإعراب، والأشكال التى تدل على نوع نوع منها، وهى التى تعرف بعلامات الإعراب.

فنقول: أما الإعراب فهو شكل آخر الاسم بأشكال مختلفة؛ لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم[1]، وذلك أن المسمى الواحد بعينه إذا اختلفت أحواله الموجودة فيه؛ يوجب أن يختلف اللفظ الدال عليه، فوجب أن يتغير الاسم عند[2] تعاقب تلك الأحوال عليه تغييرًا يعبر عن حال حال من تلكم الأحوال[3]، وكان هذا سهل من أن يُجْعَل لكل حال من أحوال المسمى اسم، ولذلك كان الإعراب عاماً لجميع الألسنة إلا أن الاسم يختلف فى الحروف التى تجعلها علامة على اختلاف دلالة اسم الواحد بعينه؛ مثل أن تدل مرة على أنه فاعل، ومرة على أنه مفعول كما تقول النحاة، فمنهم من يجعل هذا الاختلاف فى أطراف الكلم كما جعلته العرب[4]، فمنهم من يجعله فى بنية الكلمة وفى شكلها ويسمون ذلك تصريفًا[5]، وهم الأكثر.

وإذا تقرر أن الإعراب هو اختلاف أشكال اللفظ الواحد لاختلاف أحوال مسماه، وكان هذا أيضًا مما يعرض للفظ المفرد؛ لوقوعه جزءًا من الكلام المفيد، فينبغى أن

---

(١) انظر فى ذلك: الإيضاح فى علل النحو ٦٩، اللباب ١/ ٥٢، التبصرة ١/ ٧٦، أسرار العربية ١٨.

(٢) فى الأصل: عن.

(٣) انظر: الإيضاح فى علل النحو ٦٩، الخصائص ١/ ٣٧ يقول: ولما كانت معانى المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفًا أيضًا، وكأنه من قولهم عَربت معدته، أى فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة. وانظر: أسرار العربية ٢٤.

(٤) الصاحبى ٥٥، ٣٠٩، جمل الزجاجى ٢٦٠، شرح المقدمة النحوية ٣٤ - ٣٥، المقتصد ١٠١، ١٠٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/ ٦٤، ٦٧، النكت ١/ ١٦٨، المحرر ٦٨.

(٥) الإيضاح فى علل النحو ٧٦، شرح المفصل ١/ ٥١، اللباب ١/ ٥٨، نتائج الفكر ٨٢، ولابن فارس فى ذلك تفصيل جيد وتمثيل. انظر: الصاحبى ٣٠٩ - ٣١١.

نقـول: أي الأحـوال هي هذه الأحـوال؛ أعني التي تتـعـاور على المسـمى الواحـد، فتختلف أشكال لفظه، ولذلك سماه قوم كما قلنا المتصرف، وسموا الإعراب تصريفًا، فنقـول: إن النحـاة يقـولون إن هذه الأحـوال هي أن يكون الشيء فاعـلاً أو مفـعـولاً أو مـضـافًا، وأن الفـاعل ومـا شبـه به هو مـرفوع، والمفعـول ومـا شبـه به هو منصـوب، والمضاف وما شبه به هو مخفوض.

والفـاعل لـم يرتفع من حيـث هو فـاعل، وإنما ارتفع من حيـث هو مـخبـر عنه[1]، والمفعول إنما انتصب من جهة مـا هو فضلة هي من تمام الكلام المفيد[2]، وبالجملة من حيث هو مضاف إليه معرى من شكل الإضافة، ألا ترى أنهم ينفون عنه الفعل فيرفعونه عندما يقولون: لم يقم زيد، وكذلك الأمر في المفعول ينصبونه وهم ينفون أن يكون مفعولاً في قولهم: لم يضرب زيد عمرًا[3].

وإذا لـم تكن هـذه الأحـوال العـارضـة للمـسـميـات هي أسبـاب اخـتـلاف أشكال الاسم الواحـد. فلننظر مـا هذه الأحـوال؛ فنقـول: إنـا نجد الأسـمـاء من حيـث هي جزء كلام مفيد صنفين: صنف هو متعد من أن يكون مضـافًا إليه، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتهـا، وسواء كان مفردًا أو مضافًا إلى اسم آخر، موصـوفًا بوصف هو هـو، وهذا هو الصنف الأول من الأسـمـاء في كل لغـة، وقـوم يسـمـونه الاسم المستقيم[4]، وهنا صنف ثان من الأسـماء وهو الاسم المضاف إليه؛ وهو في الألفـاظ نظيـر الأشيـاء التي وجودها بالإضـافـة إلى غيـرها، وقـوم يسـمـون هذه

(١) انظر في ذلك: الخصائص ١/ ١٨٥، يقول: ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء. . ، وانظر: شرح عيون الإعراب ٧٠.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٨٥ وهو تتمة لكلامه السابق عن الفاعل والمفعول، يقول: وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضلة.

(٣) الأصول ١/ ٧٣، همع الهوامع ٢/ ٢٥٤، كشف المشكل ١/ ٢٩٥، التهذيب الوسيط ١٠٤، المحرر ٢٢٥ - ٣٣٦، وانظر كلام ابن جني في الحاشية رقم (١).

(٤) كتاب العبارة ص٨٣ يقول: والاسم الغير المصرف وهو الاسم المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه، كان صادقًا أو كاذبًا، مثل قولنا: «زيد كان» أو «زيد وجد» بالرفع.



المائل[1]، وهو صنفان: أحدهما من تمام القول المفيد، والثانى من تمام الاسم، وهو الذى يخص بالمضاف إليه فى هذه الصناعة، وهو فى نهاية المقابلة للاسم الأول، والصنف الثانى كالمتوسط فيهما، لأنه مركب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة، ولذلك تنحو العرب إذا أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذى هو من تمام الخبر نصبوه وعرى من شكل الإضافة، وإذا أرادوا معنى الإضافة فقط، الذى هو من تمام الاسم والفعل خفضوه إما بحرف جر، وإما بغير حرف جر، وإذا صح اختلاف هذه المعانى الثلاثة أعنى المعنى الموجود بذاته والموجود بالإضافة والمركب منها، وكان الاسم الواحد بعينه تتعاور مسماه هذه المعانى المختلفة فواجب أن تختلف أشكاله؛ لاختلاف هذه الأحوال.

فأما لم اختص الشكل المسمى ضمة بالاسم المتعدى من أن يكون مضافًا إليه، والشكل المسمى فتحة بالاسم المركب من معنى وإضافة، الذى هو من تمام الكلام المفيد، والشكل المسمى كسرة بالمضاف إليه الذى المقصود منه معني الإضافة فقط، وسواء صُرِّح فيه بحرف الجر الدال على الإضافة أو لم يُصرَّح؛ فإنه ليس يمكن أن يكون هنالك علة ضرورية توجب هذا الاختصاص الموجود فى كلام العرب، لكن لم توجد علة ضرورية، فقد توجد فى ذلك علة من جهة الأفضل، وسبب الاتفاق فى الكلام هى جعل الشبيه للشبيه، وذلك أن العرب إنما اختصت هذه الحركات الثلاث، فجعلتها علامات لهذه المعانى الثلاثة دون سائر الحروف، لكونها تتعاقب على كل حرف من حروف المعجم، كما تتعاقب الصورة الواحدة بعينها على المواد المختلفة فى وجودها[2] ثلاثة على عدد هذه المعانى التى قلنا، وهذه كلها لا يشك أنه من حكمة كلام العرب.

وأما لم خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم؛ فالحكمة أيضًا فيه بينة، وذلك أن الاسم المتقدم فى الكلام يجب أن يكون حكمه التقدم من أشكال الحرف الواحد بعينه فى مخارج الصوت، والضمة يوجد مخرجها أبدًا فى الحرف الواحد بعينه

(١) كتاب العبارة ص ٨٣، يقول ابن رشد: «إنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة، وهى التى تسمى المائلة أيضًا كان أو يكون أو هو الآن، فقيل: «زيدًا كان» بالنصب، أو «زيد يكون» بالخفض، لم يصدق ولم يكذب.

(٢) هكذا فى الأصل.

متقدمًا على مخرج الفتحة والكسرة فيه أعنى أنها أقرب إلى الحلق فى المخرج، فجعلوا المتقدم من الأشكال للمتقدم من المعانى فى النفس ولما كان مخرج الضمة هو أرفع من مخرج الفتحة والكسرة سموا المعنى الذى تدل عليه الضمة، والضمة نفسها رفعًا[1]، وسموا الذى هو مقابل لهذه خفضًا، وسموا المتوسط نصبًا تشبيهًا بهذه الحروف فى مخارجها، أعنى فى مخرج الحرف الواحد، وبالواجب ما جعلوا الأشكال المقابلة للمعانى المقابلة، وجعلوا المتوسط للمتوسط، وذلك أن الاسم المضاف إليه هو مقابل الاسم المضاف الأول والذى جمع مع الإضافة معنى، هو من تمام الكلام المفيد، وليس يقدر أحد أن يقول فى هذا الفعل من العرب أنه ليس حكمة، ولا سيما إن كان الناظر ممن يعتقد أن اللغة وضعًا، أعنى شيئًا يضعها الإنسان باختياره، وإن كانت مصنوعة شرعًا فهذه الحكمة فيها بينة، وهذه الحكمة هى التى رام النحاة الوقوف عليها، فلم يوضحوها كل الإيضاح، وذلك أنهم قالوا إنما خص المبتدأ بالضمة لأن الضمة أول مخارج الحروف[2]، والمبتدأ أول[3] ولم يبينوا لأى سبب كان المبتدأ أولاً.

وإذ قد تبين ما هو الإعراب، وما هى المعانى التى اقتضتها الأشكال المسماة إعرابًا، وكم أجناسها الأول أعنى الجنس المسمى رفعًا، والمسمى نصبًا، والمسمى خفضًا، فلنقل فى الأشكال التى تدل على هذه المعانى فى الاسم المعرب، وهى التى يسميها النحاة علامات الإعراب، ثم نقول فى الأسباب التى تقتضى فى قول قول، فنقول لأن هذه العلامات فى لسان العرب فى الأسماء هى ست: ثلاث منطوق بها، وهى الضمة والفتحة والكسرة، وثلاث هى مدات حادثة عن إشباع هذه الحركات، فالمدة الحادثة عن الضمة، سميت واوًا، وجُعل شكلها شكل الواو فى الخط لأنها واو منطوق بها، وكذلك الأمر فى المدة الحادثة[4] عن الفتحة جُعل شكلها فى الخط شكل الألف،

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٧٣، شرح عيون الإعراب ٨٤، اللباب ١/ ١٥٢، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٥٩، علل النحو ورقة ٢٧ أ.

(٢) أشار محقق كتاب التبصرة إلى أنه: ليست الضمة من أول مخارج الحروف، وإنما هى أولى حركات الإعراب، ولعل هذا من مصطلحات القدماء. انظر: التبصرة ١/ ٩٩ الحاشية رقم ٤، وعلل الهرمى لذلك بقوله: «إن الرفعة مأخوذة من الواو، والواو من أول الفم..»، انظر: المحرر ٣٠٦، شرح التسهيل ١/ ٢٦٥، مجالس العلماء للزجاجى ١٩٣.

(٣) انظر: التبصرة ١/ ٩٩، شرح عيون الإعراب ٨٤، علل النحو ورقة ٢٧ أ.

(٤) فى الأصل: الخاصة.



وليست الألف المنطوق بها التى هى حرف بالحقيقة، والمدة الحادثة عن الكسرة جُعل شكلها ياء[1]، ولكونها مدات سموها حروف مد ولين، وهنا حرف سائغ وهى الياء المنطوق بها ساكنة لا متحركة.

فالألف الممدودة تكون فى أسماء علامة للرفع، وفى أسماء علامة للنصب، فالأسماء التى هى فيها علامة الرفع هى المثناة نحو: قام الزيدان والعمران، وفى تثنية الذى والتى نحو: اللذان واللتان، وفى كليهما إذا أضيف إلى المضمر نحو: جاءنى الرجلان كلاهما، وهى علامة النصب فى خمسة أسماء: أخاك وأباك وحماك وفاك وذا مال.

وأما الواو فهى علامة الرفع فى الجموع المذكرة السالمة، نحو: الزيدون والعمرون، وفى الأعداد من العشرين إلى التسعين تقول: عندى عشرون درهمًا، وكذلك الواو هى أيضًا علامة الرفع فى تلك الأسماء بعينها المضافة نحو: جاءنى أخوك وأبوك.

وأما الياء التى هى مدة فهى علامة مشتركة للنصب والخفض فى الأسماء التى فيها الواو علامة الرفع، تقول: مررت بالزيدين، وعددت من العشرين إلى الخمسين، وأما الياء المنطوق بها ساكنة فهى علامة النصب والخفض فى تثنية الأسماء التى الألف فيها علامة الرفع؛ تقول: رأيت الزيدين، وأكرمت الرجلين كليهما، وأكرمت اللذين فعلا كذا وكذا، ومررت بالزيدين والرجلين كليهما اللذين فعلا كذا وكذا.

وأما الضمة فقد قيل: لم كانت علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الخفض؛ إلا أن الكسرة تكون علامة مشتركة للخفض والنصب فى جمع المؤنث السالم نحو: الهندات والزينبات، تقول: رأيت الزينباتِ ومررت بالهنداتِ[2].

(1) انظر: الخصائص ٢/ ٣١٥-٣١٦، سر صناعة الإعراب ١٧، الإيضاح فى علل النحو ١٢٣، وأكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف، فالفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء. وقد قال بعضهم: الألف من الفتحة والياء من الكسرة والواو من الضمة. وانظر: المحرر ٦٥.

(2) الكتاب ١/ ١٨، التبصرة ١/ ٨٧، أسرار العربية ٦٢، شرح عيون الإعراب ٥٤، شرح المقدمة النحوية ٤٦، المحرر ٦١.

وجعلهم الواو التى نشأت عن الضمة للرفع[1] هو من فعلهم جار على أصلهم الضمة علامة للرفع، وكذلك جعلهم الياء علامة للخفض.

وأما جعلهم الألف علامة للرفع؛ فلم يجروا فى ذلك على أصلهم فى الفتحة، لكن اضطرهم الأمر إليه للفرق بين التثنية والجمع[2]، وكذلك اضطرهم الأمر إلى أن جعلوا الياء علامة مشتركة فى أسماء الجموع للنصب والخفض[3].

وإذ قد تبين ما هو الإعراب والمعانى الأُوَل والعلامة الدالة عليها؛ فلنقل فى الكلام المعرب؛ أعنى أن تقول أى صنف من أصناف الكلام هو الذى يختص بإعراب إعراب، ويوجد فيه أكثر من نوع من أنواع الإعراب لأن جميعها[4]، وهذا بتمييز معرب معرب منها، من جهة المعانى ومن جهة الألفاظ الموجودة فى ذلك القول، وهى المسماة عوامل حتى إذا عرف المتكلم وضع له الشكل الذى يخصه، وهو المسمى علامة الإعراب، وإن كان سامعًا دل ذلك الشكل على ذلك المعنى من الكلام؛ مثل أنه إذا أخبر المتكلم عن اسم وهو مخبر عنه أو خبر وضع له شكل الرفع، وإن سمع سامع شكل الرفع من متكلم علم[5] أنه مخبر عنه أو خبر، وهذا الفعل من المتكلم والسامع، كان العرف موجودًا من قبل حالة شبيهة بالطبع، وهو اعتقاد النطق بها عند الصبا.

ونحن نروم أن يكون لنا ذلك بهذه الصناعة، وذلك بأن يكون عندنا فيها ثلاث علامات كلية فى كلام كلام، هى الموجبة لصنف الإعراب الموجود فى ذلك الكلام؛ فتنطق بالشكل الخاص به، وهو الذى تسميه النحاة عوامل، فالعامل بالجملة هو المعنى

---

(١) الخصائص ٢/ ٣١٥، سر صناعة الإعراب ١٧.

(٢) التبصرة ١/ ٨٧- ٨٨ يقول: أما الرفع فلو جعل فى التثنية بالواو لوجب أن يفتح ما قبل الواو للفرق بين التثنية والجمع، ولو فعلنا ذلك لالتبست التثنية بجمع المقصور نحو مصطفَوْن وما أشبهه، فعدل عن الواو فى هذا الموضع لهذه العلة.. وانظر الكتاب ١/ ١٧، شرح عيون الإعراب ٥٤، الإيضاح فى علل النحو ١٢٣- ١٢٤، سر صناعة الإعراب ٧١٨، أسرار العربية ٤٩، شرح المقدمة النحوية ٦٦، للمحرر ٥٨، علل النحو ورقة ٥/ أ.

(٣) الكتاب ١/ ١٧، الإيضاح فى علل النحو ١٢٧، التبصرة ١/ ٨٨، أسرار العربية ٤٩- ٥١.

(٤) هكذا فى الأصل: ولم يتم المعنى، فهو منقوص بذلك.

(٥) فى الأصل: على.



واللفظ الذى أوجب الإعراب، والمعنى هو الذى دل عليه الشكل الذى هو علامة الإعراب عند السامع، وأن الإعراب إنما هو إعراب الكلام بحيث ينبغى أن نطلب معرفة أسباب الإعراب وأصناف الكلام المركب المفيد، وذلك أن الإعراب إنما وجد فى الاسم المفرد لا من جهة ما هو مفرد؛ لأنه ليس بمفيد كلامًا، وإنما وجد له من جهة ما هو جزء من كلام[1].

فنحن نروم فى هذه الصناعة أن نحصى أصناف إعراب الأسماء المعربة والأفعال من هذه الجهة؛ ليتحصل لنا من ذلك أنواع الإعراب تحصيلاً صناعياً، فإن حصر الأنواع من قبل أسبابها وموادها، أو ما يجرى منها مجرى الأسباب، فهو الحصر الصناعى وذلك أن لكل صنف من الأقاويل صنفًا أو أصنافًا مخصوصة من الإعراب، وفى كل صنف منها معنى أو لفظ يقتضى ذلك النوع من الإعراب، فمتى حصلنا المعربات من هذه الجهة تحصيلاً صناعياً، ولم تكن للرسوم المستعملة فى هذه الصناعة لصنف من أصناف الإعراب بالاسم، الاسم كما عرض ذلك للناظرين فى هذه الصناعة، وذلك أنهم لما لم يلخصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب[2] ولا دلوا على المعنى المقتضى الإعراب فى صنف صنف من أصناف الإعراب والمعربات، والمعربات رسومًا مقولة باشتراك الاسم، وكذلك عرض لهم فى رسوم المعانى والألفاظ التى اقتضت عندهم ذلك الصنف من الإعراب مثل ما عرض لهم فى رسوم الأسماء المرفوعة والمنصوبة، فهذا هو أحد التقصير الداخل عليهم فى هذه الصناعة، والتقصير أنهم لم يستعملوا فى إحصاء أنواع الإعراب بالقسمة الصحيحة التى لا يعرض فيها تداخل، وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهى صناعة ناقصة، وهذا هو السبب الذى دعانا إلى وضع شىء فى هذه الصناعة مع توجه الأمر إلينا به، وإلا فما كنا نضعه لأن الصناعة الموجودة عن نحويى العرب فى زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة، لكن على المجرى الصناعى. ونحن نريد أن يكون إحصاؤنا لذلك أولاً بأقاويل كلية، أعنى فى غاية ما يمكننا من العلوم لكى يمكن لمن أراد أن

(١) سبق حديثه هذا.

(٢) لم تتم العبارة، ولم يكتمل المعنى هنا.



يصير بعد ذلك إلى تفصيل كلى كلى من تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة وخواصها اللازمة، وذلك لمن أراد أن يستوفى أجزاء هذه الصناعة؛ فإنا نرى أن كل صناعة يوجد فيها هذان الجنسان من الأقاويل، أن الترتيب الصناعى فيما يقتضى هذه القسمة، أعنى أن يبدأ أولا بتعلم الكليات المحيطة بالمطلوبات فى تلك الصناعة إما بأقاويل كثيرة أو ضرورية ثم يصير بعد ذلك من أحب الاستقصاء إلى تفصيل تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة، واستثناء ما يجب استثناؤه من الأمور النادرة إن كان ذلك موجوداً فيها، أعنى فى تلك القوانين الكلية.

وإنما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعًا فى الصنائع؛ لأن ترتيب التعلم يقتضى أن يصير من الأعرف إلى الأخفى والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، وأيضًا فإن الكليات نافعة للمتذكر، ونافعة للمبتدئ بالنظر فى الصناعة؛ لأنه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته، ولذلك كان الأفضل فى تعليم الولدان أن يلقى إليهم أولاً الأقاويل الكلية ويؤخذوا بحفظها؛ فإذا شدوا[1] وأرادوا الكمال فى الصناعة؛ أخذوا بتفاصيلها، وليس يصلح هذا بالولدان فى تعلم الصناعات فقط بل وفى كل ما يرام أن ينشئوا عليه من الفضائل الجملية.

وهذه القوانين هى جنسان: قوانين فى الإعراب، وقوانين فى تركيب القول، وهذه أيضًا صنفان: قوانين فى شكل القول، وقوانين فى مواده، أعنى ما تركب منه القول.

وإذا قد تقرر هذا فيرجع أن المعرب ينطلق أولا على الأسماء التى جعلت علامات الإعراب فيها دالة على المعنى الذى فى الجملة[2]، وثانيًا على الجملة التى تلك الأسماء جزء منها، وإذا كان ذلك كذلك، فالمعربات صنفان: ألفاظ مفردة وجمل، والإعراب الذى هو فى المفرد هو الدال على الذى فى الجملة، والذى فى الجملة هو العلة لما ظهر من ذلك فى المفرد.

(١) فى الأصل: شذوا.

(٢) الإيضاح فى علل النحو ٦٩، التبصرة ١/ ٧٦، أسرار العربية ٢٤، شرح عيون الإعراب ٤٣، المحرر ٦٧.



الأسماء المفردة التى تقبل الإعراب هى[1] كل اسم دل من مسماه على أحوال مختلفة من الكلام، وهذه الأسماء توجد صنفان: إما أسماء لا توجد فيها الأشكال التى تدل على الأحوال المختلفة التى تلحقها، وهى الأسماء المقصورة أعنى التى أواخرها ألف ساكنة، أو بعض المبنية، وهذه هى فى الإعراب بمنزلة الأسماء المشتركة التى لا تُفْهَم إلا بقرائن الأحوال، والصنف الثانى وهو الأغلب هى الأسماء التى يلحق أواخرها أشكال تدل على اختلاف المعانى التى تتعاقب على تلك المسميات بحسب نوع الكلام التى[2] تلك المسميات جزء منه.

وما لا يدخله من الأسماء إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب سمى متصرفًا[3]، والاسم المبنى هو غير المتصرف[4].

وأما الجمل المعربة فإنها الجمل التامة المفيدة؛ وما اتصل بها[5] هو من تمام الجملة، ولهذا ما ينقسم النظر أو لا بحسب أقسام الكلام التام الأربعة، أعنى الكلام الخبرى والأمر والنهى والنداء والاستفهام؛ فى هذه القوانين الكليات التى تنحصر منها المعربات من الأسماء أربعة أبواب:

الأول من الكلام على الخبرى.

الثانى فى الأمر والنهى.

الثالث فى النداء.

الرابع فى الاستفهام.

ولكون الإعراب تابعًا للكلام المركب وبخاصة ما كان منه مركبًا تركيب إخبار وتركيب تقييد، فينبغى أن نقول أولاً فى هذين التركيبين.

---

(١) فى الأصل: فهى. (٢) فى الأصل: إلى.

(٣) فى الأصل: تصرفه.

(٤) كتاب العبارة ص ٨٣، يقول: والاسم أيضًا إذا نصب أو خفض أو غيّر تغييرًا آخر عما أشبه ذلك لم يقل فيه أنه اسم بإطلاق بل اسمًا مصرّفا. فتكون الأسماء أيضًا منها مصرفة ومنها غير مصرفة والحد الذى حدّ به الاسم يشملها جميعًا؛ إذ إن الفرق بين المصرّف وغير المصرف، وهو المرفوع فى كلام العرب، أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة وهى التى تسمى المائلة أيضًا... كان صادقًا أو كاذبًا.

(٥) كرر لفظة «بها» ثلاث مرات.

الباب الأول

فنقول إن الجمل الخبرية منها أُوَل، ومنها مركبة من الأُوَل وهي الثاني. أما الأُوَل: منها بسيطة، ومنها مركبة، والبسيطة هي التي ليس فيها تركيب إلا تركيب الإخبار فقط، وهي عند النحاة ثلاث جمل: إحداهن التي هي من ابتداء وخبر نحو قولك: زيد قائم، والثانية التي من فعل وفاعل نحو قولك: قام زيد، وهي في الحقيقة من مخبر وخبر إلا أن الفعل قُدّم على الاسم، ولا يختلفون أنه إذا قُدِّم الاسم على الفعل أنه يرجع إلى جنس الابتداء، ولا يختلفون أنه إذا قُدِّم الاسم على الفعل أنه يرجع إلى جنس الابتداء والخبر، والجملة الثالثة: الإخبار عن المفعول الواقع به مقدمًا عليه، وهو الذي يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله.

ولهذا الفعل صنعة مخصوصة نحو ضُرِب زيد، وشُتِم عمرو، فإن قُدّم الاسم ارتفع بالابتداء.

وأما المركبة الغير بسيطة[1]، فهي التي اشتملت على تركيبين: تركيب خبر بصدق أو بكذب، وتركيب لا يصدق ولا يكذب، مثال قولك: زيد ضرب عمرًا، أو اضرب عمرًا[2]، فإن قال: زيد ضرب عمرًا قول تركب تركيب إخبار فقط، وقولك: اضرب[3] عمرًا قول مركب تركيب تقييد، وخاصة هذا التركيب، أعني المقيد أنه إذا أزيل من الكلام بقي الكلام تامًا بصدق أو بكذب إذا لم يكن جزءًا من الكلام الخبري.

والجمل البسيطة تقيد بالحروف والأفعال والأسماء[4]، والحروف التي تقيد بها هي إن وأخواتها، وما النافية، ولا النافية. والأفعال التي تقيد بها هي كان وأخواتها، وظننت وأخواتها من أفعال النفس، وإن كانت هذه في الحقيقة أيضًا هي تقيد جملة بجملة.

---

(١) جرت عادة ابن رشد في غالب كتبه ومصنفاته على استخدام هذا التركيب الذي يقرن فيه غير بأل.

(٢) في الأصل: ضرب عمرًا، والصواب ما أثبته معتمدًا على النوعية الثانية التي ذكرها ابن رشد، وهي تركيب لا يصدق ولا يكذب.

(٣) في الأصل: ضرب. (٤) في الأصل: أسماء.



والأسماء التي تقيد بها الجمل الخبرية البسيطة هي ضربان: تقييدات معنوية، وتقييدات لفظية، والمقيدات من آخر القول البسيط هي[1] إما الاسم ليس فيه شيء من معنى الفعل أصلا، وإما فعل أو اسم يعمل عمل الفعل، فأما الاسم المحض فإنه يقيد بالصفة، ويقيد بالإضافة، والتقييد صنفان: تقييد الشيء بغيره، والثاني تقييد الجنس بنوعه أو النوع بمادته، ومثال تقييده بالصفة قولك: زيد العاقل، ومثال التقييد بالإضافة إلى غيره قولك: غلام زيد، ومثال تقييد الجنس بنوعه قولك: هذه عشرون درهمًا، ومثال تقييد النوع بمادته قولك: هذا خاتمٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا[2]، وهذا التقييد يشبه الذي يكون من تمام الاسم من جهته ويشبه الذي يكو ن من تمام الخبر بجهته، ولذلك يتيقن إعرابه.

وأما الفعل فإنه يقيد بالمعاني اللازمة له، والمعاني اللازمة لكل فعل خمسة: ظرف الزمان نحو قولك: خرج زيد يوم الجمعة. وظرف المكان نحو قولك: قام زيد أمامك. ومن هذه الأفعال ما لا يقيد إلا بحرف جر نحو[3] قولهم: قمت في الأمام. والاسم المشتق منه الفعل وهو المسمى مصدرًا نحو قولك: خرجت خروجًا، وقعدت قعودًا. والشيء الذي كان من أجله الفعل هو علة الفعل الغائية نحو قولك: خرج زيد طالبًا للمعروف، وقد تقيد بلام العلة مثل قولك: خرج زيد لطلب المعروف، والخامس: تقييد الفاعل بالصفة التي كان عليها وقت الفعل، وقد يقيد بها المفعول في الفعل المتعدي والفعل في هذه الجملة يكون مظهرًا نحو: جاء زيد راكبًا، وقد يكون مضمرًا نحو قولك: زيد في الدار قائمًا، أي استقر قائمًا.

هذه الحروف لازمة لكل فعل، متعلقًا كان الفعل أو غيره. وأما الذي يتعلق فعل الفاعل بغيره فهو الذي تسميه النحاة فعلا متعديًا، وكذلك الذي تعلق به المفعول يسمى المفعول به.

---

(١) في الأصل: هو.

(٢) في الأصل: ما جاء، وما أثبته هو ما ورد في كتب النحاة.

(٣) في الأصل كلمة مطموسة لم أستطع تبينها.

وإذا كان هذا هكذا فهذا النوع يتقيد بتقييد سادس وهو المفعول به، نحو: ضرب زيد عمرًا، والذى يقيد به الفعل، ربما كانوا اثنين نحو: كسا زيد عمرًا قميصًا، وربما كانوا ثلاثة وذلك يعرض لظننت وأخواتها إذا دخلت عليها الهمزة على ما يأتى بعد نحو: أعلم زيد عمرًا منطلقًا، فهذه القيود الستة هى قيود الفعل.

وقد يقيد الفعل بقيد سابع وهو الذى أسند إليه الفعل؛ أعنى الفاعل إذا كان قد أسند فى الكلام لما هو متصل به ومن سببه، أعنى إذا أبدل الفاعل الحقيقى بفاعل آخر هو من سببه، وهو الذى يسميه النحاة التمييز مثل قولك: تفقأ زيد شحمًا وتصبب عمرو عرقًا، وذلك لأن الكلام الأصلى فى هذا هو أن تقول: تصبب عرق زيد، وتسند الفعل إلى العرق، فإذا أسند إلى زيد الذى هو سبب العرق احتاجوا إلى تمييز والإجمال الذى وقع فى الفعل، أعنى أنهم إذا قالوا: زيد تصبب؛ احتمل أن يتصبب ماء أو أن يتصبب عرقًا.

وأما الأسماء التى تشتق من الفعل فإنه يوجد لها عملان: عمل الأفعال، وعمل الأسماء، فإنها أربعة: اسم الفاعل المشتق من الفعل نحو ذاهب وضارب. والأسماء التى تتغير عن شكل الفاعل للمبالغة، أعنى الذى يدل على كثرة الفعل وأشكالها خمسة: فَعُول نحو: ضروبٌ، وفعّال نحو: ضرّاب، ومفْعَال نحو: مضراب، وفعيل نحو: عليم، وفَعِل نحو: حذر[1]. والثالث: المصدر إذا كان بمعنى أن يفعل لا بمعنى المفعول نحو: ضَرْبُ زيد عمرًا أحسن. والرابع: الصفة التى يسميها النحاة بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ وهى المشتقة من فعل غير متعد نحو قولك: زيد حسن وجهه، وهى صفات للخلق التى ليست بفعل للذى توجد فيه؛ أو صفات لأشياء هى من سبب الموصوف، فيجوز فيها أن تجعلها صفة للشىء الذى ليست هى له بصفة نحو قولك: مررت برجل حسن أبوه[2]، فإن الحسن ها هنا هو من صفات الأب ولكن جعلته العرب من صفة من له الأب فى الإعراب تجوزًا.

(١) وأضافوا إلى ذلك: فُعُل مثل عُقُر، وفعّيل بتشديد العين مثل شِرّيب. انظر: المقتضب ٢/ ١١٣، جمل الزجاجى ٩٢، ٩٣، الغرة المخفية ٤٨٦.

(٢) فى الأصل: وجهه، وصوبت المثال وفق الكلام الآتى بعده.



فأما أبنية المبالغة فإنها تقيد بجميع ما تقيد به الفعل، وتقيد من قيود الأسماء بالإضافة وغيرها.

وأما اسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة به فإنها تقيد بجميع ضروب القيود أعنى بقيود الأسماء فتخفض، وبقيود الأفعال فتنصب وترفع، وذلك أنه يلزمها الفاعل؛ فيأتى القول فى شكل قول خبرى لكن لابد فيه من ضمير يعود إلى الأول، فمثال ذلك فى اسم الفاعل نحو ذلك: هذا ضاربُ زيد بالإضافة، أو: ضاربٌ زيدًا؛ على نحو تقييد الفعل بمفعوله، أو قولك: هذا ضارِبٌ أبوه؛ على تقييد الذى يضرب أبوه، وكذلك يقيد المصدر بهذه الثلاثة الضروب فتقول: عجبت من ضرب زيد عمرًا، ومن ضرب عمر زيدًا، ومن الضرب زيد عمرًا، وكذلك تقول: مررت برجل حسن الوجه، وحسن الوجهَ بالنصب، وحسن الوجه؛ تريد منه. وهذا من الكلام المنقول عن أصله، فهذه هى القيود المعنوية.

وأما القيود اللفظية التى هى لإبانة اللفظ فتأتى إما لتخصيص عموم لفظ؛ إذ[1] كانت العرب تأتى بالعام فيراد به الخاص، وإما لتعميم لفظ يحتمل الخصوص، وإرداف اسم باسم لموضع الاشتراك الذى فى الاسم الأول، أو لتحقيق معنى يحتمل الاستعارة، أو لتأكيد المعنى مثل قولك: اضرب اضرب.

أما تخصيص المعنى فإنه يكون بنوعين من التركيب: تركيب تقييد، وتركيب[2] استثنائى، ويكون بألفاظ[3] الاستثناء وهذا تسميه النحاة باب الاستثناء، والفرق بين التخصيصين أن التركيب المسمى تقييدًا يخصص المعنى العام بالصناعة التى تنقسم إليها، والاستثناء يخصص المعانى العامة بإخراج بعض ما يتناوله اللفظ العام منها لا بإيجاد صفة له مخصصة، وتركيب تقييد جلى مخصص بأن كان مخصصًا للبعضية، فهو الذى يسمونه بدل البعض من الكل، وإن كان مخصصًا لمطلق الاسم سموه بدل الاشتمال نحو: أعجبنى الجارية حسنها.

(١) فى الأصل: إذا.
(٢) أضفت هذه الكلمة ليستقيم المعنى، وليست موجودة فى الأصل.
(٣) فى الأصل: بالألفاظ.



وهذا كله إنما يفعلونه طلبًا للاستفادة وإخراج الكلام عن شكله الأول؛ لأن الذى يعرض فى الشكل مثل ما يعرض فى الأسماء؛ أعنى أنه كما ينزل اسم الشىء باسم مستعار كذلك شكل القول الحقيقي بشكل آخر طلبًا للأهم، وذلك أن الكلام الحقيقى فى مثل هذا هو أن تقول: أعجبنى حسن الجارية، وأكلت ثلث الرغيف.

وأما إرادف اسم باسم على طريق البيان فهو إما أن يكون اسمًا واقعًا موقع الصفة وليس بصفة وهو الذى يسمونه عطف بيان، وإما أن يكون اسمًا مرادفًا للاسم الأول لا يقع موقع الصفة؛ وهو الذى يسمونه بدل الشىء من الشىء، وهو شكل أصلى مثل قولك: مررت بزيد أخيك.

وأما الذى يأتى لتعميم لفظ يحتمل الخصوص فهى الأسماء المؤكدة للجموع نحو: لقيت القوم كلهم أجمعين(١).

وأما التى تأتى لتحقيق المعنى نفسه فهى الأسماء التى تؤكد بها الأشخاص نحو: رأيت أخاك نفسه وعينه.

وهذه الجملة فى قسمين البدل والتأكيد، فإذا جمع بهذه الاستثناء كانت القيود اللفظية ثلاثة أجناس.

وأما التقييد الذى يكون بحرف العطف؛ فليس تركيبه تركيبًا يقع فى جملة واحدة، أعنى أنه ليس يدخل التركيب الأول، إنما يدخل فى التركيب الثانى وهو تركيب الجمل الأول بعضها إلى بعض.

واعلم أن هذه الجمل الأول المركبة نحوين من التركيب، أعنى تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وقد يتجوز العرب فيها فتصرف شكلها إلى شكل الكلام الخبرى على عادتها فى الاستعارة، وهذا النقل هو الاسم الذى من تمام الخبر، أعنى تنقله من تركيب التقييد إلى تركيب الخبر فتستفتح الكلام به وتجعل باقى الكلام كله خبرًا عنه، ولابد فى ذلك من ضمير راجع إلى الاسم المستفتح به، وأشهر ما يدخل فى هذا الجنس من

---

(١) إذ القصد من التوكيد بـ«كل، وجميع» وشبهه رفع توهم عدم إرادة الشمول. انظر: شرح عيون الإعراب ٢١١.



الكلام الكلامُ الذى تقول النحاة فيه إنه مركب من أكثر من مبتدأ واحد وخبر واحد، مثل قولهم: زيد أبوه منطلق، وأن هذا القول كله مركب من تركيبين خبريين، وأصله مبنى، والتركيبين المختلفين وهو قولهم: أبو زيد منطلق، ولذلك يقولون فى مثل هذه أنه لابد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ، وربما عمل النحاة من هذه مسائل طويلة[1] نحو قولهم: زيد عمرو خاله أبوه منطلق عنده فى داره، ويعربونه بأن يقولوا: زيد ابتداء، وعمرو ابتداء ثان، وخاله ابتداء ثالث، وأبوه ابتداء رابع، ومنطلق خبر عن الأب، والأب وخبره خبر عن خاله، وخاله والجملة التى هى خبر عنه خبر عن عمرو، والجملة التى صارت خبرًا عنه خبر عن زيد، وهذا إنما يأتى منه كلام مفهوم مع الضمائر، والكلام الأول هو: أبو خاله منطلق عند زيد فى دار خاله.

وفى هذا الجنس يدخل المفعول الذى لم يسم فاعله وما بنته على هذا النوع من الكلام حيث يأتى.

وفى هذا الباب يدخل قولهم: زيد له مال، وربما وُجد له شكل من الكلام قد غيروه من شكله الأصلى إلى شكل مستعار، ورفضوا الشَكل الأصلى وهو قولهم: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل زيد، وبئس رجلا زيد، ونعم رجلا زيد، وحبذا زيد، وذلك أن الكلام الأصلى فى هذا هو: نعم زيد، وبئس عمرو، وحب زيد، فزادوا عليه اسم الجنس على طريق الإبلاغ فى المدح والذم[2]، فمرة أخرجوه مخرج الاسم الذى قيد نوعه فينصبوه بالتمييز، ومرة رفعوه على التشبيه بالفاعل وأدخلوا عليه الألف واللام فقالوا: نعم الرجل زيد، وكذلك فعلوا فى حبب؛ أدخلوا عليه ذا وهو اسم مبهم.

ولذلك لما أراد النحاة أن يجعلوا هذا الكلام مركبًا من تركيبين خبريين، وكان من شرط ما هو بهذه الصفة عندهم أن يكون فيه ضمير يعود إلى الأول اعتذروا عن ذلك بأن قالوا اسم الجنس يقوم مقام الضمير.

---

(١) انظر فى ذلك: المقتضب ١/ ١٦٠ وفيه مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون.

(٢) تبين عبارة ابن الخشاب فى المرتجل ذلك: إنك لما قصدت مدح زيد فى قولك: نعم الرجل زيدٌ، وأردت المبالغة فى مدحه مدحت جنسه كله... انظر: ص ١٤٠، وانظر كذلك: اللباب/ ١ ١٨٣- ١٨٤، أسرار العربية ١٠٤.

والأصوب أن يعتقد فيه أنه مركب من النوعين من التركيب أعنى أن يكون نعم الرجل تركيب تقييد والجملة تركيب إخبار كما هو فى قولهم: نعم رجلا زيد، والجملة مركبة تركيب إخبار والمبتدأ هو زيد.

وكذلك القول فى حبذا فقد تبين لك أن كل كلام مقيد أن يتركب بنحو واحد من التركيب وهو الأول، أو بنحوين من التركيب مختلفين: أول وثان؛ أنه قد يجعل الثانى من نحو التركيب الأول، فيأتى الكلام من تركيبين أو أكثر من نوع واحد. وربما أشكل مثل ما عرض فى نعم وبئس.

فقد تبين لنا من هذا أن الجمل الخبرية صنفان: صنف بسيط وهو الذى لا يوجد فيه غير التركيب الأول، وصنف مركب وهو الذى يوجد فيه التركيبان معًا، أعنى تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وتبين لك أصناف القيود والمقيدات وكم مبلغها فى الكلام الواحد.

وأما الجمل الثوانى وهى المركبة من اثنين إما البسيطة، وإما المركبة فإنها تتركب على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يكون إحدى الجملتين يلزم الثانية، وذلك يكون فى الكلام الخبرى بحروف الشرط وغيرها من الحروف التى فيها معنى الشرط نحو: إن جاء زيد انصرف عمرو، أو مهما جاء زيد انصرف عمرر، وما جاء زيد انصرف عمرو، ولولا أن جاء زيد لانصرف عمرو[1].

وفى هذا الباب يدخل القسم وجوابه، وذلك أن القسم هو قول خبرى يثبت به قول خبرى. فهذا هو النحو الأول.

والنحو الثانى: أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة هو الأولى البسيطة، أعنى أن تكون جملة تقع موقع المفعول أو الحال أو موقع الصفة؛ أو غير ذلك من أنواع الأسماء التى هى قيود أو تقييد جملة تلزمه جملة ثانية.

(١) فى الأصل: لولا جاء زيد.



والنحو الثالث: أن ترتبط الجملتان بحروف العطف نحو: جاء زيد وعمرو، لأن التقدير: جاء زيد وجاء عمرو، وكذلك: زيد منطلق وعمرو منطلق.

وها هنا جنس رابع: من التركيب؛ وهو أن يتركب الكلام من جملتين مختلفتين بالجنس؛ مثل: الأمر والنهي وجوابهما والاستفهام وجوابه، وإن كان قد يظن أنه لابد ها هنا من تركيب جملتين خبريتين وستأتي هذه كلها مفصلة إن شاء الله تعالى.

وإذ قد تبينت أنواع الجمل الخبرية الأول والثواني، فقد يمكنك بهذه[1] أن تقف على إعراب الأسماء المعربة من فصل أو نوع من أنواع التركيبات بأقاويل كلية، وهي التي قصدنا في هذا الجزء تعريفها أولا، وهي التي كان قوم يسمونها قوانين الإعراب، وهذه القوانين تنقسم إلى ستة أجناس:

الجنس الأول: نذكر فيه قوانين الكلام الخبري المطلق.

الجنس الثاني: نذكر فيه الكلام الخبري المقيد بالأفعال.

الثالث: نذكر فيه قوانين الكلام الخبري المقيد بالحروف.

الرابع: نذكر فيه تقيد الكلام الخبري بالأسماء سواء كان المقيد من تمام الاسم أو من تمام الخبر، وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

تقييد الفعل بالاسم، وتقييد الاسم بالاسم، وهذا أيضًا إما يكون مثالا أو لا، أعني لقبًا، وإما أن يكون مشتقاً من فعل.

فتكون الأجناس التي توجد فيه القوانين في إعراب الأسماء ستة[2]:

الأول: في الخبر المطلق.

الثاني: في الخبر المقيد بالأفعال.

الثالث: في الخبر المقيد بالحروف.

---

(١) مطموسة في الأصل.

(٢) في الأصل: الستة.

الرابع: فى الخبر المقيد فيه الفعل باسم.

الخامس: فى الخبر المقيد فيه الاسم الذى هو لقب باسم آخر.

السادس: فى الخبر الذى قيد فيه الاسم المشتق من الفعل باسم آخر.

وهذا النحو من التعليم لم يسلك بعد، ولم[1] يشر أحد أنه أدخل فى باب الأمر الصناعى وأربط للمعانى.

●●●

(١) فى الأصل: ولا.



الباب الأول

فى قوانين القول الخبرى المطلق، ولأن هذا القول قد تبين بأن منه ما يوجد بسيطًا وهو الذى لا يكون فيه إلا تركيب خبرى واحد، ومنه ما هو مركب وهو الذى يوجد فيه أكثر من تركيب واحد خبرى وهو المنقول من أصله.

فأما القول الخبرى البسيط ففيه قانون واحد؛ وهو أن كل اسم يكون خبرًا أو مخبرًا عنه من غير أن يدخل على الجملة الأصل حرف عامل لا يتقدر ولا مضمر فهو مرفوع؛ وهذا القول هو عام لثلاثة أجناس من الكلام؛ أحدها المسند إلى خبره، نحو: زيد منطلق. والثانى: الذى يسمونه الفعل والفاعل نحو: قام زيد، والفرق بين هذا والمبتدأ عند النحاة أن الفعل إذا قدم على الاسم أعربوا الاسم بأنه فاعل، وإذا قدم الاسم على الفعل أعرب الاسم بأنه مبتدأ، وقالوا إن للفعل ضمير الفاعل وهو فى الحقيقة مخبر عنه وخبر؛ لكن اضطرتهم إلى ذلك أمور فى صناعتهم سنقف عليها إن شاء الله تعالى. والثالث: المفعول إذا أخبر عنه بالفعل وحذف الفاعل وهو الذى يسميه النحاة المفعول الذى لم يسم فاعله نحو: ضُرِب زيدٌ وقُتِل عمرو.

وللفعل الذى يخبر به عن المفعول شكل خاص؛ وهو فى الثلاثى على شكل فُعِل نحو: ضُرِب زيد، وفى الرباعى على شكل أفعل نحو: أكرم زيد، وفى المعتل فى الأفصح علَى شكل فعل نحو: بيع الثوب وكيل الطعام.

والاسم الذى يخبر بهذا الفعل عنه يكون إما مفعولا يتعدى إليه الفعل بغير حرف جر نحو: ضرب زيد، وإما بحرف جر إذا لم يكن الفعل يتعدى إلى غيره إلا بحرف جر نحو: مر بزيد، فإن تعدى إلى مفعولين أعنى اتصل بمفعولين: أحدهما بحرف جر والآخر بغير حرف جر أخبر بهذا الفعل عن المفعول الذى اتصل به الفعل بغير حرف جر؛ إلا أن يكون ظرفًا؛ فيجوز الأمران جميعًا نحو: سير بزيد يومان، وسير بزيد يومين.

وإذا كان هنالك مفعولان أو أكثر يتصل بهما الفعل المخصوص بهذا الشكل من الكلام؛ أى يتعدى إليهما؛ رفعت الواحد ونصبت الثانى؛ لأنه مركب من تركيبين: تركيب خبر، وتركيب تقييد نحو قولك: كُسى عمرو ثوبًا.

ويجوز أن يخبر الفعل عن المصدر إذا وُكِّد، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وهذا القول في هذا الباب هو من قوانين التركيب.

وأما قوانين الإعراب ففي هذا الباب منها ثلاثة قوانين كما قلنا؛ أحدها: أن كل جملة مركبة من اسمين فقط مخبر عنه وخبر، وكلاهما مرفوع، وكذلك ما تركب من اسم وفعل هو خبر عنه، وأبهم هنا من الاسم أصناف الأسماء التي تقدمت ما عدا الضمير المرفوع الموصول فإنه لا يقع إلا فاعلا. القانون الثاني: أن كل جملة مركبة من اسم وفعل تقدم عليه، فإن الاسم يرتفع بأنه فاعل مثل: قام زيد. القانون الثالث: أن كل مفعول أخبر عنه بفعل مقدم عليه على شكل فعل أو أفعل أو فعلل أو فعل فهو مرفوع نحو: ضُرِب زيد، وأكرم عمرو، ودحرج الحجر، وبيع الطعام.

وأما القول الخبري المركب المنقول ففيه قانونان: أحدهما: أن كل اسم وقع مفعولا أو مضافًا في الكلام الأصلي من جملة تامة فصيرته مبتدأ وجعلت باقي الكلام خبرًا عنه؛ بأن زدت فيها ضميرًا عائدًا عليه؛ فإنه إن كان باقي الجملة من ابتداء وخبر؛ فإن جميع الأسماء التي تكون في هذه الجملة تكون مرفوعة نحو قولك: زيد أبوه منطلق.

والقانون الثاني: أنه إن كان باقي الجملة من فعل وفاعل ومفعول؛ ووجدت في الفعل ضميرًا يعود على الذي ابتدأت به؛ فإنه يجوز في الاسم الذي ابتدأت به الرفع وهو الأجود، ويجوز فيه النصب نحو قولك: زيد ضربه عمرو، وهذا هو الذي يسميه النحاة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[1]، ولا يجوز عندهم: زيد ضرب عمرو؛ على أن يكون زيد مفعولا مرفوعًا[2]، ويجوز عندهم: زيد ضربت، والتاء هنا ضمير الفاعل[3]، ولكن الأجود هاهنا هو النصب[4].

(١) الكتاب ١/ ٨١، المحرر ٤٨٦.

(٢) وإن ورد في قراءة ابن عامر لقوله تعالى من سورة النساء، الآية ٩٥: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ بالرفع، وإن كان ضعيفًا عند النحاة، ويكون مفعول وعد مضمرًا، تقديره: وكلٌّ وعده الله الحسنى. انظر: الحجة لابن خالويه ٣٤١-٣٤٢، البحر المحيط ٦٩٨-٦٩٩، المحرر ٤٩٤.

(٣) يجوز ذلك على ضعف، ويضمر بعد «ضربت» هاء تكون مفعولة، ويكون مبتدأ وخبرًا، انظر: المحرر ٤٩٤.

(٤) الكتاب ١/ ٨٠-٨١، المقرب ٩٤، المحرر ٤٩٤.



وهذا الكلام هو فى أصله مركب من تركيبين: تركيب خبر وتركيب تقييد، وهذا النوع من الكلام أعنى نقل تركيب التقييد إلى تركيب الخبر يقع شبهه فى الأمر والنهى والاستفهام والجزاء[١]، والجزاء يختار فيه النصب على ما سنقف عليه إن شاء الله إذا سرنا إلى قوانين هذه الأجناس من الكلام، وذلك هو مثل قولنا: زيدًا ضربته، وزيدًا اضربه[٢].

وكذلك يختارون النصب فى الكلام إذا كانت الجملة الاسمية[٣] معطوفة على جملة فعلية نحو قولك: رأيت زيدًا وعمرًا وضربته[٤]، فهذه هى القوانين الإعرابية فى هذا الجنس من الكلام.

وأما القوانين التركيبية فإنها تنحصر فى الأكثر فى قسمين: فى معرفة شكل القول، وفى معرفة الألفاظ التى يتركب منها القول؛ كالحال فى سائر الموجودات المركبة؛ فإن الصحة والفساد فيها يدخل من الوجهين جميعًا، مثال ذلك أن البيت إنما تلحقه الجودة والرداءة من قبل هذين الجنسين، أعنى من قبل شكله أو من قبل الأشياء التى تركب منها، وكذلك الحال فى القول، وقد يجب أن نذكر من ذلك ما هو كالضرورى فى هذا الجنس فنقول أما شكل القول الذى هو الابتداء والخبر فأن يكون المبتدأ مقدمًا والخبر مؤخرًا، وقد يجوز تقديم الخبر نحو قولك: فى الدار زيد[٥]، وقائم عمرو[٦]، وقد يأتون بالمبتدأ ويحذفون الخبر إذا كان فى الكلام دليل عليه، وقد يفعلون عكس هذا، وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣]؛ يتأول على الوجهين جميعًا، فمن

(١) والنفى كذلك. انظر: الكتاب ١/ ١٣٧، جمل الزجاجى ٣٩، إصلاح الخلل ١٢٩-١٣٢، المحرر ٤٨٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٨، واشترط البطليوسى أن يكون أمرًا يراد به الخصوص، فإن أريد به العموم كان الاختيار الرفع. انظر: إصلاح الخلل ١٣١، المحرر ٤٨٨.

(٣) فى الأصل: الجملية الفعلية، وما أثبته هو الصواب، وهو ما يتضح من المثال الذى ساقه.

(٤) الكتاب ١/ ٨٨-٨٩، جمل الزجاجى ٤٠، شرح التسهيل ٢/ ١٤٢، المحرر ٤٩٣.

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٨.

(٦) وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ... انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧، والبصريون يجوزون ذلك ويمنعه الكوفيون. انظر: أسرار العربية ٦٩-٧٠.

قال الخبر منه هو المحذوف؛ قال تأويله: فصبر جميل أسأل[1]، ومن قال المبتدأ هو المحذوف؛ قال تأويله: فحسبنا صبر جميل[2].

وربما أتت مواضع لا يصرحون فيها بالخبر نحو قولهم: لولا زيد لأكرمتك، لأن تأويله: لولا زيد موجود لأكرمتك[3].

ومن هذا الباب قولهم: لا إله إلا الله، تأويله عندهم: لا إله موجود إلا الله.

وقد قلنا فى الشكل الذى يلفى[4] فى هذا الباب من أكثر من تركيب واحد: تركيب إخبار وأن أصله أن يكون مركبًا من تركيبين: تركيب إخبار وتركيب تقييد، وأما مواد هذا القول فإن الألفاظ التى تقع مبتدأة هى جميع أصناف الأسماء التى تقدم ذكرها، أعنى الأسماء المطلقة والمضمرة المرفوعة المنفصلة والموصولات والمبهمات. وقد تكون قولا مركبًا تركيب تقييد، والموصولات داخلة فى هذا الجنس. وأما مواد الخبر فقد تكون قولا إما مركبًا تركيب خبر أو تركيب تقييد، وقد تكون لفظًا مفيدًا.

وأما شكل القول المركب من فعل وفاعل؛ فأن يكون الفعل مقدمًا والفاعل مؤخرًا؛ لأن اللازم حقه أبدًا أن يكون مؤخرًا، ولذلك تقدم الفعل لأن الفاعل لازم عنه ولم يكن فى نية التقديم؛ فعدلوا عن تسميته مبتدأ إلى تسميته فاعلا؛ وهو والمبتدأ يجتمعان فى أنهما مخبر عنهما، فإن وقع عندهم مقدمًا فهو فى نية التأخير[5]؛ نحو قوله

(١) والتقدير عند غالب النحاة: فصبر جميل أمثل. انظر: معانى القرآن للفراء ٢/ ٥٣، ٥٤، البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، المفصل ٢٦، شرح المفصل ١/ ٩٥، همع الهوامع ١/ ١٠٣، الغرة المخفية ٤١٠، المقتصد ٣٠١، المحرر ٣٢٦.

(٢) تقديره عند النحاة: فصبرى صبر جميل. انظر: معانى القرآن للزجاج ٣/ ٩٦، البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، المفصل ٢٦.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٩، الأزهية ١٦٦.

(٤) هكذا فى الأصل.

(٥) هذا رأى سيبويه، إذ جعل الاسم بعد إذا يرتفع بإضمار فعل، أما الأخفش فيرى أنه مرفوع بالابتداء.
انظر: الكتاب ٣/ ١١٩، الخصائص ١/ ١٠٥، شرح المفصل ٢/ ٣٦، ٩٧، مغنى اللبيب ١٢٠، الجنى الدانى ٣٦٨، ٣٧٣، همع الهوامع ٣/ ١٨١.



سبحانه: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وإنما يسوغ ذلك عندهم إذا استفتح الكلام بالحروف التى من شأنها أن يليها الفعل، وأما إذا تقدم الفعل من غير هذا الحروف فإنهم يعربونه مبتدأ.

وأما شكل القول الذى يخبر فيه عن المفعول ويحذف الفاعل؛ فقد تقدم القول فيه وفى مواده.

●●●

الباب الثانى
فى الأخبار الداخلة عليها الأفعال

وفى هذا الباب قوانين خمسة:

القانون الأول: كل جملة من ابتداء وخبر دخل عليها كان وأخواتها، فالمبتدأ على حاله مرفوع والخبر يعود منصوبًا مثل قولنا: كان زيد منطلقًا، والنحويون يعرفون المبتدأ ها هنا باسم كان؛ والخبر بخبر كان؛ إلا أن يتقدم الاسم على كان فيعربونه مبتدأ[1]، ويقولون اسم كان هو الضمير الذى فيها ومنطلقًا خبره وفيه نظر[2]. وأخوات كان هى: أمسى وأصبح وظل وبات وما انفك وما فتئ وما برح قائمًا[3]. وكان وتكون على نوعين؛ تامة وهى التى ليس تحتاج إلى خبر وهى بمعنى وُجد[4]، نحو: كان زيد؛ أى وجد، وتكون ناقصة وهى الداخلة على الابتداء والخبر، وقد تدخل عليه ولا تؤثر شيئًا فنقول: كان زيد منطلق، والنحاة يقولون اسمها مضمر فيها، وأن التقدير أى كان الخبر والحديث زيد منطلق[5]، وهو الذى تسميه النحاة ضمير الأمر والشأن.

وأما شكل هذا القول فيجوز أن يتقدم الخبر على الاسم؛ إلا ليس فإن فيها خلافًا[6]، والشكل الأول هو أن تتقدم هذه الأفعال ثم يليها الاسم ثم الذى يليه الخبر.

وأما مواد هذا الشكل فهى مواد الابتداء والخبر بعينه[7]، والاسم أبدًا يكون معرفة

(1) شرح عيون الإعراب ٩٢، أسرار العربية ١٣٩.

(2) جمل الزجاجى ٤٥، أسرار العربية ١٣٩، المحرر ٣٥٨.

(3) أغفل هنا: صار، وأضحى، وما زال، وما دام، وليس.

(4) الغالب أن تكون بمعنى حدث أو وقع. انظر: الكتاب ١/ ٤٦، المقتضب ٤/ ٩٥، الأصول ١/ ٩١، جمل الزجاجى ٤٨، ٤٩، أسرار العربية ١٣٤، المحرر ٣٦٧.

(5) الإيضاح العضدى ١٠٤، جمل الزجاجى ٤٩، ٥٠، شرح المقدمة النحوية ٣٠٦، أسرار العربية ١٣٥، التهذيب الوسيط ١٢٢، المحرر ٣٧٠، ٤٧٨.

(6) لم أجد من يشير إلى أن هناك خلافًا فى تقديم خبر ليس على اسمها، إنما وقع الخلاف فى تقديم خبر ليس عليها. انظر: أسرار العربية ١٤٠، اللباب ١/ ١٦٨-١٦٩، المحرر ٣٦٦.

(7) الكلام هنا ليس دقيقًا، إذ لا يجوز أن تدخل كان أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ ضمير فصل، مثل كان أنتم... أو كان المبتدأ ملازمًا للابتداء، مثل طوبى للمؤمن، وغير ذلك...

والخبر يكون إما نكرة وإما أقل معرفة من الاسم. وقد نجد فى الشعر الاسم نكرة والخبر معرفة[1] على القلب؛ كما قد يرفعون المفعول وينصبون الفاعل إذا أمن اللبس، وقول النحاة أنه إذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر لا معنى له؛ فإن المخبر عنه لا يعود خيرًا إلا ويتغير المعنى المفهوم؛ لأنه خبر تأخر عن الأول، وقد تدخل كان على القول المركب تركيب تقييد؛ فلا تعمل شيئًا، وتسميها النحاة زائدة نحو قول الشاعر[2]:

[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام[3]

لأنها فصلت بين الصفة والموصوف، ولم تفصل بين مبتدأ وخبر، فهذه هى قوانين تركيب هذه الأقوال المشهورة، واستيفاؤها يكون فى الجزء المشترك.

القانون الثانى: كل جملة خبرية دخل عليها ظننت أو أعلمت وأخواتها من أفعال النفس، فإن هذه الأفعال إذا تقدمت فى ترتيب الكلام فى الجملة الخبرية؛ نصبت المبتدأ والخبر[4]، نحو قولك: ظننت زيدًا قائمًا، وحسبت عمرًا شاخصًا، فإن توسطت بين المبتدأ والخبر أو تأخرت عنها؛ جاز النصب والرفع، تقول: زيد ظننت منطلق، وزيدًا ظننت منطلقًا، والإعراب فى هذا القول تابع الشكل[5].

---

(1) من ذلك قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وقول الشاعر:

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

انظر: ديوان حسان ٧١، شرح المفصل ٧/ ٩١.

(2) هو الفرزدق.

(3) البيت فى: شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٥٢٩، الجمل فى النحو للخليل ١٢٥، الكتاب ٢/ ١٥٣، المقتضب ٤/ ١١٦، جمل الزجاجى ٤٩، الصاحبى ٢٤٧، تفسير القرطبى ٤٢٧٤، الحلل ٥٩، مغنى اللبيب ٣٧٧، شرح شواهد المغنى ٢/ ٦٩٣، خزانة الأدب ٩/ ٢١٧، إصلاح الخلل ١٥٦.

(4) وقد جاء فى الشعر إلغاؤها وهى مقدمة، وجوزه الكوفيون والأخفش وابن الطراوة. انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٢٩، شرح التسهيل ٢/ ٨٦، ومنه قول الشاعر:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

(5) انظر: الكتاب ١/ ١١٩، أسرار العربية ١٦١، المحرر ٤٧٣- ٤٧٤. وفيه تفصيل.

القانون الثالث: كل اسم جنس دخل عليه بئس أو نعم، فإن كان فيها الألف واللام فهو مرفوع والاسم الذى خصص به الاسم العام مرفوع أيضًا نحو: نعم الرجل زيد، ولهم فى رفعه مذهبان: أحدهما: أنه مبتدأ وخبر(١)، والآخر أنه خبر المبتدأ(٢)، وإن كان الاسم الذى قيد بنعم أو بئس منكورًا فهو منصوب(٣) والمخصص له مرفوع(٤)، نحو: نعم رجلا زيد، وبئس رجلا زيد، فلهذا القول شكلان، ولا يقيد بهذين الفعلين إلا أسماء الأجناس أو ما يضاف إلى أسماء الأجناس(٥) لا أسماء الأعيان.

القانون الرابع: كل اسم أخبر عنه بحبّ موصولا بذا نحو قولك: حبذا زيد، فهو مرفوع، ولا يقع هذا الاسم أبدًا فى كلامهم إلا مؤخرًا عن حبذا، وللنحاة فى رفعه ثلاثة(٦) مذاهب: أحدها: أنه مبتدأ(٧)، والثانى: أنه خبر(٨)، والثالث: أنه فاعل(٩) يرتفع بحبذا.

القانون الخامس: كل اسم دخل عليه عسى أو كاد أو قارب، وما أشبه ذلك من الأفعال؛ فإنه مرفوع؛ والخبر فى هذا القول إذا كان فعلا نحو عسى، فالأجود أن يكون مع أن نحو قولك: عسى زيد أن يحج، وأما كاد فالأجود أن تكون بغير أن نحو قولك:

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٧، المقتضب ٢/ ١٤٠، الأصول ١/ ١١٢، الإيضاح العضدى ٨٥، أسرار العربية ١٠٥، شرح المقدمة النحوية ٣٤٤، المحرر ٦٣١، والتقدير فيه: زيد نعم الرجل.

(٢) أى خبر المبتدأ المحذوف. انظر: الكتاب ٢/ ١٧٧، المقتضب ٢/ ٣٩، الأصول ١/ ١١٢، الإيضاح العضدى ٨٧، أسرار العربية ١٠٦، شرح المقدمة النحوية ٣٤٤، المحرر ٦٣١.

(٣) على التمييز، انظر: الكتاب ٢/ ١٧٧، جمل الزجاجى ١٠٩.

(٤) الأصول ١/ ١١٤، جمل الزجاجى ١٠٩، شرح المقدمة النحوية ٣٤٣.

(٥) ويشترط أن تكون الألف واللام للجنس، انظر: شرح المقدمة النحوية ٣٤٣، المقتضب ٢/ ١٣٩، أسرار العربية ١٠٤، شرح المفصل ٧/ ١٣٠.

(٦) فى الأصل: ثلاث.

(٧) أسرار العربية ١١٠.

(٨) أسرار العربية ١١٠.

(٩) فى الأصل: فعل، وما أثبته هو الصواب. انظر: أسرار العربية ١١٠ وهو أضعف الوجوه.

كاد زيد يدخل المدينة، ويجوز خلاف هذا[1]، وقد يقع الخبر في عسى اسما في مثل قولهم: عسى الغوير أبؤسًا[2].

ودخول هذه القوانين الثلاثة في الأقاويل الخبرية المركبة من جزئين اثنين؛ أو في قوانين الألفاظ المركبة من تركيب الإخبار والتقييد على الاختلاف الذي فيها، فأما إذا دخلت بئس ونعم على اسم منكور؛ فلا شك أنها داخلة في الكلام المجموع من تأليفين خبري وتقييدي.

●●●

(١) أي أن خبر عسى قد يأتي بغير أن في الشعر مثل قول الشاعر:

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

والعكس مع كاد بمعنى أن خبرها يأتي مقترنًا بأن؛ مثل قول الشاعر:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

انظر: الكتاب ٣/ ١٥٨-١٦٠، أسرار العربية ١٢٧-١٢٩، المفصل ٢٧٠، شرح المفصل ٧/ ١١٦، شرح المقدمة النحوية ٣٠٤، المحرر ٨٣٣.

(٢) مثل يضرب. انظر: الكتاب ٣/ ١٥٨، أسرار العربية ١٢٧.

الباب الثالث

في الأخبار المقيدة بالحروف، وفي هذا الباب قوانين أربعة:

القانون الأول: كل قول مؤلف من ابتداء وخبر دخل عليه إن وأخواتها، فإن المبتدأ يعود منصوبًا؛ ويبقى الخبر على حاله مرفوعًا نحو: إن زيدًا منطلق، وإن عمرًا شاخص، والنحاة يعربون المنصوب باسم إن والمرفوع بخبرها، وأخواتها هي: أن، كأن، وليت، ولعل، ولكن.

وأما شكل هذا القول فإن هذه تأتي في كلامهم مكسورة إذا كانت في موضع ابتداء، ومفتوحة إذا وقعت موقع الاسم المضاف إليه، ومن خواص إن المكسورة أن تدخل في خبرها اللام إذا لم تلها[(١)]، وكذلك اسمها تدخل فيه اللام إذا لم يلها[(٢)]، وقد يدخل على المجرور المتعلق بخبرها إذا تأخر عن الاسم وتقدم على الخبر، فإن تأخر عن الخبر لم يدخل فيه اللام، تقول: إن زيدًا لفي الدار قاعد[(٣)]، ولا يجوز: إن زيد قاعد لفي الدار[(٤)]، ولا تدخل في خبر أن المفتوحة اللام[(٥)].

وإذا أدخلت على هذه الحروف حرف ما الموصولة بها جاز رفع اسمها وبطل نصبها، ورجع الكلام إلى أصله، تقول: إنما زيد قائم، وليتما عمرو منطلق، ويجوز النصب[(٦)]. وكذلك إذا خففت إن؛ وإن جاز أن تعمل وألا تعمل[(٧)]، وكان الخليل

---

(١) مثال ذلك: إن زيدًا لقائم، وإنما فصلوا بين اللام وإن كراهة أن يجمعوا بين حرفي تأكيد. انظر: الأصول ١/ ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤١، المحرر ٣٨٨.

(٢) مثال ذلك قوله تعالى: «إن في ذلك لآية»، انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٤، المحرر ٣٨٩.

(٣) في الأصل: قاعدًا. وانظر: الأصول ١/ ٢٣١، المفصل ٢٩٥، المقتصد ٤٥٥، ٤٥٧، المحرر ٣٨٩.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٦٦، كشف المشكل ١/ ٣٦٠، المحرر ٣٨٩.

(٥) لم يجيزوا أن تدخل في خبر أخوات «إن» لزوال معنى الابتداء فيها، وأجاز الكوفيون ذلك في الخبر لكن في الشعر: ولكنني من حبها لعميد. انظر: همع الهوامع ٢/ ١٧٥-١٧٦، شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

(٦) باعتبار «ما» زائدة، انظر: جمل الزجاجي ٣٠٤، شرح المقدمة النحوية ١٩٥، المفصل ٢٩٣، المقتصد ١/ ٤٦٩، معاني الحروف ٨٩، المحرر ٤٠٢.

(٧) لا تعمل فتكون ملغاة، وهذا رأي سيبويه والكوفيين، أما إعمالها فعليه طائفة من المغاربة. انظر: همع الهوامع ٢/ ١١٨٤، الجنى الداني ٢١٧، ٢١٩، المحرر ٣٩٩.



يقول: [منه قوله تعالى][1]: ﴿إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣][2]. وأما تركيب هذا الكلام فإن شكله تقديم الاسم وتأخير الخبر، ولا يجوز تقديم الخبر على الاسم؛ إلا أن يكون ظرفًا نحو قولك: إن في الدار زيدًا[3].

القانون الثاني: كل جملة خبرية دخل عليها حرف (ما) النافي فإن المبتدأ يبقى على حاله مرفوعًا، وينتصب الخبر على لغة أهل الحجاز[4] إلا أن يدخل على ما حرف إلا الذي يوجب ما نفته ما[5]، ويتقدم الخبر على قولك: ما زيد إلا قائم، وما قائم زيد[6]، فإن الخبر يبقى مرفوعًا على ما كان عليه في الأصل. وفي لغة بني تميم لا تؤثر شيئًا في الابتداء والخبر[7]، وقد زعم قوم أن (ما) قد تلي في كلامهم فيكون خبرها منصوبًا مع إلا فيجوز: ما زيد إلا قائمًا، كما يجوز: ليس زيد إلا قائمًا.

القانون الثالث: كل جملة خبرية دخل عليها حرف لا النافية، فإن كانت داخلة على اسم جنس وأردنا استغراق النفي فإنك تجعل لا والاسم كاسم واحد وتبنيه على الفتح كقولك: لا رجلَ في الدار[8]، وإن لم ترد نفي الجنس بقي على حاله

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤١٩، النشر ٢/ ٣٢١، التبصرة في القراءات ٢٦٠، التذكرة في القراءات ٢/ ٥٣٤، البحر المحيط ٦/ ٢٥٥، معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦١.

(٣) وإنما أجازوا ذلك لاتساع العرب في الظروف، وانظر في ذلك أسبابًا أخرى لإجازته في: اللباب ١/ ٢١٠، المقتضب ٤/ ١٠٩، الأصول ١/ ٢٣١، جمل الزجاجي ٥٢، المقتصد ٤٤٧، شرح المفصل ٤/ ١٠٩، المحرر ٣٨٤.

(٤) الكتاب ١/ ٥٧، المقتضب ٤/ ١٨٨، جمل الزجاجي ١٠٥، المسائل المشكلة ٢٨٣، الجنى الداني ٣٢٢، رسالتان في اللغة ٣٦، المحرر ٤٢٢.

(٥) الكتاب ١/ ٥٩، المقتضب ٤/ ١٨٩، ١٩٠، أسرار العربية ١٤٥، الجنى الداني ٣٢٤، وجوز يونس والأخفش والشلوبين النصب مع إلا مطلقًا. انظر: همع الهوامع ٢/ ١١٠، اللباب ١/ ١٧٥، المحرر ٤٢٤.

(٦) في الأصل: وما قام زيد، وما أثبته هو الصواب. انظر: الكتاب ١/ ٥٩، المقتضب ٣/ ١٩٣، الجنى الداني ٣٢٣، أسرار العربية ١٤٦، وجوز الفراء نصبه مطلقًا، وحكى الجرمي أن ذلك لغية. انظر: همع الهوامع ٢/ ١١٣، اللباب ١/ ١٧٦، المحرر ٤٢٦.

(٧) الكتاب ١/ ٥٧، المقتضب ٤/ ١٨٨، جمل الزجاجي ١٠٥، المسائل المشكلة ٢٨٣، رسالتان في اللغة ٣٦، شرح المقدمة النحوية ٢٢٠، المحرر ٤٢٢.

(٨) الكتاب ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٨، معاني الحروف ٨١، رصف المباني ٢٦١، الجنى الداني ٢٩٢، وقال الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة هي معربة. انظر: اللباب ١/ ٢٢٧، الإنصاف ٣٦٦، أسرار العربية ٢٤٦، شرح المفصل ١/ ١٠٥.

مرفوعًا[1]، فإن كررت حرف لا فقلت: لا رجل فى الدار ولا امرأة؛ كان لك أن ترفع الاسمين جميعًا وتنونهما[2]، ويجوز أن تنصب الأول وترفع الثانى[3]، أو تنصبهما جميعًا، والنصب على وجهين: إما أن تنون الثانى أو لا تنونه[4]، ويجوز أن ينصب الأول ويرفع الثانى[5]، وكذلك إذا وصفت الاسم المنكور؛ جاز لك فيه الثلاثة الأوجه: نحو قولك: لا رجل عاقل فى الدار[6]، ولا عاقلا[7]، ولا عاقل[8]، وإذا أدخلت على اسم[9] مشتق من فعل هو ناصب لم يعمل؛ ولم[10] يذهب التنوين من الاسم نحو قولك: لا ضاربًا اليوم لك[11]، وإذا دخلت على اسم مضاف، فإنما ذهب التنوين للإضافة[12] لا للبناء.

القانون الرابع: كل جملة خبرية قيدت بما التى للتعجب؛ فإنما تنصب الاسم المتعجب الواقع فى الجملة؛ فرقا بين هذا الشكل وشكل النفى، فتقول فى التعجب: ما أحسنَ زيدًا، وفى النفى: ما أحسنَ زيدٌ، وتقول فى الاستفهام: ما أحسن زيدٍ؟ فتخفض[13]،

(1) وتكون عاملة عمل ليس نافية فى الخصوص (الوحدة). انظر: مغنى اللبيب ٣١٦، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٢٩، شرح عيون الإعراب ١١١، المحرر ٤٣١.

(2) وهو الأحسن، انظر: المقتضب ٤/ ٣٦٠، ٣٧١، ٣٨٧، شرح المفصل ٢/ ١١٣، اللمع ٤٤، الغرة المخفية ٤٦١، المقتصد ٨٠٧، المحرر ٤٣٩.

(3) الكتاب ٢/ ٣٩٢، الإيضاح العضدى ٢٤١، اللمع ٤٥، ٣٨.

(4) الكتاب ٢/ ٢٩٢، المقتضب ٤/ ٣٧١، الإيضاح العضدى ٢٤١، اللمع ٤٤، شرح المفصل ٢/ ١١٢-١١٣، المقتصد ٨٠٦، الغرة المخفية ٤٦١، المحرر ٤٤٠-٤٤١.

(5) كرر هنا الصورة الثانية.

(6) ببنائه على الفتح. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٨، المقتضب ٤/ ٣٦٧، جمل الزجاجى ٢٣٨، أسرار العربية ٢٤٨، معانى الحروف ٨١، الإيضاح العضدى ٢٣٩، شرح المفصل ٢/ ١٠٩، المحرر ٤٣٦.

(7) وهو أقيس الوجوه عند المبرد، المقتضب ٤/ ٣٦٧، الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(8) رفعه نعتًا لرجل على الموضوع قبل دخول «لا» عليه. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢، المقتضب ٤/ ٣٦٧ الأصول ٢/ ٦٧، الإيضاح العضدى ٢٣٩، جمل الزجاجى ٢٣٨، شرح المفصل ٢/ ١٠٩.

(9) فى الأصل: الاسم. والجملة مضطربة فى الأصل.

(10) فى الأصل: لم.

(11) الكتاب ٢/ ٢٨٧، المقتضب ٤/ ٣٦٥، الجنى الدانى ٢٩١، الغرة المخفية ٤٥٥، المحرر ٤٣٧.

(12) وهو معرب منصوب وليس مبنيًا. انظر: الإيضاح العضدى ٢٤٧، المقتصد ٨٠٨، شرح المفصل ٢/ ١٠١، المقرب ٢١٠.

(13) المقتضب ٤/ ١٧٦-١٧٧، ١٨٤، الإنصاف ١٢٦، ١٤٦.



وشكل هذا القول لا يبنى عندهم من الفعل الرباعى إلا بأشد أو أكثر[1]، ولا من الخلق والألوان إلا شاذاً[2]، وعلى هذا أنشدوا:

[إذا الرجال شتوْا واشتد كاهلهم]   فأنت أبيضهم سربال طباخ[3]

وما ها هنا حرف منصوب[4] يدل على التعجب[5]، كما جعل حرف النداء للإسماع، وحرف الندبة للتفجع، وأفعل التى للمفاضلة لا تصاغ أبداً إلا من المواد التى يصاغ منها التعجب، وهنا شكل ليستدعى به التعجب وهو على صفة أفعل به، قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]، فهذه الأربع هى قوانين الجمل الخبرية المقيدة بالحروف.

●●●

(١) المقتضب ٤/ ١٨٠، الأصول ١/ ١٠٣، المحرر ٥٤٤.

(٢) إنما يكون بلفظة أشد وأبين وما شابههما، وهو ما أشار إليه قبلا. انظر: الكتاب ٤/ ٩٧، المقتضب ٤/ ١٨١، الأصول ١/ ١٠٢، جمل الزجاجى ١٠١، شرح المقدمة النحوية ٣٤١.

(٣) البيت منسوب إلى طرفة بن العبد فى ملحق ديوانه ص ١٠٥، اللسان مادة (بيض، عمى)، شرح المفصل ٦/ ٩٣، الإنصاف ٧٨، أمالى المرتضى ١/ ٩٢، معانى القرآن للفراء ٢/ ١٢٨ مع اختلاف فى رواية البيت. ويساق الشاهد فى باب التفضيل لا التعجب.

(٤) لم أهتد إلى توجيه لها، مع وضوحها فى الأصل المخطوط.

(٥) الغالب أنها فى موضع رفع بالابتداء، وقال الكسائى: لا موضع لـ«ما» من الإعراب، وقيل: نكرة موصوفة بالفعل، وقيل استفهامية، وقيل موصولة. انظر: همع الهوامع ٥/ ٥٦.

الباب الرابع

القول فى الجملة الخبرية المقيدة بالأسماء، وهذه الجمل تنقسم كما قلنا إلى ثلاثة أجناس فى كل جنس منها قوانين مختصة.

الجنس الأول: نذكر فيه قيود الأسماء التى هى ألقاب.

الجنس الثاني: نذكر فيه قيود الأفعال.

الجنس الثالث: نذكر فيه قيود الأسماء التى تعمل عمل الفعل.

وهذا الجنس من القول منه ما هو جزء من القول الخبرى؛ وهو ما كان وقع منه موقع الاسم الواحد، ومنه ما هو من تمام القول الخبرى؛ وهو الذى نسميه فضلة يحسن السكوت دونها، ومنها ما هو جزء من سائر الأقاويل التامة، والإعراب الواقع فى هذه الجمل الثلاثة هو الذى يكون فى التركيب الغير مفيد بذاته، وهو مشترك لأصناف الكلام المفيد، وإنما ذكرناه مع الخبر؛ لأنه إذا عرف إعرابه مع الخبر؛ عرف مع سائر الكلام التام.

الجنس الأول: وفى هذا الجنس قوانين:

القانون الأول: كل اسم قيد باسم تقييد الإضافة، وهذا القيد هو من تمام الاسم، والقيد ليس هو المقيد بخلاف الصفة فإنها من تمام الاسم، والقيد فيها هو المقيد[1]، وهو مخفوض بتقدير حرف اللام، فالمضاف إليه مخفوض، والمضاف يعرب بإعرابه الذى يخصه، وخاصته أن لا ينون ولا يلحقه نون التثنية والجمع؛ بل تحذف جميع ذلك، تقول: هذا غلام زيد، وغلاما زيد، وضاربو[2] زيد، ومن الأسماء ما لا ينفك من الإضافة نحو: مثل وشبه وكثير من الظروف.

---

(١) فى الأصل: القيد.

(٢) فى الأصل: وضاربوا.



القانون الثاني: كل اسم قيد باسم على جهة النعت والوصف فإنه تابع في إعرابه الموصوف[1]؛ إن كان الموصوف مرفوعًا فهو مرفوع، وإن كان منصوبًا فمنصوب، مثل قولك: هذا زيد العاقل.

ومن خواص هذا التركيب الذي يحفظ هذا النوع من الإعراب أن تكون الصفة والموصوف كلاهما نكرة أو معرفة[2]، فإن كانت الصفة نكرة والموصوف معرفة؛ انتصبت الصفة انتصاب المنصوب الذي يسمى حالا نحو قولك: جاءني زيد راكبًا[3]، وكذلك إذا كان كلاهما نكرة وتقدمت الصفة على الموصوف[4]، وعلى هذا أنشدوا[5]:

لمية موحشًا طلل[6]

وإذا كان كلاهما نكرة فالوجه الاتباع، وقد يجوز النصب على الحال نحو: مررت برجل راكبًا[7].

---

(١) النعت يتبع منعوته في أربعة من عشرة أشياء؛ في: رفعه أو نصبه أو جره، وفي تعريفه أو تنكيره، وفي إفراده أو تثنيته أو جمعه، وفي تأنيثه أو تذكيره. انظر: أسرار العربية ٢٩٤، شرح المفصل ٣/ ٥٤، الإيضاح العضدي ٢٧٥، جمل الزجاجي ١٣، شرح المقدمة النحوية ٣٨٢، إصلاح الخلل ٧٦، الغرة المخفية ٣٦٤.

(٢) جوز الكوفية التخالف في المدح والذم، وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت، وجوز قوم وصف المعرفة بالنكرة مطلقًا، انظر: همع الهوامع ٥/ ١٧٢، الكتاب ٢/ ٦، جمل الزجاجي ١٣، المقتصد ٩٠٠، إصلاح الخلل ٧٩.

(٣) هذا هو الأجود، ويجوز جعله بدلاً، انظر: شرح المفصل ٣/ ٥٥، جمل الزجاجي ١٥، المحرر ٧١٧.

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٢، جمل الزجاجي ١٥، المحرر ٧١٨.

(٥) البيت منسوب إلى كثير عزة.

(٦) ديوان كثير عزة ٥٠٦ في باب أبيات مفردة، وذكر مرة أخرى في الأبيات المنسوبة ص ٥٣٦، الجمل للخليل ٧٦، الكتاب ٢/ ١٢٣، معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧، كتاب الشعر ١/ ٢٢٠، ٢٤٤، ٢٨٥، ٢/ ٥١٤، الخصائص ٢/ ٤٩٢، مجالس العلماء ١٣١، ١٣٢، الصحاح مادة (وحش)، مغني اللبيب ١١٨، ٥٧١، ٨٦٥، شرح المقدمة النحوية ٢٦٧، شرح المفصل ٢/ ٥٠، ٦٢، شرح شواهد المغني ١/ ٤٢٩، خزانة الأدب ٣/ ٢٠٩، ٢١١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٩.

وعجز البيت: يلوح كأنه خلَلٌ، وروايته في الديوان: لمية موحشًا طلل قديم، وفي الخصائص: لعزة موحشا طلل، وكذا في كتابَ الشعر وأمالي ابن الشجري.

(٧) وقد أجاز ذلك ابن الطراوة والسهيلي. انظر: نتائج الفكر ٢٣٤، ٣١٥.

وإذا تكررت النعوت جاز الاتباع وجاز قطع بعضها من بعض[(١)] إما بالرفع على تقدير الابتداء والخبر، وإما بالنصب على إضمار أعنى نحو قولك: مررت بإخوتك العقلاء الكرام الباذلين للمال؛ والباذلون، ولا يسقط التنوين من الاسم الموصوف إلا إذا وصف الاسم العلم بابن نحو قولك: هذا زيد بن عمرو، ومررت بزيد بن عمرو.

القانون الثالث: كل اسم جنس من أجناس العدد قيد بمعدوده؛ من الحادى والعشرين إلى التسعين وقع مجملاً فى القول الخبرى فخصص بنوعه؛ فإن ذلك الاسم منصوب[(٢)]، وما وقع من الثلاثة إلى العشرة فهو مخفوض[(٣)] والأول يميز باسم واحد من جنس[(٤)]، والآخر باسم جمع[(٥)]، قولك: هذه عشرون درهمًا، وهذه خمسة دراهم، ففى الأول غلبوا حكم ما يكون من تمام الخبر بغير حرف جر[(٦)] فنصبوا، وفى الثانى غلبوا حكم ما يكون من تمام الاسم فخفضوا؛ لأن هذه الإضافة ليست إضافة حقيقية، وكل اسم عدد قيد بمعدود من الثلاثة إلى العشرة فإن المعدود مخفوض على طريق الإضافة كقولك: عندى ثلاثة أثواب وخمسة أفراس، وكذلك تفعل فى عشرات الآلاف؛ تقول: ثلاثة مائة وثلاثة آلاف[(٧)]، فإن كان العدد لمكيل جاز أن يميز المعدود بالنصب والخفض[(٨)]؛ تقول: عندى خمسة أرطال زيتًا، وزيت، وهذا القانون فيه كما ترى قوانين لكنها كلها من جنس واحد فجعلناها قانونًا واحدًا.

---

(١) قال بعضهم ليس الأمر كذلك، بل إذا كان المنعوت مستغنيًا عن النعت، فإن كان غير مستغن فلا يجوز قطع شيء من النعت حتى تعرف المنعوت. انظر هذه المسألة فى: جمل الزجاجى ١٥، إصلاح الخلل ٨١، اللباب ١/ ٤٠٧.

(٢) المقتضب ٢/ ١٦٢، أسرار العربية ٢٢٢، جمل الزجاجى ١٢٨، المقتصد ٧٣٨، المفصل ٢١٣، الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٦٠٩، الغرة المخفية ٢/ ٥٦٣.

(٣) فى الأصل: مخصوص.

(٤) الكتاب ١/ ٢٠٦ - ٢٠٧، الأصول ١/ ٣١٢، المقتصد ٧٣٥، همع الهوامع ٤/ ٧٣، ٧٥، شرح المقدمة النحوية ٢٥٩، ٢٦٢، المحرر ٦١٨.

(٥) اشترط النحاة أن يكون الجمع جمع قلة، وجاء على غيره، انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٦٠٩، ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠، الإيضاح العضدى ١٢٥، المقتصد ٧٢٩، المفصل ٢١٤، المحرر ١٤٣.

(٦) فى الأصل: خبر.

(٧) المقتضب ٢/ ١٦٦، المقتصد ٧٣٣، شرح المفصل ٦/ ١٩ - ٢٠، التهذيب الوسيط ٣٧٩.

(٨) الكتاب ٢/ ١١٧، الأصول ١/ ٣٠٧، المفصل ٦٥، المقتصد ٧٢٤، شرح المقدمة النحوية ٢٥٩، المحرر ٦٢٠.



القانون الرابع: كل اسم نوع وقع خبرًا فى الجملة الخبرية فخصص بمادته، أعنى بمحله، فإنه يجوز فيه النصب على التشبيه بالتمييز الواقع فى جنس الكمية، والخفض على الإضافة، والاتباع على النعت؛ أعنى إن كان المنعوت مرفوعًا فالنعت مرفوع، وإن كان منصوبًا فمنصوب، وإن كان مخفوضًا فمخفوض، تقول: هذا خاتم حديدًا على التمييز، وحديدٍ على الإضافة، وحديدٌ على الصفة؛ لأنه احتمل الثلاثة معان[1].

الجنس الثاني: وأما الأسماء التى تقيد بها الأفعال الواقعة فى الجمل الخبرية فإن فيها قوانين ثلاثة:

القانون الأول: كل اسم قيد به الفعل بغير حرف جر فهو منصوب، وهذه القيود هى ظرف الزمان والمكان والمصدر والمفعول به إذا كان الفعل كما تقول النحاة متعديًا، والحال والمفعول من أجله، ولذلك يدخل هذا القانون قوانين:

أحدها: أن كل جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول؛ فإن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب.

والثانى: أن كل جملة تركبت من فعل وفاعل وحال وقع فيها الفعل فإن الفاعل مرفوع والحال منصوبة مثل قولك: جاء زيد راكبًا؛ أى فى حال ركوب، وكذلك إن كانت الجملة من ابتداء وخبر فيها فعل مقدر نحو: زيد فى الدار قائمًا؛ لأن التقدير: زيد استقر فى الدار قائمًا.

والثالث: كل جملة مركبة من فعل وفاعل وظرف زمان أو مكان مقدرين، فإن الفاعل مرفوع والظرف منصوب، وإنما قلنا مقدراً بحرف «فى»؛ لأن ما كان من الظروف يقع خبرًا أو مخبرًا عنه؛ فهو يجرى مجرى سائر الأسماء فى دخول الرفع والنصب والخفض عليه[2]، وإذا تردد الظرف بين هذين المعنيين؛ جاز النصب والرفع نحو قوله: ﴿هَذَا يَوْمُ

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٨، شرح المفصل ٢/ ٧٢، كشف المشكل ١/ ٤٩١، التهذيب الوسيط ٢٣٢، المحرر ٦٢٠، ويرفع على البدل لا الصفة وكذلك إشارة سيبويه.

(٢) لا يكون الظرف إلا منصوبًا، متى وقع الفعل فيه، فإن نقلته عن الظرفية، وأخرجته إلى جانب الأسماء وأخبرت عنه خرج عن حكم الظرفية وجرى بتصاريف الإعراب. انظر: المقتضب ٤/ ٣٢٨، الغرة المخفية ٢٦١، كشف المشكل ١/ ٤٦٠، المحرر ٥٨٠.

يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩]؛ قرئ برفع يوم ونصبه[١]، والظروف في هذا على ثلاثة أقسام: ظرف يقع بالمعنيين جميعًا نحو ظرف اليوم والليلة، وظرف لا يقع إلا معنى في[٢] وهو منصوب أبدًا[٣]، وظرف مبنى على حاله[٤].

الرابع: كل جملة مركبة من فعل وفاعل والشيء الذى من أجله كان الفعل، وهو الذى يجاب به أبدًا في جواب: لم هو؟ فإنه منصوب، مثل أن يقال: ضرب زيد عمرًا، فيقال: لم ضربه؟ فيقال: انتصافًا له من حقه، وكثيرًا ما يؤتى في هذا بالعلة التي يسأله بها، فيقال: لينتصف من حقه.

القانون الثاني: كل فعل جعل خبرًا عما هو من سبب الفاعل بدل الفاعل، وكان الأصل أن يكون خبرًا عن الفاعل، فنقل إلى سببه، ثم قيد بالفاعل على الذى هو خبر عنه بالحقيقة، فإنه منصوب، مثل قولك: طاب زيد نفسًا، وتصبب عرقًا، فإن الذى تصبب بالحقيقة هو العرق، والذى طاب هو النفس[٥]، وإنما نسب الفاعل إلى ذى النفس وإلى التصبب بالعرق على جهة التجاوز[٦]؛ وهذا النوع من التخصيص هو الذى تسميه النحاة: التمييز المنقول، يعنون بالمنقول من شكل الإخبار إلى شكل التمييز.

---

(١) قرأ نافع وحده، «هذا يومَ ينفع» نصبًا وتابعه ابن محيصن، وقرأ الباقون «هذا يومُ ينفع»، رفعًا، انظر: السبعة ٢٥٠، النشر ٢/ ٢٥٦، التبصرة في القراءات ١٨٩، التذكرة في القراءات ٢/ ٣٩٢، البحر المحيط ٤/ ٦٣، التيسير ١٠١، معجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٥١، فمن قرأ بالرفع فعلى أنه خبر لهذا، ومن قرأ بالفتح جعله مبنيًا لإضافته إلى الفعل. انظر: الحجة ١٣٦، حجة القراءات ٢٤٢، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٢٤، مشكل إعراب القران ١/ ٢٢٥، البيان ١/ ٣١١، الكشاف ١/ ٦٩٧.

(٢) ربما قصد: لا يقع إلا متضمنًا معنى في.

(٣) إذا وقع الفعل فيه. انظر: الكتاب ١/ ٤٠٤.

(٤) إذا أضيف إلى الفعل الماضي.

(٥) الأصول ١/ ٢٢٢، المفصل ٦٧، المقتصد ٦٩٢، همع الهوامع ٤/ ٦٨، شرح المفصل ١/ ٧١١، المحرر ٦٢١.

(٦) يقصد هنا أنه قد حول عن أصله لقيمة زائدة، إذ في قولنا: طابت نفس زيد، إشارة إلى أن الذى طاب من زيد هو النفس، أما في قولنا: طاب زيد نفسًا، فإنه أشار إلى أن زيدًا طاب جملة ثم خصص النفس بعد ذلك، فكأنه مدحه مرتين بذلك.



القانون الثالث: كل اسم مُقَيِّد للفعل[1] فإنه إن كان بحرف من حروف الجر فهو مخفوض. فإن كان بالواو التى بمعنى مع فهو منصوب، مثل قولهم: جاء البرد والطيالسة، أى: مع الطيالسة، وهذا هو الذى تسميه النحاة: المفعول معه[2].

وحروف الجر -وهى الخافضة- هى: من، وإلى، وعن، وعلى إذا لم يكونا اسمين، وحاشا وخلا ومذ ومنذ إذا كانا حرفين بمعنى من، والباء الزائدة، والكاف الزائدة، والتاء الداخلة فى القسم على اسم الله تعالى، والواو الداخلة على كل مقسوم به، وحتى إذا لم تكن حرف عطف.

و«مِنْ» إذا كانت خبراً مثال قولك: جاء من زيد رسول قاصد. وقد يحذفون الفعلَ، فيقولون: من زيد رسول قاصد. والنحاة يقولون فى مثل هذا: إنه مبتدأ والخبر فى المجرور، وليس الأمر كذلك[3]؛ لأن حرف الجر لا يتصل إلا بالفعل، أعنى: من وإلى وعن وعلى وفى. وشكل هذا مثل شكل قولهم: لعمرو مال، لأنهم فى مثل هذا نقلوا تركيب التقييد، وهو قولك: مال عمرو، إلى الخبر، فقالوا: لعمرو مال، وتقديره: حضر لعمرو مال.

و«من»[4] دلالتها الأولى على الفاعل[5] تقول: كان العالم من الله تعالى، ومن السبب المادى أيضًا تقول: الثوب من كتان، أى: مصنوع من كتان؛ ومن هنا قال النحاةُ: إنها تدل على ابتداء الغاية، وصدقوا هى دالة على ابتداء الحركات فى المكان وفى غير ذلك من الحركات.

والباء تدل على الآلة فى الحركات الأولى، ككتبت بالقلم، وضربت بالسيف.
و«إلى» تدل أيضًا فى الدلالة الأولى على الغاية[6]، نحو: مشيت إلى السوق.

---

(١) فى الأصل: بالفعل.
(٢) فى الأصل: المفعول به معه.
(٣) الجملة مضطربة، وهى فى الأصل: وليس لا من قولك.
(٤) فى الأصل: وعن.
(٥) الأولى أن يقال: ابتداء الغاية من الفاعل، انظر: اللباب ١/ ٣٥٣، شرح عيون الإعراب ١٧٩.
(٦) انتهاء الغاية فى المكان، انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١، مغنى اللبيب ١٠٤، الجنى الدان ٣٨٥، معانى الحروف ١٥، همع الهوامع ٤٣/ ١٥٤، المحرر ٦٥٧.

واللام للملك[1]، و«في» على المكان، نحو: الماء في القدح[2].

«وعلى» على كل ما ارتفع على شيء آخر، تقول: زيد على الحائط[3]، وقد تكون فعلاً، تقول: علا القوم بمعنى ارتفعوا[4].

وقد تستعمل هذه الحروف في مواضع غير هذه مشبهة بهذه.

وأما القسم فهو كلام خبري تركب من جملتين: إحداهما: هي المسماة قسمًا تولد الجملة الثانية: وهي المقسم[5] عليها، والنحاة يسمون هذا جواب القسم، ويقولون: إن جواب القسم إذا كان موجبًا يكون بإن واللام، كقولك: والله إن زيدًا لمنطلق، ووالله لزيد منطلق. ويقولون: إنه إذا كان الجواب فعلاً لزمته النون الثقيلة ولام التأكيد، نحو قولك: والله لأخرجنَّ، ولأذهبنَّ.

وحروف القسم منها ما يختص باسم الله، وهي: التاء واللام، تقول: تالله لأفعلن[6]، ولا تقول: تالقرآن، وكذلك اللام، تقول: تالله لا يكون كذا وكذا.

وقالوا بأن مِنْ تختص باسم الرب، تقول: مِن رب لأفعلن بكسر اللام وبفتحها(*)[7].

(1) الكتاب ٤/ ٢١٧، حروف المعاني ٤٠، معاني الحروف ٥٥، مغني اللبيب ٢٧٥، الجنى الداني ٩٦، همع الهوامع، ٤/ ٢٠٠، المحرر ٦٦٦.

(٢) معناها عند النحاة الظرفية والوعاء. انظر: المقتضب ١/ ١٨٤، الأصول ١/ ٤١٢، حروف المعاني ١٢. معاني الحروف ٩٦، مغني اللبيب ٢٢٣، الجنى الداني ٢٥٠، ولا يثبت البصريون غير معنى الظرفية.

(٢) بمعنى الاستعلاء. انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٠، معاني الحروف ١٠٨، حروف المعاني ٦٥، الجنى الداني ٤٧٦، مغني اللبيب ٩٠، همع الهوامع ٤/ ١٨٥، المحرر ٦٦٠.

(٤) المقتضب ١/ ١٨٤، حروف المعاني ٢٣، معاني الحروف ١٠٨، الجنى الداني ٤٧٥، أسرار العربية ٢٥٧، شرح المقدمة النحوية ١٨٢.

(٥) في الأصل: القسم.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٩٩، ١/ ٥٩، المقتضب ٢/ ٣١٩، ٤/ ١٧٥، الأصول ١/ ٤٣٠، مغني اللبيب ١٥٧، همع الهوامع ٤/ ٢٣٥، المفصل ٣٤٦، أسرار العربية ٣٧٦، المحرر ٦٨١.

(*) العبارة غير واضحة لأنه لم يمثل للام.

(٧) الكتاب ٣/ ٤٩٩، الأصول ١/ ٤٣١، المفصل ٣٤٦، الجنى الداني ٣٢١، همع الهوامع ٤/ ٣٢٩، ٣٤١، المحرر ٦٨٣.



وأما التى تعم كل مقسوم به فهى الباء والواو، وإذا حذفوا هذه الحروف نصبوا المقسم به؛ فقالوا: اللهَ لأفعلن(1). وربما عاوضوا همزة الاستفهام فى اسم الله عوض الحرف الخافض، فقالوا: آلله لأفعلن(2). وأجاز سيبويه الخفض من غير عوض(3)، وقالوا: لا ها الله ذا فخفضوا(4).

وقد يجىء من القسم شىء مرفوع أبدًا كقولهم: لعمر الله(5)، ولايمن الله(6)، ومُ(7)، وقد يجىء منه شىء يجوز فيه النصب والرفع نحو قولك: عهد الله وأمانة الله؛ النصب على إضمار فعل كأنه قال: ألزم نفسى أمانة الله(8)، والرفع على حذف خبر المبتدأ كأنه قال عهد الله لازم لى(9).

وأما منذ ومذ فقد يخفض بهما ويرفع(10)، والبصريون يقولون: إنها إذا وقعت موقع حرف جر خفضت، وإذا وقعت موقع اسم مبتدأ رفعت(11)، ويقولون: إن الغالب على منذ أن تقع حرفًا، وعلى مذ أن تقع اسمًا(12)، ويقولون: إنها إذا وقعت اسمًا فالكلام مركب من جملتين خبريتين(13)، كأن قائلاً قال: ما رأيت

---

(1) ويجوز فيه: الجر، والرفع. انظر: الكتاب ٣/ ٤٩٧، ٤٩٨، المقتضب ١/ ٣٢٠، ٣٣٥، الأصول ١/ ٤٣١ - ٤٣٣.

(2) الكتاب ٣/ ٥٠٠، المقتضب ٢/ ٣٢٢، الأصول ١/ ٤٣٢، المفصل ٣٤٤، همع الهوامع ٤/ ٢٣٣. وقد قال أبو حيان: وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس الاستفهام حقيقة.

(3) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(4) الكتاب ٣/ ٤٩٩، وذلك قولك: إى هاالله ذا... ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر.

(5) جمل الزجاجى ٧٤، شرح التسهيل ٣/ ٢٠١، المحرر ٦٨٦.

(6) الكتاب ٣/ ٥٠٣، شرح التسهيل ٣/ ٢٠١، المحرر ٦٨٥.

(7) أى: مُ الله، انظر: جمل الزجاجى ٧٤، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٣، همع الهوامع ٤/ ٢٢٨، ذكر فيها عشرين لغة، المحرر ٦٨٥.

(8) جمل الزجاجى ٧٢، التهذيب الوسيط ٢٨٢ - ٢٨٣، المحرر ٦٨٥.

(9) جمل الزجاجى ٧٢ - ٧٣، التهذيب الوسيط ٢٨٢، المحرر ٦٨٤، ويجوز فيه الجر على إضمار حرف القسم.

(10) الإيضاح العضدى ٢٦١، جمل الزجاجى ١٤٠، المحرر ٦٧٩.

(11) اللباب ١/ ٣٦٩، شرح عيون الإعراب ١٩٣.

(12) اللباب ١/ ٣٦٩، أسرار العربية ٢٧٠، شرح عيون الإعراب ١٩٤، مغنى اللبيب ٣٧٢.

(13) اللباب ١/ ٣٧١، شرح المفصل ٨/ ٤٥.

زيدًا، فيقول له القائل: من أي وقت لم تره؟ فيقول: منذ يومان، كأنه قال: زمان ذلك يومان، أو أول ذلك ابتداء يومين[1]. والكوفيون يقولون: إن منذ تخفض في مضى، وما أنت فيه من الزمان، وأما مذ فترفع ما مضى، وتخفض ما أنت فيه[2]، يقولون: إنها ترفع ما مضى بفعل مقدر كأنه قال: ما رأيته مذ مر يومان[3]، وهذان اللفظان في الزمان نظير من في المسافة[4]، ويجيزون وقوع من موقعها، أعني في الزمان، يقولون: ما رأيته من شهرين[5]، والبصريون يأبون ذلك[6]، والكوفيون يحتجون بقول الشاعر: [7]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ [8]

وأما كم فإنها إذا كانت خبرًا تخفض كما قلنا، ومن العرب من ينصب بها في الخبر، وأصلها إنما هو الاستفهام، وسنشرحه في الكلام الاستفهامي، وأنها صارت خبرًا على جهة التقدير، ولا تختلف النحاة أنها تقع موقع الاسم المخبر عنه، ولك أنهم سمعوا من العرب: كم رجل أفضل منك.

---

(1) المقتضب ٣/ ٣٠، مغني اللبيب ٤٤٢، الجنى الداني ٥٠١ - ٥٠٢، النقتصد ٨٥٥، همع الهوامع ٣/ ٢٢٣، المفصل ١٧٠، أسرار العربية ٢٧١، اللباب ١/ ٣٧٠، ٣٧٢.

(2) شرح عيون الإعراب ١٩٤، اللباب ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(3) اللباب ١/ ٣٧٢، شرح المفصل ٨/ ٤٥، وهو قول الكوفيين، وانظر منه ٨/ ٤٦، شرح عيون الإعراب ١٩٦.

(4) شرح عيون الإعراب ١٩٣، أسرار العربية ٢٧٢.

(5) أسرار العربية ٢٧٢.

(6) الكتاب ١/ ١٧، ٤/ ٢٢٦، جمل الزجاجي ١٣٩، شرح الكافية ٢/ ١٢٢.

(7) هو زهير بن أبي سلمى.

(8) البيت في: شعر زهير ١١٤، الجمل للخليل ١٣٦، البيان والتبيين ٢/ ٢٥٨، الشعر والشعراء ١/ ١٤٥، الأغاني ٦/ ٩١، ١٠/ ٣٠١، مختارات ابن الشجري ٣١٠، الإنصاف ٣١٧، ٣٧٥، اللسان مادة (حجر)، رصف المباني ٣٢٠، الحلل ١٨١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٨٩، مغني اللبيب ٤٤١، شرح المفصل ٤/ ٩٣، ٨/ ١١، جمل الزجاجي ١٣٩، معاني الحروف ١٠٣، المقتصد ٨٥٤، أسرار العربية ٢٧٢، همع الهوامع ٣/ ٢٢٦، وروايته في الديوان ومن شهر، ورواه الخليل: مذ حجج ومذ شهر، وكذا في رصف المباني، الأغاني، مغني اللبيب، معجم الأدباء؛ وعليه، فلا شاهد فيه.

وأما رُبَّ وهي للتقليل في مقابلة كم التي للتكثير[1]، واختلف النحاة هل تنوب مناب المخبر عنه، أو هي كحروف الجر للصلة والربط[2]، والبصريون يرون أنها حرف مقدم[3]، ولا يجيزون: رُبَّ رجل أفضل منك، والكسائي يجيزه[4]، ويحكى عن العرب: رُبَّ رجل ظريف.

وأما حاشا وخلا وعدا فهي من ألفاظ الاستثناء؛ فلكونها مشتقة من الفعل، قد تعمل عمل الأفعال فتنصب، وقد تعمل عمل الأسماء فتخفض على طريق الإضافة، فإذا دخلت عليها ما نصبت، نحو قولك: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، وأما غير فإنها خافضة على كل حال، وسيذكر في باب الاستثناء حكمها في نفسها.

ويجب أن تعلم أن حروف الجر التي هي: من وإلى وعن وعلى وفي؛ قد يظن أنها تقع في الكلام في ثلاثة مواضع تقييد اسم باسم وربطه[5]، مثل قولك: هذا مال لزيد، وفي ربط الفعل بالاسم، نحو قولك: مررت بزيد، وفي ربط الخبر بالمخبر عنه، نحو قولك: زيد في الدار.

ويشبه أن يكون الصحيح أنها حيثما دخلت فإنها تدخل لربط الفعل؛ إلا أن الفعل ربما كان مظهراً، أو ربما كان مضمراً[6].

---

(١) المقتضب ٤/ ١٣٩، الأصول ١/ ٤١٦ - ٤١٧، حروف المعاني ١٤، المقتصد ٨٢٩، أسرار العربية ٢٦١، همع الهوامع ٤/ ١٧٤، المفصل ٢٨٦، مغني اللبيب ١٨٠، الجنى الداني ٤٣٩، شرح المقدمة النحوية ١٨١، المحرر ٦٦١.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنها اسم. انظر: الأصول ١/ ٤١٦، همع الهوامع ٤/ ١٧٣، الجنى الداني ٤٣٨، مغني اللبيب ١٧٩، أمالي السهيلي ٧٢، شرح المفصل ٨/ ٢٧، اللباب ١/ ٣٦٣.

(٣) لا يكون إلا في صدر الكلام. انظر: المقتضب ٤/ ١٤٠، الأصول ١/ ٤١٦ - ٤١٧، حروف المعاني ١٤، معاني الحروف ١٠٦، أسرار العربية ٢٦٢، الجنى الداني ٤٥٣، همع الهوامع ٤/ ١٧٦، اللباب ١/ ٣٦٧.

(٤) ووافقه الكوفيون وابن الطراوة والأخفش في أحد قوليه والرضي: انظر: همع الهوامع ٤/ ١٧٤، شرح الكافية ٢/ ٣٢٩.

(٥) الأصول ١/ ٤٠٨.

(٦) المقتضب ٤/ ١٣٦، المفصل ٢٨٣، همع الهوامع ٤/ ١٥٣، شرح الكافية ٢/ ٣١٩، شرح المقدمة النحوية ١٨٠، المحرر ٦٥٤.

وأما حتى فإنها تدل على معنى الغاية، وهى إذا دلت على هذا المعنى خفضت الاسم الذى بعدها[1]، وقد تكون بمعنى الواو عاطفة، فيتبع ما قبله فى الإعراب[2]، تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، فتخفض إذا أردت أنك انتهيت بالأكل إلى رأسها، ويحتمل أن يكون الرأس مأكولاً وغير مأكول[3]، وتقول: أكلت السمكة حتى رأسها فتنصب إذا أردت ورأسهَا[4].

وقد تأتى بعدها جملة من خبر ومخبر عنه، نحو قول القائل: أكلت السمكة حتى رأسُها أكلته، فترفع رأسها بالابتداء[5]، وأكلته فى موضع الخبر، وعلى هذا أنشدوا:

[مَطَوْتُ بِهِمْ حتى تكِلَّ مَطِيُّهُمْ] وحتى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[6]

بالخفض والنصب والرفع.

الجنس الثالث: وأما الأسماء التى تعمل عمل الفعل وعمل الاسم، أعنى الخفض والنصب؛ فإنها كما تقدم أربع[7]: لمبالغة الفعل[8]، وهى خمسة: فعول، وفعّال،

(١) هذا مذهب البصريين، ورفض الكسائى أن تكون جارة، وذهب الفراء إلى أنها تجر لنيابتها عن إلى، انظر: مغنى اللبيب ١٦٦، الجنى الدانى ٥٤٣، الغرة المخفية ١٧٩، شرح عيون الإعراب ١٩٨، اللباب ١/ ٣٨٣، أسرار العربية ٢٦٥، المحرر ٦٧٥.

(٢) رفض الكوفيون كونها عاطفة. انظر: الجنى الدانى ٥٤٦، ٥٥١، مغنى اللبيب ١٧١ - ١٧٢، الكتاب ١/ ٩٦، أسرار العربية ٢٦٥، رصف المبانى ١٨١، همع الهوامع ٥/ ٢٦٠، شرح عيون الإعراب ١٩٩، اللباب ١/ ٣٨٢.

(٣) شرح عيون الإعراب ١٩٨ - ١٩٩، الأصول ١/ ٤٢٤، المفصل ٢٨٤، مغنى اللبيب ١٦٧، الجنى الدانى ٥٤٤، أسرار العربية ٢٦٦، جمل الزجاجى ٦٨، المحرر ٦٧٦.

(٤) جمل الزجاجى ٦٨ - ٦٩، اللباب ١/ ٣٨٥، شرح عيون الإعراب ١٩٩، أسرار العربية ٢٦٨، المحرر ٦٧٦.

(٥) الأصول ١/ ٤٢٤، همع الهوامع ٤/ ١٦٩، ١٧٢، جمل الخليل ١٨٤، جمل الزجاجى ٦٨ - ٦٩، اللباب ١/ ٣٨٥، ويجوز فيه النصب والجر.

(٦) ديوان امرئ القيس ٩٣، الكتاب ٣/ ٢٧، معانى القرآن للفراء ١/ ١٣٣، المقتضب ٢/ ٣٩، جمل الزجاجى ٦٧، أسرار العربية ٢٦٧، المفصل ٢٨٤، أمالى المرتضى ١/ ٥٨٢، اللسان مادة (مطا)، مغنى اللبيب ١٧٢، ١٧٤، شرح شواهد المغنى ٣٧٤، شرح المفصل ٥/ ٧٩، ٨/ ١٥، ١٩، همع الهوامع ٥/ ٢٥٩، الجمل للخليل ١٦٢.

(٧) هى خمسة: إذ أضاف إليها هنا اسم المفعول.

(٨) أضاف إليها الزجاجى: فُعُل مثل عُقُر، وفِعّيل مثل شِرّيب. انظر: جمل الزجاجى ٩٢، ٩٣، المحرر ٥٦٥.



ومفعال، وفعِل، وفعيل[1]، وقيود هذه لا فرق بينها وبين قيود الفعل الذى بنيت منه إذا أعملت عمل الفعل، والأصل الخفض، وصيغ بنيت لاسم الفاعل والمفعول وأسماء المصادر نفسها إذا كانت بمعنى أن يفعل، نحو: أعجبنى ضرب زيد عمراً. والصفات التى هى خلقة، وهى المشتقة من أفعال لا تتعدى، التى تقول النحاة فيها: إنها مشبهة باسم الفاعل.

فأما اسم الفاعل فإن فيه قانونًا واحدًا، وهو أن كل اسم قُيِّد فيه اسم الفاعل فإنه يجوز أن يقيد تقييد إضافة، فيكون مخفوضًا، وتلحقه خواص الإضافة من حذف التنوين من المضاف ونون التثنية والجمع، ويجوز أن تقيد على نحو ما تقيد الفعل بمفعوله؛ فيكون نصبًا، نحو قولك: هذا ضارب زيد، وهذا ضارب زيدًا، قالوا: إذا كان اسم الفاعل بمعنى المستقبل والحاضر، فأما إن كان بمعنى الماضى؛ فلا يكون إلا الخفض، وقد قيل: إنه يجوز النصب فى الذى بمعنى الماضى[2]، فإن أدخلت الألف واللام على الضارب؛ لم يكن إلا النصب عند البصريين لأنه لا يضاف إلى ما فيه الألف واللام عندهم إلا أن يدخل الألف واللام فى المضاف إليه فيجوز الخفض، نحو: الضارب الرجل، تشبيها بالحسن الوجه[3]، وأجاز الفراء: هذا الضارب رجل، كما أجاز: الحسن وجه[4]، ولا يجوز عند البصريين[5]، فإن ثنى الاسم أو جمع؛ جاز النصب والخفض، تقول: هذان الضاربا زيد؛ على الإضافة والخفض، والضاربان زيدًا؛ على النصب، والضاربو[6] زيدٍ؛ على الخفض

(١) الكتاب ١/ ١١٠، المقتضب ٢/ ١١٢، الغرة المخفية ٤٨٥، المحرر ٥٦٤-٥٦٥.

(٢) هذا قول الكسائى وهشام ووافقهما قوم. انظر: همع الهوامع ٥/ ٨١، الغرة المخفية ٤٨١، جمل الزجاجى ٨٤، المقتصد ٥١٢-٥١٣، وفى المفصل ٢٢٨: لا يجوز إلا على الإضافة أو حكاية الحال الماضية، راجع: البحر ٣/ ٧٢، المحتسب ٢/ ٣٢٧، اللباب ١/ ٤٣٧، المرتجل ٢٣٧.

(٣) الكتاب ١/ ١٨١-١٨٢، المقرب ١٣٦، الأصول ١/ ١٢٩، اللباب ١/ ٤٣٩-٤٤٠، شرح المفصل ٢/ ١٢٣، المحرر ٥٥٨.

(٤) شرح المفصل ٢/ ١٢٢-١٢٣، اللباب ١/ ٤٤٠، الأصول ١/ ١٢٥.

(٥) الأصول ١/ ١٢٥، شرح المفصل ٢/ ١٢٢، اللباب ١/ ٤٤٠، التبصرة للصيمرى ١/ ٢٢٠.

(٦) فى الأصل: الضاربون.

والإضافة، والضاربون زيدًا؛ على النصب[1]، ويجوز حذف النون مع النصب تخفيفًا[2].

وقد يرفع اسم الفاعل على الاسم الواقع بعده، إذا كان صفة لما قبله، وكان فيه ضمير يعود إلى الموصوف، نحو قولك: مررت برجل ضارب أبوه[3]، وكان الأصل رفع اسم الفاعل إلا أن العرب تجوزته، فأجرته صفة لمن ليس له بصفة؛ لأنه من سببه[4]، والسبب فى هذا أن اسم الفاعل فى أمثال هذه الأشياء هو بمعنى فعل، وكأنه مشترك، وذلك أن قولك: مررت برجل ضارب أبوه، تقديره: برجل يضرب أبوه، ولذلك يطلب هذا الاسم جميع ما يطلبه الفعل من الفاعل والمفعول أو سائر القيود.

وأما المصدر أيضًا الذى بمعنى أن يفعل؛ فإن فيه أيضًا قانونًا واحدًا، وهو أن كل اسم قيد باسم المصدر فإنه يقيد على طريق مضاف فتخفض؛ وعلى طريق تقييد الفعل فينصب ويركب أيضًا مع الاسم الواقع معه تركيب إخبار؛ فيرفع ما بعده، ويلزمه ما يلزم الفعل، تقول: عجبت من ضرب زيد عمرًا؛ إذا كان عمرو مفعولا، وزيد فاعلا[5]، وضرب زيد عمرو؛ إذا كان عمرو فاعلا[6]، ومن ضرب زيد عمرا؛ فترفع وتنصب مع التنوين[7]، وتدخل الألف واللام فى حال النصب، فتقول: عجبت من الضرب عمرو زيدًا[8].

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٣، ١٨٤، الأصول ١/ ١٢٩، الغرة المخفية ٤٨٢، المقرب ١٣٦-١٣٧، التبصرة للصيمرى ١/ ٢٢١، المحرر ٥٥٨-٥٥٩.

(٢) جمل الزجاجى ٨٨، الغرة المخفية ٤٨٣، المقرب ١٣٦، اللباب ١/ ٤٣٩، التبصرة للصيمرى ١/ ٢٢٢، المحرر ٥٥٩.

(٣) الأولى أن يقال: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا؛ ليكتمل المعنى والعمل، أو أن يقال: مررت برجل قائم أبوه.

(٤) التبصرة للصيمرى ١/ ٢٢٠، المحرر ٢٨٥، ٥٥٦.

(٥) الكتاب ١/ ١٩٠، المقتضب ١/ ١٥٣، الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجى ١٢١، المحرر ٥٦٩.

(٦) الكتاب ١/ ١٩٠، الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجى ١٢١، المقرب ١٤٣، المحرر ٥٦٩.

(٧) الكتاب ١/ ١٨٩، المقتضب ١/ ١٥٢، الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجى ١٢٢-١٢٣، شرح المقدمة النحوية ٣٥٨، الغرة المخفية ٤٩٧، المقرب ١٤٢، همع الهوامع ٥/ ٧١، وأنكر الكوفية إعماله منونًا.

(٨) الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجى ١٢٣، الغرة المخفية ٤٩٨، شرح المقدمة النحوية ٣٥٩، ومتى دخلت الألف واللام على المصدر؛ كان حكمه حكم التنوين وظهر إعراب الفاعل والمفعول به، وفى المقرب ١٤٤ والأحسن فيه أن لا يعمل. وفى اللباب ١/ ٤٥٠: وعمله ضعيف.. وهو قليل فى الاستعمال.



وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فإن فيه قانونًا واحدًا أيضًا، وهو أن كل صفة جارية على الموصوف؛ فإنها إذا قيدت بما هو بعض الموصوف؛ جاز فيها الخفض على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والتمييز والرفع على التشبيه بالفاعل، نحو قولك: مررت برجل حسن الوجه[1]، والوجهَ[2]، والوجهُ[3]، وحسن وجهه[4]، وحسن وجهًا[5]، وحسن وجهِهِ؛ وهو ضعيف[6].

والذي يمتنع في هذا الباب إنما هو ألا يكون في الكلام -إذا رفعت بالصفة- ضمير يعود إلى الموصوف، أو ما يقوم مقام الضمير، أو أن لا تدخل الألف واللام في اسم المضاف إليه، وتدخل على الصفة، مثل قولك: مررت بالرجل الحسن وجهه[7]، وأجازه الفراء، فإن أدخلت الألف واللام فيهما معا؛ جازت الإضافة مع الألف واللام في هذا الباب[8]، لأنها عندهم في تقدير الانفصال، وليست إضافة محضة، فهذه قوانين الكلام المركب إخبار، وتركيب تقييد المعنوي الأصلي منها والمنقول، والعامل في هذا القول هو إما الاسم المقيد، أو الفعل أو الحرف الذي قيد به.

وأما ما ركب تركيب تقييد لفظي؛ فهو أنواع: أحدها: إرداف اسم باسم أبين منه، إما عند المخاطب الأول نفسه، أو عند سامع آخر كما تقول النحاة، وهو الذي تسميه

---

(١) المقتضب ٤/ ١٥٨، جمل الزجاجي ٩٤، شرح المفصل ٦/ ٨٤، الغرة المخفية ٤٩٠، اللباب ١/ ٤٤٤، المحرر ٣٠١.

(٢) جمل الزجاجي ٩٥، شرح المفصل ٦/ ٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ٦٥١، اللباب ١/ ٤٤٥، المحرر ٣٠٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٠-٦٥١، الغرة المخفية ٤٩١ وجعل الوجه بدلا من الضمير في حسن اللباب ١/ ٤٤٥ وفيه ثلاثة مذاهب.

(٤) شرح المفصل ٦/ ٨٥، ٨٧، الغرة المخفية ٤٩٠، ٤٩١، اللباب ١/ ٤٤٣.

(٥) جمل الزجاجي ٣٠١، التبصرة للصيمري ١/ ٢٣٠، شرح المفصل ٦/ ٨٤، الغرة المخفية ٤٩١، المحرر ٣٠١.

(٦) الكتاب ١/ ١٩٩، جمل الزجاجي ٩٨، شرح المفصل ٦/ ٨٦، إصلاح الخلل ٢١٢، الغرة المخفية ٤٩١، اللباب ١/ ٤٤٤، المحرر ٣٠٠.

(٧) جمل الزجاجي ٩٧، شرح المفصل ٦/ ٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٨، اللباب ١/ ٤٤٦، المحرر ٣٠٣.

(٨) جمل الزجاجي ٩٦، الغرة المخفية ٤٩٢ وهو جيد، اللباب ١/ ٤٤٦، المحرر ٣٠٢.

النحاة بدل الشىء من الشىء، مثل قولك: هذا زيد أخوك(١). والثانى: تخصيص لفظ عام يشبه الجنس باسم أخص منه، وهو إذا خصصه فى الكمية سماه النحاة بدل البعض، وإذا خصصه فى الكيفية أو فى النوع أو فيما يشبه النوع سموه بدل الاشتمال، فمثال المخصص بالكيفية قولهم: أعجبنى الجارية حسنها، ومثال المخصص بما يشبه النوع قوله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٢) [البقرة: ٢١٧]، فإن الشهر يحيط بأشياء كثيرة، القتال(٣) أحدها(٤). وشرط هذا الباب أن يكون البدل فيه من سبب المبدل.

والرابع: هى ألفاظ مخصوصة يؤتى بها لتحقيق عموم اللفظ، وإزالة احتمال الخصوص، وهى كل وأجمع، أو لتحقيق العين مثل قولهم: لقيت زيدًا عينه ونفسه. فأما هذا الجنس ففيه قانون واحد، وهو أن البدل يعرب بإعراب المبدل منه، مثال ذلك فى بدل الشىء من الشىء: مررت بأخيك زيد. وفى بدل البعض من الكلى: أكلت الرغيف ثلثه. وفى بدل الاشتمال: أعجبنى الجارية حسنها، ويجوز بدل المعرفة من النكرة(٥)، وبالعكس(٦)، والنكرة من النكرة، والمعرفة من المعرفة.

وعطف البيان جار مجرى البدل فى تبعه لما قبله، وأما التقييد المسمى تأكيدًا؛ ففيه أيضًا قانون واحد، وهو أن كل اسم جاء مؤكدًا(٧)؛ فإنه يعرب بإعراب الاسم الذى وكّده، مثال ذلك فى توكيد الاسم العام: لقيت القوم كلهم وأجمعهم، وفى توكيد العين: رأيت زيدًا نفسه وعينه.

---

(١) التبصرة للصيمرى ١/ ١٥٦.

(٢) وفى الآية توجيهات نحوية متعددة. انظر: الكتاب ١/ ١٥١، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧، البحر المحيط ٢/ ١٤٥، معانى القرآن للفراء ١/ ١٤١، الكشاف ١/ ٢٥٨، شرح عيون الإعراب ٢٣٠-٢٣١، التبصرة ١/ ١٥٨، نتائج الفكر ٣١٢.

(٣) فى الأصل: للقتال.

(٤) أمالى ابن الشجرى ٢/ ٩٤.

(٥) مثل قولهم: مررت برجل محمد، انظر: جمل الزجاجى ٢٤، المقتضب ٣/ ١١١.

(٦) أى بدل النكرة من المعرفة، مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦].

(٧) فى الأصل: مؤكد.



وأما الاستثناء ففيه قوانين:

القانون الأول: أن كل موجب استثنى منه بعض ما دخل فيه بالعموم بحرف إلا، فإن الاسم الذى يقع بعده منصوب، نحو قولك: جاءنى القوم إلا زيداً[1]، إلا أن تكون بمعنى غير، فيعربون المستثنى منه بإعراب الصفة، أعنى أنهم يجعلون إعرابه مثل إعراب الاسم المستثنى منه[2]، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، بالرفع[3].

القانون الثاني: كل كلام كان نافيًا فاستثنى منه بحرف إلا ما دخل فى العموم، فإن الاسم الذى يقع بعد إلا يكون إعرابه كإعراب الاسم الذى قبل الاستثناء، مثل قولك: ما جاءنى أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيد[4]، ويجوز النصب مثل الموجب[5]، والنحاة يعربونه بدلا، وليس من البدل الأول إلا باشتراك الاسم؛ لأن هذا بدل موجب من منفى، والبدل المتقدم إيجاب من إيجاب، أو منفى من منفى.

وإذا حذفوا المستثنى منه أعربوا المستثنى بإعراب المستثنى منه المحذوف؛ لأن الكلام يصير حينئذ جملة واحدة، لا يجوز السكوت على بعضها، أعنى قولك: ما جاءنى إلا زيد[6]. فإن قدم حرف الاستثناء فى هذين الشكلين من الكلام؛ كان النصب لا غير[7]، نحو قول الشاعر[8]:

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٠-٣٣١، المقتضب ٤/ ٣٨٩، ٤٠١، الإيضاح العضدى ٢٠٥، جمل الزجاجى ٢٣٠، المحرر ٦٣٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٥، الأزهية ١٧٣، شرح عيون الإعراب ١٦٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٢، البيان ٢/ ١٥٩، الأزهية ١٧٣، معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٠٠، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٢، شرح عيون الإعراب ١٦٩، الجنى الدانى ٤٧٨، مغنى اللبيب ٩٩، التبصرة ٢/ ٣٨٣، الكشاف ٣/ ١١٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٢١١، المقتضب ٤/ ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، الإيضاح العضدى ٢٠٦، جمل الزجاجى ٢٣٠، المحرر ٦٣٨.

(٥) الإيضاح العضدى ٢٠٦، جمل الزجاجى ٢٣٠، المقرب ١٨٦، شرح عيون الإعراب ١٦٨، المحرر ٦٣٩.

(٦) الكتاب ٢/ ٣١٠، التبصرة ١/ ٣٧٦، شرح عيون الإعراب ١٦٨.

(٧) الكتاب ٢/ ٣٣٥، المقتضب ٤/ ٣٩٧، الاستغناء ٢١١، جمل الزجاجى ٢٣٤، المقرب ١٨٦-١٨٧، شرح المقدمة النحوية ٢٦٧، الغرة المخفية ٢٩١، المحرر ٦٤٧.

(٨) هو الكميت بن زيد الأسدى، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة.

ومـا لـيَ إلا آلَ أحـمـدَ شـيـعـةٌ [وما لي إلا مشعب الحق مشعب][1]

القانون الثالث: أن كل مستثنى كان من غير المستثنى منه بحرف إلا ؛ فإنه منصوب سواء كان استثناء من إيجاب أو سلب[2]، نحو قول النابغة:

[وقـفت فـيهـا أُصَـيْـلانا أُسَـائلُهـا عـيت جـوابا] ومـا بالربع من أحـد
إلا أواري [لأيًا مـا أبـينـهـا والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد][3]

وقد يجوز فيه البدل[4].

القانون الرابع: أن كل كلام وقع فيه بحرف «غير» موقع إلا ؛ فإن إعراب غير هو إعـراب الاسم الذي بعـد إلا في الكلام المنفي والموجب، والاسم الذي بعـد غـير مخفوض أبدًا[5]، نحو قولك: ما جاءني غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد ؛ إلا أن تكون غير التي هي صفة[6]، فإن إعرابها إعراب الأسماء الذي توصف به، والأصل في غير أن تكون صفة، وقد تكون بمعنى إلا، والأصل في إلا أن

---

(١) البيت في: شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، بتفسير أبي رياش القيسي، ص ٥٠، جمل الخليل ٢٩٨، العين والصحاح واللسان مادة (ش ع ب)، المقتضب ٤/ ٣٩٨، مجالس ثعلب ١/ ٤٩، الأغاني ١٧/ ٢٧، الإنصاف ٢٧٥، المفصل ٦٨، همع الهوامع ٣/ ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٩، والنصب لغة أهل الحجاز، المقتضب ٤/ ٤١٢، الأصول ١/ ٢٩٠، الاستغناء ٤٤٨، جمل الزجاجي ٢٣٥، المحرر ٦٤٩.

(٣) البيت في: ديوانه ١٤، ١٥، الكتاب ٢/ ٣٢١، رواه بنصب أواري، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، ٤٨٠، الصحاح مادة (جلد، أصل)، شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٤٧، جمل الزجاجي ٢٣٥-٢٣٦، المقتضب ٤/ ٤١٤، الإنصاف ٢٦٩، اللسان مادة (أصل)، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٧٢، الحلل ٣١٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٢٠، المقتضب ٤/ ٤١٣، الاستغناء ٤٤٧، شرح المقدمة النحوية ٢٦٨، وقد فصل ابن بابشاذ القول فيه، يقول: ومذهب بني تميم في هذا الذي ليس من الجنس، أنه على قسمين: ما كان منقطعًا بالكلية ليس من الأحدين، ولا ما يصحب الأحدين ؛ فلا يجوز إلا النصب مثل: ما بالدار أحد إلا حوضًا، وإلا ثوبا، وما كان منهما يتبع الأحدين مثل الدواب والآلات ؛ جاز عند بني تميم الرفع على البدل، فيقولون: ما بالدار أحد إلا حمار، أبدلوا الحمار من الأحدين المقدرين.

(٥) المقتضب ٤/ ٤٢٣، الإيضاح العضدي ٢٠٩، اللباب ١/ ٣٠٨، شرح عيون الإعراب ١٦٨، الغرة المخفية ٢٩٤، المحرر ٦٤٣.

(٦) الأصول ١/ ٢٨٥، جمل الزجاجي ٢٣٢، التبصرة ١/ ٣٨٢، الاستغناء ١١٦، ٣٣٣، المفصل ٧٠، شرح عيون الإعراب ١٦٩، مغني اللبيب ٢١٠.

تكون استثناء، وقد تكون بمعنى غير[1]، وهنا موضع لا يجوز أن تقع فيه إلا موقع الصفة، مثل قولك: عندي درهم إلا جيد، فإنه لا يجوز[2].

القانون الخامس: وخلا وعدا[3] وسوى وسوا[4] ولا سيما[5] من ألفاظ[6] الاستثناء، تخفض ما بعدها، نحو قولك: لقيت القوم حاشا زيد، وعدا عمرو، وخلا خالد، وقد يجوز النصب في حاشا[7] وخلا وعدا[8].

والرفع في لا سيما[9].

القانون السادس: ما خلا، ما عدا، وليس، ولا تكون؛ تنصب ما بعدها على كل[10] حال في الموجب والمنفي[11]، كقولك: قام القوم ماخلا بكرًا، وما عدا عمرًا، وليس بكرًا، ولا يكون عمرًا، وكذلك: ما قام إخوتك ما عدا بكرًا.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣١، الأصول ١/ ٢٨٥، المقتضب ٤/ ٤١١، الاستغناء ٣٣١، ويشترط لها أن يتقدم ذكر موصوف ملفوظ به، وأن يكون الموصوف بها جمعًا، وأن يكون ما بعد إلا اسمًا مفردًا لا جملة. اللباب ١/ ٣١٢، شرح عيون الإعراب ١٦٩.

(٢) مغني اللبيب ١٠١.

(٣) الأصول ١/ ٢٨٨، جمل الزجاجي ٢٣٢-٢٣٣، شرح عيون الإعراب ١٧٠، الاستغناء ١٠٩، المحرر ٦٤٢.

(٤) جمل الزجاجي ٢٣١-٢٣٢، الاستغناء ١١٦، شرح المقدمة النحوية ٢٧١، المحرر ٦٤٣.

(٥) الاستثناء بها مذهب الأخفش وأبي حاتم والنحاس والفارسي وابن مضاء، قال السيوطي: والأصح ليس ما بعدها مستثنى. انظر: همع الهوامع ٣/ ٢٩١، شرح عيون الإعراب ١٧٢.

(٦) في الأصل: الألفاظ.

(٧) لم يحفظ النصب بعد حاشا عن سيبويه، انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩-٣٥٠، الاستغناء ١٠٩، ١١٠، ١١٨، وقد قال بنصب ما بعد حاشا المبرد والزجاج وحكاه أبو عمرو الشيباني. وانظر: الأصول ١/ ٢٨٨، جمل الزجاجي ٢٣٢، شرح المفصل ٢/ ٨٥، شرح عيون الإعراب ١٧٠، المحرر ٦٤٢.

(٨) الأصول ١/ ٢٨٨، جمل الزجاجي ٢٣٢، الاستغناء ١٠٩، شرح المفصل ٢/ ٨٥، شرح المقدمة النحوية ٢٧٢، شرح عيون الإعراب ١٧٠.

(٩) الاستغناء ١١١-١١٢، ١٢٤، همع الهوامع ٣/ ٢٩٢، كشف المشكل ١/ ٥٠٣، ٥٠٥، شرح عيون الإعراب ١٧٢-١٧٣، المحرر ٦٤٦.

(١٠) لفظة «كل» زيادة من عندي.

(١١) الكتاب ٢/ ٣٤٧، ٣٤٩، الإيضاح العضدي ٢١٠، جمل الزجاجي ٢٣٣، اللباب ١/ ٣٠٧، ٣٠٨، شرح عيون الإعراب ١٦٩، كشف المشكل ١/ ٥٠٢، المحرر ٦٤٠.

القانون السابع: فإن استثنيت بإلا أن يكون جاز الرفع والنصب، تقول: جاء القوم إلا أن يكون زيدًا، و: زيدٌ، والرفع أجود[1]، قال الله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً ...﴾[2] [البقرة: ٢٨٢].

فهذه هي أصناف الإعراب والمعربات في الكلام الخبري. وإذ قد تقررت قوانين إعراب الأسماء الموجودة في الجملة الواحدة البسيطة غير المركبة، وهي التي سميناها أولاً.

●●●

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٩، شرح عيون الإعراب ١٧١-١٧٢.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «تجارةٌ» رفعًا. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم «تجارة» نصبًا. انظر: السبعة ٢٣١، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٠٩، النشر ٢/ ٢٤٩، ٢٣٧، التيسير ٩٥. وتوجيه قراءة الرفع على أن «تكون» تامة بمعنى الحدوث والوقوع. والنصب على أن «تجارة» خبر لتكون على تقدير: إلا أن تكون الأموال تجارة. انظر: حجة القراءات ١٩٩، الحجة في القراءات ١٠٣، الكشاف ١/ ٣٢٧، ٥٠٢، البحر المحيط ٣/ ٢٣١، التبصرة ١/ ٣٨٤، شرح عيون الإعراب ١٧٢.



[الجزء الرابع]

[الباب الأول][1]

فلنقل فى قوانين الجمل الشوانى (التى)[1] تتركب من جملتين من الجمل الأول، وقد سلف لنا أن هذه تتركب على ثلاثة أنحاء، فإما أن تكون إحدى الجملتين جوابًا للثانية، وإما أن يكون إحدى الجملتين تقع من الثانية موقع الاسم المركب تركيب تقييد من الجملة البسيطة المركبة تركيبًا خبريًا، مثل أن تقع موقع المفعول أو الحال، وإما أن ترتبط إحدى الجملتين بالثانية بحرف من حروف العطف.

فأما الجملة المركبة من جملتين؛ إحدى الجملتين منهما جواب الثانية، فأكثر الإعراب اللاحق بهذا التركيب إنما هو فى إعراب الأفعال، وأما الأسماء فليس يتغير إعرابها من جهة وقوعها جزءًا من هذه الجمل عما كانت عليه فى الجملة الأولى إلا ما يقع فيهما من الأسماء المنقولة من شكل التقييد إلى شكل الإخبار فإنها قد يجوز فيها الرفع مثل قولك: إن زيدٌ تكرمه يكرمك[2]، والأجود فى هذا هو النصب[3]. والجمل التى بهذه الصفة هى التى يوجد فيها حروف الشرط؛ إما مصرحًا بها وإما مقدرًا.

وقد يوجد فى حروف الشرط ما خاصته أن يليه الاسم المبتدأ المرفوع وهى «لولا»، وإن كان النحاة ليس يسمون هذه بحرف شرط؛ لأن الشرط عندهم هى العاملة فى الفعل مثل قولك: لولا زيد أكرمتك[4]. وأما «لو» فإن الفعل يليها فى أصل الكلام كما يلى حروف الشرط العاملة للجزم.

---

(١) زيادة من عندى.

(٢) لم أجد فيما بين يدى من مرجع من أشار إلى الفعل فى مثل هذا المثال إلا ضرورة، وإن كانت إشارة سيبويه تبين ذلك بقوله: وهى أبعد من الرفع لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ. انظر: الكتاب ١/ ١٠٠، ١٣٤، المحرر ٤٩١، الحاشية رقم (٤) منه.

(٣) الكتاب ١/ ١٣٤، جمل الزجاجى ٣٩، اللباب ١/ ٤٦٩، الغرة المخفية ٤١٣، المحرر ٤٩٠.

(٤) انظر فى «لولا»: مغنى اللبيب ٣٥٩، الجنى الدانى ٥٩٧، معانى الحروف ١٢٣ وهو القائل بأنها من الحروف الهوامل، حروف المعانى ٣، الكتاب ١/ ٩٨، الصاحبى ١٦٣، الأزهية ١٦٦، جواهر الأدب ٤٨١.



وهذا النوع من المبتدأ والخبر الذى يلى «لولا»، والخبر الذى يلى «لولا» هو مما حذف فيه الخبر، وتقدير الكلام عندهم: لولا زيد موجود لأكرمتك(١)، أو: لولا وجود زيد لأكرمتك(٢).

و«لما» إذا كانت بمعنى الظرف هى أيضًا من هذه الحروف، ويليها الفعل إلا أنها غير عاملة فيه(٣).

وكذلك الحروف التى تتضمن ربط جملة هى ثلاثة أصناف: إما حروف يليها الاسم وهى «لولا»، وإما حروف يليها الفعل فى الكلام الأصلى، وهذه منها غير عاملة فى الفعل مثل «لما» الظرفية، وعاملة مثل الشرطية. وسائر الحروف التى يخصها النحاة بحروف الشرط. وأما الجمل التى تقع من الجمل موقع الأسماء المفردة من الجمل الأول البسيطة، للجملة الأولى تأثير فى إعرابها مثل التأثير الذى كان من ظننت وأخواتها الداخلة على الابتداء والخبر.

والقسم هو داخل فى هذا الجنس، وذلك أنه مركب من جملتين: إحداهما(٤): المقسم بها، والثانية: المقسم عليه. وليس للجملة الأولى تأثير فى الثانية إلا دخول اللام والنون الثقيلة للتأكيد نحو قولك: والله لأخرجن، وأن جواب القسم المنفى يكون بـ«ما» و«لا»، نحو: والله لا خرج زيد، والله ما خرج زيد(٥)، وقد يجوز حذف «لا» لدلالة الكلام عليه(٦)، وعلى هذا أنشدوا:

---

(١) الجنى الدانى ٥٩٩، ٦٠٠، الأزهية ١٦٦، معانى الحروف ١٢٣.

(٢) هذا إذا أريد الكون المقيد. انظر الجنى الدانى ٥٩٩-٦٠٠، أو على تقدير زيد فاعل للمصدر، مغنى اللبيب ٣٥٩.

(٣) هو قول ابن السراج والفارسى وابن جنى وتبعهم جماعة، وقال ابن مالك إنها بمعنى إذ. انظر: مغنى اللبيب ٣٦٩، حروف المعانى ١١، الأزهية ١٩٩، الجنى الدانى ٥٩٤.

(٤) فى الأصل: أحدهما.

(٥) الأصول ١/ ٤٣٥، المقتضب ٢/ ٣٣٣، جمل الزجاجى ٧٠، المقتصد ٨٦٥، كشف المشكل ١/ ٥٨٠، همع الهوامع ٤/ ٢٤٣، المحرر ٦٨٨.

(٦) الأصول ١/ ٤٣٥، المقتصد ٨٦٦، همع الهوامع ٤/ ٢٥٠، المحرر ٨٨٦.



تالله يبـــقى على الأيام ذو حـــيــد [بمشـمــخـر به الظيـان والآس][1]

أى: لا يبقى، وقد تقدم القول فى ذلك.

وأما الجمل المعطوفة فإنا نقول فيها ها هنا، وهذه صنفان: إما أن يصرح بالجملتين معا إذا اختلف إخبار الجمل، وإما أن يحذف أحد الخبرين من الجملة المعطوفة؛ ويؤتى بحرف العطف فقط، والاسم المخبر عنه إذا كان الخبران واحدا مثل قولك: قام زيد وعمرو؛ لأن التقدير هو: قام زيد وقام عمرو.

فأما الصنف الأول من الجمل فليس حرف العطف هنالك هو الذى ينسب إليه الإعراب فى الاسم المعطوف مثل قولك: قام زيد وعمرو، وزيد منطلق وعمرو، وهذا هو الذى فيه قوانين تتعدد بتعدد حروف العطف.

القانون الأول: أن كل اسم عطفته على اسم آخر بالواو والفاء أو ثم؛ فإنه يعرب بإعراب الاسم المربوط به؛ إن كان الاسم مرفوعًا فمرفوع، وإن كان منصوبًا فمنصوب، وكذلك الحال فى الفعل المربوط بفعل آخر؛ أعنى أنه إن كان الأول مرفوعًا؛ فالمربوط به مرفوع، وإن كان منصوبًا فمنصوب، وإن كان مجزومًا فمجزوم؛ إلا أن تكون الفاء فى جواب الشرط فإن الفعل المربوط يكون مرفوعًا، وسيأتى هذا فى إعراب الأفعال، والواو تعطى الجمع ولا تعطى الترتيب[2]، والفاء تعطى الجمع والترتيب، وليس فيهما مهلة[3]، وثم فيها مهلة وتراخ، أعنى تراخ للمعطوف عليه[4].

---

(١) انظر البيت فى: الكتاب ٣/ ٤٩٧، المقتضب ٢/ ٣٢٣، الصاحبى ١٤٩، الأصول ١/ ٤٣٠، أمالى ابن الشجرى ٢/ ١٤٠، كتاب الشعر ١/ ٥٤، اللسان مادة (أوس، حيد، ظين) الصحاح مادة (حيد، شمخر، ظيى)، مغنى اللبيب ٢٨٣، شرح شواهد المغنى ٢/ ٥٧٣، المفصل ٣٤٥، شرح المفصل ٩/ ٩٨، خزانة الأدب ١٠/ ٩٥، همع الهوامع ٤/ ٢٠١، ٢٣٦، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/ ٩٤٣، جمل الزجاجى ٧١، ديوان الهذليين ٣/ ٢، العين مادة (آس). وروايته فى الديوان: والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد، وكذا فى العين.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٨، المقتضب ١/ ١٤٨، الأصول ٢/ ٥٥، معانى الحروف ٥٩، مغنى اللبيب ٤٦٣، الجنى الدانى ١٥٨، رصف المبانى ٤١١، وعند الكوفيين تعطى الترتيب، المحرر ٧٤٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٨، الأصول ٢/ ٥٥، المقتضب ١/ ١٤٨، معانى الحروف ٤٣، حروف المعانى ٣٩، الجنى الدانى ٦١، رصف المبانى ٣٧٧، وزعم الكوفيون أن الترتيب لا يلزم فيها.

(٤) الكتاب ١/ ٤٣٨، المقتضب ١/ ١٤٨، الأصول ٢/ ٥٥، معانى الحروف ١٠٥، حروف المعانى ١٦، مغنى اللبيب، ١٥٨، الجنى الدانى ٤٢٦، المحرر ٧٤٨.

القانون الثاني: إن كل اسم ربطته باسم آخر بأو أو أم وإما المكررة المكسورة[1]؛ فإن إعراب المربوط به كإعرابه، مثل قولك: جاءني زيد أو عمرو[2]، ورأيت زيدا أم عمراً، وأكثر ما تقع «أم» هذا في الاستفهام[3]، وهذه الحروف أكثرها مشتركة لأنواع الكلام والتام، وكذلك تقول: رأيت إما زيدا وإما عمرا، وهذه كلها يجمعها معنى الشرط الموجود فيها[4].

القانون الثالث: كل اسم استثنيته بحرف «لكن» من كلام منفي؛ أوجبت له ما نفيت عن غيره؛ فإعرابه تابع لإعراب الاسم الذي وقع في الكلام المنفي مثل قولك: ما قام زيد لكن عمرو[5]، ولو قلت: قام زيد لكن عمرو؛ ثم سكت لم يجز إلا أن تقول: لكن عمرو لم يقم[6].

القانون الرابع: أن كل اسم أخبرت عنه بخبر ثم تبين لك أنك قد غلطت فاستدركت الاسم المخبر عنه بحرف «بل»، فإن إعرابه هو إعراب الاسم الأول مثل قولك: قام زيد بل عمرو[7]. وكذلك إذا استدركت بحرف «بل» من الكلام المنفي مثل قولك: ما قام زيد بل عمرو[8].

والنحاة يسمون هذه والصفات والبدل والتأكيد توابع؛ لكن حكم الإعراب فيها واحد، أو هي كما ترى مختلفة في المعنى اختلافًا شديداً.

---

(١) القائل بـ«إما العاطفة» هو ابن السراج، انظر: الأصول ٢/ ٥٥، التبصرة ١/ ١٣١، شرح عيون الإعراب ٢٣٥، المحرر ٧٤٣.

(٢) في الأصل: وعمرو.

(٣) معاني الحروف ٧٠، الجنى الداني ٢٠٤، ٢٠٥، رصف المباني ٩٣، المحرر ٧٥١.

(٤) تعميم ابن رشد في غير موضعه، فـ«إما» فقط هي التي تحمل معنى الشرطية، أما «أو وأم» فلا.

(٥) الكتاب ١/ ٤٣٥، المقتضب ١/ ١٥٠، الأصول ٢/ ٥٧، معاني الحروف ١٣٣، حروف المعاني ١٦، ٣٣، الجنى الداني ٥٩١، جمل الزجاجي ١٩، المحرر ٧٤٩.

(٦) المقتضب ١/ ١٥٠، الأصول ٢/ ٥٧، حروف المعاني ١٥.

(٧) لا يجيز الكوفيون أن تقع بل بعد الإيجاب، انظر: معاني الحروف ٩٤، الجنى الداني ٢٣٦-٢٣٧، المحرر ٧٥٠.

(٨) الأصول ٢/ ٥٧، معاني الحروف ٩٤، حروف المعاني ١٤، مغني اللبيب ١٥٢، رصف المباني ١٥٣-١٥٤، الجنى الداني ٢٣٦.

وينبغي أن تعلم أن العطف قد يكون على اللفظ وعلى الموضع؛ فيختلف مثل أن يكون الاسم مخفوضًا وهو في موضع نصب[1] مثل قولك: لست بزيد ولا عمرو ولا عمرًا؛ لأن الباء هنا زائدة.

وقد كان يقتضي بهذه القوانين أن تذكر بعد قوانين إعراب الأسماء والأفعال وأنواع الكلام التام؛ لكن يقتضي التقدير بجهة ما، فهذه هي جميع أصناف الإعراب الواقع في الأسماء من الأقاويل الخبرية، وأصناف الجمل المعربة.

وإذا تقرر هذا فلننقل في إعراب الأسماء الواقعة في الكلام الأمري والنهي.

●●●

(١) المقتضب ٤/ ١٥٤، الأصول ٢/ ٦٥، المحرر ٧٤٤.

الباب الثانى
فى إعراب الجمل الأمرية والنهيية

وهذا الكلام وما فى معناه من الدعاء والتمنى والتحضيض فهو من أجناس الكلام التام، وله تركيب على حدته ليس تركيبًا خبرياً ولا تركيب تقييد، والفعل الواقع فيها يقيد بجميع الأسماء التى يقيد بها الفعل الواقع فى القول الخبرى من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات، وبالجملة يوجد فيها جميع القوانين التى تقدمت من قيود الأفعال وقيود الأسماء، والذى يخص هذا النوع من الكلام التام فى نفسه أن[1] الأمر فيه مبنى على السكون، والنهى مجزوم، وسيأتى هذا فى إعراب الأفعال.

وللعرب ألفاظ أقامتها دالة على ما يدل عليه الأمر أو النهى نحو قولك: (هاك)[2] زيدًا؛ أى: خذ زيدًا، وعندك عمراً، ودونك بكرًا[3]، أى الزمهما. والنحاة يسمون هذه أسماء الأفعال[4]، ومن هذا الجنس أيضًا ألفاظ عدل بها عن صيغ الأمر إلى صيغ الأسماء وأبقيت دلالة الأمر فيها نحو قولهم: تراك؛ بمعنى: اترك، ونزال بمعنى: انزل، ورويد بمعنى: ارود، وحذار بمعنى: احذر[5]، وهى ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها[6]، وربما أتت مثل هذه فى الكلام الخبرى مثل قولهم: شتان زيد وعمرو؛ أى: بعُد زيد من عمرو[7].

---

(١) كرر «أن» فى الأصل.

(٢) زيادة من عندى.

(٣) ومنه وراءك وعليك وإليك، أما معنى عندك ودونك فخذه، أما عليك فمعناه الزمه، وإليك معناه تنح، انظر: اللباب ١/ ٤٥٩، التبصرة ١/ ٢٤٩.

(٤) التبصرة ١/ ٢٤٦، اللباب ١/ ٤٥٤.

(٥) اللباب ١/ ٢٤٦، ٤٥٤، شرح المفصل ٤/ ٤٩.

(٦) يجيز سيبويه القياس فى الأفعال الثلاثية على صيغة فعال، وغيره يمنع القياس. انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٠، التبصرة ١/ ٢٥٢، شرح المفصل ٤/ ٤٩، ٥٢، الغرة المخفية ٥٠٥-٥٠٦.

(٧) اللباب ١/ ٤٥٧، ومنه: هيهات، وسرعان، ووشكان، وأف، وأوه. انظر: شرح المفصل ٤/ ٣٥.



واعلم أن العرب لموضع تجوزها فى الكلام وحبها الاختصار، والعرب كثيراً ما يحذفون الكلام التام الذى قيد به الاسم الذى من تمامه ويأتون بالمقيد فقط، وهذا يعرض لهم فى الكلام التام ما عدا النداء فى ثلاثة أسماء فى المفعول به وفى المصدر وفى الحال، وربما كثر استعمالهم للحذف حتى لا يجوز عندهم أن ينطق بالكلام التام الذى كان ذلك الاسم فى الوصل غير مفهوم إلا بالإضافة إليه.

وربما وجد لهم أسماء يقيمونها مقام المصادر فينصبونها نحو قولهم: سبحان الله[1]، وهذا النوع من الكلام هو الذى يعرفه النحاة بالمنصوبات أعنى على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

ومن مشهور ما يدخل فى هذا الباب مصادر واقعة فى الدعاء نحو قولهم: سعيًا ورعيًا وسحقًا وبعدًا، وويحه وويله[2]، فإذا فصلوا فقالوا: ويح له، وويل له؛ رفعوا[3]، وقد يجوز النصب[4].

ويقيمون مقام هذه المصادر فى الدعاء أسماء نحو: تربًا له وجندلا[5]، وقد يقيمون هذه المصادر صفات نحو قولهم: هنيئًا مريئًا[6]، وقد تأتى مصادر من هذه فى باب الخبر نحو قولهم: شكرًا لله وحمدًا له[7]، وفى هذا الباب يدخل عندهم: سبحان الله وريحانه؛ إلا أن هذه مصادر جارية على غير فعلها لأن سبحان ها هنا وقع موقع:

(١) الكتاب ١/ ٣٢٢، ٣٢٥، المقتضب ٣/ ٢١٧، ٢١٩، جمل الزجاجى ٣٠٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٠، همع الهوامع ٣/ ١١٤، المحرر ٢٧٩.

(٢) التبصرة ١/ ٢٦١، اللباب ١/ ٤٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٠٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣١٠، المقتضب ٣/ ٢٢٠، اللباب ١/ ٤٦٤، التبصرة ١/ ٢٦٢، جمل الزجاجى ٣٠٥، همع الهوامع ٣/ ١٠٥، ١٠٧.

(٤) الكتاب ١/ ٣١٠، المقتضب ٣/ ٢٢٠، التبصرة ١/ ٢٦٢، اللباب ١/ ٤٦٥، جمل الزجاجى ٣٠٥، همع الهوامع ٣/ ١٠٧.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٤، المقتضب ٣/ ٢٢٢، التبصرة ٢٦١، همع الهوامع ٣/ ١٢٨، ١٣٠.

(٦) الكتاب ١/ ٣١٦، التبصرة ١/ ٢٦١، جمل الزجاجى ٣٠٥.

(٧) الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩، المقتضب ٢/ ٢٢٦، جمل الزجاجى ٣٠٥، همع الهوامع ٣/ ١٠٨، ١١٦، ١١٨.

تسبيحًا[1]، وفى هذا الباب قوله سبحانه: ﴿... وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾[2] [الفرقان: ٦٣]، وقولهم: ما أنت إلا سيرًا[3].

وفى هذا الباب يدخل قولهم: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، أى: فإذا هو مصوت صوت حمار[4]، فإذا قالوا: له صوت حمار، رفعوا لعدم مفهوم معنى الفعل فيه[5].

وقولهم أيضًا: لبيك وسعديك هى عند سيبويه مصادر مثناة[6]؛ لأن معناها: إجابة لك وقربًا منك ومساعدة، فهذه كلها مصادر حذفت أفعالها الناصبة لها[7].

وأما المفعولات التى حذفت الأفعال منها الناصبة لها فى هذا الباب فمنها قولهم: إياك أن تفعل كذا وكذا[8]، ونفسك يا فلان؛ أراد: اتق نفسك[9].

ومن هذا الباب قولهم: إياك وزيدًا؛ أى: وبملابسة زيد، وإياك والأسد[10].

ومن هذا الباب: كلمته فاه إلى فى، أى: جاعلا فاه إلى فى؛ على مذهب من يقدر هذا التقدير وهم الكوفيون[11]، وأما على مذهب البصريين؛ فلا يدخل فى هذا الباب؛ لأنه عندهم واقع موقع المصدر[12].

(١) الكتاب ١/ ٣٢٢، المقتضب ٣/ ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٩، همع الهوامع ٣/ ١١٤.

(٢) وانظر كلام سيبويه حول الآية فى ١/ ٣٢٥، المقتضب ٣/ ٢١٩، البحر المحيط ٦/ ٥١٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٥، فكأنه قال فى هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلا. . . ، المقتضب ٣/ ٢٢٩، همع الهوامع ٣/ ١٢٣.

(٤) الكتاب ١/ ٣٥٥، ٣٥٦، وتقديره عنده: فإذا هو يصوت، همع الهوامع ٣/ ١٢٦.

(٥) الكتاب ١/ ٣٦١.

(٦) الكتاب ١/ ٣٥٠، المقتضب ٣/ ٢٢٣، همع الهوامع ٣/ ١٢٢.

(٧) الكتاب ١/ ٣٤٨، المقتضب ٣/ ٢٢٣، اللباب ١/ ٤٦٥، همع الهوامع ٣/ ١٠٩-١١٤.

(٨) الكتاب ١/ ٢٧٩، المقتضب ٣/ ٢١٣.

(٩) الكتاب ١/ ٢٧٣.

(١٠) الكتاب ١/ ٢٧٨، المقتضب ٣/ ٢١٢، همع الهوامع ٣/ ٢٤.

(١١) التبصرة ١/ ٣٠٠، شرح المفصل ٢/ ٦١، همع الهوامع ٤/ ١١.

(١٢) الكتاب ١/ ٣٩١، المقتضب ٣/ ٢٣٦، التبصرة ١/ ٣٠٠، اللباب ١/ ٢٨٧، همع الهوامع ٤/ ١٠.



وكثيراً ما تردد هذه المنصوبات بين أن تدخل فى باب المفعولات أو فى باب المصادر أو فى باب الأحوال.

وفى هذا النوع يدخل عندهم: اشتريته بدرهم فصاعداً[1]، وقولهم أتميمياً مرة وقيسياً أخرى[2]، وقولهم: أما سمينا فسمين[3]، ومن هذا قولهم: أقاعداً وقد ذهب الناس[4].

وأما قولهم: قتلته صبراً ولقيته فجأة؛ فهى من باب الحال التى ليس فيها حذف، وذلك أن الاسم الذى يقع موقع الحال قد يكون مشتقًا، وقد يكون مصدراً[5].

وأما قولهم: له علىَّ كذا وكذا عرفًا واعترافًا[6]؛ فإنها مصادر جرت على معانى أفعالها، وكذلك جميع المصادر التى تقول فيها النحاة إنها مؤكدة؛ مثل قولك: هذا عبد الله حقًا[7]، ولا يدخل فى هذا الباب أعنى فى الأحوال المحذوف للجملة التى هى من تمامها قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً[8]. وتلخيص هذا النوع من الكلام من غيره فيه نظر وطول، ومما يدخل فى إعراب هذا الجنس من الكلام أعنى جنس الطلب والاستدعاء[9] المحذوف التحضيض الذى يكون فى كلامهم بحرف «ألا» نحو قولهم[10]:

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٠، المقتضب ٣/ ٢٥٥، همع الهوامع ٤/ ٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤٣، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى، المقتضب ٣/ ٢٦٤.

(٣) قال سيبويه: أما سمنا فسمين، وذلك فى باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور، وأشار إلى أنه يرفع فى لغة بنى تميم. انظر: الكتاب ١/ ٣٨٤، همع الهوامع ٤/ ١٦.

(٤) الكتاب ١/ ٣٤٠، المقتضب ٣/ ٢٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٢٨.

(٥) الكتاب ١/ ٣٧٠، المقتضب ٣/ ٢٣٤، الأصول ١/ ١٦٣-١٦٤، التبصرة ١/ ٣٠٠، شرح المفصل ٢/ ٥٩، همع الهوامع ٤/ ١٤-١٥.

(٦) الكتاب ١/ ٣٨٠، همع الهوامع ٣/ ١٢٣.

(٧) الكتاب ١/ ٣٧٨، المقتضب ٣/ ٢٦٦، همع الهوامع ٣/ ١٢٤.

(٨) الكتاب ١/ ٤٠٢.

(٩) فى الأصل: واستدعاء.

(١٠) اختلف العلماء فى نسبته، فقد نسبه الأغلب الأعم إلى حسان بن ثابت. انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٦، خزانة الأدب ٤/ ٦٩ جمل الزجاجى ٢٤٠، ونسب إلى خداش بن زهير العامرى فى أشعار العامريين، ونسبه إليه الزمخشرى فى شرحه أبيات الكتاب ٢١٢.

ألا طعان ولا فرسان عادية ... إلا تجشؤكم عند التنانير[١]

وهذا الاسم أبدًا مبنى على الفتح إذا أرادوا التحضيض[٢]، وإن أرادوا التمنى نصبوا ونونوا فقالوا: ألا ماء نشربه[٣].

وربما أتوا بمصادر لا أفعال لها ولا جملة كلام تتصل بها نحو: أيا لزيد.

وربما جاز عندهم النطق بالكلام التام وجاز الحذف، فمثال ما يجوز عندهم النطق بالكلام التام وحذفه قولهم: اللهم ضبعًا وذيبًا[٤]، فإنهم قد يقولون: اللهم سلط عليها سبعًا[٥] وذيبًا[٦]، ومثال ما لا يجوز عندهم النطق بالكلام التام الذى يعلق به الاسم الذى هو من تمامه قولهم: مرحبًا وسهلا[٧]، وسائر الأمور التى ذكرناها.

●●●

(١) ورد فى الأصل المخطوط: ألا فرسان ألا طعان.
والبيت موجود فى: ديوان حسان بن ثابت ١٢٣. طبعة دار صادر، أشعار العامريين الجاهليين ٣٣ وروايته: ألا جفان ولا فرسان، الكتاب ٢/ ٣٠٦، رصف المبانى ٨٠، مغنى اللبيب ٩٦، ٤٥٧، شرح شواهد المغنى ١/ ٢١٠، خزانة الأدب ٤/ ٦٩، معانى الحروف ١١٤، الجنى الدانى ٣٨٤، جمل الزجاجى ٢٤٠، همع الهوامع ٢/ ٢٠٥، المحرر ٤٤٤.

(٢) اللباب ١/ ٢٤٤، شرح المفصل ٢/ ١٠٢.

(٣) وهذا يخالف ما نص عليه سيبويه فى قوله: واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل فى هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه فى الخبر، وتسقط النون والتنوين فى التمنى كما سقطا فى الخبر. انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(٤) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٥) الأولى أن تكون: ضبعًا.

(٦) قدره سيبويه بـ: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعًا وذيبًا، انظر: الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٧) الكتاب ١/ ٢٩٥، المقتضب ٣/ ٢١٧، ٢١٨، همع الهوامع ٣/ ٢٢.



القول في الباب الثالث من الكلام التام وهو النداء

وهذا النوع من الكلام يقيد بالصفات وبالمعطوف وبالبدل وبالتأكيد، ففيه إذًا أربعة فصول:

الفصل الأول: في ضروب الاسم المنادى.

الثاني: في أوصافه.

الثالث: في المعطوف عليه.

الرابع: في المبدل منه.

الفصل الأول

فأما الاسم المنادى ففيه قوانين:

الأول: أن كل اسم مفرد علم؛ فإنه مبنى على الضم نحو: يا زيد ويا عمرو[(١)].

الثاني: أن كل اسم ركب تركيب إضافة فإنه منصوب نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا[(٢)].

الثالث: أن كل اسم منكور؛ إذا لم ترد به رجلا بعينه؛ فهو منصوب نحو: يا رجلا ويا راكبًا[(٣)]، وكذلك إن كان مقيدًا بغيره نحو قولك: يا ضاربًا زيدًا، ويا خيرًا من[(٤)] عمرو[(٥)]؛ فإن أردت رجلا بعينه[(٦)]؛ بنيته على الضم فقلت: يا رجلُ أقبل[(٧)].

(١) الكتاب ١/ ٢٩١، الأصول ١/ ٣٣٣، الإيضاح العضدى ٢٢٩، أسرار العربية ٢٢٤، المحرر ٥٠٧.

(٢) المقتضب ٤/ ٢٠٥.

(٣) الأصول ١/ ٣٣١، الإيضاح العضدى ٢٢٧، المقتصد ٧٥٣، المقرب ١٩٣، المحرر ٥٢٣.

(٤) لفظة «من» زيادة من عندى.

(٥) فى الأصل: يا خيرًا عمرًا. وانظر: الأصول ١/ ٣٤٤، الغرة المخفية ٥١٥، المقرب ١٩٢، كشف المشكل ١/ ٥٢٠، المحرر ٥٢٥.

(٦) وهو ما يعرف بالنكرة المقصودة.

(٧) شرح عيون الإعراب ٢٥٨.

الرابع: كل اسم فيه الألف واللام؛ فإنك إذا ناديته فلا تناده إلا بإدخال حرف النداء على أى موصولة بها نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الغلام، أو تدخل حرف النداء على هذا فتقول: يا هذا الرجل.

فإن توصلت إلى ندائه بأى، وإنما لم يكن فى الاسم إلا الرفع[1].

إن توصلت إليه بهذا جاز الرفع والنصب؛ تقول: يا هذا الرجلُ، ويا هذا الرجلَ[2]، ولا يجوز فى قولك: يا أيها الرجلُ إلا الرفع فقط.

الخامس: إذا ناديت اسمًا مضافًا إليك نحو: يا غلامى ويا صاحبى؛ كان فيه أوجه: أحدها: أن تحذف الياء فتقول: يا غلام أقبل[3]، ويجوز أن تثبت الياء وتسكنها فتقول: يا غلامىْ[4]، ويجوز أن تحرك الياءَ فتقول: يا غلامىَ[5]، ويجوز أن تقول: يا غلامًا أقبل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وإذا وصلت حذفتَ[6].

ويقولون: يا بن أم ويا بن عم؛ فيحذفون الياء ويثبتونها ويبنون الميم على الفتح فيقولون: يا بن أمَّ ويا بن عمَّ[7]، ويقولون: يا أبة وأمة، ولا يستعملون هذا إلا فى النداء فقط[8]، لا يقولون: جاءت ابنتى ولا خرجت ابنتى.

السادس: أن كل اسم مندوب؛ وهو المتفجع على فقده؛ فإن لك فيه وجهين: أحدها: أن تأتى فيه بلفظ فقط فتقول: وازيد واعمرو[9]. والثانى: أن تزيد فى آخره

(١) هذا مذهب البصريين، وأجاز المازنى النصب. انظر: معانى القرآن للزجاج ١/ ٩٨، أسرار العربية ٢٢٨، ٢٢٩، شرح التسهيل ٣/ ٤٠٠، المقتصد ٧٧٨، همع الهوامع ٣/ ٥٠، الأشباه والنظائر ٥/ ١٨، الأصول ١/ ٣٣٧، شرح عيون الإعراب ٢٥٨، التبصرة ١/ ٣٤٤، اللباب ١/ ٣٣٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٢، الأصول ١/ ٣٣٣، التبصرة ١/ ٣٤٥، شرح عيون الإعراب ٢٦٠-٢٦١، شرح المفصل ٢/ ٨، همع الهوامع ٣/ ٤٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٩، المقتضب ٤/ ٢٤٥، ٢٤٦، وهو أجودها عنده، جمل الزجاجى ١٥٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٢١٠ وجعلها سيبويه لغة فى النداء فى الوقف والوصل. الأصول ١/ ٣٤٠، المقتضب ٤/ ٢٤٧، جمل الزجاجى ١٦٠، المحرر ٥٢٠.

(٥) وتحريك الياء بالفتح. انظر: المقتضب ٤/ ٢٤٧، جمل الزجاجى ١٥٩، المقرب ١٩٩.

(٦) الكتاب ٢/ ٢١٠، الأصول ١/ ٣٤٠، جمل الزجاجى ١٦٠، الغرة المخفية ٥٢١-٥٢٢.

(٧) الكتاب ٢/ ٢١٤، التبصرة ١/ ٣٥١، شرح عيون الإعراب ٢٥٣.

(٨) الكتاب ٢/ ٢١١، التبصرة ١/ ٣٥٢-٣٥٣، شرح عيون الإعراب ٢٥٣-٢٦٤-٢٦٥ وفيه لغات.

(٩) الكتاب ٢/ ٢٢١، التبصرة ١/ ٣٦٣.

ألفًا وتقر الألف هاء في الوقف وتحذفها في الوصل فتقول: وازيداه وابكراه[1]، وحروف الندبة «وا»[2].

السابع: أن كل اسم منادى مستغاث به لمستغاث من أجله؛ فإنك تدخل بعد حرف النداء اللام على المستغاث به والمستغاث من أجله، ولام المستغاث به مفتوحة والمستغاث من أجله مكسورة نحو قولك: يا لَزيد لِعمرو؛ ويا لَلرجال لِلعجب[3].

وينبغي أن تعلم أنه يلحق الاسم المنادى شيء خاص به؛ وهو ترخيم آخر حرف منه؛ طلبًا للتخفيف[4]؛ وذلك فيما كان من الأسماء الأعلام على أكثر من ثلاثة أحرف نحو قولك في[5]: يا حارث: يا حار، وفي مالك: يا مال، وللعرب في هذا لغتان، منهم من يبني الحرف الذي صار آخر الاسم بعد الحذف على لفظه الذي كان قبل الحذف[6]. ومنهم من يرفعه كما يرفع الاسم الغير محذوف[7]، فمنهم من يقول: يا حارِ بالكسر، ومنهم من يقول: يا حارُ بالضم، وقد يرخمون ما هو من الأسماء على أقَل من ثلاثة أحرف إذا كانت فيه هاء التأنيث فتقول في ترخيم ثُبَة وعِزَة: يا ثُبَ ويا عِزِ[8].

---

(1) الكتاب ٢/ ٢٢٠، المقتضب ٤/ ٢٦٨، الأصول ١/ ٣٥٥، التبصرة ١/ ٣٦٢، شرح عيون الإعراب ٢٦٨، المحرر ٥٣١-٥٣٢.

(2) في الأصل: واو.
و«يا»، وقيل «آ» أيضًا. انظر: الأصول ١/ ٣٥٥، ٣٥٨، جمل الزجاجي ١٧٦، التبصرة ١/ ٣٦٢، شرح المفصل ٢/ ١٤، همع الهوامع ٣/ ٦٦، اللباب ١/ ٣٤٢، المحرر ٥٣٢.

(3) الكتاب ٢/ ٢١٩، الأصول ١/ ٣٥٢، المقتضب ٤/ ٢٥٦، التبصرة ١/ ٣٥٩، شرح عيون الإعراب ٢٦٧، المحرر ٥٣٢.

(4) الكتاب ٢/ ٢٣٩، والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا. وانظر: الأصول ١/ ٣٥٩، جمل الزجاجي ١٦٨، أسرار العربية ٢٣٦، المحرر ٥٢٥.

(5) لفظة «في» زيادة من عندي.

(6) الكتاب ٢/ ٢٤١، الأصول ١/ ٣٥٩، جمل الزجاجي ١٦٨، ١٦٩، المفصل ٤٧، المقتصد ٧٩٢، شرح عيون الإعراب ٢٦٩، المحرر ٥٢٦.

(7) الأصول ١/ ٣٥٩، جمل الزجاجي ١٧٠، المفصل ٤٧، المقتصد ٧٩٨، شرح عيون الإعراب ٢٦٩، همع الهوامع ٣/ ٩٠.

(8) الكتاب ٢/ ٢٤١، الأصول ١/ ٣٦٢، جمل الزجاجي ١٧٠، المفصل ٤٧، المقتصد ٧٩٨، المحرر ٥٢٦.

وإذا نادوا ما آخره هاء التأنيث نحو طلحة وعائشة ؛ فلهم فى ذلك لغتان : أحدهما : الرفع على الأصل نحو قولك : يا طلحةُ ويا عائشةُ[١] . والثانية : النصب نحو : يا طلحةَ ويا عائشةَ[٢] ، والنحاة تعتل فى هذا بأن تقول : أراد الترخيم ثم ألحق التاء توكيدًا وترك آخر الكلام مفتوحًا ليدل بذلك على الترخيم[٣] ولا يرخم فى غير النداء إلا فى ضرورة الشعر[٤] .

●●●

(١) الكتاب ٢/ ٢٤٢ ، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٤٢ ، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٧ وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : يا طلحةَ أقبل ، يشبه يا تيمَ تيمَ عدى ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحًا ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التى كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء . وانظر الضم فى : ٢/ ٢٠٨ ، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، المقتضب ٤/ ٢٥١-٢٥٢ ، التبصرة ١/ ٣٦٦ .



الفصل الثانى

وأما قوانين الصفة؛ فإن فيها قوانين:

أحدها: أن الاسم المفرد إذا نعته؛ جاز الرفع والنصب، تقول: يا زيد العاقلُ والعاقلَ[1].

والثانى: أن كل اسم مضاف فإن نعته منصوب مثله، نحو قولك: يا غلام محمد العاقل؛ بالنصب إن جعلته نعتًا للغلام[2]، أو بالخفض إن جعلته نعتًا لمحمد.

الثالث: إذا وصفت اسمًا علمًا بابن مضاف إلى علم، نحو: يا زيد بن عمرو؛ جاز أن ترفع الابن وأن تنصبه، فتقول: يا زيد بن عمرو، وابن عمرو، وتحذف التنوين فى هذه الصفة خاصة كما تفعل فى المضاف[3].

●●●

(١) الكتاب ٢/ ١٨٣، المقتضب ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، الأصول ١/ ٣٣٣، جمل الزجاجى ١٤٩، أسرار العربية ٢٢٥، المقتصد ٧٧٠، التبصرة ١/ ٣٤٠، شرح عيون الإعراب ٢٦٠، المحرر ٥٣٨.

(٢) المقتضب ٤/ ٢٠٩، الأصول ١/ ٣٤٣، التبصرة ١/ ٣٤١، شرح عيون الإعراب ٢٥٩، المقتصد ٧٨٠، المحرر ٥٣٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٣-٢٠٤، المقتضب ٤/ ٢٣١، الأصول ١/ ٣٤٥، التبصرة ١/ ٣٤٢، المحرر ٥٢١.

الفصل الثالث

وأما العطف فإن فيه قوانين :

أحدها: أنك إن عطفت اسمًا مفردًا على اسم مفرد رفعتهما جميعًا ولم تنون، نحو : يا محمدُ وزيدُ[1] .

والثاني: إن عطفت مفردًا على مضاف تركت كل واحد منهما على حاله، نحو : يا عبدَ الله ومحمدُ[2] .

●●●

(1) الكتاب ٢/ ١٨٦، الأصول ١/ ٣٣٥، ٣٣٦، المقتضب ٤/ ٢١١، جمل الزجاجي ١٥٠، المقتصد ٧٧٦، شرح المفصل ٢/ ٣، اللباب ١/ ٣٣٤ وأجاز قوم النصب فيه .

(2) التبصرة ١/ ٣٤٧، المقرب ١٩٥، كشف المشكل ١/ ٥٢٨، شرح عيون الإعراب ٢٦٢، اللباب ١/ ٣٣٤، المحرر ٥٣٩ .



الفصل الرابع

وأما البدل فإن فيه أيضًا قوانين:

أحدها: أنك إن أبدلت[1] اسمًا مفردًا من اسم مفرد؛ كان لك فيه ثلاث لغات[2]:

أحدها: يا زيدُ زيدُ؛ بالضم في كليهما.

والثانية: يا زيدُ زيدٌ؛ بالرفع في الثاني والتنوين.

الثالثة: يا زيدُ زيدًا؛ تنصب الثاني وتنونه.

والمنون في هذا الباب يسمونه النحاة[3] عطف بيان، وإذا أرادوا الاسم المضاف كرروا الاسم، مثال ذلك أنهم إذا أرادوا أن يقولوا: يا تيم عدى ويؤكدوا، وقالوا:

يا تَيْمَ تيمَ عَدىٍّ [لا أبا لكمُ لا يُلْقِيَنَّكمُ في سَوْأَةٍ عمرُ][4]

وجاز فيه الوجهان: الرفع والنصب[5].

الثاني: كل اسم مفرد مبدل من اسم مضاف؛ فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، نحو: يا أخانا زيدُ، وزيدًا[6].

فهذه جملة قوانين الإعراب الواقع في هذا الجنس من الكلام المركب تركيب نداء وتركيب تقييد.

(١) الأولى أن يقول: إن أتبعت، لأن النحاة مختلفون في هذا التابع، فبعضهم يجعله توكيدًا، وبعضهم بدلا، وآخرون عطف بيان.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٥ وفيه: تقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أن رؤبة كان يقول يا زيدٌ زيدًا الطويل... التبصرة ١/ ٣٤٨.

(٣) هذه لغة اشتهرت عند النحاة بتسميتها «لغة أكلوني البراغيث» وقد أشار ابن رشد إليها.

(٤) ديوان جرير ١/ ٢١٢، الكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، النوادر لأبي زيد ٤١١، الكامل ٢١٧٣، المقتضب ٤/ ٢٢٩، جمل الزجاجي ١٥٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧، الحلل ٢٠٨، اللسان مادة (أبي)، شرح شواهدالمغني ٨٥٥، خزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، والأصول ١/ ٣٤٣، الخصائص ١/ ٣٤٥، شرح المفصل ٢/ ١٠، ١٠٥، ٣/ ٢١، مغني اللبيب ٥٩٦، المسائل المنثورة ٩٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٠٥- ٢٠٧.

(٦) الكتاب ٢/ ١٨٤- ١٨٥ ويا أخانا زيدًا أكثر في كلام العرب؛ لأنهم يردونه إلى الأصل، وفي المقتصد ٧٨٠ يقول الجرجاني: «فإن أبدلت منه لم يكن إلا الضم، لأجل أن البدل في حكم تكرير العامل. فإذا قلت: يا أخانا زيدُ، فكأنك قلت: يا أخانا يا زيدُ، والمفرد إذا ولي لم يكن فيه إلا الضم، وانظر: التبصرة ١/ ٣٤٨.

القول فى الباب الرابع من الكلام التام

وهو الاستفهام، وأما هذا الجنس من الكلام فإن القانون الغالب فى إعرابه أن كل اسم وقع خبراً منه فإن كان مرفوعًا فى الجواب؛ وقع فى الاستفهام مرفوعًا، وإن كان منصوبًا وقع منصوبًا، تقول: أزيد قائم؟ فترفع؛ لأن المجيب فى الجواب وقع فى الاستفهام: أزيدًا ضربت؟ فتنصب[1]؛ لأن المجيب يقول: ضربت زيدًا. ويجوز فى مثل هذا الرفع[2]، وبخاصة إذا أتيت بالضمير فقلت: أزيد ضربته[3]، والنصب عندهم أجود[4]، لأن كل استفهام كان الخبر فيه فعلاً فإن الذى يلى الاستفهام هو الفعل[5]، وذلك أنك تقول: أضربت زيدًا؟ فيقول المجيب: نعم ضربت زيدًا، والفعل يقع جزءًا من الاستفهام يقيد بكل ما يقيد به الفعل الواقع فى الخبر. وكذلك الاسم الواقع فيه يقيد بالقيود[6] المعنوية واللفظية، وقد عرفت هذه كلها فلا معنى لإعادتها.

وكذلك يوجد فى هذا الجنس من القيود ما هو أول، وهو القيد الذى يكون للفعل والاسم الواقع فى الاستفهام، ومنه ثان، وهو ما كان قيد للقيد الأول، وقد نجد الاستفهام يؤثر فى إعراب الجواب، نحو قولهم: ماذا صنعت؟

فيجوز أن تقول: خير، وخيرًا؛ الرفع على تقدير: الذى صنعت خير[7]، والنصب على تقدير: صنعت خيراً[8].

(١) الكتاب ١/ ١٠١، ١٠٢، التبصرة ١/ ٣٣٢، جمل الزجاجى ٣٩، الغرة المخفية ٤١١، المحرر ٤٨٦.

(٢) الكتاب ١/ ١٠١، جمل الزجاجى ٣٩، التبصرة ١/ ٣٣٤، الغرة المخفية ٤١١، المحرر ٤٨٦.

(٣) كرر قوله: فتنصب لأن المجيب يقول ضربت زيدًا ويجوز فى مثل هذا الرفع.

(٤) الكتاب ١/ ١٠١- ١٠٢، التبصرة ١/ ٣٣٢، اللباب ١/ ٤٦٨.

(٥) الكتاب ١/ ١٠١- ١٠٢، جمل الزجاجى ٣٩، التبصرة ١/ ٣٣٢، إصلاح الخلل ١٢٩، الغرة المخفية ٤١٤، اللباب ١/ ٤٦٨.

(٦) فى الأصل: بقيود.

(٧) هذا مذهب سيبويه وفاقًا للكوفيين. انظر: الكتاب ٢/ ٤١٦- ٤١٧، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٤٤٤، ٣/ ٥٤، جمل الزجاجى ٣٤٩، المفصل ١٥٠، شرح المفصل ٣/ ١٤٩، ٤/ ٢٣، همع الهوامع ١/ ٢٨٩، المحرر ٢٦٨.

(٨) الكتاب ٢/ ٤١٧- ٤١٨، الأصول ٢/ ٢٦٤، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٤٤٣، وهو قول الكوفيين ووافقهم سيبويه، شرح المفصل ٣/ ١٤٩، ٤/ ٢٣، المحرر ٢٦٩



والاستفهام يكون على نوعين: أحدهما: ابتداء وهو الذى ذكرنا حكمه، وقد تكون بعد خبر، نحو قول القائل: رأيت زيداً، فيقول القائل: من زيدُ؟ فإن من العرب من يحكى لفظ الخبر، فيقول: من زيداً؟[1] ومنهم من يرفع، فيقول: من زيد؟[2] وليس فى الاستفهام اسم يرتفع بمعنى الابتداء الذى فى الخبر، وإن قيل فيه فباشتراك الاسم.

وإذا استفهم بمن عن النكرات بعد الإخبار عنها؛ زدت فى حروف الاستفهام اسمًا[3] يرتفع؛ إما على العدد؛ أعنى الإفراد والتثنية والجمع، وإما على التذكير والتأنيث، وأعربت ذلك الشكل بإعراب الاسم الذى وقع فى الإخبار، وذلك فى الوقف، فإذا قال القائل: جاءنى رجل؛ قلت فى الاستفهام: منوا، فزدت واواً ممدودة هى علامته للرفع، فإذا قال: رأيت رجلا؛ قلت: منا، فزدت ألفًا هى علامة للنصب، فإن قال: مررت برجل؛ قلت: منى، فزدت ياء علامة للخفض، وفى التثنية: منان ومنين؛ فى الخفض والنصب. وفى الجمع: منون فى الرفع، ومنين فى الخفض والنصب. وفى المرأة: منة، وفى المرأتان: منتان، وفى الجميع: منات[4]. وليس يظهر فى هذا إعراب.

وإذا وصلت الكلام فى جميع هذه حذفت الزيادة، فقلت: من يا هذا[5].

وحروف الاستفهام منها حروف يسأل بها عن وجود شىء لشىء فى الأغلب، وهى: الهمزة، وهل، مثل قولك: أزيد منطلق؟ وهل زيد منطلق؟

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٣ وجعلها لغة أهل الحجاز، ٢/ ٣٠٨، جمل الزجاجى ٣٣١، اللباب ٢/ ١٣٦، الأصول ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٧، المحرر ٩٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٣ يقول: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين. وانظر: المقتضب ٢/ ٣٠٩، جمل الزجاجى ٣٣٢، اللباب ٢/ ١٣٥، الأصول ٢/ ٣٩٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٧، المحرر ٩٨٥- ٩٨٦.

(٣) فى الأصل: اسم.

(٤) انظر فى هذه المسألة: الكتاب ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٢، المقتضب ٢/ ٣٠٥، ٣٠٦، جمل الزجاجى ٣٣٤- ٣٣٥، الأصول ٢/ ٣٩٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٢ - ٦٨٥، الغرة المخفية ٥٥٣- ٥٥٤، اللباب ٢/ ١٣٥ - ١٣٨، المحرر ٩٨٦- ٩٨٧.

(٥) الكتاب ٢/ ٤١٤، المقتضب ٢/ ٤٠٩، اللباب ٢/ ١٣٦ وذلك إذا عطفت أو وصفت لم يُحك.

ومنها حروف يسأل بها عن مكان الشيء، نحو: أين زيد؟

وعن زمانه، نحو: متى يخرج زيد؟

ومنها ما يسأل عن وصفه، نحو: كيف زيد؟

ومنها ما يسأل به عن عدد الشيء ومقداره، وهي «كم»، وهذه إذا سئل عن اسم منكور كان منصوبًا في الأشهر[1]، نحو قولك: كم غلامًا ملكت؟ وقد تكون خافضة، نحو قولك: على كم جذع بيتك؟ قال النحاة فيه: تقديره على كم من الجذع[2]، وإن سألت به عن اسم معرفة كان الاسم مرفوعًا، نحو قولك: كم غلمانك؟ وكم الغلمان؟[3].

و«كم» تكون خبرًا، وهي حينئذ خافضة، وقد يقع الاسم المنكور بعد «كم» في الخبر على شكل الرفع والنصب والخفض، وأنشدوا[4]:

كم عمةٌ لك يا جريرُ [وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري][5]

بالثلاثة الأوجه[6].

و«ما» يسأل بها أبدًا عن جنس الشيء أو نوعه؛ أو عن القول المساوي لاسمه، مثل قوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٧، المقتضب ٣/ ٥٥، الأصول ١/ ٣١٥، جمل الزجاجي ١٣٤، الإيضاح العضدي ٢٢٢، ٧٤٤، المحرر ٦٢٢.

(٢) المقتضب ٣/ ٥٦، وأجازه البصريون على قبح، الأصول ١/ ٣١٧، جمل الزجاجي ١٣٥، المقرب ٣٤٠، المحرر ٦٢٧.

(٣) الأصول ١/ ٣١٦، جمل الزجاجي ١٣٨، التبصرة ١/ ٤٦٩، المقرب ٣٤١، المحرر ٦٢٢.

(٤) للفرزدق.

(٥) البيت موجود في: شرح ديوان الفرزدق ١/ ٥٨٣، العين للخليل ١/ ٢٤٧، ٢/ ٤٧، الكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٩، المقتضب ٣/ ٥٨، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٦٣، اللسان مادة (كمم)، خزانة الأدب ٦/ ٤٨٥، الأصول ١/ ٣١٨، شرح شواهد المغني ١/ ٥١١، مغني اللبيب ٢٤٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦، المقتضب ٣/ ٥٨، جمل الزجاجي ١٣٨، المحرر ٦٢٦.

و«من» يسأل بها عن الأشخاص الناطقة[1].

و«لِمَ» يسأل بها عن العلة.

و«أى» يسأل بها عن الصفة التى تفضل الشىء من غيره، وليس فى الحروف معرب إلا هذا الحرف، تقول: أيَّهم رأيت؟ فتنصب أيا، و: أيُّهم أخوك؟ فترفع، و: بأيِّهم مررت؟ فتخفض[2].

و«أى» إذا استفهمت بها عن النكرات؛ جرى إعرابها على إعراب الذى وقع فى الخبر، فإذا قال القائل: رأيت رجلا، قلت: أيا؟ وإن قال: رأيت رجلين، قلت: أيين؟، وإن قال: رأيت رجالا، قلت: أيين؟، وإن قال: رأيت نساء، قلت: أيات؟[3].

وما يخص هذا الجنس من الكلام، أعنى الاستفهام؛ لأنه لا يعمل فيه ما قبله، تقول: قد علمت أزيد عندك أم عمرو، فلا يعمل فى زيد الفعل الذى قيدته به[4]، فإن كان بعده فعل عمل فيه، كقولك: علمت[5] أزيدًا ضربته أم عمر؟ تنصب زيدًا بضربت لا بعلمت، وعلى هذا تتأول قوله سبحانه: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

فقد تبين لك من هذه جميع الأسماء المعربة من الكلام التام، وليس تظن أن ها هنا جنسًا خامسًا مما يستحق أن يعدد بالقول إلا الكلام المحكى، وهو كالعام للأجناس الأربعة، وقد ذكرنا ما يقع منه فى الاستفهام.

وأما ما يقع منه فى الخبر؛ فإنما يقع فى الأكثر بعد القول. ومعنى الحكاية هو أن ينطق

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٨، الأصول ٢/ ١٥٣، التبصرة ١/ ٤٦٩، المحرر ٢٥٣.

(٢) التبصرة ١/ ٤٧٩، أمالى ابن الشجرى ٣/ ٤١، أسرار العربية ٣٨٤، همع الهوامع ٤/ ٢٨٧، المحرر ٢٥٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٧، المقتضب ٢/ ٣٠١- ٣٠٢، جمل الزجاجى ٣٣٨، التبصرة ١/ ٤٨٠، اللباب ٢/ ١٣٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٥- ٦٨٦، الأصول ٢/ ٣٩٥- ٣٩٦، المحرر ٩٨٧.

(٤) ولا يعمل فيها إلا حروف الجر فقط. انظر: التبصرة ١/ ٤٧١، اللباب ٢/ ١٣٢.

(٥) زدت لفظة «علمت»، بدليل قوله الثانى: تنصب زيدًا بضربت لا بعلمت.

بالقول بنحو الإعراب الذى نطق به المحكى[1]، وإن كان قد وقع فى كلام العرب عوامل تقتضى تغيير الإعراب، تقول إذا قال إنسان: عمرو منطلق؛ قال فلان عمرو منطلق[2]، فلا يعمل فيه القول إلا فى الاستفهام، فإن العرب متفقة على أن يعمل القول فى المحكى[3]، فإذا قال القائل: زيد منطلق؛ فيقول المستفهم: أتقول زيدًا منطلقًا؟ فهم يجرون فى هذا الموضع[4] القول مجرى الظن[5] وقوم من العرب يجرون القول فى موضع مجرى الظن، فهو لا يكون بالقول أصلا. وقد تقع الحكاية فى كلام العرب فى باب التسمية فى الجمل مثل أن يسمى إنسان: قام زيد، فتقول: رأيت قام زيد، ومررت بقام زيد[6].

وقد يحكون ما ليس فى باب القول ولا باب التسمية، نحو قول ذى الرمة:

سمعت الناس ينتجعون غيثًا ... فقلت لصيدح انتجعى بلالا[7]

فإنما سمع إنسانًا يقول: ينتجعون غيثًا، فحكى كلامه[8]، وما يحكى فى باب التسمية من الكلام المركب، وما لا يحكى هو موجود فى كتبهم، ولا يليق بهذا المختصر.

ولما كان من الأسماء ما لا يدخلها الخفض ولا التنوين إلا فى حال الإضافة أو دخول

---

(١) اللباب ٢/ ١٣٥.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٢، الغرة المخفية ٥٥٣، المحرر ٩٨٠.

(٣) فيكون القول فى معنى الظن. انظر: الكتاب ١/ ١٢٢، إصلاح الخلل ٣٦٧، المقرب ٣٢٣، المحرر ٩٨٢.

(٤) أى موضع الخطاب، إذا استفهم للمخاطب خاصة. انظر: الكتاب ١/ ١٢٢، التبصرة ١١٧، شرح المفصل ٧/ ٧٩.

(٥) فى الأصل: الكل.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٢٨، جمل الزجاجى ٣٣٩، اللباب ٢/ ١٣٩، المحرر ٩٩٠.

(٧) البيت موجود فى: ديوانه ٣/ ١٥٣٥، النوادر ٢٠٩، المقتضب ٤/ ١٠، الكامل ٢/ ٥٣، الشعر والشعراء ١/ ٥٤١، العين مادة (صدح) ٣/ ١١٣، ١/ ٢٣٣، سر صناعة الإعراب ٢٣٢، جمل الزجاجى ٣٢٩، أسرار العربية ٣٩٠، الموشح ٢٣٤، العقد الفريد ٦/ ١٥٧، الخلل ٣٨٧، الصحاح واللسان والتاج مادة (صدح)، خزانة الأدب ٩/ ١٦٧، حياة الحيوان ١/ ٢٢.

(٨) المقتضب ٤/ ١٠، جمل الزجاجى ٣٢٩، أسرار العربية ٣٩٠.



الألف واللام عليها، وهي التى تسمى غير منصرفة، وجب فى هذه الصناعة أن تعرف أنواع هذه الأسماء بالعلامات التى تخصها فتقول: إن هذه الأسماء تنقسم أولاً قسمين: قسم لا ينصرف فى حالة من الأحوال، وقسم ينصرف فى حال النكرة ولا ينصرف فى حال المعرفة.

فالذى ينصرف فى حال النكرة ولا ينصرف فى حال المعرفة، ينقسم إلى ستة أقسام[(١)]:

أولها: كل اسم مؤنث فإنه لا ينصرف فى حال المعرفة إلا ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط، مثل: هند ودعد، فإن من العرب من يصرفه[(٢)]، ومنهم من لا يصرفه، ولثقل التأنيث عندهم إذا سموا مؤنثًا باسم مذكر؛ لم يصرفوه قلّت حروفه أو كثرت نحو امرأة سميتها بفضل أو جعفر[(٣)].

والثاني: كل اسم أعجمى عَلَم إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف نحو[(٤)]: إبراهيم وإسماعيل، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف، نحو: جش ودل[(٥)].

والثالث: ما كان على وزن الفعل المستقبل[(٦)]، نحو: أحمد الذى على وزن أفعل، ويزيد وتغلب ويشكر؛ إذا كان على بناء الفعل الماضى، فلا مثال له فى الأسماء غالبًا،

---

(١) انظر فى ذلك: جمل الزجاجى ٢٢٠- ٢٢٣، أسرار العربية ٣١٠، شرح المقدمة النحوية ٤٤- ٤٥، المحرر ٧٦٣- ٧٦٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٤٠- ٢٤١ وترك الصرف عنده أجود، الإيضاح العضدى ٢٩٨، المقتصد ٩٩٤، كشف المشكل ٢/ ٣٤، اللباب ١/ ٥٠٨- ٥٠٩، همع الهوامع ١/ ٣٤، المحرر ٧٧٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٤٢ وهو قول ابن إسحاق وأبى عمرو، وصرفه عيسى. المقتضب ٣/ ٣٤٨، اللباب ١/ ٥٠٩، المحرر ٧٧٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٣٤- ٢٣٥، المقتضب ٣/ ٣٢٥، ٣٢١، الأصول ٢/ ٩٢، جمل الزجاجى ٢٢٠، همع الهوامع ١/ ١٠٣- ١٠٤، المحرر ٧٦٦.

(٥) هكذا بالأصل، وأظن صوابها: هود ولوط.

(٦) الكتاب ٣/ ١٩٤: ١٩٨، المقتضب ٣/ ٣١١، ٣١٥، ٣١٨، الأصول ٢/ ٨٠، جمل الزجاجى ٢٢٠، همع الهوامع ١/ ٩٧، المحرر ٧٦٤.

مثل: رجل سميته بضرب أو قتل أو شتم؛ فإن كان ثانيه ياء، مثل: ديك وفيل انصرف، وإن كان على وزن قيل وبيع[1].

والرابع: ما كان في آخره ألف ونون زائدتان، نحو: سلمان وعمران، فأما حسان فإن أخذته من الحسن انصرف وأن نونه أصلية، وإن أخذته من الحس لم ينصرف في المعروفة[2].

والخامس: الاسم المعدول[3] عن فاعل إلى[4] فُعَل، نحو: عمر وزفر[5].

والسادس: الاسم المركب من اسمين نحو: بعل بك ورامَ هُرْمُزْ[6].

وأما الأسماء التي لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ فهي ستة[7]:

منها ما كان على وزن أفعل الذي مؤنثه على فعلاء[8]، مثل: أحمر وأصفر؛ لأن مؤنثه حمراء وصفراء[9].

منها ما كان على وزن أفعل منك الذي يقتضي المفاضلة، نحو: أفضل من زيد وأكرم من عمرو[10].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٠- ٢٢١ كل مذكر سُمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف تأنيث فهو مصروف كائنًا ما كان أعجميًا أو عربيًا أو مؤنثًا إلا فُعَل مشتقًا من الفعل . . . وانظر: التبصرة ٢/ ٥٤١- ٥٤٢.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٢٣، ٣٣٦، جمل الزجاجي ٢٢١، الغرة المخفية ٢١٦، همع الهوامع ١/ ١٠١، اللباب ١/ ٥١٧، المحرر ٧٦٨.

(٣) في الأصل: العدول.

(٤) في الأصل: إلا.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٢٣، جمل الزجاجي ٢٢٢، اللباب ١/ ٥١٣، همع الهوامع ١/ ٨٧، المحرر ٧٦٨.

(٦) التبصرة ٢/ ٥٧٣- ٥٧٦، اللباب ١/ ٥١٨- ٥١٩.

(٧) الإيضاح العضدي ٢٩٤، جمل الزجاجي ٢١٩- ٢١٩، أسرار العربية ٣١٠، المقتصد ٩٦٣، المحرر ٧٥٧.

(٨) في الأصل: فعلى، وما أثبته هو الصواب.

(٩) الكتاب ٣/ ١٩٣، المقتضب ٣/ ٣١١، جمل الزجاجي ٢١٨، أسرار العربية ٣١٠.

(١٠) الكتاب ٣/ ٢٠٢، التبصرة ٢/ ٥٤٤.

ومنها ما كان فى آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، نحو: حمراء وصفراء وحبلى وسكرى[1].

فإن كانت المكسورة للإلحاق انصرف فى النكرة ولم ينصرف فى المعرفة، نحو: أرْطًى ومِعْزًى[2].

وأما عَلْقَى فإن من جعل ألفه[3] للإلحاق صرفه فى النكرة، ومن جعله للتأنيث لم يصرفه فى معرفة ولا نكرة[4].

ومنها كل اسم جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد، نحو: مساجد ودراهم ودواب وطواويس[5] إلا ما كان فى آخره هاء التأنيث فإنه ينصرف فى النكرة ولا ينصرف فى المعرفة، نحو: صياقلة[6].

ومنها فَعْلان الذى مؤنثه فَعْلى، نحو: سكران وغضبان[7].

ومنها المعدول من العدد، نحو: مثنى وثلاث ورباع؛ لأن مثنى معدول من اثنين، وثلاث من ثلاثة[8].

فقد تبين لك من هذا جميع الأسماء المعربة، وظهر أن كل اسم مرفوع فى كلام العرب؛ فهو ما يعرى من أن يكون مضافًا إليه، وهذا الاسم هو إما حديث وإما محدث عنه، أو كان تابعًا فى إعرابه لهذين، وهى الأربعة المشهورة: النعت والعطف والتوكيد والبدل، وإن كان اسم هو فى المعنى مضاف، وتعرى من شكل الإضافة دون معناها؛ فهو منصوب، وأن كل اسم هو مضاف فى المعنى والشكل فهو مخفوض.

---

(١) التبصرة ٢/ ٥٤٨، اللباب ١/ ٥١٠- ٥١١.
(٢) الكتاب ٣/ ٢١١، التبصرة ٢/ ٥٤٩، جمل الزجاجى ٢٢٣.
(٣) فى الأصل: الياء.
(٤) الكتاب ٣/ ٢١١، ٢١٢، التبصرة ٢/ ٥٤٩.
(٥) التبصرة ٢/ ٥٦٨، اللباب ١/ ٥٠٣، جمل الزجاجى ٢١٩.
(٦) الكتاب ٣/ ٢٢٨، المقتضب ٣/ ٢٢٧، التبصرة ٢/ ٥٦٩، جمل الزجاجى ٢١٩، المحرر ٧٦٣.
(٧) التبصرة ٢/ ٥٦٨، جمل الزجاجى ٢١٨، المقتصد ٩٩٧.
(٨) التبصرة ٢/ ٥٦٠- ٥٦١، جمل الزجاجى ٢١٩، اللباب ١/ ٥١٤، المقتصد ١٠٠٧.

وشكل الإضافة هو عدم التنوين فى الاسم المضاف إليه، أو حذف نون التثنية والجمع، أو دخول الألف واللام عليه، أو دخول حرف الجر على المضاف إليه، فشكل فى كلامهم مرة بشكل الإضافة، ومرة بغير شكل الإضافة، فهو ينصب تارة، ويخفض أخرى.

وهذا هو ظاهر من الاستقراء للمنصوبات التى تقدم ذكرها، وذلك أنها كلها مضافة تقرب من شكل الإضافة، كما نجد المخفوضات بشكل الإضافة. وإنما تعرف العرب المضاف من شكل الإضافة؛ إذا أرادت أن تجعل له حظاً من الإخبار، وتجعله بشكل الإضافة إذا جعلته من تمام الاسم، فإذا قالت: عمرو ضارب زيد[1]؛ فأضافت فإنما أتت بالإضافة لتجعل المضاف إليه من تمام الخبر عن زيد. وإذا قالت: عمرو ضارب زيداً، ولم ترد الإضافة فإنما فعلت ذلك لأن اهتمامها كان بالإخبار عن كون زيد مضروباً مع الإخبار أيضاً عن كون عمرو أنه ضارب، فإذا أردت الإخبار عن زيد المضروب فقط، أو كان اهتمامه أشد؛ عرّته من الإضافة فى المعنى واللفظ، فقالت: زيد ضربه عمرو، فتبين هذا فإنه خفى بين.

●●●

(١) فى الأصل: زيداً، بالنصب، والأولى ما أثبته ويؤكده ما جاء بعده.



القول فى إعراب الأفعال

فنقول إن الأفعال منها ما هى مبنية، أى أواخرها؛ على شكل واحد، ومنها ما هى متشكلة بشكل متبدل، وهو المسمى إعرابًا، وهذا الشكل ربما دل منها على معنى[(١)]، وربما لم يدل، فالماضى هو مبنى على الفتح أبدًا[(٢)]، والأمر[(٣)] على الجزم أبدًا[(٤)].

وأما المعربات فإن فيها ما يتشكل بشكل الرفع؛ وهو المستقبل الواقع خبرًا؛ إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم[(٥)]. وهذا إذا كان فعلاً لمفرد، ولم يكن آخره حرف مد ولين؛ فشكل الرفع فيه ضمة، نحو قولك: زيد يقوم. وإن كان فى آخره حرف مد ولين؛ فشكل الرفع فيها حرف المد واللين[(٦)]، نحو: زيد يغزو ويرمى ويخشى.

وأما إذا كان فعلاً للاثنين أو للجماعة مذكرًا أو مؤنثًا[(٧)]؛ فشكل الرفع فيه هو إثبات نون التثنية ونون الجمع[(٨)]؛ سواء كان فى آخره حرف مد ولين أو لم يكن، نحو:

---

(١) التبصرة ١/ ٧٦، الإيضاح فى النحو ٨٠، اللباب ٢/ ٢١.

(٢) المقتضب ٢/ ٢، ٤/ ٨٠، التبصرة ١/ ٩٠، جمل الزجاجى ٧، ٢٦٤، شرح المقدمة النحوية ١٣٥، شرح المفصل ٧/ ٤، المحرر ٧٨٥.

(٣) فى الأصل: والآخر.

(٤) الغالب أن يقال مبنى على ما يجزم به مضارعه. والأصل فيه البناء على السكون. أما القول بأنه مجزوم فقول الكوفيين. انظر: التبصرة ١/ ٩٠، التبيين ١٧٦، الإنصاف: المسألة الثانية والسبعون ٢/ ٥٢٤، شرح المفصل ٧/ ٦١- ٦٢، المقتضب ٢/ ٣، اللباب ٢/ ١٧.

(٥) وهذا قريب من قول الفراء أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة. أما الكسائى فذهب إلى أنه يرتفع بالزوائد التى فى أوله. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوى. انظر: أسرار العربية ٢٨، ٣٢٢، الإنصاف ٥٥١، شرح المفصل ٧/ ١٢، همع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٧٣، اللباب ٢/ ٢٥، المحرر ٧٨٩.

(٦) لم يتضح لى المعنى الذى يقصده ابن رشد هنا، إلا أن غالب النحاة يرون أن الرفع لا يتبين مع حروف العلة، بل يحكم على موضعها. انظر: الأصول ٢/ ١٦٤، أسرار العربية ٣٢٢، التبصرة ١/ ٩١، اللباب ٢/ ٢٨- ٢٩، المحرر ٧٩٠.

(٧) أو فعلاً للمؤنثة المخاطبة، وهو ما أشار إليه فى أمثلته الأخيرة.

(٨) الأصل أن النون ليست للتثنية ولا للجمع، وإنما هى علامة إعراب.

والزيدون يقومون، والزيدان يمشيان ويغزوان ويمشون ويغزون، وهند[٢] تمشين، وتذهبين[١].

وأما شكل النصب فهي الفتحة في الأفعال التي الضمة فيها علامة الرفع، وفي الأفعال التي آخرها ياء ممدودة أو واو ممدودة، نحو قولك: لن يرميَ ولن يغزوَ، وأما ما في آخره ألف ممدودة؛ فليس تظهر فيه علامة النصب، نحو قولك: لن يخشى[٣].

وأما الأفعال المثناة والمجموعة المذكرة وفعل المؤنث المفرد؛ فعلامة النصب فيه حذف النون[٤]، نحو: الزيدان لن يذهبا، والزيدون لن يذهبوا، وهند لن تذهبي[٥].

وأما الجزم فهو يخص الأفعال به كما تنفرد الأسماء بالخفض[٦]، وعلامته أما في الأفعال التي ليس في آخرها حرف مد، وهي للمفرد، فبتسكين آخره، نحو: لم يقم. وأما ما في آخره حرف مد ولين من الحروف الثلاثة، أو نون تثنية أو نون جمع أو نون تأنيث المؤنث المفرد؛ فعلامته هو حذف حرف المد[٧]، وحذف حرف النون[٨]، نحو قولك: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز، ولم يفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلي، فهذه هي في الأشكال التي تشكل بها الأفعال المعربة.

---

(١) الصواب أن يقال: وأنت تمشين وتذهبين.

(٢) التبصرة ١/ ٩٣، اللباب ٢/ ٢٧، أسرار العربية ٣٢٤، الغرة المخفية ١٧٠، همع الهوامع ١/ ١٧٥، كشف المشكل ١/ ٣٨٠.

(٣) الأصول ٢/ ١٦٤، التبصرة ١/ ٩١، أسرار العربية ٣٢٣-٣٢٤، كشف المشكل ١/ ٣٨١-٣٨٢، الغرة المخفية ١٦٩، المحرر ٧٩٠.

(٤) أسرار العربية ٣٢٥، اللباب ٢/ ٢٧، الغرة المخفية ١٧١، همع الهوامع ١/ ١٧٥، كشف المشكل ١/ ٣٨١، المحرر ٧٩١.

(٥) الصواب أن يقال: وأنت لن تذهبي، أو: يا هند لن تذهبي.

(٦) الإيضاح في علل النحو ١٠٨، المقتصد ١٧١، نتائج الفكر ٩٣، شرح المفصل ٧/ ١٠-١١.

(٧) جزم الأفعال المضارعة المعتلة الآخر يكون بحذف حرف العلة. انظر: الكتاب ١/ ٢٣، التبصرة ١/ ٩١، جمل الزجاجي ٢٠٧، كشف المشكل ١/ ٥٩٢، المحرر ٨٠٤.

(٨) جزم الأمثلة الخمسة بحذف حرف النون. انظر: التبصرة ١/ ٩٣، اللباب ٢/ ٢٧، كشف المشكل ١/ ٥٩٢، المحرر ٨٠٤.



فأما أي الأفعال هي المرفوعة فهي التي لم يدخل عليها حرف ناصب ولا جازم.

وأما الأفعال المنصوبة فإن فيها قوانين بحسب عدد الحروف الناصبة، وبحسب أشكال الكلام التي تقتضي النصب إذا قرنت بها حروف مخصوصة، وكذلك الجزم يكون بحروف مخصوصة، وبأشكال مخصوصة.

القول في النصب، وفي هذا الباب قوانين ثمانية:

أحدها: أن كل جملة مركبة من فعل وفاعل، وابتداء وخبر[١]، دخل عليها «لن»، فإن الفعل ينصب بها، وتعود الجملة نافية، نحو قولك: زيد لن يخرج ولن يذهب.

القانون الثاني: أن كل فعل وصل بفعل ثان، فإن أدخل على الفعل الثاني حرف «أن»، أوصل به حرف «أن» ابتداء حتى وقع مجموعها موضع الاسم المبتدأ، أو الاسم الذي هو خبر، فإنه إن كان الفعل الذي وصل بحرف «أن» فالفعل الثاني غير متعد أو متعديًا إلى مفعول واحد أو مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما، فإن الفعل يكون منصوبًا ولابد، نحو: حَسُنَ أن يقوم زيد، وقبح[٢] أن يخرج عمرو، وأردت أن يقوم زيد، وسألت زيدًا أن يخرج، ونحو قولك: أن يضرب زيد عمرًا جميل، أي: ضرب زيد لعمرو جميل.

فإن كان الفعل الداخل على أن يتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وهي الأفعال التي هي إدراكات[٣]، فإن كان الفعل الذي يدل على الإدراك الذي لا يشك فيه مثل: علمت وتيقنت، لم تكن أن الناصبة، وكانت أن المشددة الداخل على الابتداء والخبر، إلا أنها خففت وأضمر[٤] اسمها فيها، فوليت الفعل[٥] نحو قوله سبحانه: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ

(١) والخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بـ«لن». (٢) في الأصل: قبيح.

(٣) وهي أفعال القلوب عند غالب النحاة، وهي إما علم ويقين وإما ظن وحسبان وإما خوف ورجاء. انظر: التبصرة ١/ ٤٦٢، معاني الحروف ٧٢.

(٤) في الأصل: وأظهر.

(٥) الكتاب ٣/ ١٦٥-١٦٦، المقتضب ٢/ ٢٩، همع الهوامع ٤/ ٨٨-٨٩، وفي جمل الزجاجي ١٩٧: فإن وقعت قبلها الأفعال التي تدل على ثبات الحال والتحقيق؛ ارتفع الفعل ههنا بعدها، وكانت مخففة من الثقيلة. وهي أفعال علم ويقين في: شرح المقدمة النحوية ١٧٤، ومعاني الحروف ٧٢، المحرر ٨١٨.

وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]، والتقدير: لئلا يعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله[١].

فإذا كان الفعل يدل على الظن[٢] كان النصب، نحو قولك: حسبت أن يقول زيد كذا وكذا[٣]. وإن كان مترددًا، مرة يقال على العلم، ومرة يقال على الظن، مثل قولك: ظننت، فإنه يجوز النصب والرفع[٤]، وهذه هي التي يعرفها بـ«أن» التي مع الفعل بتأويل المصدر. و«أن» غير المشددة تدل في كلام العرب على أربعة معان[٥]: أحدها: الناصبة، والثانية: المخففة من الثقيلة، والثالثة: زائدة، والرابعة: بمعنى أي[٦]، في مثل قوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٧].

القانون الثالث: أن كل فعل من كلام تام بفعل آخر بحرف كي، فإن الفعل الذي في أوله «كي» يكون منصوبًا، وكذلك الذي فيه حرف العلة عوض كي موجبًا كان الفعل أو منفيًا، مثل قولك: قام زيد كي يغضب عمرو، وليغضب عمرو، وما قام زيد ليغضب عمرو[٧].

(١) وزعموا أنها في مصحف أبي «أنهم لا يقدرون». انظر: الكتاب ٣/ ١٦٦، والأزهية ٦٦، البحر المحيط ٨/ ٢٢٩، الكشاف ٤/ ٤٨٣، اللباب ٢/ ٤٩١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٠-٥٤١، التبصرة ١/ ٤٦٢.

(٢) أو الحسبان كما أشار في مثاله الذي ساقه بعدُ.

(٣) التبصرة ١/ ٤٦٣-٤٦٤، معاني الحروف ٧٣.

(٤) التبصرة ١/ ٤٦٣-٤٦٤، معاني الحروف ٧٣.

(٥) الكتاب ٣/ ١٥٢ وما بعدها، الأصول ١/ ٢٣٧، المقتضب ١/ ١٨٧، حروف المعاني ٥٨، جمل الزجاجي ٣٥٣، إصلاح الخلل ٣٨٢، وجعلها المرادي في الجنى الداني عشرة ص٢١٦، التبصرة ١/ ٤٦٠، المسائل المنثورة ٢٢٧، المحرر ٤١٣.

(٦) وهو قول الخليل، انظر: الكتاب ٣/ ١٦٢، المقتضب ١/ ١٨٨، معاني الحروف ٧٣، حروف المعاني ٥٩، المسائل المنثورة ٢٢٧، جواهر الأدب ٢٣٧، المحرر ٤١٤.

(٧) الأصول ٢/ ١٤٧، التبصرة ١/ ٣٩٧، ٤٢٠٤، اللباب ٢/ ٣٣-٣٤، ٣٩، شرح المقدمة النحوية ١٧٧، الغرة المخفية ١٦١، همع الهوامع ٤/ ٩٩، كشف المشكل ١/ ٥٣٤، معاني الحروف ٩٩-١٠٠، ٥٦.



القانون الرابع: أن كل فعل وصل بفعل آخر بحرف «حتى»، فإنه إذا أريد أن الفعل الثانى نهاية لفعل[1] الأول فقط؛ سواء كان الأول علة، أو لم يكن؛ فإن الفعل الثانى يكون منصوبًا[2]، نحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة، و«حتى» فى هذا بمعنى «إلى»، وسرت حتى تطلع الشمس[3].

فإن كان الأول علة للثانى؛ جاز النصب على معنى إرادة النهاية[4]، وجاز الدفع على إرادة معنيين اثنين[5]: أحدهما: أن الفعلين معًا قد وقعا وانقضيا فيما مضى، نحو قولك: سرت حتى أدخلُ المدينة، ودخلت المدينة[6].

والثانى: أن يكون الفعل الأول قد وقع؛ والثانى واقع الآن، مثل قولهم: مرض حتى لا يرجونها الآن[7]. وأما إن كان الفعل الأول لم يقع؛ بأن يكون منفيًا أو استفهامًا، مثل قولك: ما سرت حتى أدخل المدينة، وقولك: أسرت[8] حتى أدخل المدينة؛ لم يكن هنالك إلا النصب[9]، كما أنه إذا لم يكن الفعل الأول سببًا للثانى؛ لم يكن هنالك إلا النصب[10].

القانون الخامس: أن كل جملة من فعل وفاعل استفتحت بحرف «إذًا» كان جوابًا لكلام متقدم، ولم يكن بين إذًا والفعل[11] شيء متوسط، وكان الفعل مستقبلا،

---

(1) أى: غاية للفعل.

(2) التبصرة ١/ ٤١٩، شرح المفصل ٧/ ٣٠، اللباب ٢/ ٤٤، الجنى الدانى ٥٥٤.

(3) التبصرة ١/ ٤١٩، ٤٢١، جمل الزجاجى ١٩١، الجنى الدانى ٥٥٤، مغنى اللبيب ١٦٩، الأزهية ٢١٥، المقتضب ٢/ ٣٧.

(4) جمل الزجاجى ١٩١، ٥٥٤ ويحسن فى موضعها كى، مغنى اللبيب ١٦٩.

(5) التبصرة ١/ ٤٢١، اللباب ٢/ ٤٥، شرح المفصل ٧/ ٣١.

(6) التبصرة ١/ ٤٢١، اللباب ٢/ ٤٥، جمل الزجاجى ١٩١، مغنى اللبيب ١٧٠.

(7) التبصرة ١/ ٤٢١، اللباب ٢/ ٤٥، جمل الزجاجى ١٩١، مغنى اللبيب ١٧٠.

(8) فى الأصل: سرت.

(9) التبصرة ١/ ٤٢٢، اللباب ٢/ ٤٥، جمل الزجاجى ١٩٢، الجنى الدانى ٥٥٦-٥٥٧، وأجاز الأخفش الرفع مع النفى العام. انظر: مغنى اللبيب ١٧١.

(10) التبصرة ١/ ٤٢١، جمل الزجاجى ١٩٢ مثل: سرت حتى تطلعَ الشمس. الجنى الدانى ٥٥٦.

(11) فى الأصل: أو الفعل.

وذلك يكون -أعني الاستفتاح بها- بأن لا تكون متوسطة بين لفظين مفردين، يعتمد أحدهما على الآخر، فإنها تنصب الفعل[١]، نحو قولك: لمن قال أنا أجيئك[٢]، فيقول مجيبًا له: إذًا أحسن إليك، إلا أن الفعل جواب عن الأول، فإذا أدخلت الفاء أو الواو على إذًا، إذا كانت ناصبة، جاز الرفع والنصب[٣]، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، «وإذًا لا يلبثوا خلفك»[٤]، بإثبات النون على الرفع[٥]، وحذفها على النصب[٦].

القانون السادس: أن الواو إذا لم تكن عاطفة فعلا على فعل، واقتضت الجمع في الخبر أو الأمر، أو عدم الجمع في النهي؛ فإن الفعل ينتصب بها[٧]، نحو قولك في النهي: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن؛ بالنصب، فإن لم ترد النهي عن الجمع بينهما وأردت النهي عنهما جميعًا؛ جزمت على العطف، فإن أردت القطع رفعت على تقدير: لا تأكل السمك وأنت ممن يشرب اللبن[٨].

القانون السابع: كل فعل فصلته من فعل آخر بحرف «أو» على أنك ملازم للفعل الأول إلا أن يقع الفعل الثاني، فإن الفعل الثاني يكون منصوبًا، نحو قولك: لألزمنك

---

(١) انظر مبحث إذن في: الكتاب ٣/ ١٢، المقتضب ٢/ ١٠، الأصول ٢/ ١٤٨، الإيضاح العضدي ٣١١، المقتصد ١٠٥٤، جمل الزجاجي ١٩٦، المقرب ٢٨٦، شرح المقدمة ١٧٧، اللباب ٢/ ٣٤-٣٥، همع الهوامع ٤/ ١٠٤، المحرر ٨١٩-٨٢٠.

(٢) في الأصل: من قال إذًا أجيئك، والصواب ما أثبته.

(٣) الإلغاء قول يونس وهو حسن: انظر: الكتاب ٣/ ١٣، ١٥، المقتضب ٢/ ١١، الأصول ٢/ ١٤٩، جمل الزجاجي ١٨٣، ١٩٥، اللباب ٢/ ٣٦، أسرار العربية ٣٣٠، المقرب ٢٨٦، مغني اللبيب ٣٢، التبصرة ١/ ٣٩٧، المحرر ٨٢٠.

(٤) وهي قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص٧٧، البحر المحيط ٦/ ٦٦، الكشاف ٢/ ٦٨٦، معجم القراءات القرآنية ٣/ ٧٢.

(٥) لم تعمل «إذًا» لأنها توسطت بين قسم مقدر والفعل... ويحتمل أن تكون «لا يلبثون» خبرًا لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى. انظر: البحر المحيط٦/ ٦٦، الكشاف ٢/ ٦٨٦، اللباب ٢/ ٣٦، التبصرة ١/ ٣٩٧.

(٦) بإعمال «إذًا». انظر: البحر المحيط ٦/ ٦٦، الكشاف ٢/ ٦٨٦، اللباب ٢/ ٣٦، التبصرة ١/ ٣٩٧.

(٧) التبصرة ١/ ٣٩٩، شرح عيون الإعراب ١٧٥.

(٨) الكتاب ٣/ ٤٢، ٤٣، اللباب ٢/ ٤٠، ٤١، شرح المفصل ٧/ ٢٣-٢٤، الإنصاف ٢/ ٥٥٥-٥٥٦، الغرة المخفية ١٦٥، المقتصد ١٠٧١، شرح المقدمة النحوية ١٧٣.



أو تقضيني حقي، أو لأسيرنّ في البلاد أو أستغني، والتقدير إلا [1] أن أستغني، وإلا[2] أن تقتضيني حقي[3]، وعلى هذا أنشدوا[4]:

فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّما نُحاوِلُ ملكا أو نموتَ فنُعْذَرَا[5]

القانون الثامن: أن كل جملة مركبة من جملتين: من فعل وفاعل، أولاهما منفية والثانية موجبة، أو من جملتين مختلفتين بالجنس، وهي خمسة[6]، والتي يعرفها النحاة: الأمر وجوابه، والنهي وجوابه، والعرض وجوابه، والاستفهام وجوابه، والنفي وجوابه، فدخلت الفاء في الجواب، كان المراد بذلك أن الجملة الأولى علة الثانية، وموجبة لها[7]، فإن الفعل -من الجملة الثانية- يكون منصوبًا.

مثال ذلك في النفي: ما تأتينا فتحدثَنا[8]، أي: ما لم يكن منك إتيان فلم[9] يكن منك حديث[10]. فإن أردت العطف، وهي للحديث والإتيان رفعت[11]، وكذلك

(1) في الأصل: إلى.

(2) في الأصل: إلى.

(3) الكتاب ٣/ ٤٧، المرتجل ٢٠٧ والمعنى إلى أن تستقيم أو: إلا أن تستقيم. انظر: الأزهيه ١٢٢ بمعنى: حتى، أو: إلا أن. اللباب ٢/ ٤٣، التبصرة ١/ ٣٩٨، معاني الحروف ٣٧٩ وبمعنى كي عند الزجاجي في الجمل ١٨٦، أمالي ابن الشجري ٣/ ٧٨.

(٤) لامرئ القيس.

(٥) البيت موجود في: ديوان امرئ القيس ٦٦، الكتاب ٣/ ٤٧، الأزهية ١٢٢، التبصرة ١/ ٣٩٨، الخصائص ١/ ٢٦٣، حروف المعاني ٥١، المقتضب ٢/ ٢٨، معاني الحروف ٧٩، جمل الزجاجي ١٨٦، شرح المفصل ٧/ ٢٢، الجنى الداني ٢٣١، الأصول ٢/ ١٥٦، رصف المباني ١٣٣، الصاحبي ١٢٨، أمالي ابن الشجري ٣/ ٧٨، اللامات للزجاجي ٥٦.

(٦) المشهور عند المتأخرين أنها أجوبة الثمانية، وتمامها بالإضافة إلى ما سبق؛ التحضيض، والتمني، والترجي، وأضيف إليها الدعاء. انظر: الجنى الداني ٧٤، اللباب ٢/ ٣٧، شرح المفصل ٧/ ٢٦، كشف المشكل ١/ ٥٤٩.

(٧) التبصرة ١/ ٤٠١.

(٨) الكتاب ٣/ ٣٠-٣١، شرح المفصل ٧/ ٢٧، ٣٦، اللباب ٢/ ٤٣، المقتصد ١٠٦٩، الجنى الداني ٧٤، وفصل ابن عصفور في المقرب ٢٨٩، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجي ١٩٣، المحرر ٨٢٥.

(٩) في الأصل: لم.

(١٠) وفيه وجه آخر. انظر: جمل الزجاجي ١٩٣، المقتصد ١٠٦٣، المقرب ٢٨٩-٢٩٠.

(١١) الكتاب ٣/ ٣٠، اللباب ٢/ ٤٣، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجي ١٩٣، المقرب ٢٨٩.

إن أردت القطع، وهى نفى الإتيان وإيجاب الحديث رفعت، كأنك قلت: ما تأتينا الآن تحدثنا(1).

ومثال ذلك فى الأمر والنهى: زرنى فأحسن إليك(2)، ولا تشتم عمرا فيسىء إليك(3). وإن أردت القطع، وهو إخبارك بوقوع الإحسانِ منك والإساءة من غير أن تريد أن الزيارة والشتم هو سبب لها؛ رفعت(4)، وعلى هذا أنشدوا(5):

ألم تسألِ الربْعَ القَواءَ فَيَنْطِقَ [وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق](6)

أى: فهو ناطق(7)، لأن النطق سببه السؤال(8).

ومثال ذلك فى الاستفهام: أزيد عندك فأزورك؟ بالنصب على مفهوم كون زيد عندك علة لزيارته، وبالرفع على القطع: فإنك ممن أزورك(9) والعَرض: ألا تنزل فنتحدث معك(10).

فهذه هى قوانين نصب الفعل، وهى كما ترى ثمانية(11)، وكل فعل عطف على هذه فهو منصوب.

---

(1) الكتاب ٣/ ٣١، اللباب ٢/ ٤٣، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجى ١٩٤، المقرب ٢٨٩.

(2) الكتاب ٣/ ٣٦، التبصرة ١/ ٤٠١، المقتصد ١٠٦٤.

(3) الكتاب ٣/ ٣٤، التبصرة ١/ ٤٠١.

(4) الكتاب ٣/ ٣٤، ٣٦، التبصرة ١/ ٤٠٣، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٠.

(5) لجميل بن معمر.

(6) البيت موجود فى: ديوان جميل ١٤٥ وروايته: فينطقُ بالرفع، الكتاب ٣/ ٣٧ ورواية سيبويه برفع فينطق وقال: لم يجعل الأول سببًا للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال فكأنه قال: فهو مما ينطق. ،قال الأستاذ عبد السلام هارون -رحمه الله-: ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. انظر: الحاشية رقم ٤ من كتاب سيبويه ٣/ ٣٧، شرح المفصل ٧/ ٣٦، الجنى الدانى ٧٦، التبصرة ١/ ٤٠٣، الغرة المخفية ١٦٤، مغنى اللبيب ٢٢٢، معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٢٩، جمل الزجاجى ١٩٤، معانى الحروف ٤٤.

(7) أو: فهو ينطق. انظر: الجنى الدانى ٧٦، مغنى اللبيب ٢٢٢، التبصرة ١/ ٤٠٣، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجى ١٩٤.

(8) قال الصيمرى: لم يجعل السؤال سببًا للنطق؛ وذلك لأن روايته برفع «ينطقُ». انظر: التبصرة ١/ ٤٠٣.

(9) جمل الزجاجى ١٩٤.

(10) التبصرة ١/ ٤٠٢، المقتصد ١٠٦٤، المقرب ٢٩٣.

(11) ذكر من قبل أنها خمسة، ثم صوب هنا فجعلها ثمانية.



باب الجزم

وفيه أربعة أبواب، والجزم أيضا يكون فى الجمل الخبرية، وفى الجمل الشرطية، وفى أقاويل قوتها قوة الأقاويل الشرطية، وهى أقاويل تتركب من جنسين من أجناس الأقاويل المختلفة، التى إذا دخلت الفاء فى الجواب منها؛ انتصب الفعل، ويكون أيضًا فى الأقاويل النهية باللام.

فأما الجزم الذى يكون فى الأقاويل الخبرية؛ ففيه قانون واحد، وهو أن كل كلام تركب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وفعل؛ فإن الفعل(١) الذى نفى بحرف لم أو بحرف لما أو ألم فى التقدير أو ألما(٢)؛ فإنه مجزوم، نحو قولك: لم يقم زيد، ولما يقم زيد، وألم يقم زيد، وألما يقم زيد، ولم هذه تنفى الفعل الماضى وإن كان شكل الفعل الذى تدخل عليه شكل المستقبل، وذلك أن نفى قول القائل: قام زيد بحرف لم هو أن يقول: لم يقم زيد.

وأما الجزم الذى يكون فى الأقاويل الشرطية؛ ففيه أيضًا قانون واحد، وهو أن كل قضية شرطية كان الشرط والمشروط فيها من فعلين مستقبلين فهما مجزومان، مثل قولك: إن تكرم زيدًا يكرمك، وإن كان أحدهما فى شكل الماضى لم يكن هنالك جزم أصلا، لأن الفعل الماضى مبنى على الفتح، وحروف الشرط هى: إن، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيف(٣)، وأنّى، وكيفما(٤)، وأين، وأنما، ومتى(٥) مثال ذلك: إن تخرج أخرج معك، ومهما تخرج أخرج معك، وإذ ما تخرج أخرج معك، وقد

(١) فى الأصل: الفاعل.

(٢) أما لا الناهية فإنه يذكرها فى الأقاويل النهية. انظر: جمل الزجاجى ٢٠٧، التبصرة ١/ ٤٠٥.

(٣) يجازى بـ «كيف» عند الكوفيين، أما البصريون فيرفضون ذلك. انظر: الإنصاف ٦٤٣، مغنى اللبيب ٢٧٠، اللباب ٢/ ٦٢، شرح المفصل ٤/ ١٠٩.

(٤) يعمل الكوفيون كيفما، ولا يعملها البصريون. انظر: شرح المقدمة النحوية ١٨٧، ١٩٢، إصلاح الخلل ٢٨٥، كشف المشكل ١/ ٥٩٧.

(٥) أغفل ذكر: من، ما، وأى، وأيان.

يجازى بإذا[1] ما في الشعر[2]، وأين تخرج أخرج معك، وحيثما تخرج أخرج معك، وأنَّى تخرج أخرج معك، وكيف تصنع أصنع مثله، وحيثما تكن أكن.

وهذه كلها إذا أدخلت الفاء فى الجواب ارتفع الفعل[3]، وإن أدخلت حروف الابتداء على الشرط؛ بطل الجزم وارتفع الفعل، نحو: إنَّ مَنْ يزورنى أزوره[4]. وإذا تقدم جواب الشرط [5] أيضًا على حرف الشرط ارتفع، نحو قولك: أكرمك إن تكرمنى[6] وإذا عطفت فعلا على جواب الشرط المجزوم جزمت، فإن كان فيه الفاء كان لك فى المعطوف الرفع والجزم والنصب[7]، نحو قولك: إن تزرنى فأزورك وأحسن إليك، الرفع عطفًا على اللفظ، والجزم عطفًا على موضع الفعل قبل دخول الفاء عليه، والنصب على تقدير أن.

وأما الجزم الذى يكون فى الأقاويل النهيية والأمرية؛ فإن فيه قانونين: أحدهما: أن حرف لا التى بمعنى النهى، لا التى بمعنى النفى، إذا دخلت على فعل مستقبل فإنها تجزمه، نحو قولك: لا تضرب زيدًا، ولا تشتم عمرًا[8].

الثانى: أن كل فعل مستقبل إذا دخلت عليه لام الأمر؛ فهو مجزوم، نحو قولك: ليفعل كذا وكذا[9].

فهذه كما ترى أربعة قوانين فى الجزم، وثمانية فى النصب، فجميع [ما][10] تعرب به الأفعال اثنا عشر قانونًا، وللرفع قانون واحد، وهو أن لا يدخل عليه شيء من النواصب أو الجوازم، أو يدخل الفاء فى أجوبة حروف الشرط.

---

(١) فى الأصل: إذ.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٤، التبصرة ١/ ٤٠٩، ٤١١، مغنى اللبيب ١٢٠، شرح عيون الإعراب ٢٨٦-٢٨٧، اللباب ٢/ ٥٥.

(٣) الأصول ٢/ ١٥٩، المقرب ٣٠١، التهذيب الوسيط ٣٠٠، جمل الزجاجى ٢١١، التبصرة ١/ ٤٠٩، المحرر ٨١٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٧١، التبصرة ١/ ٤١٥، جمل الزجاجى ٢١١، اللباب ٢/ ٥٦.

(٥) فى الأصل: وإذا تقدم الشرط.

(٦) التبصرة ١/ ٤١٢، شرح عيون الإعراب ٢٧٦.

(٧) الكتاب ٣/ ٨٩، جمل الزجاجى ٢١٢-٢١٣، شرح عيون الإعراب ٢٨٠-٢٨١، شرح المفصل ٧/ ٥٥، التهذيب الوسيط ٢٩٨، المحرر ٨١١.

(٨) الكتاب ٣/ ٨، المقتضب ٢/ ١٣٢، معانى الحروف ٨٣، جمل الزجاجى ٢٠٨، أسرار العربية ٣١٨، مغنى اللبيب ٣٢٣، المحرر ٧٩٥.

(٩) الكتاب ٣/ ٨، جمل الزجاجى ٢٠٨، الإيضاح العضدى ٣١٩، المقرب ٢٩٧، المحرر ٨٠٠.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.



وأما الأقاويل التى تؤلف من جنسين من أجناس الكلام التام؛ فإن فيه قانونًا واحدًا، وهو أن كل فعل مستقبل كان جوابًا عن الأمور والنهى أو الجحد أو العرض أو التمنى أو الاستفهام[1]، وأعنى بالجواب أن يكون الفعل فى القول الثانى لازمًا عن القول الأول. فإنه إن كان أراد أن الأول هو علة للثانى وموجب له؛ كان الجزم لا غير[2]، فإن[3] كان الثانى علة للأول؛ كان الرفع[4]، ومثال ذلك: قم يدعك زيد، فتجزم إذا أردت أن قيامه هو علة الدعاء، وإن أردت أن الدعاء هو علة القيام، فقلت: يدعوك زيد، تقدير الكلام: قم لدعاء زيد، وقد مضت لك مثالات هذه الثمانية[5] فى النواصب، فأغنى ذلك عن تكريرها، فهذه القوانين هى بالجملة حاصرة لجميع الألفاظ المعربة، والوقوف عليها أولا من أنفع الأشياء لمن أراد أن يستوفى أجزاء هذه الصناعة، أو المستعمل منها فى الأكثر، وخاصة الولدان، فإنهم يؤخذون بحفظ هذه القوانين أولا، ثم إذا صاروا إلى الفهم أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين، ووجهة انقسام الكلام إليها وانحصاره فيها، ثم بتفصيل ما فى قانون قانون منها، حتى يستوفوا معرفة جميع الجزئيات المنحصرة فى هذه القوانين، فتتم له الصناعة بسهولة وتحصيل تام فى زمان يسير، وإن اقتصر عليها ذوقهم وارتياض فى ميزها فى كلام العرب كفى كثيراً من تشغيب[6] وتفتق[7] للقوانين التى رام النحاة أن يحصروا من قبَلها هذا الجزء من هذه الصناعة، وبخاصة إذا اعتبر ما يتكلفون فى ذلك من الألفات التى يسمونها إعرابًا، ويأخذون الولدان بحفظها.

---

(١) لم يذكر هنا التحضيض، الترجى.....

(٢) معانى القرآن للفراء ٣/ ٤٥، الكشاف ٤/ ٢٨٨، مشكل إعراب القرآن٢/ ٢٩٥، المحرر٨٢٣.

(٣) فى الأصل: بل ربما، وصوبتها ليستقيم المعنى.

(٤) الغرة المخفية ١٥٩، المقرب٢٨٩، المحرر ٨٢٥.

(٥) فى الأصل: الخمسة، وصوبتها. والحقيقة أن ابن رشد يتردد بين كونها خمسة وثمانية، فيذكر فى ص١٤١ أنها خمسة، ثم يعود فيجعلها ثمانية فى ص١٤٢.

(٦) الشغب والتشغيب: تهييج الشر والخصام والفتنة، ومخالفة الحق والقصد، والخلاف. انظر لسان العرب والصحاح مادة «شغب».

(٧) فَتَق فلان الكلام وبَجّه إذا قوّمه ونقّحه... والفتق: شق عصا المسلمين بعد اجتماع الكلمة، وتفتّقت خواصر الغنم من البقل إذا اتسعت من كثرة الرعى. وفتقت الشىء فتقًا: شققته. انظر: اللسان والصحاح مادة «فتق».



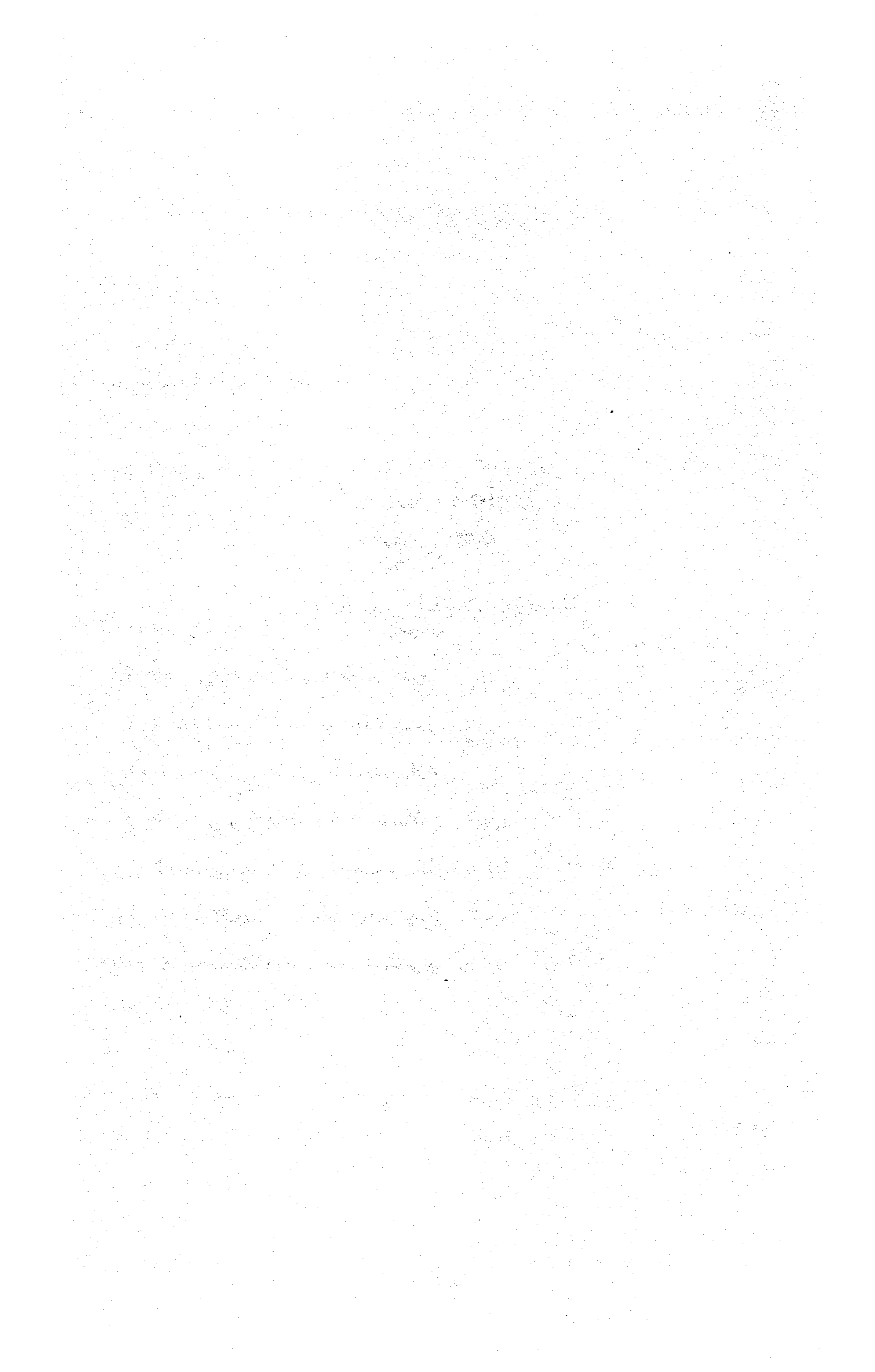
ومن وقف على هذه القوانين، وفهم انحصار الكلام فيها، وكان من أهل صناعة النحو أمكنه أن يأتى بتفاصيلها من كتب النحاة، وأن يحصر فيها ما افترق فى كتبهم، ولذلك ما ترى أن تمام هذا الغرض قد تم لنا معظم ما كنا رمناه، وأما ما بقى من أجزاء هذه الصناعة مما لم نذكره لا ذكراً كلياً ولا ذكراً جزئياً، فإنه ليس فيه زيادة ترتيب وجودة تعليم على [ما] [1] فى كتب القوم إلا يسيراً، فإن أكثر ما بقى عليهم من جودة الترتيب وحسن النظام، واستعمال التقسيم الصحيح، إنما كان فى هذا الجزء الذى هو معرفة المعربات.

ومن وقف على ما كتبناه فى ذلك، وكان من أهل الإنصاف ظهر له أن المسلك الذى سلكناه فى تقسيم هذا الجزء وحصر معانيه هو أدخل فى الأمر الصناعى، وأضبط فى باب المعانى مما جرت به عادة النحاة فى ذلك على ما شرطناه فى أول هذا الكتاب؛ لكن ربما عابه قوم لمفارقة المعتاد، وأنكروه لما فى طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستعباد، وربما قالوا اخلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعى، فإن وافق هذا الغرض الذى نحوناه فى هذا الكتاب من أرشد الغاية التى من أجلها استقام نحو هذا النظر، وجرى فى هذا المسلك، فهو أحق من نسب إليه، وهو المأجور فيه والمشكور عليه، إذ كل من عرف الغاية وأرشد إلى النهاية؛ فهو المعروف لما قبلها من الموصولات إليها، والعاملات الدالة عليها، وهذه الأشياء هى جميع ما اشتمل عليه هذا الكتاب، فإن وافق الغرض فهو ولابد مرسوم باسمه، وكلمة مشتقة من علمه، وإن سقط هذا الغرض دون ما أشار إليه وأرشد نحوه فالعذر واضح والسبب فى ذلك لايح، وهو تقصير القرائح عن بلوغ أغراضهم، وعجز الأذهان عن استيفاء مقاصدهم، والله تعالى يرشد العبيد لما فيه رضاهم، ويعينهم على ما فيه طاعتهم، ويبلغهم غاية الأمل فى الدنيا والآخرة، إنه منعم كريم.

تم الكتاب المسمى «بالضرورى فى كليات صناعة النحو» بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبده، وعلى آله وأصحابه الأكرمين من بعده وسلم كثيراً.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

الفهارس العامة





١- فهرس الآيات

●●●

٢- فهرس الأثر والمثل وقول العرب

●●●

٣- فهرس الأشعار والأرجاز

٤- فهرس الأعلام

الصفحة

●●●

٥- فهرس المذاهب والقبائل:

الصفحة

●●●



٦- فهرس اللغات:

●●●

٧- ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- برنامج الفقيه القاضي الإمام الأوحد أبي الوليد بن رشد، مخطوط رقم ٨٨٤ بالأسكوريال.

- شرح الرماني على كتاب سيبويه، ميكروفيلم عن مخطوطة فيض الله برقم ١٩٨٤.

- علل النحو للوراق، دار الكتب الوطنية، تونس، الصادقية: رقم ٢٥٥٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية- الكويت.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

١- ائتلاف النصرة للشرجي ت. د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط١، سنة ١٩٨٧م.

٢- ابن رشد الحفيد، سيرة وثائقية، محمد بن شريفه، ط١ سنة ١٩٩٩م.

٣- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا الدمياطي، ت. د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط١ سنة ١٩٨٧م.

٤- إحصاء العلوم، للفارابي، ت: د. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، سنة ١٩٦٨م.

٥- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٢م.

٦- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ سنة ١٩٩٨م.

٧- الأزهية للهروى، ت: عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٨٢م.

٨- الاستغناء فى أحكام الاستثناء، للقرافى، ت. د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، سنة ١٩٨٢م.

٩- أسرار العربية، لأبى البركات بن الأنبارى، ت: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، سنة ١٩٥٧م.

١٠- الأشباه والنظائر، للسيوطى، ت: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١- أشعار العامريين الجاهليين، جمع وتحقيق د. عبد الكريم يعقوب، دار الحوار، سورية، اللاذقية، ط١، سنة ١٩٨٢م.

١٢- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل، لابن السيد البطليوسى، ت: د. حمزة النشرتى، دار المريخ، الرياض، ط١. سنة ١٩٧٩م.

١٣- الأصول فى النحو، لابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٧م.

١٤- الأعلام، لخير الدين الزركلى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط١٢، سنة ١٩٩٧م.

١٥- الأغانى، للأصفهانى، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

١٦- الإغراب فى جدل الأعراب، لابن الأنبارى، تحقيق: سعيد الأفغانى، سوريا، طبعة الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧م.

١٧- الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب، للبطليوسى، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ سنة ١٩٨٣م.

١٨- أقسام الكلام العربى، د. فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجى بالقاهرة، سنة ١٩٧٧م.

١٩- الألسنية العربية، د. ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١ سنة ١٩٧٢م.

٢٠- الألفات، لابن خالويه، ت: على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٩٨٢م.

٢١- الألفاظ المستعملة فى المنطق، للفارابى، تحقيق: محسن مهدى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت سنة ١٩٦٨ .

٢٢- أمالى ابن الشجرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط١، سنة ١٩٩٢م.

٢٣- أمالى السهيلى، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ط١، سنة ١٩٧٠م.

٢٤- أمالى المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ط٢، سنة ١٩٦٧م.

٢٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف، لابن الأنبارى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٢٦- الإيضاح العضدى، لأبى على الفارسى، ت: د. حسن الشاذلى فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط١، سنة ١٩٦٩م.

٢٧- الإيضاح فى شرح المفصل، لابن الحاجب، ت: د. موسى بناى العليلى، مطبعة العانى، بغداد.

٢٨- الإيضاح فى علل النحو، للزجاجى، ت: د. مازن المبارك، دار النفائس ط٥، سنة ١٩٨٦م.

٢٩- البحر المحيط، لأبى حيان الأندلسى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ط٢، سنة ١٩٩٠م.

٣٠- البرهان فى علوم القرآن، للزركشى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣١- بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبى، دار الكتاب العربى، سنة ١٩٦٧م.

٣٢- البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث، لابن الأنبارى، ت: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

٣٣- البيان فى غريب إعراب القرآن، لابن الأنبارى، ت: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، سنة ١٩٨٠م.

٣٤- التبصرة والتذكرة، للصيمرى، ت: د. فتحى أحمد مصطفى، نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى -جامعة أم القرى- ط١، سنة ١٩٨٢م.

٣٥- التبصرة فى القراءات، لمكى القيسى، ت: د. محى الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، سنة ١٩٨٥م.

٣٦- التبيان فى إعراب القرآن، للعكبرى، ت: على محمد البجاوى، طبع عيسى البابى الحلبى.

٣٧- التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبرى، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامى، بيروت -لبنان- ط١، سنة ١٩٨٦م.

٣٨- التذكرة فى القراءات، لابن غلبون، ت: د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، الزهراء للإعلام العربى، ط١، سنة ١٩٩٠م.

٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٨م.

٤٠- التعريفات، للجرجانى، ت: إبراهيم الإبيارى، دار الكتاب العربى، ط١، سنة ١٩٨٥م.

٤١- تعليقات ابن باجة على كتاب بارى أرمينياس، والعبارة للفارابى، تحقيق: د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٦م.

٤٢- تفسير القرطبى، دار الغد العربى، القاهرة، ط١، سنة ١٩٩٠م.

٤٣- التكملة، لأبى على الفارسى، ت: د. حسن شاذلى فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات -جامعة الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، سنة ١٩٨١م.

٤٤- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، عنى بنشره السيد عزت العطار الحسينى. سنة ١٩٥٦م.

٤٥- التكملة لوفيات النقلة، للمنذرى، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، سنة ١٩٨٨م.

٤٦- تهافت التهافت، لابن رشد، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف بمصر. ط ٣، ١٩٦٨م.

٤٧- التهذيب الوسيط فى النحو، لمحمد بن على بن يعيش الصنعانى، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، سنة ١٩٩١م.

٤٨- التيسير فى القراءات السبع، لأبى عمرو الدانى، تصحيح أوتوبرتزل، مكتبة المثنى، ببغداد.

٤٩- الجدل، لابن رشد، ت: د. جيرار جهامى، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٢م.

٥٠- الجمل فى النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدى، ت: د. فخر الدين قباوة، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ط١، سنة ١٩٨٥م.

٥١- الجمل فى النحو، للزجاجى، ت: د. على توفيق الحمد، نشر مؤسسة الرسالة، دارا الأمل، بيروت، ط١، سنة ١٩٨٤م.

٥٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى، ت: د. فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ٣.

٥٣- جواهر الأدب، للإربلى، ت: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٨٤م.

٥٤- الحجة فى القراءات السبع، لابن خالويه، ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٣، سنة ١٩٧٩م.

٥٥- حجة القراءات، لأبى زرعة بن زنجلة، ت: سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، سنة ١٩٨٢م.

٥٦- الحدود، لجابر بن حيان، ت: د. عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب رسائل منطقية فى الحدود والرسوم للفلاسفة العرب. دار المناهل للطباعة والنشر -بيروت- لبنان، ط١ سنة ١٩٩٣م.

٥٧- الحدود، للرمانى، ضمن: رسالتان فى اللغة، ت: إبراهيم السامرائى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة ١٩٨٤م.

٥٨- الحدود، لابن سينا، ت: د. عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب رسائل منطقية فى الحدود والرسوم للفلاسفة العرب دار المناهل للطباعة والنشر -بيروت- لبنان- ط١، ١٩٩٣م.

٥٩- الحدود، للغزالى، ت: د. عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب رسائل منطقية.

٦٠- الحدود الفلسفية، للخوارزمى، ت: د. عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب رسائل منطقية فى الحدود والرسوم للفلاسفة العرب. دار المناهل للطباعة والنشر - بيروت- لبنان- ط١- ١٩٩٣م.

٦١- الحروف، للفارابى، تحقيق: محسن مهدى، بيروت، سنة ١٩٧٠م.

٦٢- حروف المعانى، للزجاجى، ت: د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٢، سنة ١٩٨٦م.

٦٣- الحلل فى شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسى، ت: د. مصطفى إمام، نشر مكتبة المتنبى، ط١، سنة ١٩٧٩م.

٦٤- خزانة الأدب، للبغدادى، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٣، سنة ١٩٨٩م.



٦٥- الخصائص، لابن جنى، تحقيق: محمد على النجار، نشر دار الهدى، بيروت.

٦٦- كتاب الخط، للزجاجى، ت: د. غانم قدورى الحمد، مجلة المورد، م١٩، ع٢، سنة ١٩٩٠م.

٦٧- دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها بالعربية: أحمد الشنتناوى وآخران.

٦٨- دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٧م.

٦٩- دروس فى الألسنية العامة، دى سوسير، تعريب صالح القرمادى، محمد الشاوس، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، سنة ١٩٨٥م.

٧٠- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجانى، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى بالقاهرة.

٧١- الديباج المذهب، لابن فرحون، ت: د. محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨٠م.

٧٢- ديوان أبى الأسود الدؤلى، تحقيق: عبد الكريم الدجيلى، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد سنة ١٩٥٤م.

٧٣- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٣.

٧٤- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، ت: د. نعمان محمد أمين طه، نشر دار المعارف بمصر.

٧٥- ديوان جميل، جمع وتحقيق: دكتور حسين نصار، مكتبة مصر.

٧٦- ديوان حسان بن ثابت، ت: د. سيد حنفى حسنين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٤م.

٧٧- ديوان ذى الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، نشر مطبوعات مجمع اللغة العربى بدمشق سنة ١٩٧٣م.



٧٨- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمرى، تحقيق درية الخطيب ولطفى الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سنة ١٩٧٥م.

٧٩- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٧١م.

٨٠- ديوان النابغة الذبيانى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

٨١- ديوان الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٥م.

٨٢- الذيل والتكملة، لابن عبد الملك المراكشى، تحقيق: إحسان عباس، محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٦٤-١٩٦٦م.

٨٣- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقى ضيف، دار المعارف بمصر، ط٢.

٨٤- رصف المبانى، للمالقى، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٧٥م.

٨٥- السبعة فى القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقى ضيف ط٢، دار المعارف بمصر.

٨٦- سر صناعة الإعراب، لابن جنى، ت: د. حسن هنداوى، نشر دار القلم، دمشق، ط١، سنة ١٩٨٥م.

٨٧- سير أعلام النبلاء، للذهبى، تحقيق: د. بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١١، سنة ١٩٩٦م.

٨٨- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلى، ت: لجنة إحياء التراث العربى فى دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٨٩- شرح الأشمونى على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية.

٩٠- شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١ سنة ١٩٩٠م.

٩١- شرح الجمل لابن عصفور، ت: د. صاحب جعفر أبو جناح. بغداد سنة ١٩٨٠م.

٩٢- شرح ديوان الحماسة للتبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، سنة ١٣٥٨هـ.

٩٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٦٧م.

٩٤- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه إيليا حاوي، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت -لبنان، ط١ سنة ١٩٨٣م.

٩٥- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٩٦- شرح شواهد المغني، للسيوطي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٩٧- شرح الكافية في النحو، للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٥م.

٩٨- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، سنة ١٩٨٨م.

٩٩- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ت: د. رمضان عبد التواب وآخران، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م.

١٠٠- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٠١- شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ، ت: د. محمد أبو الفتوح شريف، نشر الجهاز المركزي للكتب الجامعية سنة ١٩٧٨م.

١٠٢- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، ت: د. داود سلوم، د. نوري حمودي القيسي، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ط١، سنة ١٩٨٤م.

١٠٣- شعر زهير بن أبى سلمى، للأعلم الشنتمرى، تحقيق: فخر الدين قباوة، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣ سنة ١٩٨٠م.

١٠٤- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر دار التراث العربى، ط٣، سنة ١٩٧٧م.

١٠٥- شمس العلوم، لنشوان الحميرى، نشر وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان سنة ١٩٨٣م..

١٠٦- الصاحبى، لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المريخ للنشر.

١٠٧- الصحاح، للجوهرى، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٣، سنة ١٩٨٤م.

١٠٨- الصناعتين، لأبى هلال العسكرى، تحقيق: على محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربى، ط٢.

١٠٩- الصور غير المقبولة عند النحاة العرب، منصور على عبد السميع، ماجستير بكلية الآداب بينها سنة ١٩٨٩م.

١١٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٢م.

١١١- ضرورة الشعر، لأبى سعيد السيرافى، ت: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، سنة ١٩٨٥م.

١١٢- العبارة، لابن رشد، ت: د. جيرار جهامى، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٢م.

١١٣- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت، سنة ١٩٨٤م.

١١٤- العمدة، لابن رشيق القيروانى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، سنة ١٩٨١م.

١١٥- العين، للخليل بن أحمد، ت: د. مهدى المخزومى، د. إبراهيم السامرائى، دار مكتبة الهلال.

١١٨- عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، لابن أبى أصبيعة، شرح وتحقيق: د. نزار رضا، منشورات دار مكتب الحياة، بيروت.

١١٩- الغرة المخفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد العبدلى، دار الأنبار، بغداد، ط١، سنة ١٩٩٠م.

١٢٠- الفروق اللغوية، لأبى هلال العسكرى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢١- الفصول الخمسون، لابن معطى، تحقيق: محمود محمد الطناحى، طبع عيسى البابى الحلبى، القاهرة.

١٢٢- الفعل: زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٠م.

١٢٣- فن الشعر (كتاب الشعر، لابن رشد)، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، دار الثقافة، بيروت.

١٢٤- الفوائد الضيائية، للجامى، ت: د. أسامة طه الرفاعى، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية سنة ١٩٨٣م.

١٢٥- فى بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ط١، سنة ١٩٨٢م.

١٢٦- الكامل، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربى.

١٢٧- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة، ط٢، سنة ١٩٧٩م.

١٢٨- كتاب الشعر، لأبى على الفارسى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحى، نشر مكتبة الخانجى بمصر، ط١، سنة ١٩٨٨م.

١٢٩- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، ت: د. لطفى عبد البديع، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٦٣م.

١٣٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشرى، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣، سنة ١٩٨٧م.

١٣١- كشف المشكل، للحيدرة اليمنى، ت: د. هادى عطية مطر، نشر مطبعة الإرشاد، بغداد سنة ١٩٨٤م.

١٣٢- الكليات، للكفوى، أعده: د. عدنان درويش، محمد المصرى، مؤسسة الرسالة، ط١، سنة ١٩٩٢م.

١٣٣- اللامات، للزجاجى، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢ سنة ١٩٨٥م.

١٣٤- اللباب فى علل البناء والإعراب، للعكبرى، تحقيق: غازى طليمات، د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٥م.

١٣٥- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

١٣٦- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م.

١٣٧- لمع الأدلة فى أصول النحو، لابن الأنبارى، تحقيق: سعيد الأفغانى، طبع الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧م.

١٣٨- ما يجوز للشاعر فى الضرورة، للقزاز القيروانى، ت: د. رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادى، نشر مكتبة دار العروبة، الكويت.

١٣٩- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، لابن جنى، ت: د. عبد الباقى الخزرجى، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ط١، سنة ١٩٨٧م.

١٤٠- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، سنة ١٩٨٠م.

١٤١- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، سنة ١٩٨٣م.

١٤٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، سنة ١٣٨٦هـ.

١٤٣- المحرر في النحو، للهرمي، تحقيق: منصور على عبد السميع، دكتوراه بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية سنة ١٩٩٥م.

١٤٤- مختصر شواذ القرآن، لابن خالويه، نشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٤٥- مختصر المذكر والمؤنث، لابن سلمة، ت: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، سنة ١٩٧٢م.

١٤٦- المذكر والمؤنث، للفراء، ت: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، سنة ١٩٧٥م.

١٤٧- المذكر والمؤنث، للمبرد، ت: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

١٤٨- مرآة الزمان، لليافعي اليمني، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، سنة ١٩٧٠م.

١٤٩- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق سنة ١٩٧٢م.

١٥٠- المرقبة العليا، للنباهي، نشر ليفي بروفنسال، طبعة القاهرة، سنة ١٩٤٨م.

١٥١- المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.



١٥٢- المسائل المنثورة، لأبى على الفارسى، تحقيق: مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٥٣- مشكل إعراب القرآن، لمكى القيسى، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق. ط٢.

١٥٤- معانى الحروف، للرمانى، ت: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى، دار نهضة مصر.

١٥٥- معانى القرآن، للأخفش، ت: د. هدى قراعة، نشر الخانجى، بالقاهرة، ط١، سنة ١٩٩٠م.

١٥٦- معانى القرآن، للزجاج، ت: د. عبد الجليل شلبى، عالم الكتب، بيروت، سنة ١٩٨٨م.

١٥٧- معانى القرآن، للفراء، تحقيق: محمد على النجار، أحمد يوسف، نشر عالم الكتب، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٠م.

١٥٨- معانى النحو: د. فاضل السامرائى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالأردن، ط١، سنة ٢٠٠٠.

١٥٩- المعجب فى تلخيص أخبار المغرب، للمراكشى، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، سنة ١٩٦٣م.

١٦٠- معجم القراءات القرآنية، د. عبد العال سالم مكرم، د. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢ سنة ١٩٨٢م.

١٦١- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط٢، سنة ٢٠٠١م.

١٦٢- المغرب فى حلى المغرب، لابن سعيد، ت: د. شوقى ضيف، دار المعارف، مصر سنة ١٩٦٤م.

١٦٣- مغنى اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد على حمد الله، نشر دار الفكر، بيروت، ط٦ سنة ١٩٨٥م.

١٦٤- مفتاح العلوم، للخوارزمى، دار الطباعة المنيرية سنة ١٣٤١هـ.

١٦٥- المفصل، للزمخشرى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.

١٦٦- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢.

١٦٧- المقتصد فى شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانى، ت: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، سنة ١٩٨٢م.

١٦٨- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، سنة ١٣٩٩هـ.

١٦٩- المقدمة الجزولية فى النحو، للجزولى، ت: د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، ط١، سنة ١٩٨٨م.

١٧٠- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى، مطبعة العانى ببغداد.

١٧١- المقولات، لابن رشد، ت: د. جيرار جهامى، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٢م.

١٧٢- الممتع فى التصريف، لابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، سنة ١٩٨٧م.

١٧٣- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، سنة ١٩٩٤م.

١٧٤- منطق أرسطو، د. عبد الرحمن بدوى، دار الكتب سنة ١٩٤٩م، ومكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٥م.

١٧٥- المنطق الصورى، د. على سامى النشار، دار المعارف، ط٥، سنة ١٩٧١م.



١٧٦- المنوال النحوى العربى، د. عز الدين مجدوب، نشر كلية الآداب -سوسة، دار محمد على الحامى، الجمهورية التونسية، ط١، سنة ١٩٩٨م.

١٧٧- موجز تاريخ علم اللغة فى الغرب، د. هـ. روبنز، ترجمة: د. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٧، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. بالكويت.

١٧٨- الموسوعة العربية العالمية، نشر مؤسسة أعمال الموسوعة، للنشر والتوزيع - الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١.

١٧٩- الموشح، للمرزبانى، تحقيق: على محمد البجاوى، دار الفكر العربى.

١٨٠- نتائج الفكر، للسهيلى، ت: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.

١٨١- النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى، دار الكتب، سنة ١٩٥٦م.

١٨٢- النحو التعليمى فى التراث العربى، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الأسكندرية.

١٨٣- النحو العربى: قواعد وتطبيق، د. مهدى المخزومى.

١٨٤- النحو العربى والدرس الحديث، د. عبده الراجحى، دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٦م.

١٨٥- نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمى العراقى، بغداد سنة ١٩٧٤م.

١٨٦- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى، تصحيح: على محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨٧- النكت فى تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمرى، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة ١٩٩٩م.

١٨٨- النوادر، لأبى زيد الأنصارى، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١. سنة ١٩٨١م.

١٨٩- همع الهوامع، للسيوطى، ت: د. عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية بالكويت، سنة ١٩٧٥م.

١٩٠- الواضح فى العربية، للزبيدى، ت: د. أمين على السيد، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧٥م.

١٩١- الوافى بالوفيات، للصفدى، باعتناء: د. ديدرنيغ، دار نشر فرانز شتاينر بفيسبادن سنة ١٩٧٤م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1- Aristotle, Complete Works, In: greet books. Volume 1. 1952.

2- C. Brockelmann: Arab. Grammatik. Leipzig 1960.

3- C. Brockelmann: Geschichte Der Arabischen Litteratur. Leiden, EJ. BRill. 1937.

4- Hielmslev -Louis: Pro`egomenes `a Une Th`eorie du Langage, traduit du danois Par Une Conger avec la Collaboration d'Annick de Minuit, 1971, Essais Linguistiques, les editions de minuit, 1971.

5- Martinet, A-Elements of General Linguistics. Translated by. Palmer, E., Faber, Ltd, London 1964.

6- R.M.W. Dixon: What is Language, Longmans, 1965.

7- V.H.M. Versteegh: greek elements in arabic Linguistic thinking. Leiden. E.J. Brill, 1977.

●●●

الفهرس

القسم الثانى: كتاب الضرورى فى صناعة النحو

الجزء الأول فى المقدمات

الجزء الرابع: الباب الأول

●●●